شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية
للشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي (ت ١١٢٨هـ)
الشهير بالعاري "دراسةً وتحقيقًا"

د. أحمد محمد الجندي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية للشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي (ت ١١٢٨هـ) الشهير بالعاري "دراسةً وتحقيقًا"

د. أحمد محمد الجندي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٤/ ١/ ١٤٣٩هـ　　**تاريخ قبول البحث: ٢٩/ ٣/ ١٤٣٩هـ**

ملخص البحث:

العوامل المائة للإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ من أهم المختصرات النحوية، فقد تناولها العلماء بالشرح والإعراب والنظم.

وممن نظمها الشيخ عَلِيٌّ البصير المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، وسمى نظمه (الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية)، وقد شَرَحَ هذا النظمَ عبدُ الرحمن العاريٍ الأريحاوي الحلبي المتوفى سنة ١١٢٨هـ شرحًا مُيَسَّرًا، وهو هذا الشرح الذي أقدمه محققًا على ثلاث نسخ خطية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تَبِعَهُمْ بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن العوامل المائة للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ من أهم المختصرات النحوية، وقد تناولها كثير من العلماء بالشرح والإعراب والنظم.

وممن نظمها الشيخ عَلِيٌّ البَصِيرُ الحنفيُّ الحمويُّ مفتي طرابلس الشام، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، وقد سمى منظومته: (الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية)، وقد جاءت هذه المنظومة في ثلاثة وستين ومائة بيت، والتزم الناظم فيها بما أورده الجرجاني في عوامله، فلم يزد عليه، ولم ينقص منه.

ثم جاء تلميذه عبد الرحمن بن محمد العاري الأريحاوي الحلبي المتوفى سنة ١١٢٨هـ، فشرح هذه المنظومة شرحًا ميسرًا، ولم يكتف بشرحها، بل أعرب بعض أبيات النظم تمرينًا للطلاب، كما أنه استدرك على الناظم أشياء تركها في نظمه تبعًا لأصله، وهو عوامل الشيخ عبد القاهر.

وقد حَقَّقْتُ هذا الشرحَ ودرستُه؛ لِيُفِيدَ منه محبو العربية وطلاب العلم، وأَبْرَزْتُ شخصية عبد الرحمن العاري النحوية، وذلك بالتعريف به وبمؤلفاته، والوقوف على اختياراته النحوية، وكذلك من خلال توضيح

قيمة هذا الشرح ؛ وما يتميز به من حيث : إعرابه الكامل لأبيات النظم، وأنه لم يقتصر على ما ذكره الناظم، بل زاد أشياء لم يذكرها في نظمه.

ومما دفعني إلى تحقيق هذا الشرح : قيمته العلمية، فهو شرح لمنظومة نحوية مهمة، ولم يحقق حتى الآن فيما أعلم، كما أن فيه إبرازًا لجهود عالمين من علماء الشام، لم يكتب لهما ولا لمؤلفاتهما الشهرة والانتشار بين طلاب العلم في عصرنا هذا.

وكنت قد عزمت على كتابة مبحث عن عوامل الشيخ عبد القاهر، وقيمتها، وأَبْرَزِ شروحها، لكني عدلتُ عن هذا ؛ لكثرة الدراسات التي تناولت العوامل وشروحها، حتى لا يكون فيما أكتب تكرارٌ لِمَا سبق.

هذا، ويتكون البحث من مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، وفهرس عامٍّ للموضوعات، وذلك على النحو الآتي :

- **المقدمة : تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.**
- **القسم الأول : الدراسة :**
- **الفصل الأول : الناظم والشارح :**
- المبحث الأول : عَلِيٌّ البصير حياته وآثاره.
- المبحث الثاني : عبد الرحمن العاري حياته وآثاره.
- **الفصل الثاني : شرح الدرة الدرية دراسة عامَّةٌ :**
- المبحث الأول : الغرض من تأليفه، وتاريخ التأليف.
- المبحث الثاني : منهج الشارح في شرحه.

- المبحث الثالث: موقفه من النحويين، واختياراته واعتراضاته.
- المبحث الرابع: التقويم.
- **خاتمة الدراسة.**
- **القسم الثاني: التحقيق:**
- توثيق نسبة الشرح لعبد الرحمن العاري.
- وصف النسخ المخطوطة.
- منهج التحقيق.
- صور من النسخ المخطوطة.
- النص المحقق.
- المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

واللَّهَ أَسْأَلُ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من نظر فيه، إنه وَلِيٌّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

الناظم والشارح

المبحث الأول

عَلِيٌّ البصير حياته وآثاره

- اسمه ونسبه ولقبه[1]:

هو عَلِيُّ بنُ عُثْمَانَ الضَّرِيرُ الحَنَفِيُّ الحَمَوِيُّ، هذا ما ذكره المحبي وعبد الغني النابلسي[2].

ولكن إسماعيل باشا البغدادي انفرد بأنه "علي بن عبد الله البصير الحاكمي الحموي الحنفي".

أما بقية المصادر التي ترجمت له فذكرت أنه "عَلِيٌّ البَصِيرُ الحنفي الحموي"، ولم تذكر اسم والده.

---

(١) ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر للمحبي ٣/٢٠١، ٢٠٢، والحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز ص ٧١: ٧٣، والتحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٥٩، ٦١، وكلاهما لعبد الغني النابلسي، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٢٠٠، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي ١/٤٢٣، ٢/٢٣٧، وهدية العارفين للبغدادي ١/٧٦١، ٧٦٢، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٧/٤٤، وجامع الشروح والحواشي للحبشي ٢/١٢٤٧.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر ٣/٢٠١، والحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز ص ٧١.

وقد ذكره عمر كحالة مرتين، مرة باسم "علي البصير"، وترجم له، ولكنه وَهِمَ في موضع آخر، فقال[1]: "عبد البصير الحموي الحنفي".

وذكره الحبشي مرتين في صفحة واحدة باسمين مختلفين، فذكره أولا باسم علي بن عبد الله البصير الحاكمي الحموي المفتي بطرابلس، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، ومرة أخرى باسم علي بن عثمان الضرير الدمشقي الحموي، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ[2].

لُقِّبَ الناظم بالحموي، والدمشقي، والحنفي، والضرير، والبصير، والنحيف، وقد لقب عَلِيٌّ البصيرُ نفسَه بأكثر هذه الألقاب في منظومته، حيث قال في مفتتحها:

وَبَعْدُ، فَالضَّرِيرُ وَالضَّعِيفُ ... اَلْحنَفِي عَلِيٌّ النَّحِيفُ

وقال في ختامها:

وَالحَمْدُ لِلْغَنِي مِنَ الفَقِيرِ ... الحَمَوِي عَلِيٍّ الضَّرِيرِ

قال العاري[3]: "وقوله: (الحَمَوِي) وبعدهُ: (الدِّمَشْقِي) الأول: نسبته إلى حَمَاةَ، والثاني: نِسْبَةُ أَبِيهِ إلى دِمَشْقَ؛ لأنه وُلِدَ بِحَمَاةَ، والظاهر أن

(١) معجم المؤلفين ٥/٧٨.
(٢) جامع الشروح والحواشي للحبشي ٢/١٢٤٧.
(٣) الشرح ٣٦/ب.

أباه وُلِدَ بِدِمَشْقَ، والنسبة تكون إلى مولد الإنسان، وإن ظهر صِيتُهُ في بلدٍ غَيْرِهِ".

أما تلقيبه بالنحيف فقد ورد في مفتتح منظومته كما تقدم، ولا أدري أهو لقب له بالفعل أم اضطره النظم إلى هذه اللفظة؟، وربما كان مجرد وصف لجسمه بالنحافة.

- **مولده ووفاته:** لم تذكر المصادر متى ولد الشيخ عَلِيٌّ البصيرُ؟، ولكن العاري والمحبي والبغدادي ذكروا أن البصير وُلِدَ بِحَمَاةَ، ولذا نسب إليها.

وقد ذكر المترجمون له أنه توفي سنة تسعين وألف من الهجرة، وكان المحبي أكثر تحديدًا، فقد ذكر أنه توفي في ذي الحجة من هذه السنة، وأنه دفن بجبانة الغرباء ظاهر طرابلس[١].

- **شيوخه:**

لم أقف على ذكر لشيوخه فيما رجعت إليه من مصادر، وإنما ذكر بعض تلك المصادر أنه "ولد بحماة، وقرأ بها، ثم رحل إلى طرابلس"، ولم تذكر أحدًا ممن قرأ عليهم في حماة.

- **تلاميذه:**

وأما تلاميذه فقد وقفت على اثنين منهم فقط:

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٣/٢٠٢.

١- ابنه هبة الله بن علي البصير، وقد تولى قضاء طرابلس بعد والده، ذكر النابلسي أن هبة الله أنشده بعض منظومات والده[1].

٢- عبد الرحمن بن محمد الأريحاوي، الشهير بالعاري، شارح الدرة الدرية، وستأتي ترجمته في المبحث التالي، ذكر ذلك في مقدمة شرحه للمنظومة حين قال[2]: "وقد كان ناظمُها- رحمه الله- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته".

- رحلته إلى طرابلس، وثناء العلماء عليه:

وُلِدَ عَلِيٌّ البَصِيرُ بِحَمَاةَ، وقرأ بها، ثم رحل إلى طرابلس وعمره أربعون سنة، وتوطنها، وولي الإفتاء بها مدة حياته[3].

قال عنه المحبي[4]: "عَلِيٌّ البصيرُ الحنفيُّ الحمويُّ، مفتي طرابلس الشام، الفقيه البارع اللَّسِنُ، كان آية باهرة في الحفظ والإتقان".

ووصفه النابلسي حين تكلم عن ابنه هبة الله، فقال[5]: "وكان والده المرحوم الشيخ الإمام، المحقق الهمام، الحسيب النسيب، السيد علي

---

(١) ينظر: الحقيقة والمجاز ص ٦٩، ٧١، والتحفة النابلسية في الرحلة النابلسية ص ٥٩، ٦١.

(٢) الشرح ١/ب.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٣/٢٠١، وهدية العارفين ١/٧٦١، ومعجم المؤلفين ٧/٤٤.

(٤) خلاصة الأثر ٣/٢٠١.

(٥) الحقيقة والمجاز ص ٦٩.

أفندي البصير مفتيًا بالديار الطرابلسية- أيضًا- ، وقد أدركناه بالسنِّ، ولم نجتمع به".

ووصفه- أيضًا- بأنه العالم العلامة، البحر الفهامة[١]، وبأنه شيخ الإسلام، ومفتي الخاصِّ والعامِّ[٢].

وتكلم النابلسي- أيضًا- عن هبة الله بن علي البصير، فقال[٣]: "وأنشدَنا- أيضًا- من لفظه لوالده أبياتًا قد كتبها على ظَهْرِ كتابٍ وَهَبَهُ إياه المولى العلامةُ محمد أفندي الكواكبي، ومطلع الأبيات هي قوله:

مِـــنْ مَـــنِّ مَـــنْ مَـــنَّ بـــه ... مِـــنْ فَـــضْلِ لُطْفِـــهِ الخفـــي

عَلَـــى أَقَـــلِّ خَلْقِـــهِ ... عَلِـــي البَـــصِيرِ الحَنَفِـــي

بِهِبَـــةٍ تَمَّـــتْ مِـــنَ الْـــ ... ـــمَوْلَى الأَجَـــلِّ المُقْتَفِـــي

أَثَـــرٌ لِآبَـــاءٍ مَـــضَوْا ... بِـــالعِلْمِ وَالفَـــضْلِ الوَفِـــي

فلما رآها الكواكبي كتب تحتها قوله:

أَبَدِيعَـــةٌ تَخْتَـــالُ فـــي ... حُلَـــلِ الجَمَـــالِ اليُوسُـــفِي

تُنْـــسِي المَـــشُوقَ صَبَابَـــةً ... ذِكْـــرَى حَبِيـــبٍ مُـــسْعِفِ

---

(١) السابق ص ٧١.

(٢) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٥٩.

(٣) السابق ص ٦١، ٦٢.

أَمْ ذَاكَ نَظْـــمُ العَالِـــمِ الْــــ ـــــمَوْلَى العَلِــــيِّ الأَشْــــرِفِ؟

أَحْيَــا رُبُـــوعَ أُولِــي العُلُــو مِ بِعَـــــذْبِ نَظْــــمٍ مُتْحِــــفِ

يــا فَاضِــلًا طَلَــبَ العُلَــى قَــــدْ حُزْتَــــهُ فَاسْـــــتَوْقِفِ

إِنْ رُمْــتُ حَــصْرَ خِلَــالِكُمْ مــــا ذَاكَ وُسْـــعَ الأَحْـــرُفِ"

ووصفه البغدادي بأنه "المفتي بطرابلس الشام الأديب الحنفي"[١].

مؤلفاته:

لِعَلِـيٍّ البصيرِ "تآليف كثيرة في الفقه وغيره" كما ذكر المحبي[٢]، ولا غرو، فقد كان فقيهًا أديبًا نحويًّا كما ذكر المترجمون له، وقد بَرَعَ في النظم، فنظم عدة منظومات في الفقه والنحو، وذكرت مصادر ترجمته عدة مؤلفات له، سأذكرها فيما يأتي مرتبة على حسب الحروف:

١- بلوغ الأُمْنِيَـةِ فيما يتعلق بطلوع شعري اليمانية، وفي السر المصون على كشف الظنون ورد اسمه هكذا: "بلوغ الأمانِيَـةِ فيما يتعلق بطلوع الشعرى اليمانية"[٣].

٢- الحور العين: وهو منظوم في ألغاز الفقه يشتمل على ألف سؤال وأجوبتها[٤].

---

(١) هدية العارفين ١/٧٦١.

(٢) خلاصة الأثر ٣/٢٠١.

(٣) هدية العارفين ١/٧٦٢، والسر المصون على كشف الظنون ص ٢٩٤.

(٤) خلاصة الأثر ٣/٢٠١، وإيضاح المكنون ١/٤٢٣، وهدية العارفين ١/٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٧/٤٤.

٣- الـدُّرَّةُ الدُّرِّيَّـةُ في نَظْـمِ العَوَامِـلِ النَّحْوِيَّـةِ، عوامـل الـشيخ عبـد القـاهر الجرجـاني: وهـي المنظومـة الـتي أقـدم شـرحها للعـاري محققـًا، وأوردتْها مصادر ترجمة البصير باسم "نظم العوامل الجرجانية"[(١)]، ولكن ما ذكرتُهُ أولا هو ما ورد في مفتتح منظومة البصير.

لها نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ضمن مجموع برقم (١١٠٥٠/ ٣٣٨ مجاميع)، وهي الرسالة الأخيرة في هذا المجموع المشتمل على أربع وسبعين ورقة، وقد شغلت المنظومة أربع ورقات منه تقريبًا، من منتصف اللوحة السبعين، إلى نهاية اللوحة الرابعة والسبعين.

وقد جاءت هذه المنظومة في ثلاثة وستين ومائة بيت، منها أربعة عشر بيتًا للمقدمة، وثمانية أبيات للخاتمة، وقد التزم البصير فيها بما أورده الجرجاني في عوامله، فلم يزد عليه، ولم ينقص منه.

تبلغ أبيات المنظومة ثمانية وخمسين ومائة بيت، وقد حققتها، وضبطت أبياتها، وكنت قد عزمت على إثباتها في هذا البحث قبل شرح العاري، لكني رأيت أن أفردها ببحث مستقل، لعدة اعتبارات، منها: ضيق المساحة المتاحة للنشر في المجلات العلمية.

٤- قلائد الأنحر شرح ملتقى الأبحر: وهو في فروع الفقه الحنفي[(٢)].

---

(١) خلاصة الأثر ٣/ ٢٠١، وهدية العارفين ١/ ٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٧/ ٤٤.

(٢) خلاصة الأثر ٣/ ٢٠١، وإيضاح المكنون ٢/ ٢٣٧، وهدية العارفين ١/ ٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٧/ ٤٤.

٥- مَدْحُ الصَّدِيقِ لِحَضْرَةِ الصِّدِّيقِ: وهي قصيدة نظمها على بحر الطويل، تقع في سبعة وثلاثين بيتًا، في مدح أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- ، ولها قصة حكاها عنه ولده هبة الله، وذكرها عبد الغني النابلسي[1].

٦- نظم غرر الأحكام لابن منلا الحلبي (المتوفى سنة ٨٨٥هـ): وهو في فروع الفقه الحنفي[2]، قال حاجي خليفة[3]: "نظم الغرر في ألفي بيتٍ، وترجمه سليمان بن ولي الأنقروي بالتركي في عصر السلطان محمد بن مراد خان".

٧- نظم قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري (المتوفى سنة ٩٠٥هـ)[4].

* * *

(١) الحقيقة والمجاز ص ٧١: ٧٣.

(٢) خلاصة الأثر ٣/٢٠١، والحقيقة والمجاز ص ٦٩، وهدية العارفين ١/٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٧/٤٤.

(٣) كشف الظنون ٢/١٢٠٠.

(٤) خلاصة الأثر ٣/٢٠١، وهدية العارفين ١/٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٧/٤٤.

المبحث الثاني

عبد الرحمن العاري حياته وآثاره

- اسمه ونسبه ولقبه: هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي، الشهير بالعاري، وقد يقال: ابن العاري.

وقد أَفَدْتُ نَسَبَهُ الكامِلَ هذا من ترجمة حفيده محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن[1]، وسيأتي ذكره في تلاميذ جَدِّهِ.

وقد ذكر الشارح اسمه في نهاية شرح الدرية الدرية، فقال: "عبد الرحمن بن العاري نَسَبًا، الشافعيُّ مَذْهَبًا، الأَشْعَرِيُّ اعْتِقَادًا، القَصِيرِيُّ طريقةً، الأَرِيحَاوِيُّ مَوْلِدًا، الحَلَبِيُّ مَسْكَنًا".

وورد اسمه في خاتمة نسخة الأزهرية من الشرح هكذا: "الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد الأريحاوي، الشهير بابن العاري"[2].

أما الكتب التي ترجمتْ له فاقتصر بعضها على اسمه واسم أبيه ولقبه هكذا: عبد الرحمن بن محمد العاري[3].

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار ١٢٨٨/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ١٢٧/٧.

(٢) نسخة الأزهرية ١٠٤/أ، كما أن الشارح ذكر اسمه هكذا في مقدمة كتابه منية الراغب وبغية الطالب، الورقة ١/ب نسخة جامعة الإمام.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٨/٨، وجامع الشروح والحواشي للحبشي ٢٢/١، ١٢٤٧/٢.

واقتصر بعضها الآخر على اسمه ولقبه هكذا: عبد الرحمن بن العاري[1].

- **مولده:** لم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ مولده، ولكن بعض هذه المصادر ذكر أنه كان مُعَمَّرًا[2]، كما أنه أَلَّفَ كتابه (منية الراغب وبغية الطالب)، سنة ١٠٧٩هـ، أي قبل وفاته بتسع وأربعين سنة.

- **وفاته:** أجمع من ترجم له على أن وفاته كانت في سنة ثمان وعشرين ومائة وألف[3]، ودفن بحلب.

- **ثناء العلماء عليه:** قال المرادي[4]: "عبد الرحمن العاري الحلبي الشافعي الشيخ الأديب الفاضل المتفوق المعمر العلم، استفاد من الجهابذة وأفاد، وألحق الأحفاد بالأجداد، وله شعر لطيف، فمنه قوله:

---

(١) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٢/٣٢٩، وهدية العارفين للبغدادي ١/٥٥٢، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٥/١٤٢، وفي كل منهما حُرِّفَ لقبه إلى "العادي" بالدال، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ٦/٤٥٤.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٢/٣٢٩، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ٦/٤٥٤.

(٣) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٢/٣٢٩، وهدية العارفين للبغدادي ١/٥٥٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٨/٥٨، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ٦/٤٥٥، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٥/١٤٢، وجامع الشروح والحواشي للحبشي ١/٢٢، ٢/١٢٤٧.

(٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٢/٣٢٩، وينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ٦/٤٥٤.

أَمَّـــا أَنَـــا فَكَمَـــا عَهِـــدْ ... تَ، فَكَيْـفَ أَنْـتَ؟ وَكَيْـفَ حَالُـكْ؟
يُمْـــسِي حَـــدِيثُكَ في فَمِـــي ... وَيَبِيـــتُ في عَيْنِـــي خَيَالُـــكْ"

- **شيوخه:** لم أقف إلا على شيخ واحد لعبد الرحمن العاري، وهو شيخه أبو علي البصير، صاحب النظم، وقد تقدمت ترجمته.

وقد ذكره في مقدمة شرحه حين قال[1]: "فهذا تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية، التي هي في علم النحو كالدُّرَرِ البَهِيَّةِ ....، وقد كان ناظمُها- رحمه الله- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته".

ولكنه أخذ عن كبار علماء عصره، كما قال المرادي[2]: "استفاد من الجهابذة وأفاد".

- **تلاميذه:** استطعت الوقوف على خمسة من تلاميذ عبد الرحمن العاري، وهم:

١- الحاج أحمد ولد إبراهيم: لم أقف له على ترجمة، ولكنْ ورد اسمه في خاتمة نسخة المكتبة الأزهرية من مخطوطة شرح الدرة الدرية، فإنه ناسخها، حيث قال[3]: "وبعدُ، فوقع الفراغ [من] تنميق هذه النسخة المباركة النافعة بعون الله- تعالى- على نسخة شريفة بخط شارحها شيخنا وأستاذنا العالم العامل الورع الكامل الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد

---

(١) الشرح ١/ب.
(٢) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٢/٣٢٩، وينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٦/٤٥٤.
(٣) نسخة الأزهرية ١٠٤/أ، ولم أقف له على ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر.

الأريحاوي ، الشهير بابن العاري....على يد الفقير الحقير المفتقر إلى عفو ربه الكريم الحاج أحمد ولد إبراهيم ، غفر الله له".

٢- حسن بن عبد الله بن محمد البخشي الحلبي (المتوفى سنة ١١٩٠هـ) : قرأ عليه العربية[١].

٣- عبد القادر بن شاهين الشريف الحلبي (المتوفى سنة ١١٢٢هـ) : قرأ عليه النحو والصرف[٢].

٤- عمر بن شاهين الحنفي الحلبي الفاضل المتقن الضابط المقري (المتوفى سنة ١١٨٣هـ) : قرأ عليه الآجرومية ، وحصةً من شرح القطر[٣].

٥- حفيده : محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي الشهير كَجَدِّهِ بالعاري ، أبو عبد الرحمن شمس الدين ، العالم الفاضل المفتي الفقيه الشهير النسابة ، ولد سنة ١١٠٨هـ[٤]، وقرأ على جده ووالده ، وانتفع بهما ، وأخذ عنهما الكثير وسمع عليهما ،

---

(١) ينظر : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٢٦/٢ ، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي- تأليف محمد أحمد درنيقة ص ١٢٣ ، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٨٦/٧.

(٢) ينظر : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٥٧/٣.

(٣) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١٧٦/٣ ، ١٧٧ ، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٨/٧.

(٤) ووقع خطأ في حلية البشر ١٢٨٨/٣ ، فذكر أنه ولد سنة ١٢٠٨هـ، ثم ذكر بعد ذلك أنه توفي بعد الألف والمائتين ١٢٩٧/٣.

وأفتى بأريحا بعد والده، وخطب وأَمَّ بجامعها نحو ستين سنة، توفي سنة ١١٩٩هـ، وقيل: بعد ١٢٠٠هـ، ودفن خارج أريحا عند والده[١].

– **مؤلفاته:** وقفت على خمسة مؤلفات لعبد الرحمن العاري، جُلُّهَا في النحو، وهي تدل على تمكنه من علم العربية، سأذكرها فيما يأتي مرتبة على حسب الحروف:

١- إرشاد الطالبين إلى تحقيق أم البراهين، وذكره الحبشي بعنوان (إرشاد الطالبين شرح أم البراهين)، فرغ من تأليفه سنة ١١٠٢هـ[٢]، وأم البراهين هي العقيدة الصغرى للإمام السنوسي[٣].

توجد منه نسخة في المكتبة التيمورية برقم (٥١٣) نُسِخَتْ سنة ١١٥٣هـ، ونسخة أخرى في مخطوطات جوتا برقم (٦٧٩)، ونسخة ثالثة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ: (٤٦١٥)، أوراقها ٢٥ ورقة.

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١٢٩٧/٣، وإعلام النبلاء ١٢٨/٧، والأعلام للزركلي ٣٠٤/٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥٨/٨، وجامع الشروح والحواشي ٢٨١/١.

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥هـ، وله- أيضًا- : العقيدة الوسطى والكبرى، وشرحها جميعًا، ينظر: (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٢٦٦، والأعلام ١٥٤/٧، وجامع الشروح والحواشي ٢٧١/١ وما بعدها).

٢- حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، أوله: "حمدا لمن منح الناحين نحو بابه ما يشاء من جزيل عطائه وجميل ثوابه...".

وورد هكذا في مراجع ترجمته: "حاشية على شرح الآجرومية"، ولكن العاري ذكر في مقدمة الحاشية أنه علق على بعض الشرح، فقال[١]: "إن بعض الطلبة الموفقين الكرام ... قد التمس مني أن أعلق إملاءً على بعض شرح الآجرومية للإمام الشيخ خالد الأزهري- رحمه الله برحمته- الزكية، فأجبته إلى مُلْتَمَسِهِ".

توجد منه نسخة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٣٣٢٥)، عدد أوراقها ٣٤ ورقة.

وله نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ: (١١٢٩١)، وتقع في ٥٠ ورقة، بخط النسخ المعتاد.

وذكر بروكلمان أن له نسخةً في مكتبة ميونيخ في ألمانيا[٢].

وانفرد الحبشي، فذكرها بعنوان (الفوائد المضيئة على شرح الشيخ خالد على الآجرومية)، وذكر أنه نُسِخَ سنة ١١٧٥ بخط مغربي، ضمن مجموع من الورقة ٦٣ إلى ١١٨، بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤٢٢٦،

---

(١) حاشيته على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد ١/ب.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٤١٦/٧، ٥٨/٨.

وأن له نسخة أخرى نسخت سنة ١١٦٧، ضمن مجموع برقم ١٧٥٥، بنفس المكتبة[١].

٣- شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية: وهو هذا الشرح الذي أقدمه محققًا، وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٤- منية الراغب وبغية الطالب: هو كتاب جامع لقواعد النحو، ألفه سنة ١٠٧٩هـ، وذكره عمر كحالة بعنوان (منجاة الراغب وبغية الطالب)[٢].

توجد منه نسخة من ٩٢ ورقة، ضمن مجموع في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود، رقم الحفظ: (١٥٢٩) عن الظاهرية (٥٣١/٥٦٣٩).

وله نسخة ثانية ذكرها بروكلمان[٣] ضمن مخطوطات جوتا برقم (٣٣٩).

ووقفت على مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام ضمن مجموع برقم (١٥١٧) عن الظاهرية (٥١٢/٦٠٠٦)، كتب عليها في الفهارس (منية الراغب)، اطلعت عليها، فوجدتُ أنها نظم الآجرومية له الآتي ذكره.

---

(١) جامع الشروح والحواشي ٢٢/١.
(٢) معجم المؤلفين ١٤٢/٥.
(٣) تاريخ الأدب العربي ٥٨/٨.

وفي فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية مخطوطة بعنوان (منية الراغب في بلغة الطالب)، ورقمها (٤٦٠٦)، لعبد الرحمن بن محمد العاري، وتقع في ٣٦٥ ورقة، واطلعتُ عليها، فوجدت أنها كتاب في الفقه، وأنها ليست لعبد الرحمن العاري.

٥- نظم الآجرومية: لم تذكره مصادر ترجمة عبد الرحمن العاري التي رجعتُ إليها، ولكنني وقفت على صورة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ضمن مجموع برقم (١٥١٧)، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٦٠٠٦/٥١٢)، وقد وُضِعَ خَطَأً تحت عنوان "منية الراغب" السالف ذكره.

واستغرق النظم نحو ورقتين من هذا المجموع، وعدد أبياته خمسة وثلاثون ومائة بيتٍ، وتاريخ نسخه الثالث والعشرون من رجب الفرد سنة ١٢٠٢هـ، وقد كتب في أوله: "نظم الآجرومية إلى الشيخ عبد الرحمن العاري".

ومما يؤكد أن هذا النظم لعبد الرحمن العاري:

أ- قوله في أوله:

قال الذي يَرْجُو مِنَ اللّهِ الوَلِي ... لُطْفًا وَفَضْلًا مَعَ مَحْوِ الزَّلَلِ
رَاجِي الرِّضَا مِنَ الكَرِيمِ المِنَنِ ... فَقِيرُهُ العَارِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

فصرح باسمه ولقبه.

ب- وقوله في البيت الثامن من هذا النظم- وهو آخر بيت من المقدمة- :

وَأَسْأَلُ اللَّهَ الرِّضَا في النَّظْمِ ... عَنِّي وعَنْ سَائِرِ أَهْلِ العِلْمِ

وهو في هذا متأثر بشيخه عليٍّ البصير، حيث قال في مقدمة الدرة الدرية[1] :

وَأَسْأَلُ اللَّهَ الرِّضَا فِي نَظْمِي ... عَنِّي وَعَنْ أهلي وأَهْلِ العِلْمِ

وفي إحدى نسخ الشرح : "وعن سائر أهل العلم"[2].

* * *

(١) الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ٧١/أ.

(٢) وهي نسخة جامعة الإمام ٥/ب.

الفصل الثاني

شرح الدرة الدرية دراسةٌ عامَّةٌ

المبحث الأول

الغرض من تأليفه، وتاريخ التأليف

أولًا: الغرض من تأليفه:

ذكر الشارح غرضين من شرحه للدرة الدرية، وهما:

١- طَلَبُ بَعْضِ طَلَبَةِ العِلْمِ ذلك الشَّرْحَ منه.

٢- كَوْنُ النَّاظِمِ مِنْ شُيُوخِ الشَّارِحِ، فرأى أنه أَوْلَى بِشَرْحِ نَظْمِهِ.

قال العاري في مقدمته(١): "وَبَعْدُ، فهذا تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية، التي هي في علم النحو كالدُّرَرِ البَهِيَّةِ، الْتَمَسَهُ مني بعضُ أَحِبَّائِنَا من الطلبة الكرام، أَنَالَنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ ما نرجوه من خير المطلوب والمرام، وقد كان ناظمُها- رحمه الله- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته، وسَلَكْتُ فيه الاختصارَ، سائلًا من اللَّهِ العزيز الغَفَّارِ أن ينفع بهما كما نفع بأصلهما، إنه وَلِيٌّ ذلك، نرجوه أن يسلك بنا وبالمسلمين أَحْسَنَ المسالك".

---

(١) الشرح ١/ب.

ثانيًا: تاريخ التأليف:

ذكر الشارح تاريخ انتهائه من تأليف هذا الشرح، حيث قال في خاتمته[1]: "وقد فرغتُ من هذه نَسْخًا على النسخة المُبَيَّضَةِ من المُسَوَّدَةِ يَوْمَ الأربعاء ثامِنِ جُمَادَى الآخِرَةِ، من شُهُورِ سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ومِائَةٍ وأَلْفٍ".

* * *

(١) ورد هذا النص في خاتمة نسخة برلين ٣٧/ب، وخاتمة نسخة الأزهرية ١٠٤/أ، ١٠٤/ب، ولم يرد في خاتمة نسخة جامعة الإمام.

المبحث الثاني

منهج الشارح في شرحه

- يمكن إجمال منهج العاري في (شرح الدرة الدرية) في النقاط الآتية:

١- كانت طريقته في الشرح أن يذكر بيتًا أو بيتين أو أكثرَ من النظم، ثم يشرح ذلك شرحًا مفصلًا، مبينًا ما في الأبيات من قواعد نحوية، مع شرح أمثلة الناظم وإعرابها، ثم يأتي بأمثلة من عنده على غرارها، وقد يذكر أمثلته قبل أمثلة الناظم.

٢- أنه شرح النظم شرحًا مختصرًا، لم يتوسع فيه، وقد أفصح عن منهجه في مقدمة شرحه، حيث قال(١): "فهذا تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية".

وكان إذا تعرض لمسألة خلافية لم يتناولها بالتفصيل غالبًا، بل كان يحيل على الكتب المطولة، فيقول مثلًا(٢): "كما قُرِّرَ ذلك في محله"، أو يقول(٣): "فَلْيُطْلَبْ من محله"، ومن ذلك- أيضًا- قوله بعد كلامه على صور الصفة المشبهة(٤): "فَلْتُرَاجَعْ لبيان ذلك المُطَوَّلَاتُ، كشرح

---

(١) الشرح ١/ب.
(٢) الشرح ٥/ب.
(٣) الشرح ١٤/أ.
(٤) الشرح ٣٤/أ.

التوضيح، وشرح الألفية"، وقوله بعد الكلام على حروف النداء[1]: "والمنادى خمسة أقسام، فُصِّلَتْ في كتب النحو على أَتَمِّ تفصيل، فَلْيُرَاجَعْ"، وقوله- أيضًا- بعد الكلام على "كم"[2]: "وبحث (كَمْ) طويلٌ، لا يليق بهذا التعليق المختصر"، وقوله- أيضًا- [3]: "وهل يُجْمَعُ بين الفاعل الظاهر وبين التَّمْيِيزِ؟، فيه خلافٌ، فَمَنَعَهُ سيبويهِ، وأجازه غيره، فَلْيُطْلَبْ بَحْثُهُ من محله".

٣- أنه أعرب الأبيات الثمانية الأُوَلَ من النظم إعرابًا مفصلًا، مع بيان ما فيها من فوائد نحوية أحيانًا، وقد بَيَّنَ غرضه من إعراب هذه الأبيات، حيث قال بعد انتهائه من إعرابها[4]: "وقد أَشَرْنَا إلى إعراب هذه الأبيات الثمانية تَمْرِينًا للطالب".

٤- ولكنه اقتصر بعد هذه الأبيات الثماني على إعراب الأمثلة الواردة في النظم، وقد يورد إعرابًا مجمَلاً، كما في إعرابه أمثلة "صار" وأخواتها[5]، وقد يعرب مثالًا، ثم يقول: "وإعرابه على وِزَانِ ما قبله"[6]، وقد يترك الإعراب تمامًا لظهوره، ويقول: الإعراب ظاهر[7].

---

(١) الشرح ١٩/ب.
(٢) الشرح ٢٥/ب.
(٣) الشرح ٣٢/أ.
(٤) الشرح ٥/أ.
(٥) الشرح ٢٨/أ، ٢٨/ب.
(٦) الشرح ٢٦/ب.
(٧) الشرح ٢٧/أ.

٥- أنه لم يقتصر على ما ذكره الناظم، بل زاد أشياء لم ترد في النظم، ومن أمثلة ذلك:

• أنه في معاني حروف الجر لم يقتصر على ما ذكره الناظم، بل زاد معانِيَ أخرى لم يذكرها في النظم(١).

• أنه تكلم عن انقسام أسماء الأفعال إلى مُرْتَجَلٍ ومنقول، ثم تكلم عن الفرق بين أسماء الأفعال وبين ما دَلَّتْ عليه من الأفعال في المعنى، ثم تكلم على الخلاف في أسماء الأفعال هل لها مَحَلٌّ أو لا؟(٢)، وهي أمور لم يذكرها الناظم.

٦- كان أحيانًا يستخدم الرمزين: (ص) لكلام الناظم المصنف، و(ش) للشرح، ولكنه لم يكن في الغالب يستخدمهما.

٧- كان أحيانًا يقول عن المصنف: "رحمه الله"، أو "رحمة الله عليه"، أو "عفا الله عنه"، أو "سامحه الله، وعفا عنه"، أو "سامحه الله ورحمه"، وقد يكتفي بقوله: "قال"، من غير دعاء للمصنف أو ترحم عليه.

٨- أنه أَكْثَرَ من الاستشهاد بالآيات القرآنية، فقد استشهد بتسعة وسبعين شاهدًا من القرآن الكريم.

٩- قِلَّةُ استشهادِهِ بالشواهد الشعرية وبأمثال العرب.

---

(١) ينظر مثلا ما استدركه على الناظم من معاني الباء و"مِنْ" في الشرح ٨/ب: ١٠/أ.
(٢) الشرح ٢٧/أ، ٢٧/ب.

١٠- أما الأحاديث النبوية فقد ورد عنده في الشرح اثنا عشر حديثًا، أوردها كلها في فضائل النبي- ﷺ- وصحابته، وفضل تعلُّمِ اللغة العربية، إلا حديثين استشهد بهما على أحكام نحوية:

• أحدهما: استشهد به على مجيء "في" للسببية، حيث قال[١]: "وقوله: (في نَظْمِي) أي: بِسَبَبِ نَظْمِي، فـ(في) سَبَبِيَّةٌ بمعنى الباء، كما في قوله- عليه السلام- : "دَخَلَت النَّارَ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فلا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، ولا تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ"، أي: بِسَبَبِ هِرَّةٍ".

• والآخر: استشهد به على مجيء "عَلَى" زائدةً، حيث قال[٢]: "وزائدة، كما في قوله- عليه الصلاة والسلام- : "مَنْ حَلَفَ على يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا منها، فَلْيُكَفِّرْ عن يَمِينِهِ"، أي: مَنْ حَلَفَ يَمِينًا".

١١- كان في الغالب يذكر الأقوال والمذاهب النحوية دون نسبتها إلى أصحابها، ولكنه قد ينسبها في بعض المواضع.

١٢- كان في الغالب يذكر الراجح من آراء العلماء في المسألة دون أن يذكر بقية الآراء، ولكنه قد يعرض آراء العلماء في المسألة، ويرجح أحدها، وقد يعرض الآراء دون ترجيح، وهو في كل هذه الحالات يتوخى الإيجاز والاختصار؛ التزاما بما أخذه على نفسه في بداية الشرح.

---

(١) الشرح ٦/أ.
(٢) الشرح ١٢/ب.

١٣- كان أحيانا يستطرد فيذكر أشياء لا تتصل بالعوامل، ولا بالنظم الذي يشرحه، ومن أمثلة ذلك:

- كلامه عن حروف الزيادة (سألتمونيها)(١).
- أنه تكلم عن معنى كلمة السَّجَّادَةِ التي وردت في النظم، حيث قال(٢): "فائدة: السَّجَّادَةُ بفتح السين: اسْمٌ لِمَا يُصَلَّى عليه، وتسميتها بذلك مَجَازٌ؛ لأن صِيغَتَهَا مبالغةُ اسْمِ الفاعلِ، وهي لا تُكْثِرُ السُّجُودَ، بل ولا تسجد، لكنْ يَكْثُرُ السُّجُودُ عليها، فهو من إِطْلَاقِ المَحَلِّ وإِرَادَةِ ما حَلَّ فيه، كما بُيِّنَ في فَنِّ المعاني".

١٤- اهتمامه بتوضيح ما في النظم من بلاغة، ومن ذلك: كلامه عن جناس الاشتقاق(٣)، وجناس المقابلة(٤)، وبراعة الاستهلال(٥)، والمجاز(٦)، والاستعارة(٧)، والتشبيه المقلوب(٨)، واللَّفِّ والنَشْرِ المُرَتَّبِ(٩)، والكناية(١٠).

---

(١) الشرح ١٤/ب.
(٢) الشرح ١٠/ب، ١١/أ.
(٣) الشرح ٢/أ، ٣٧/أ.
(٤) الشرح ٣٦/ب.
(٥) الشرح ٢/أ، ٢/ب.
(٦) الشرح ١٠/ب، ١٩/أ، ٣١/ب.
(٧) الشرح ٧/أ.
(٨) الشرح ١٥/ب، ٣٢/ب.
(٩) الشرح ٣٢/ب.
(١٠) الشرح ٣٢/ب، ٣٧/أ.

١٥- مناقشته للناظم في عدة مواضع من نظمه، وأنه لو قال كذا بدل قوله كذا لكان أفضل، ومن ذلك:

• قوله[1]: "و:

❖مَـا بَـرِحَ العَاشِـقُ فِـي الخُـسْرَانِ❖

........، هذا ولولا أنه لا مناقشة في المثال لكان في قوله: (في الخسران) نَظَرٌ من حيث المعنى يظهر للمتأمل".

• وقوله[2]: "وقوله: (قَدْرَ زَمَانٍ) لفظ (قَدْرَ) مُقْحَمٌ للوزن؛ لأنه قد يُجَرُّ بهما الزمان المطلق من غير تقديرٍ، نحو: ما رأيته منذ أو مذ زمانٍ أو حينٍ".

• وقوله[3]: "وقوله: (وذا لا تُحْسَبُ) تكميلٌ للبيت، وفيه إشارة إلى أن الدَّالَ في الجُمَّلِ العَدَدِيِّ تُحْسَبُ بأربعةٍ، ولو قال مكانه: "كَذَا قَدْ أَعْرَبُوا" لَصَحَّ، لكنْ أراد الإشارة إليه".

١٦- اهتمامه ببيان الضرورات التي ارتكبها الناظم في نظمه؛ ومن ذلك:

---

(١) الشرح ٢٩/ب.
(٢) الشرح ١٣/ب.
(٣) الشرح ٢١/ب.

• قوله[1]: "(مَعْنَى "صَارَ" فِيهَا) قياسه: (فَمَعْنَى) بالفاء رابطةً لجواب (إن) الشرطيةِ الداخلةِ على (تَقُلْ) أَوَّلَ البيتِ، وكذلك قوله: (لا نَصْبَ فيها) قياسُهُ: (فَلَا نَصْبَ) بالفاء- أيضًا- ؛ لِتَرْبِطَ ذلك بـ(إِنْ) أَوَّلَ البيت في قوله: (وَإِنْ تَقُلْ: كانَ أَبِي)، وذلك لِمَا عُلِمَ من أَنَّ ما لا يَصِحُّ وُقُوعُهُ شَرْطًا لـ"إنْ" إذا وَقَعَ جوابًا لها وَجَبَ قَرْنُهُ بالفاء، ولفظ (معنى) و(لا نَصْبَ) لا يَصِحُّ أن يقع شرطًا لـ"إنْ"، فيجب قَرْنُهُمَا بالفاء، لكنْ تُرِكَتْ لضرورة الوَزْنِ، والشعر يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في غيره".

• وقوله[2]: "واعلم أن (إحدى) في النظم تُوصَلُ بِأَوَّلِهَا، وَتُنَوَّنُ (عَشْرَةٍ)، و(عَشَرٍ) في البيت الذي بعده يُقْرَأُ بِسُكُونِ الشِّينِ، و(عَشْرَةٍ) فيه بالتنوين على التاء، كُلُّ ذلك لضرورة الوزن، و(جَارِيَتَا) فيه أصله: جاريةً بالتنوين بعد التاء، لكنْ أُبْدِلَ التنوينُ أَلِفًا لِضَرُورَةِ الرَّوِيِّ".

• وقوله[3]: "واعلم أن العشر التي بعد قوله: (أَمَامَ) الأصلُ فيها فتح الشين، لكنْ تُقْرَأُ بسكونها للوزن، وقوله: (إلى العشرة) يقرأ بسكون الشين- أيضًا- ، والأصل فتحها".

١٧- اهتمامه بالنص على لغات العرب، كلغة ربيعة، ولغة تميم، ولغة أهل الحجاز، فمن ذلك:

---

(١) الشرح ٢٨/ب، ٢٩/أ.

(٢) الشرح ٢٤/أ.

(٣) الشرح ٢٤/ب.

- قوله[1] : "و(ثِنْتَا) لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: اثْنَتَا".
- وقوله[2] : "وأصل (سالي): سالِيًا؛ لأنه خبر (ليس)، لكنه سُكِّنَ على لغة ربيعة".
- وقوله[3] : "و(الخَبِرْ) يقرأ بكسر الباء للوقف، وهي لغةٌ فَصِيحَةٌ، وهي أنه إذا وُقِفَ على اسْمٍ تُنْقَلُ حَرَكَةُ آخِرِهِ إلى الحرف الذي قبله، فيقال: هذا الجَمُلْ بضم الميم، ومررتُ بالجَمِلْ بكسرها، وذلك ليوافق (أَفْتَخِرْ) في كسر ما قبل الراء".

* * *

(١) الشرح ٢٤/أ.
(٢) الشرح ٣٠/أ.
(٣) الشرح ٣٦/أ.

المبحث الثالث

موقفه من النحويين، واختياراته واعتراضاته

المطلب الأول: موقفه من البصريين:

سبق أن أشرت في الكلام على منهج الشارح أنه لم يُصَرِّحْ بأسماء النحويين كثيرًا، وربما كان هذا راجعًا إلى أن هذا الشرح مختصرٌ كما نَصَّ هو على ذلك في أَوَّلِهِ.

- فلم يذكر الشارح البصريين صريحًا إلا في موضعين، وفي كليهما اختار مذهبهم.

• فأول هذين الموضعين في كلامه على واو "رُبَّ" وفائها، هل هي التي تعمل الجَرَّ؟، فقد ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو والفاء تَجُرَّانِ نيابةً عن "رُبَّ" المحذوفةِ، وذهب البصريون إلى أن الجارَّ هو "رُبَّ" مضمرةً، وقد أيَّدَ الشارح مذهب البصريين في المسألة، حيث قال[1]: "وقد تُضْمَرُ "رُبَّ" بعد الواو والفاء، فالأول كقوله:

❖وَمَهْمَـــــهٍ مُغْبَـــرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ❖

❖كَـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَـــمَاؤُهُ❖

والثاني كقوله:

---

(١) الشرح ١٢/أ.

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

فـ"مَهْمَهٍ" و"مِثْلِكِ" مجروران عند البصريين بـ"رُبَّ" مضمرةً، قالوا رَدًّا على الكوفيين: لأن الواو والفاء حرفا عطفٍ، فلا يعملان نائِبَيْنِ مَنَابَ "رُبَّ".

• وأما الموضع الثاني ففي مسألة أَوْلَى العاملين بالعمل في باب التنازع، فقد اختار رَأْيَ البصريين في أن العامل الثاني أولى بالعمل لقربه، حيث قال[1]: "إعرابه: (لا) ناهية، (تَخَفْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بها، (ولا تَجْزَعْ) مثل (لا تَخَفْ)، وفاعلُ كُلٍّ منهما ضميرٌ تقديره: أنت، والجزع: الحُزْنُ مع اليَأْسِ، (من الحَبِيبِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَخَفْ) على اختيار الكوفيين لِسَبْقِهِ، أو بـ(تَجْزَعْ) على اختيار البصريين لِقُرْبِهِ، وهذا أولى؛ كما بُيِّنَ في بحث التنازع في العمل".

- وقد يعبر عن البصريين بجمهور النحويين، وورد ذلك في موضع واحد فقط، وقد أَيَّدَ مذهبهم- أيضًا- ، فقد أَيَّدَ مذهبهم في أن "مِنْ" لا تزاد في الكلام الموجب، فقد اقتصر على قولهم، ولم يذكر غيره، حيث قال[2]: "وجمهور النحويين على أنها لا تُزَادُ إلا بعد النفي، ومن أمثلتها: قوله- تعالى- : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)، أي: ما لكم إِلَهٌ غَيْرُهُ".

---

(١) الشرح ٢٢/ب.
(٢) الشرح ٩/ب.

- وربما ذكر مذهب البصريين دون أن يصرح بهم، وهذا كثير، ومنه:

• تصحيحه مذهب البصريين في أن "إِنَّ" وأخواتها هي التي رفعت خبرها، حيث قال[1]: "النوع الثاني من العوامل السماعية: حروفٌ ستةٌ، تنصب الاسم الذي كان مبتدأً، وترفع الخبر، أي: يبقى مرفوعًا على ما كان عليه، لكنها عاملةٌ فيه على الأصحِّ".

• اقتصاره على مذهب البصريين حين ذكر شروط إعمال اسمي الفاعل والمفعول، حيث قال[2]: "اعْلَمْ أن اسم الفاعل واسم المفعول إن كانا بـ"أل" فيعملان مطلقًا، ماضِيًا وحالًا واستقبالًا، وإن كانا مُجَرَّدَيْنِ عنها فَبِشَرْطِ أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال، وأن يتقدمهما استفهامٌ أو نفيٌ أو حرفُ نداءٍ، أو يَقَعَا خَبَرًا أو صِفَةً أو حالًا".

- أما أعلام المدرسة البصرية فلم يصرح بأحد منهم سوى سيبويه، وذلك في ثلاثة مواضع:

• فقد ذكر مذهب سيبويه في "لَـمَّا"، وصَحَّحَهُ، ولم يذكر رأيًا غيره، فقال[3]: "(لَـمَّا) حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ عند سيبويه، وهو الأَصَحُّ".

---

(١) الشرح ١٥/أ.
(٢) الشرح ٣٣/ب.
(٣) الشرح ٢/أ.

• وذكر مذهب سيبويه في أن معنى الباء الجارَّةِ هو الإلصاق، وأنه لم يذكر لها غيره، فقال[1]: "ذكر للباء ثَمَانِ مَعَانٍ، أحدها: الإلصاق، ولم يَذْكُرْ لها سِيبَوَيْهِ غَيْرَهُ؛ لأنه مُلَازِمٌ لها كما يظهر بالتأمل في أمثلتها".

• ولكنه في موضع آخر اكتفى بذكر مذهب سيبويه في مسألة الجمع بين التمييز وفاعل "نعم" و"بئس" الظاهر، ولم يؤيدْه أو يعترضْ عليه، فقال[2]: "وهل يُجْمَعُ بين الفاعل الظاهر وبين التَّمْيِيزِ؟ فيه خلافٌ، فَمَنَعَهُ سيبويهِ، وأجازه غيره، فَلْيُطْلَبْ بَحْثُهُ من محله.

– وقد يذكر رأي سيبويه من غير أن يصرح باسمه، ومن ذلك:

• أنه صَحَّحَ مذهب سيبويه في ناصب المفعول معه، ولم يصرح باسمه، ولم يذكر رأيًا غيره، حيث قال[3]: "والأصحُّ أن الناصب للاسم بعد واو المعية هو العامل، من فعل أو شِبْهِهِ".

– وأما غير سيبويه من أعلام المدرسة البصرية فلم يصرح بأحد منهم، ولم ينقل آراء أحد منهم، سوى ما نقله من بعض آراء المبرد، ومن ذلك:

• أنه ذكر مذهب المبرد في أن ما بعد "إِلَى" يدخل فيما قبلها إذا كانت لانتهاء الغاية، فقد اختار رأيه، ولم يصرح باسمه، حيث قال[1]: "وحيث

---

(١) الشرح ٧/ب.
(٢) الشرح ٣٢/أ.
(٣) الشرح ١٨/ب.

جاءت (إلى) لانتهاء الغاية فهل يَدْخُلُ ما بعدها فيما قبلها أم لا؟ فيه خِلَافٌ، والذي عليه العَمَلُ: أنه يدخل إن كان مِنْ جنس ما قبلها، ولا يدخل إن لم يَكُنْ".

- أنه نقل مذهب المبرد في أن "إِذْمَا" اسمٌ؛ لأنها قبل دخول "ما" كانت اسمًا، فينبغي بقاؤها على أصلها، ولم يصرح بذكر المبرد[٢].

المطلب الثاني: موقفه من الكوفيين:

لم يصرح الشارح بالكوفيين إلا في موضعين اثنين من هذا الشرح، وفي كليهما رَدَّ مذهبهم:

- ففي الموضع الأول رَدَّ ما ذهبوا إليه من الجر بواو "رب" المحذوفة نيابة عن "رُبَّ"، حيث قال[٣]: "فـ"مَهْمَهٍ" و"مِثْلِكِ" مجروران عند البصريين بـ"رُبَّ" مضمرةً، قالوا رَدًّا على الكوفيين: لأن الواو والفاء حرفا عطفٍ، فلا يعملان نائِبَيْنِ مَنَابَ "رُبَّ".

- وفي الموضع الثاني عارض رأيهم في مسألة أولى العاملين بالعمل في باب التنازع، فقال[٤]: "(من الحَبِيبِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَخَفْ) على

(١) الشرح ١٠/أ.
(٢) الشرح ٢٤/أ.
(٣) الشرح ١٢/أ.
(٤) الشرح ٢٢/ب.

اختيار الكوفيين لِسَبْقِهِ، أو بـ(تَجْزَعْ) على اختيار البصريين لِقُرْبِهِ، وهذا أولى".

- وقد يُعَبِّرُ عنهم ببعض النحويين، وقد عارضَهم- أيضًا- ، وذلك في موضع واحد، وهو:

• حكايته أن بعض النحويين زعموا أن "كَأَنَّ" تكون للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا فقط، وهذا قول الكوفيين، ولكنه رَدَّ عليهم، حيث قال[1]: "قال بعض النحويين: إنما تكون "كَأَنَّ" للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا كما مُثِّلَ، فإنَّ أَسَدًا جامدٌ، وأما إذا كان مشتقًّا فهي للشكِّ والظنِّ، نحو: كَأَنَّ زيدًا فاضلٌ؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه. ورُدَّ بأن التقدير: كأن زيدًا رَجُلٌ فاضلٌ، فرجع إلى تشبيهه بغيره، فالأصح أنها للتشبيه دائمًا".

- وربما ذَكَرَ مذهب الكوفيين، واختاره دون أن يصرح بهم، وهذا قليل، ومن ذلك:

• أنه وجَّهَ قوله- تعالى- : (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى) على مذهب الكوفيين في أن "أل" المُعَرِّفَةَ تَأْتِي عوضًا عن الضمير المضاف إليه، حيث قال[2]: "و"أل" في (الآل) عِوَضٌ عن الضمير، كما في قوله- تعالى- : (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى)، أي: مَأْوَاهُ".

---

(١) الشرح ١٥/ب.
(٢) الشرح ٤/ب.

- أن كلامه على معاني حروف الجر في أغلبه موافق لمذهب الكوفيين الذين أجازوا نيابة هذه الحروف بعضها عن بعض.
- أنه ذكر مذهبهم في مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية في الزمان، واختاره، فقال[1]: "ومثالها للابتداء الزماني قوله- تعالى- : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾".

المطلب الثالث: موقفه من الناظم:

تابع الشارحُ الناظمَ في هذا الشرح كثيرًا، فقد كان يُجِلُّهُ ويُقَدِّرُهُ، يَدُلُّ على هذا أنه ذَكَرَ في مقدمته أَنَّ مِن الأسباب التي دَفَعَتْهُ إلى شرح هذا النظم: أن الناظم من شيوخه، فقال[2]: "وقد كان ناظمُها- رحمه الله- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته".

– وقد تابع الشَّارِحُ النَّاظِمَ في أغلب المسائل النحوية في هذا النظم، ولكنه كان يستدرك على الناظم أحيانًا، أو يَنْتَقِدُ بعض عباراته أو كلماته فيه.

- **فمن استدراكاته على المادة العلمية التي ذكرها الناظم:**

- أنه شرح ما ذكره الناظم من معاني الباء الجارَّةِ الثمان، ثم قال[3]: "واعْلَمْ أن الباء قد جاء لمعانٍ زائدةٍ على الثمانِ التي ذكرها الناظم تَبَعًا للأصل"، ثم استدرك عليه خمسة معانٍ أخرى.

---

(١) الشرح ٩/ب.
(٢) الشرح ١/ب.
(٣) الشرح ٨/ب.

- أنه شرح ما ذكره الناظم من معاني "مِن" الجارَّةِ الخمسة، ثم قال[1]: "واعلم أن "مِنْ" قد جاءت لمعانٍ غَيْرِ الخمسة المذكورة"، ثم استدرك عليه ستة معانٍ أخرى.
- أنه شرح ما ذكره الناظم من معاني اللامِ الجارَّةِ الخمسة، ثم قال[2]: "واعلم أن اللام جاءت لمعانٍ أُخَرَ"، ثم استدرك عليه ثمانية معانٍ أخرى.

▪ **ومما انْتَقدَ فيه بعض عبارات الناظم أو كلماته:**

- أنه في شرحه قولَ الناظم:

"مُنْـذُ" وَ"مُـذْ" قَـدْرَ زَمَـانٍ مَـرًّا .... وَجَـــــرًّا

انتقد إقحامه لفظ "قدر"، فقال[3]: "وقوله: (قَدْرَ زَمَانٍ) لفظ (قَدْرَ) مُقْحَمٌ للوزن؛ لأنه قد يُجَرُّ بهما الزمان المطلق من غير تقديرٍ، نحو: ما رأيته منذ أو مذ زمانٍ أو حينٍ".

- أنه في شرح قول الناظم عن "كان" التامَّةِ:

وَإِنْ تَقُـلْ: كَـانَ أَبِـي ثُـمَّ غَـدَا لَا نَصْبَ فِيهَا، بَلْ بِمَعْنَى وُجِدَا

---

(١) الشرح ٩/ب.

(٢) الشرح ١١/ب.

(٣) الشرح ١٣/ب.

انتقد عبارة الناظم، فقال[1]: "وقوله: (بل بمعنى وُجِدَا) عبارةُ النحاةِ، لكنَّ تقديرها بمعنى (حَصَلَ) أَلْيَقُ".

- أنه في شرح قول الناظم:

❖مَا بَرِحَ العَاشِقُ فِـي الخُسْرَانِ❖

انتقد معنى المثال الذي ذكره الناظم، فقال[2]: "هذا ولولا أنه لا مناقشة في المثال لكان في قوله: (في الخسران) نَظَرٌ من حيث المعنى يظهر للمتأمل".

– كما أنه كان يلتمس العذر للناظم في بعض المواضع بكونه متابعًا للأصل، وهو العوامل المائة للشيخ عبد القاهر، ومن ذلك:

- قوله بعد شرحه لأسماء الأفعال[3]: "ولم يذكر الناظم تبعًا لأصله جميع أسماء الأفعال، وهي كثيرة، فكأنه يقول: المراد أن يُعْلَمَ أن بعض أسماء الأفعال مُتَعَدٍّ، وبعضَها لازِمٌ".

- أنه شرح ما ذكره الناظم من حروف النداء، ثم قال[1]: "وهي: (يا) و(أَيَا) و(هَيَا) و(أَيْ) و(آ)، وأَهْمَلَ تَبَعًا لِأَصْلِهِ الهمزةَ، وتأتي- أيضًا- لنداء القريب".

---

(١) الشرح ٢٨/ب.

(٢) الشرح ٢٩/ب.

(٣) الشرح ٢٧/ب.

• قوله في شرح كلام الناظم على "كاد" وأخواتها[٢]: "النوع الحادي عَشَرَ من الأنواعِ الثلاثَـةَ عَـشَرَ: أفعـالٌ تُـسَمَّى أفعـالَ المقاربـةِ، وهـي أربعـةٌ على ما ذكره تبعًا لأصله، لكنها أكثر من ذلك".

المطلب الرابع: اختياراته واعتراضاته:

على الرغم من صغر حجم هذا الشرح، وكونه مختصرًا، إلا أن الشارح كانت له اختيارات بارزة في مسائل نحويةٍ عِدَّةٍ، فكان يوافق البصريين أحيانا، ويوافق الكوفيين أحيانًا، ويوافق غيرهم أحيانًا أخرى، كما كان يعترض على هؤلاء أو أولئك أحيانًا أخرى.

وطريقته في الاختيار أنه كان أحيانًا يذكر الآراء المختلفة في المسألة، ثم يختار أحدها، ثم يقول: "وهو الأَصَحُّ"، أو "على الصحيح"، أو "وهذا أولى"، أو "وهو الأظهر".

وقد يذكر قبل القول الذي يُرَجِّحُهُ عبارةً تَدُلُّ على اختياره له، مثل قوله: "والذي عليه العَمَلُ كذا..."، أو "فالأصح كذا..."، أو "والأصح كذا...".

وربما اقتصر على ذِكْرِ الرأي الراجح في المسألة، دون أن يُعَقِّبَهُ بِشَيْءٍ من هذه العبارات، ودون أن يذكر معه آراءً أخرى.

(١) الشرح ١٩/أ.
(٢) الشرح ٣٠/أ.

وأما اعتراضاته فكانت أحيانًا اعتراضاتٍ صريحةً، حيث يصرح بردِّ قولٍ معينٍ، وكانت أحيانًا أخرى اعتراضاتٍ ضمنيةً، حيث يختار رأيًا ما، ويَرُدُّ به قولًا آخر، وقد يختار رأيًا ما مقتصرًا عليه، ويفهم من هذا أنه يَرُدُّ ما سواه.

ومن خلال استعراض اختيارات العاري واعتراضاته يمكن القول بأن مذهبه النحوي موافق في الغالب لمذهب البصريين، فقد كان في معظم اختياراته موافقًا للبصريين، وإن كان قد وافق الكوفيين قليلًا، كما كانت موافقته للنحويين الآخرين أَقَلَّ من هذا وذاك.

- **فمن اختياراته التي وافق فيها البصريين:**

• اختياره أن "لَـمَّا" حرف وجود لوجود، وهو مذهب سيبويه والجمهور، فقد صححه، واقتصر عليه، بما يفهم منه ردُّه قول ابن السراج والفارسي ومن وافقهما، حيث قال(١): "وقول الناظم: (لَـمَّا غَدَوْا.. إلخ): (لَـمَّا) حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ عند سيبويه، وهو الأَصَحُّ".

• اختياره مذهب الجمهور في أن "مِنْ" لا تُـزَادُ إلا بعد النفي، فقد اقتصر على قولهم، بما يفهم منه ردُّه مذهب الأخفش والكوفيين في المسألة، حيث قال(٢): "وجمهور النحويين على أنها لا تُزَادُ إلا بعد النفي".

---

(١) الشرح ٢/أ.

(٢) الشرح ٩/ب.

• اختياره رأي المبرد في دخول ما بعد "إلى" فيما قبلها إذا كانت لانتهاء الغاية، فقد ذكر الخلاف في المسألة، واختار رأي المبرد من البصريين، وإن لم يصرح باسمه، وردَّ قول غيره، حيث قال[1]: "وحيث جاءت (إلى) لانتهاء الغاية فهل يَدْخُلُ ما بعدها فيما قبلها أم لا؟ فيه خِلَافٌ، والذي عليه العَمَلُ: أنه يَدْخُلُ إِنْ كان مِنْ جِنْسِ ما قبلها، ولا يَدْخُلُ إِنْ لم يَكُنْ...إلخ".

• اختياره رأي جمهور البصريين في أن "كَأَنَّ" لا تخرج عن معنى التشبيه، فقد ذكر قول الكوفيين والزجاجي دون أن يصرح بهم، وردَّه باختياره مذهب البصريين في المسألة، حيث قال[2]: "قال بعض النحويين: إنما تكون "كَأَنَّ" للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا كما مُثِّلَ، فإنَّ أَسَدًا جامدٌ، وأما إذا كان مشتقًّا فهي للشكِّ والظنِّ، نحو: كَأَنَّ زيدًا فاضلٌ؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه، ورُدَّ بأن التقدير: كأن زيدًا رَجُلٌ فاضلٌ، فرجع إلى تشبيهه بغيره، فالأصح أنها للتشبيه دائمًا".

• اختياره رأي البصريين في أن المفعول معه منصوب بما قبل واو المعية من فعل أو شبهه، فقد صححه، واقتصر عليه، بما يفهم منه رده مذاهب الكوفيين والأخفش والزجاج والجرجاني في المسألة، حيث قال[3]:

---

(١) الشرح ١٠/أ.

(٢) الشرح ١٥/ب.

(٣) الشرح ١٨/ب.

"والأصحُّ أن الناصب للاسم بعد واو المعية هو العامل، من فعل أو شِبْهِهِ، نحو: سِرْتُ والنِّيلَ، وأنا سائِرٌ والنِّيلَ، فـ(سائر) اسم فاعل يعمل كفعله، فالنيل في الأول منصوب بـ(سِرْتُ) بواسطة الواو، وفي الثاني بـ(سائِرٌ)، بواسطة الواو؛ لأن أصل (سِرْتُ والنِّيلَ): سِرْتُ مع النيلِ، فلما ظهرت "مع" الظرفيةُ بصورة الواو نُقِلَ نصبُها إلى ما بعدها.

- اختياره رأي سيبويه والجرجاني وابن مالك في أن المستثنى منصوب بـ"إلا"، فقد صحَّحه واقتصر عليه، بما يفهم منه رده المذاهب الأخرى في المسألة، حيث قال[1]: "ومثال "إِلَّا": جاء القَوْمُ إلا زَيْدًا، فالعامل في زيد النصبَ هو "إِلَّا" على الصحيح".

- اختياره رأي البصريين في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع، فقد ذكر رأي الكوفيين، ثم رأي البصريين، واختاره، حيث قال[2]: "(من الحَبِيبِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَخَفْ) على اختيار الكوفيين لِسَبْقِهِ، أو بـ(تَجْزَعْ) على اختيار البصريين لِقُرْبِهِ، وهذا أولى؛ كما بُيِّنَ في بحث التنازع في العمل".

- اختياره مذهب الجمهور في أن العامل في المضاف إليه الجرَّ هو المضاف، فقد اقتصر عليه، ولم يذكر الأقوال الأخرى في المسألة، حيث

---

(١) الشرح ١٩/أ.

(٢) الشرح ٢٢/ب.

قال[1]: "الاسم المضاف إلى ما بعده، نحو: غُلَامُ زيدٍ، فالعامل في (زيد) الجَرَّ هو (غلام)".

- **ومن اختياراته التي وافق فيها الكوفيين، وهي قليلة:**

• اختياره أن "أل" يجوز أن تأتي عوضًا عن الضمير المضاف إليه، وهو رأي الكوفيين، حيث قال[2]: "و"أل" في (الآل) عِوَضٌ عن الضمير، كما في قوله- تعالى- : ﴿فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾، أي: مَأْوَاهُ".

• أنه تَابَعَ الكوفيين وبعضَ البصريين في أن حروف الخفض ينوب بعضها عن بعضٍ.

• اختياره رأي الكوفيين في أن رافع المضارع هو تجرده عن الناصب والجازم، حيث قال[3]: "والذي عليه العمل أن العامل في المضارع المرفوع نَفْسُ تَجَرُّدِهِ عن الناصب والجازم"، وقال- أيضًا- [4]: "(يُحْيِي) فعل مضارع مرفوع لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم".

- **ومن اختياراته التي وافق فيها نحويين آخرين من غير البصريين والكوفيين:**

---

(١) الشرح ٣٥/أ.
(٢) الشرح ٤/ب.
(٣) الشرح ٣٥/ب.
(٤) الشرح ١٦/ب.

• اختياره رأي الزمخشريِّ والعكبريِّ والجزوليِّ في جعل "غَدَا" من أخوات "كان"، بما يفهم منه ردُّهُ ما ذهب إليه أبو حيان من أنها ليست من أخوات "كان"، حيث قال[1]: "و(غَدَوْا) أي: صاروا، و(نَاحِينَ) أي: قاصدين، منصوب على أنه خبر "غَدَا"؛ لأنها حينئذ من أخوات "كان" الناقصة".

• اختياره أن الكاف الجارَّةَ تأتي اسمًا أحيانًا، وهو مذهب لبعض النحويين، ونُسِبَ للفارسي، بما يفهم منه ردُّه الأقوال الأخرى في المسألة، ومنها قول سيبويه وغيره من البصريين، وهو أنها لا تأتي اسمًا، حيث قال[2]: "وتأتي الكاف اسمًا، فيدخل عليها حَرْفُ جَرٍّ".

• اختياره ما ذهب إليه الفارسي- ونسب لسيبويه- من أن حروف النداء هي العاملة في المنادى، فقد رجحه، واقتصر عليه، بما يفهم منه ردُّه قول الجمهور، وهو أن ناصبه فعل مضمر بعد الأداة، حيث قال[3]: "وقوله:

❖وَهَــذِهِ أَتَــتْ مَكَــانَ "أَدْعُــو"❖

(١) الشرح ٢/أ.
(٢) الشرح ١٣/أ.
(٣) الشرح ٢٠/أ.

إشارة إلى أن العامل في المنادى هو هذه الحروف نيابةً عن "أَدْعُو"، وهو الأظهر".

- اختياره أن اسماء الأفعال لها محلٌّ من الإعراب، وهو مذهب الفارسي وغيره، فقد ذكر الخلاف في المسألة، ثم رَجَّحَ أن لها محلًّا، حيث قال(١): "اخْتُلِفَ هل لِاسْمِ الفعل مَحَلٌّ أو لا؟، فقال بعضهم: لا مَحَلَّ له؛ لأن معناه فِعْلٌ، والفعل وَحْدَهُ لا مَحَلَّ له، وقال بعضهم: له مَحَلٌّ، وهو المُرَجَّحُ".

* * *

(١) الشرح ٢٧/ب.

المبحث الرابع

التقويم

المطلب الأول: محاسن الشرح:

وقفتُ في أثناء تحقيقي لهذا الشرح على كثير من المحاسن التي يتميز بها، وهي لا تخفى على القارئ، وقد سبق ذكر بعضها في أثناء الكلام على منهج الشارح وموقفه من النحويين، وسأذكر بعض هذه المحاسن فيما يأتي:

- أنه شرح الدرة الدرية شرحًا مختصرًا ميسرًا، واضح العبارة من أوله إلى آخره، فابتعد عن الغموض والتكلف في شرحه، وسَلَكَ فيه الاختصارَ كما ذكر هو في مقدمة شرحه.
- أنه أعرب بعض أبيات النظم تمرينًا للطلاب، فأعرب أبيات المقدمة الثماني تمرينًا للطلاب كما ذكر في مقدمة شرحه، كما أعرب معظم الأمثلة التي ذكرها الناظم في منظومته.
- أنه استدرك على الناظم في مواضع ليست بالقليلة، سواءٌ أكانت هذه الاستدراكات في المادة العلمية التي ذكرها الناظم، أو في تَعَقُّبِهِ بعض عبارات الناظم، وقد سبقت الإشارة إلى نماذج من هذه الاستدراكات في المبحث السابق في أثناء الكلام على موقفه من الناظم.
- بروز شخصية الشارح النحوية، على الرغم من كونِ هذا الشرح مختصرًا، فقد وافق البصريين غالبًا، وخالفهم أحيانًا، ووافق الكوفيين

قليلًا، ووافقهم أحيانًا أخرى، وقد تقدمت الإشارة إلى موقفه من النحويين.

- اهتمامه بالعروض، وذلك من خلال توضيح الضرورات التي وقعت في النظم، وكذلك اهتمامه بتوضيح الصور البلاغية في النظم، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا وذاك.

المطلب الثاني: مآخذ على الشارح:

وَقَفْتُ في أثناء تحقيقي لهذا الشرح على بعض المآخذ على الشارح، ولا يسلم عمل بشري من هفوات، وقد تنوعت هذه المآخذ إلى مآخذ منهجية، ومآخذ نحوية، ومآخذ أسلوبية، سأُورِدُهَا فيما يأتي:

- **فمن المآخذ المنهجية:**

- سَهْوُ الشارحِ عن شرح بيتين من أبيات النظم:

١- أولهما قول الناظم:

أَمَّا ذَوَاتُ الشَّكِّ فَهْيَ ظَنَّا ... نَحْوُ: ظَنَنْتُ الهَجْرَ حُلْوًا مِنَّا

٢- وثانيهما قوله في آخر النظم:

وَاحْفَظْهُ مَعْ أَهْلِيهِ وَالأَحْبَابِ ... وَحَافِظٍ لِلنَّظْمِ وَالكِتَابِ

- إغفال الشارح أسماء النحويين في الغالب، فلم يذكر إلا خمسةً منهم، وإنما كان يُعَبِّرُ عنهم في الغالب بقوله: "قال بعضهم"، أو: "قال بعض النحويين".

- كان الشارح أحيانًا يستطرد فيذكر أشياء لا تتصل بالعوامل، ولا بالنظم الذي يشرحه، ومن أمثلة ذلك:

١- كلامه عن حروف الزيادة (سألتمونيها)[١].

٢- أنه تكلم عن معنى كلمة السجادة التي وردت في النظم، حيث قال[٢]: "فائدة: السَّجَّادَةُ بفتح السين: اسْمٌ لِـمَا يُصَلَّى عليه، وتسميتها بذلك مَجَازٌ؛ لأن صِيغَتَهَا مبالغةُ اسْمِ الفاعلِ، وهي لا تُكْثِرُ السُّجُودَ، بل ولا تسجد، لكنْ يَكْثُرُ السُّجُودُ عليها، فهو من إِطْلَاقِ المَحَلِّ وإِرَادَةِ ما حَلَّ فيه، كما بُيِّـنَ في فَنِّ المعاني".

- ومن المآخذ النحوية:

- ما ذكره الشارح- تبعًا للناظم- من أن حروف الجر سبعة عشر حرفًا[٣]، ولم يُشِرْ إلى الحروف التي تَجُرُّ شذوذًا، وقد أشرتُ إليها في موضعها.

- استعماله "أَمْ" في عطف المفردات بعد الاستفهام بـ"هَلْ" في غير موضع من الشرح، منها قوله[٤]: "وحيث جاءت (إلى) لانتهاء الغاية فهل

---

(١) الشرح ١٤/ب.
(٢) الشرح ١٠/ب، ١١/أ.
(٣) الشرح ٧/أ.
(٤) الشرح ١٠/أ.

يَدْخُلُ ما بعدها فيما قبلها أم لا؟ فيه خِلَافٌ"، وقوله- أيضًا- [1]: "تَوَهَّمَ السامع أن زيدًا هل دَخَلَ في نَفْيِ القيامِ أم لا؟".

• لم يذكر الشارح عند حديثه عن "خلا" و"عدا" و"حاشا"[2] أن الجر بهنَّ قليل، وأن النصب بهنَّ هو الغالب.

• زَعْمُهُ أن "كَذَا" مُخْتَلَفٌ فيها بين البساطة والتركيب، حيث قال[3]: "واخْتُلِفَ في (كذا) هل هي بسيطة أو مركبة؟".

وليس الأمر كما قال، بل أجمع النحويون على أنها مركبة من كاف التشبيه واسمِ الإشارة[4].

• جَعْلُهُ "عَسَى" للمقاربة، حيث قال[5]: "والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (عسى)، والمعنى: قَارَبَ مُحِبُّنَا الإِينَاسَ"، ثم قال- أيضًا- : "ومَثَّلَ لكونها تامَّةً بقوله: (عَسَى أَنْ يَخْرُجَ الْمُحِبُّ)، فـ(عسى) هنا تامَّةٌ، والمصدر المَسْبُوكُ من (أن) و(يخرج) فاعلها، و(المحب) فاعل (يخرج)، والمعنى حينئذٍ: قَرُبَ خُرُوجُ الْمُحِبِّ".

وهذا غير صحيح؛ لأن "عسى" للرجاء، ويبدو أن الشارحَ قد تَبِعَ شَيْخَهُ الناظمَ في ذلك حين قال:

---

(١) الشرح ١٦/أ.
(٢) الشرح ١٤/ب، ١٥/أ.
(٣) الشرح ٢٥/ب.
(٤) فوح الشذا ص ٨٠: ٨٥، وينظر ما ذكرته عند الحديث عنها من التحقيق.
(٥) الشرح ٣٠/ب.

❖مَعْنَاهُ فَيهِمَا الرَّجَا وَالقُرْبُ❖

- ومن المآخذ الأسلوبية:

• إدخاله "أل" على "غير" في ثلاثة مواضع من شرحه، في قوله: "أن يكون مَحَلُّ المُتَعَلَّقِ النَّصَبَ على المفعولية الغير الصريحة"(١)، وقوله(٢): "بخلاف الفعل الغير الناقص"، وقوله(٣): "يَكْلِمُ غَيْرَهُ ويَكْلِمُهُ ذلك الغَيْرُ".

• كان أحيانا يستطرد، فيذكر أشياء لا تتصل بالعوامل، ولا بالنظم الذي يشرحه، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، كحديثه عن حروف الزيادة (سألتمونيها)(٤)، وكلامه عن معنى كلمة السجادة التي وردت في النظم(٥).

* * *

---

(١) الشرح ٤/أ.
(٢) الشرح ٢٧/ب.
(٣) الشرح ٢٩/أ.
(٤) الشرح ١٤/ب.
(٥) الشرح ١٠/ب، ١١/أ.

خاتمة الدراسة

بعد هذه الدراسة لمخطوط (شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية) للشيخ عبد الرحمن بن محمد الأريحاوي الحلبي الشهير بالعاري، فإنني أُثْبِتُ في هذه الخاتمة أبرز النتائج التي وقفت عليها في دراستي تلك، وتتمثل فيما يأتي:

- أن الشرح مختصرٌ، كما نَصَّ هو على ذلك في أوله وفي غير موضع منه، وقد التزم الشارح بهذا في الشرح كله.
- أن الشارح لم يقتصر على ما ذكره الناظم، بل زاد واستدرك عليه، ومعاني حروف الجر مثال على ذلك.
- أن الشارح أعرب بعض أبياتِ النظم إعرابًا كاملًا تمرينًا للطلاب.
- أن الشارح كانت له اختيارات بارزة، على الرغم من كونِ هذا الشرح مختصرًا.
- أن الشارح كان في معظم اختياراته موافقًا للبصريين.
- كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، فقد استشهد بتسعة وسبعين شاهدًا من القرآن الكريم.
- تَعَقُّبُهُ عبارةَ الناظمِ في عدة مواضع، ونصه على إمكانية تغيير بعض العبارات والكلمات في النظم.
- استطراده أحيانا إلى ذكر أشياء لا تتصل بالعوامل، ومن ذلك كلامه عن حروف الزيادة (سألتمونيها)، وإطالته في شرح أبيات المقدمة والخاتمة فيما هو بعيد عن موضوع الشرح.

- اهتمام الشارح ببيان الضرورات العروضية التي وقعت في النظم في كثير من المواضع.

- اهتمامه بالنص على لغات العرب، كلغة ربيعة ولغة تميم ولغة أهل الحجاز.

* * *

القسم الثاني

التحقيق

توثيق نسبة الشرح لعبد الرحمن العاري:

هذا الشرح ثابت النسبة لعبد الرحمن بن محمد الأريحاوي الشهير بالعاري، ولا شك في هذه النسبة، والأدلة على ذلك كثيرة، ومنها:

١- أن الشارح ذكر ذلك في مقدمته، حيث قال[1]: "فهذا تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية، التي هي في علم النحو كالدُّرَرِ البَهِيَّةِ، الْتَمَسَهُ مني بعضُ أَحِبَّائِنَا من الطلبة الكرام، أَنَالَنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ ما نرجوه من خير المطلوب والمرام، وقد كان ناظمُها- رحمه الله- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته".

٢- أنه ذكر ذلك- أيضًا- في خاتمة الشرح، كما ذكر تاريخ فراغه من تأليفه، حيث قال[2]: "قال مُعَلِّقُهَا الفقير عبد الرحمن بن العاري نَسَبًا، الشافعيُّ مَذْهَبًا، الأَشْعَرِيُّ اعْتِقَادًا، القَصِيرِيُّ طريقةً، الأَرِيحَاوِيُّ مَوْلِدًا، الحَلَبِيُّ مَسْكَنًا: فَرَغْتُ من هذه التعليقة على منظوم العوامل النحوية في مُدَّةِ شَهْرٍ، مع اشتغال الخاطر والبال ... إلخ".

---

(١) الشرح ١/ب.
(٢) الشرح ٣٧/أ، ٣٧/ب.

٣- أن بعض مَنْ ترجموا للعاري ذكروا هذا الشرح ضمن مؤلفاته، فقد ذكره البغدادي وعمر رضا كحالة والحبشي[١].

ولكن البغدادي وَهِمَ في اسم الكتاب، فقال[٢]: "صنف الدرة الدرية في العوامل النحوية"، وتابعة عمر كحالة على هذا[٣].

وصف النسخ المخطوطة:

للشرح أربع نسخ خطية، منها نسخة في مكتبه الأوقاف بِحَلَبَ الشَّهْبَاءِ، برقم (١٦٣٢٧)، كتبها مصطفى الحموي بن كنعان في سنة ١١٤٣هـ، وتقع في خمس وثلاثين لوحة، لكنني لم أستطع الحصول عليها.

وأما النسخ الثلاث الأخرى فقد حصلتُ عليها، وكُلُّهَا أَقْدَمُ من نسخة حَلَبَ، بل نُسِخَتْ في حياة المؤلف، وبياناتها على النحو الآتي:

١- **نسخة برلين:** وهي أقدم النسخ الثلاث، وتوجد في مكتبة الدولة في برلين- ألمانيا، رقم الحفظ: (٦٤٩٧)، وهي بخط النسخ، وتقع في ٣٨ ورقة، وفي الصفحة ٢١ سطرًا، كُتِبَتْ أبياتُ النظم بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود، وفيها نظام التعقيبة، وناسخها: الحاج عثمان بن الحاج

---

(١) ينظر: هدية العارفين ١/٥٥٢، ومعجم المؤلفين ٥/١٤٢، وجامع الشروح والحواشي ٢/١٢٤٧.

(٢) هدية العارفين ١/٥٥٢.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين ٥/١٤٢.

نعمة بن حمزة، وتاريخ النسخ: يوم الجمعة في أربعة أيام مضت من شهر محرم الحرام من شهور سنة ١١١٤هـ.

واتَّخَذْتُها أصلًا لأنها أقدم النسخ الثلاث، ولندرة السقط والأخطاء والتحريفات فيها بالقياس إلى النسختين الأخريين، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ب).

٢- **نسخة المكتبة الأزهرية في مصر:** ورقمها (٨٢٩٠/١٠١٣) مجاميع، عن نسخة بخط المؤلف، وهي- أيضًا- بخط النسخ، وتقع في ٣٩ ورقة، وفي الصفحة ٢١ سطرًا، وكُتِبَتْ أبيات النظم بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود، ما عدا الكلمات التي يشرحها من النظم، فإنها كتبت- أيضًا- بالأحمر، وفيها نظام التعقيبة، والعبارات التي سقطت من المتن استدركها الناسخ في الحواشي، وتاريخ نسخها التاسع عشر من رمضان سنة ١١١٥هـ، وناسخها أحمد ولد إبراهيم (من تلاميذ المؤلف).

وتكثر في هذه النسخة الأخطاء والتحريفات، وقد أثبتُّ أكثرها، وأهملتُ ما لا حاجة إلى ذكره، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ز).

وقد جاء على غلافها: "شرح العوامل للقاري"، وهو تصحيف، وتحت العنوان تمليك غير مؤرخ، ولا مذكورٍ اسْمُ صاحبه، هكذا: "دخل في ملك صاحبه في نصف شهر من شهور السنة".

وبعد انتهاء النص جاءت قصيدة من عشرة أبيات، وهي من الشعر الصوفي.

٣- **نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:** ورقمها (٣٤٩٤/خ)، وتقع في ٣١ ورقة، ضمن مجموع من الورقة (١) إلى الورقة (٣١)، مقاسها ٢٠×١٤,٣سم، عدد السطور في الصفحة ٢٥ سطرًا، وهي بخط النسخ- أيضًا- ، وكُتِبَتْ أَبْيَاتُ النظم بالمداد الأحمر، والشرح بالأسود، وفيها نظام التعقيبة، وناسخها: محمد الشهير بابن الوتار، وتاريخ نسخها الأحد ١٧ من جمادى الأولى عام ١١٢٥هـ.

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (م).

- **منهج التحقيق:** اتَّبَعْتُ في تحقيقي لهذا الشرح الخطوات العلمية المتبعة في تحقيق المخطوطات، وذلك على النحو الآتي:

- نسختُ النص من نسخة الأصل (ب)، متبعًا قواعد الإملاء المعروفة، ثم قابلته على النسختين الأخريين (ز) و (م)، مع إثبات فروق النسخ في الحاشية.

- رَقَّمْتُ أبيات النظم كلها ترقيمًا مسلسلًا؛ ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

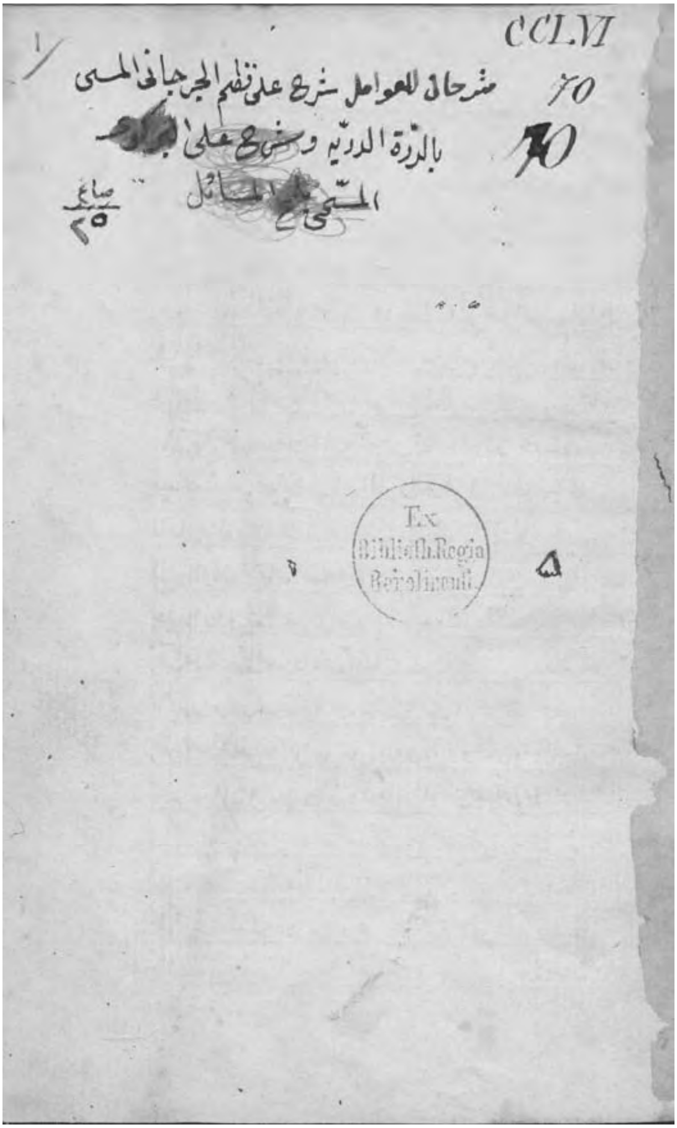
- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها، ذاكرًا السورة ورقم الآية.

- خَرَّجْتُ الأحاديث النبوية والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية من مظانِّهَا.

- ترجمتُ للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في نَصِّ المخطوط ترجمة موجزة.

- خَرَّجْتُ أقوال العلماء من نحويين وغيرهم من كتبهم إن وجدتها، فإن لَمْ أجدها في كتبهم رجعت إلى كتب غيرهم، وأما الأقوال غير المنسوبة فقد كنت أعزوها إلى قائليها إن استطعت ذلك، مُخَرِّجًا إياها من كتبهم إذا وجدتها فيها، أو من كتب غيرهم إن لَمْ يتيسر ذلك.
- عَلَّقْتُ على الآراء والمسائل الخلافية التي ذكرها المؤلف، ذاكرًا ما فيها من مذاهب للعلماء، وذلك بصورة مختصرة في الغالب.
- ضبطت الألفاظ الغريبة والأعلام والمواضع وغيرها من الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط.

صور من النسخ المخطوطة



صفحة العنوان من نسخة برلين

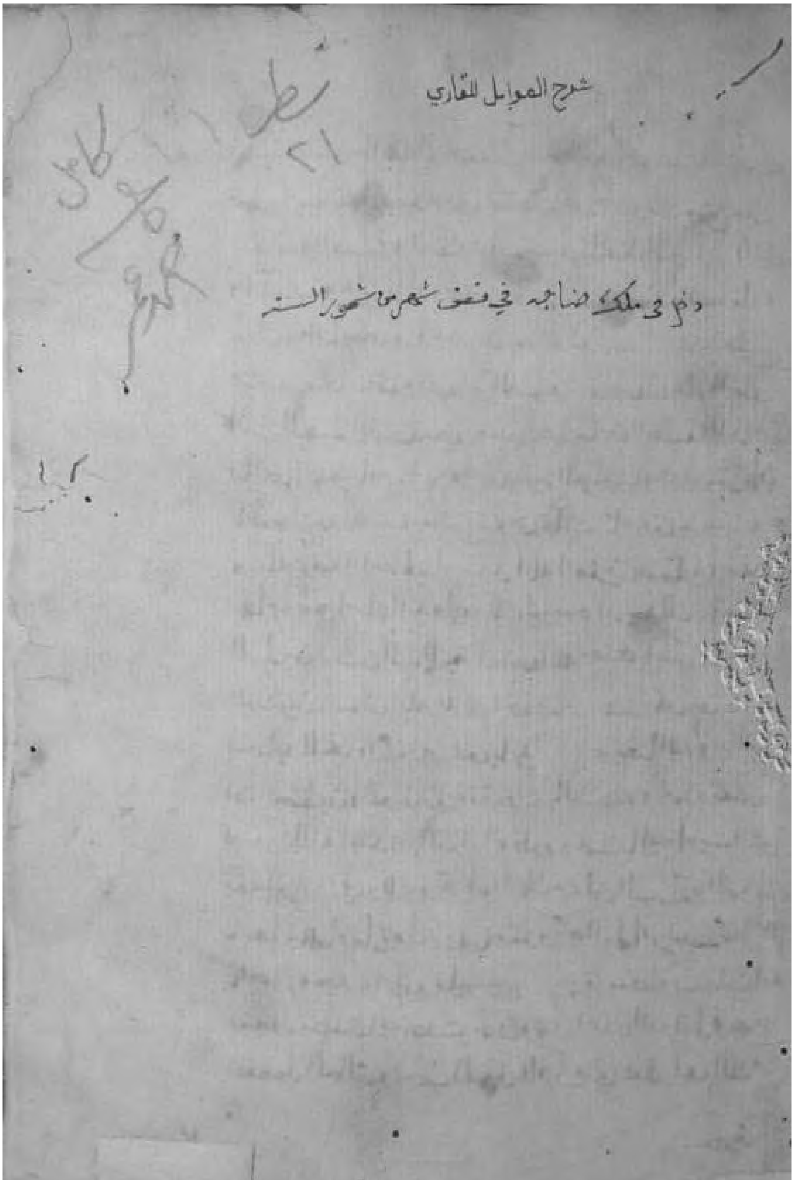

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
الحمد لمن خلق الانسان علمه البيان وارشده الى تحقيق المباحث
بالايضاح والاتقان والصلوة والسلام على سيدنا محمد
المرسل بالكشف والتبيان وعلى اله وصحبه ذوي الفصاحة والبلاغة
والعرفان وعلى التابعين لهم وتابعيهم الى يوم الدين باحسان
وبعد فهذا تعليق مختصر على منظومة العوامل النحوية التي هي
في علم النحو كالدرر البهية التمسه مني بعض احبابنا من الطلبة الكرام
انالني الله واياهم ما نرجوه من خير المطلوب والمرام وقد كان
ناظمها رحمه الله من بعض شيوخي فكنت انا احق بخدمته وسلكت
فيه الاختصار سائلا من الله العزيز الغفار ان ينفع بهما كما نفع
باصلهما انه ولي ذلك نرجوه ان يسلك بنا وبالمسلمين احسن
المسالك قال رحمه الله مفتتحا على عادة المصنفين رضوان الله
عليهم اجمعين ص حمدا لمن على احبابه لما غدوا تائبين نحو بابه
ش اعلم وفقنا الله واياك ان المصنفين والمؤلفين يفتتحون
بالبسملة والحمد لله تعالى لامور ثلاثة اقتداء بالقران العظيم وعملا
بالاحاديث الشريفة الواردة في ذلك وتبركا والكلام على البسملة والحمدلة
ومعانيهما وما يتعلق بهما قد ذكره العلماء رضي الله عنهم على اتم وجه
واكمله فليراجع قوله حمدا منصوب على انه مفعول مطلق اي حمدت
او احمد حمدا وهذا اعني العامل في هذا المفعول المطلق واجب الحذف
كما ذكر في محله لمن اللام حرف جر وهي لبيان المحمود كائن قائله
قال له لمن تحمد فقال لمن من الخ اي لله تعالى ومن اسم موصول
بمعنى

الورقة الأولى من نسخة برلين



معلقهما الفقير عبد الرحمن ابن العاربي نسبًا الشافعي مذهبًا
الاشعري اعتقاده القصيري طريقة الاربجاوي مولدًا الحلبي
مسكنًا فرغت من هذه التعليقة على منظوم العوامل النحوية
في مدة نحو شهرٍ مع اشتغال الخاطر والبال فاسال ممن وقف
عليها من الطلبة الكرام ان لا ينساني من الخير الدائم انه
اذا رأى فيما خللًا يصلحه فاني لم اراجع كتابًا في النحو اثنا تعليقها
وقد فرغت من هذه نسخها على النسخة المبيضة من المسودة يوم
الاربعا ثامن جمادي الاخرة من شهور سنة ثلاثة عشرة ومائة
والف ارانا الله تعالى خيرها وخير ما بعدها من السنين بفضل
سيدنا محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين
وعلى ساير عباد الله الصالحين من اهل السموات والارضين
سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
فدع كل ماءٍ حين يذكر زمزم ودع كل وادٍ حين يذكر نعمان
وقد تمت هذه النسخة المباركة باسم سيدي الحاج حبيب فتحي حفظه
الله تعالى وفقهه في الدين امين يا رب العالمين وكان الفراغ
من نسخها على يد كاتبها افقر الورى الجاني الحاج عثمان
بن الحاج محمد بن حمزة غفر الله
له ولوالديه ولمن قرأ فيها
ودعا له بالمغفرة ولكل المسلمين
وكان الفراغ من نسخها
مضت من شهر محرم يوم الجمعة في ٢٦ ايام الحرام من شهور سنة
١١١٣

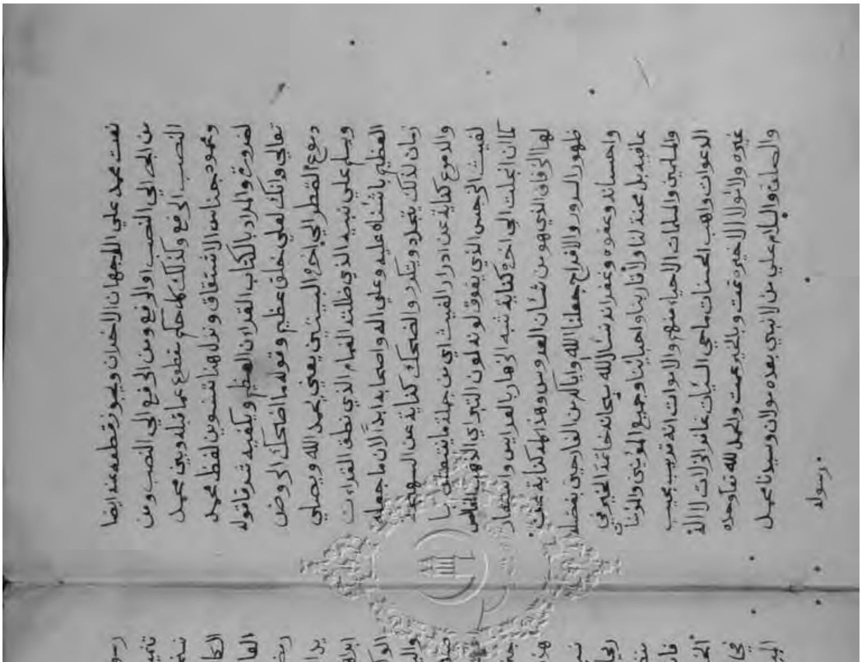
الورقة الأخيرة من نسخة برلين


شرح العوامل للعاري

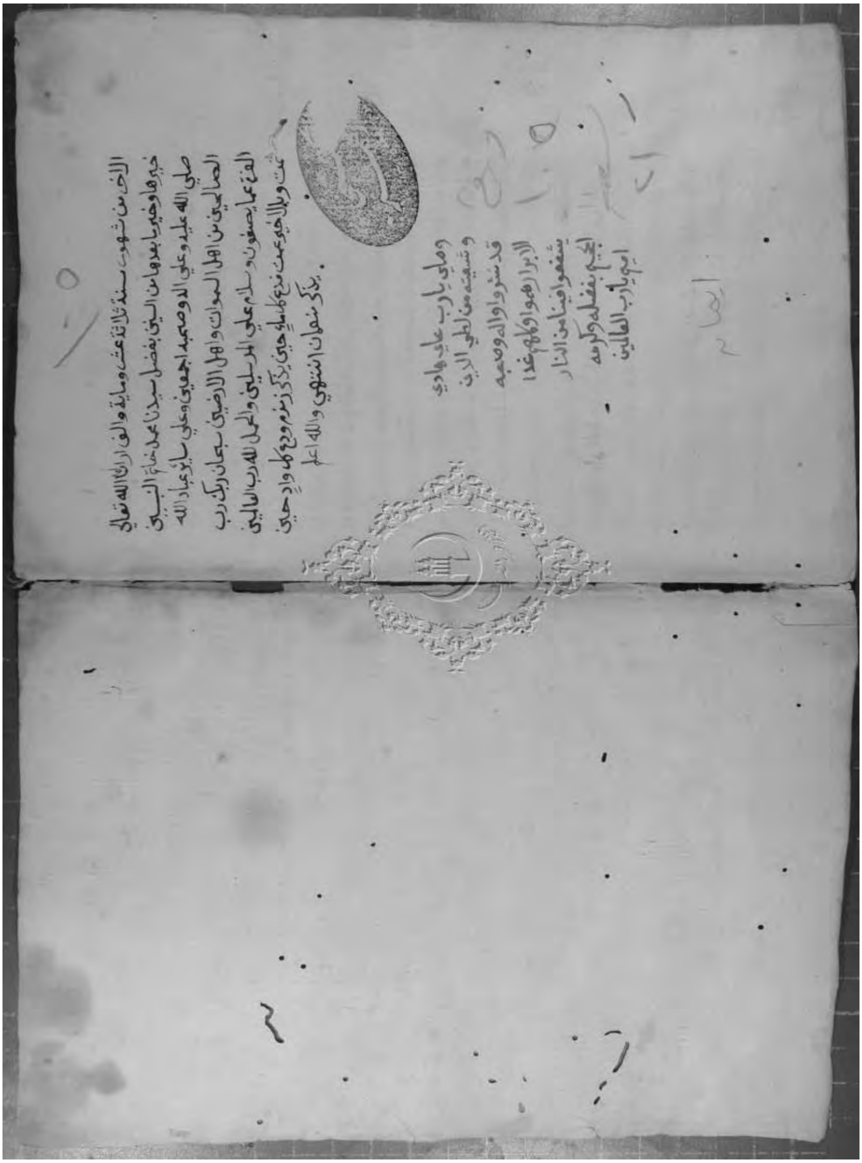
ورقة العنوان من نسخة الأزهرية



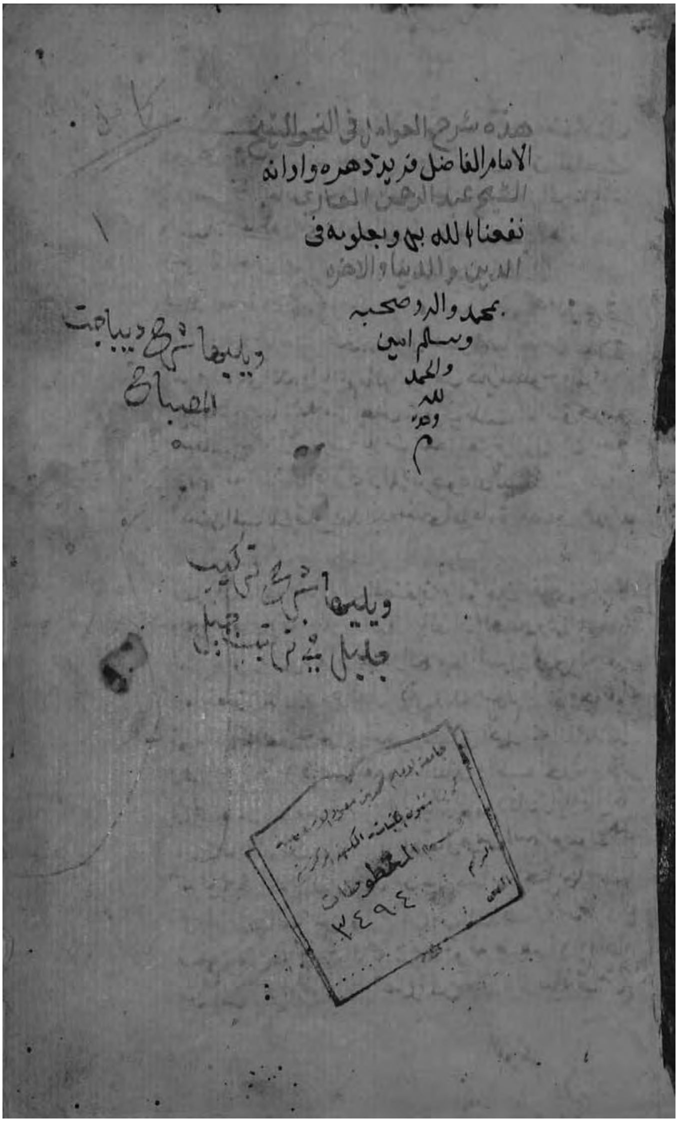
الورقة الثانية من نسخة الأزهرية (أول الشرح)



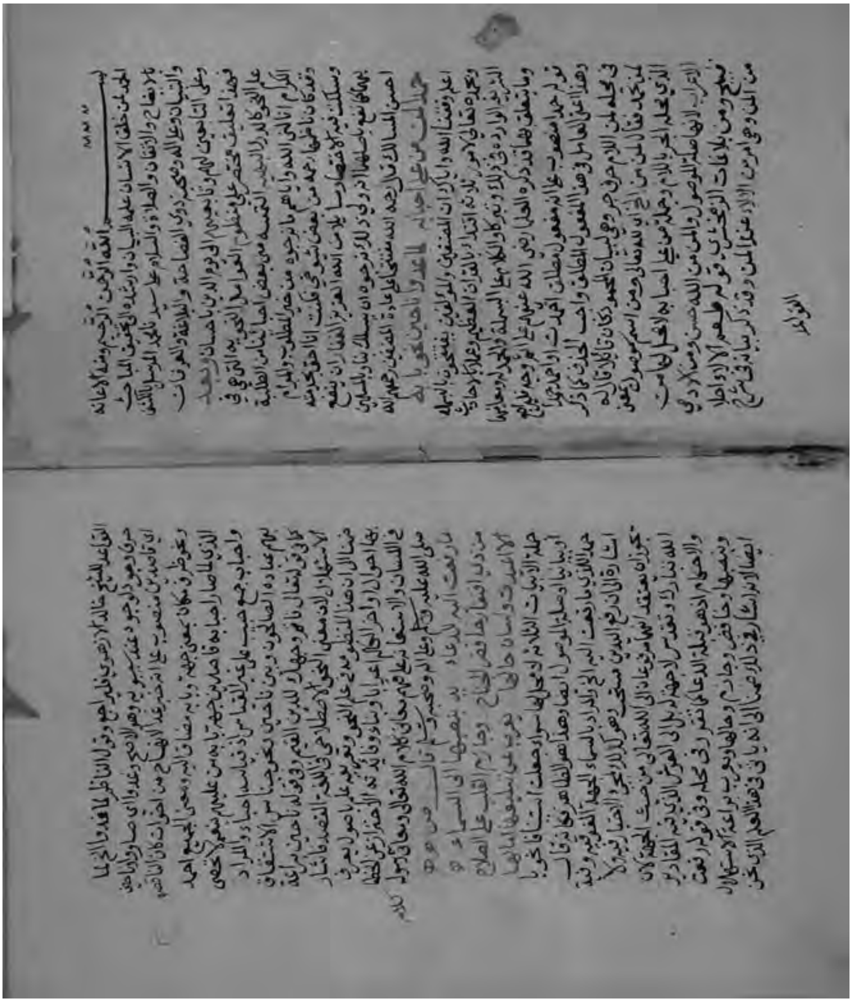
الورقة [١٠٤] (قبل الأخيرة) من نسخة الأزهرية



الورقة الأخيرة من نسخة الأزهرية



الورقة الأولى من نسخة جامعة الإمام



الورقة الثانية من نسخة جامعة الإمام



الورقة الأخيرة من نسخة جامعة الإمام

النص المحقق

هذا شرح العوامل في النحو

للشيخ الإمام الفاضل فريد دهره وأوانه

الشيخ عبد الرحمن العاري

نفعنا الله به وبعلومه في الدين والدنيا والآخرة

بمحمد وآله وصحبه، وسلم، آمين

والحمد لله وحده[1]

(١) في (ز): "شرح العوامل للقاري"، وهو تصحيف، وجاء على صفحة العنوان في (ب) ما يأتي: "شرحان للعوامل، شرح على نظم الجرجاني المسمى بالدرة الدرية، وشرح على البركوي المسمى بلمح المسائل"، والمثبت من (م)، وفيها: "هذه" مكان "هذا".

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه ثقتي](١)

الحمد لمن خلق الإنسان، علمه البيان، وأرشده إلى تحقيق المباحث بالإيضاح والإتقان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بالكشف والتبيان، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ذَوِي الفصاحة والبلاغة والعرفان، وعلي التابعين [لهم](٢) وتابعيهم إلى يوم الدين [بإحسان](٣)، وبعد،

فهذا(٤) تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية، التي هي في علم النحو كالدُّرَرِ البَهِيَّةِ، الْتَمَسَهُ مني بعضُ أَحِبَّائِنَا من الطلبة الكرام، أَنَالَنِي اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ ما نرجوه من خير المطلوب والمرام، وقد كان ناظمُها- رحمه [الله](٥)- من بعض شيوخي، فكنت أنا أَحَقَّ بخدمته، وسَلَكْتُ فيه الاختصارَ، سائلًا من اللَّهِ(٦) العزيز الغَفَّارِ أن ينفع بهما كما نفع بأصلهما(٧)، إنه وَلِيُّ ذلك، نرجوه أن يسلك بنا وبالمسلمين أَحْسَنَ المسالك.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وجاء مكانها في (م): "ومنه الإعانة".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) في (ز): "فهذه".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٦) في (ز): "سائل الله".
(٧) في (ز): "أن ينفع بها كما نفع بأصلها".

قال- رحمه الله- مُفْتَتِحًا على عادة الْمُصَنِّفِينَ- رضوان الله عليهم أجمعين- [1]:

[(ص)][2]:

١- حَمْدًا لِمَنْ مَنَّ عَلَى أَحْبَابِهِ   لَمَّا غَدَوْا نَاحِينَ نَحْوَ بَابِهِ

[(ش)][3] اعلم- وفقنا الله وإياك[4]- أن المصنفين والمؤلفين يفتتحون بالبسملة وبِحَمْدِ اللَّهِ- تعالى[5]- ؛ لِأُمُورٍ ثلاثةٍ: اقتداءً بالقرآن العظيم، وعَمَلًا بالأحاديث الشريفة الواردة في ذلك، وتَبَرُّكًا.

والكلام على البسملة والحمدلة ومعانيهما وما يتعلق بهما قد[6] ذكره العلماء- رضي الله عنهم- على أَتَمِّ وجه[وأكمله][7]، فليراجع.

قوله: **(حمدًا)** منصوب على أنه مفعول مطلق، أي: حَمِدْتُ [أو أَحْمَدُ][8] حَمْدًا، وهذا- أعني العامل[9] في هذا المفعول المطلق- واجبُ الحَذْفِ كما ذُكِرَ في محله[10].

---

(١) في (م): "رحمهم الله".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٤) في (ز): "وإياكم".
(٥) في (ز) و (م): "وبحمده تعالى".
(٦) في (ز): "فقد".
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٩) في (ز): "العوامل".
(١٠) هذا من المصادر التي يجب حذف العامل فيها؛ لأنها سمعت عن العرب بحذف العامل، وكثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، فجعلوا ذِكْرَ المَصْدَرِ بَدَلًا من

(لِـمَنْ) اللام حرف جر، وهـي لبيان المحمـود، كـأن قائلًا قـال لـه: لـمن تحمد؟، فقال: لِمَنْ مَنَّ.. إلخ، أي: لِلَّـهِ- تعالى- .

و(مَـنْ) اسـمٌ موصـولٌ[1] [١/ب] بمعنـى "الـذي"، محلـه الجـر بـاللام، وجملـة (مَـنَّ عَلَـى أَحْبَابِـهِ) لا مَحَـلَّ لهـا [مـن الإعـراب][2]؛ لأنهـا صـلة الموصول.

والمَنُّ من اللَّـهِ حَسَنٌ، ومن الآدَمِيِّ قَبِيحٌ، ومـن بلاغـات الزمخشري[3] قوله: طَعْمُ الآلَاءِ أَحْلَى من المَنِّ، وهِـيَ[4] أَمَرُّ مِنَ الآلَـاءِ [عِنْـدَ][5] المَـنِّ،

فِعْلِهِ، ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٣١٨/١، ٣١٩، وذكر من ذلك قولهم: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا، وينظر- أيضًا- : المقتضب ٢٢٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١١/٢، وشـرح التسـهيل لابـن مالـك ١٨٧/٢، والتـصريح ٥٠٢/١، ٥٠٣، وذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في "حَمْدًا" حين يُذْكَرُ وَحْدَهُ جائزٌ، وإنما يكون واجبًا إذا كان معه "وَشُكْرًا لا كُفْرًا" كما حكاه سيبويه؛ لأنه جرى مَجْرَى المَثَلِ، فلا يُغَيَّرُ، ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٢١/٢، ٤٢٣، وذكر أبو حيان هذا الخلاف في ارتشاف الضرب ١٣٦٧/٣، ١٣٦٨.

(١) في (ز): "الموصول".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) هو أبـو القاسـم جـار الله محمـود بـن عمـر بـن محمـد بـن أحمـد الخـوارزمي الزمخشري النحوي اللغوي المعتزلِيُّ المفسر، كان إمام عصره غَيْرَ مُدَافَعٍ، من أشهر مصنفاته: الكشاف فِي التفسير، والمفصل فِي النحـو، وأسـاس البلاغـة، والمستقـصى فِـي الأمثال، تـوفِّيَ ليلـة عرفـة بِجُرْجَانِيَّـةِ خُوَارَزْمَ بعـد رجوعـه مـن مكـة سـنة ٥٣٨هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢٧٩/٢، ٢٨٠، وشذرات الذهب ١٩٤/٦: ١٩٨.

(٤) في (ز): "وهو".

(٥) في (م): "عن"، وهو في الكلم النوابغ للزمخشري ص ٣٥، وقد ذكـره- أيضًا- في الكشاف ٣٩٣/١.

وقد ذُكِرَ بَيَانُهُ في شرح القواعد للشيخ خالد الأزهري[1]، [فليراجع][2].

وقول الناظم: ([لَمَّا][3] غَدَوْا.. إلخ): (لَمَّا) حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ عند سيبويه، وهو الأَصَحُّ[4]، و(غدوا) أي: صاروا[5]، و(نَاحِينَ) أي:

---

(١) في (ز): "الزهر"، قال الشيخ خالد: "أراد بالآلاء الأولى النعم، وبالثانية الشجرَ المرَّ، وأراد بالمنِّ الأولِ المذكورَ في قوله- تعالى- : (المن والسلوى)، وبالثاني تعديدَ النعم"- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٢٧. والشيخ خالد هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أَبِي بكر المصري الأزهري الوقاد النحوي، اشتغل بالعلم على كِبَرٍ، وبَرَعَ فيه، وصنف كتبًا كثيرةً، وكثر النفع بها؛ لإخلاصه ووضوحها، ومنها: التصريح بمضمون التوضيح، وإعراب ألفية ابن مالك، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، توفِّيَ بِبِرْكَةِ الحَاجِّ بالقاهرة راجعًا من الحج سنة ٩٠٥هـ، ينظر: ١٠/٣٨، والأعلام ٢/٢٩٧.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) ما ذكره الشارح هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين، وجمع ابن مالك بين المذهبين، فقال: "إذا وَلِيَ "لَمَّا" فِعْلٌ ماضٍ لفْظًا ومَعْنًى فهي ظرف بمعنى "إِذْ"، فيه معنى الشرط، أو حَرْفٌ يقتضي فيما مضى وُجُوبًا لوجوبٍ"- التسهيل ص ٢٤١، ولكنه صَحَّحَ مذهب سيبويه في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٤، ينظر: الكتاب ٤/٢٣٤، والأصول ٢/١٥٧، والإيضاح للفارسي ص ٢٥٠، وكتاب الشعر ١/٧٠، والمسائل البغداديات ص ٣١٥، والمقتصد ٢/١٠٩٢، ١٠٩٣، واللباب للعكبري ٢/٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠١، ١٠٢، وارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦، ١٨٩٧، والجنى الداني ص ٥٩٤، ومغني اللبيب ص ٣٦٩، ١/٧٠٠، وهمع الهوامع ٢/١٦٣.

(٥) في (ز): "أي: بمعنى صاروا".

قاصدين، منصوب على أنه خبر "غدا"؛ لأنها حينئذ من أخوات "كان" الناقصة[١]، و(نَحْوَ) ظرف مكان بمعنى جهة، و(بابِهِ) مضاف إليه.

ومعنى الجميع: أَحْمَدُ الذي لَـمَّا صار أحبابُه قاصدين جِهَةَ بابِهِ مَنَّ عليهم بِنِعَمٍ لا تُحْصَى، و(أحباب) جمع حَبِيبٍ على غير القياس؛ إِذْ قياسُهُ: أَحِبَّاءُ[٢]، والمراد بهم عباده الصالحون[٣].

وبين (نَاحِينَ) و(نَحْوَ) جناس الاشتقاق، كما في قوله- تعالى- : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ)[٤].

---

(١) أَلْحَقَ الزمخشريُّ والعكبريُّ والجزوليُّ "غَدَا" بـ"كان" وأخواتها، وجعلوه بمعنى "صار"، ويرى أبو حيان أن الصحيح أنه ليس من أخوات "كان"؛ لعدم السماع، وذكر ابن عصفور أنه قد يستعمل تامًّا وناقصًا، ينظر: المفصل ص ٢٦٤، والمقدمة الجزولية ص ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩٢/١، والتذييل والتكميل ١٦٥/٤: ١٦٧، وارتشاف الضرب ١١٦٥/٣، وشرح الأشموني ١١٠/١، وهمع الهوامع ٣٥٩/١.

(٢) قياس "فَعِيلٍ" إذا كان وَصْفًا لمذكر عاقل بمعنى "فاعل" أن يُجْمَعَ على "فُعَلَاءَ"، فإن كان مضاعَفًا كما في حَبِيبٍ هنا فإن قياسه "أَفْعِلَاءُ"، حتى لا يلتقي المضاعَفُ، وجمعه على "أَفْعَالٌ" نادرٌ كما ذكر العلماء، ينظر: الكتاب ٦٣٤/٣: ٦٣٦، والأصول ١٧/٣، ١٨، ٣٧٦/٣، ٣٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٧٦/٤، ٣٧٧، والمساعد ٤٠٤/٣، ٤٤٤، ٤٤٥.

(٣) في (ز): "الصالحين".

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الروم، وجناس الاشتقاق: هو مما يلحق بالجناس، وحدُّهُ: أن يَجْمَعَ اللفظينِ الاشتقاقُ، وهو أخذ لفظ من آخر لمناسبة بينهما في المعنى، ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٣٠، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ٣٩٨، ومختصر المعاني للتفتازاني ص ٢٩١، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤ /٧٢، ٧٣.

وفي قوله: (نَاحِينَ) براعةُ استهلالٍ[1]؛ لأن معنى النحو الاصطلاحي في اللغة القَصْدُ[2]، فأشار ضِمْنًا إلى أن هذا المَنْظُومَ[3] في علم النحو، وتعريفُهُ: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ[4] إِعْرَابًا وَبِنَاءً[5].

وفائدته[6]: الاحتراز عن الخطأ[7] في اللسان، والاستعانةُ على فهم معاني كلام اللَّهِ- ﷻ[8]- ، ومعاني كلامِ رَسُولِهِ- عليه أفضل الصلاة والسلام[9]- .

(١) في (ب) و(م): "الاستهلال"، والمثبت من (ز). وبراعة الاستهلال: من حسن الابتداءات بما يناسب المقصود، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ٤٤١، ومختصر المعاني للتفتازاني ص ٣١٦، وبغية الايضاح ٤/ ١٣٠.
(٢) في (ز): "هو القصد".
(٣) في (ز): "هذه المنظومة".
(٤) في (ز): "الكلام".
(٥) وبعضهم يقول: إعرابًا وتركيبًا، وله تعريفات أخرى، ينظر في تعريف النحو وفائدته: التكملة للفارسي ص ١٨١، والخصائص ١/ ٣٤، والمقرب ١/ ٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤، والتذييل والتكميل ١/ ١٣، ١٤، والمقاصد الشافية ١/ ١٧، ١٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١/ ١١٤، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٧٧، ٧٨، والحدود للأبذي ص ٤٣٤، والاقتراح ص ٢٠: ٢٤، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٥١: ٥٥، والإصباح في شرح الاقتراح ص ٣٠ وما بعدها.
(٦) في (ز): "وفائدة".
(٧) في (ز): "الأخطاء".
(٨) في (ز) و (م): "كلام الله تعالى".
(٩) في (ز): "رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم"، وفي (م): "رسوله صلى الله عليه وسلم".

قال (ص):

٢- مـا رُفِعَـتْ إِلَيْـهِ لِلـدُّعَاءِ يَـدٌ يَنَـصْبِهَا إِلَـى الـسَّمَاءِ

٣- مِنْ ذِي افْتِقَارٍ خَافِضِ الجَنَاحِ وَجَـازِمِ القَلْـبِ علـى الـصَّلَاحِ

٤- إِلَّـا أُعِيـدَتْ وَلِـسَانُ حَالِـهَا يُعْـرِبُ عَـنْ تَبْلِيغِهَـا آمَالَـهَا

[(ش)][(١)] جملة الأبيات الثلاثة لا محل لها، سواءٌ جُعِلَت استئنافًا [٢/أ] نحويًّا أو بيانيًّا، أو صِلَةَ الموصولِ- أيضًا- ، وهذا هو الظاهر، فكأنه قال: [حَمْدًا][(٢)] للذي ما رُفِعَتْ إليه .. إلخ.

والمراد بالسماء الجِهَةُ[(٣)] الفوقيةُ، وفيه إشارةٌ إلى أَنَّ رَفْعَ اليَدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، وهو كذلك؛ لمجيء أخبارٍ[(٤)] فيه[(٥)].

(١) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (ز): "الجهات".

(٤) في (ز) و (م): "لمجيء الأخبار".

(٥) من ذلك ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع طاوسًا يقول: دعا النبيُّ- ﷺ- على قومٍ، فرفع يديه- فأشار لي عَمْرٌو، فنَصَبَ يَدَيْهِ- جدًّا في السماء، فجالت الناقة، فأمسكها بإحدى يديه، والأخرى قائمة في السماء، ينظر: المصنف ٢٤٧/٢ كتاب الصلاة: باب رفع اليدين في الدعاء، وما رواه ابن ماجة في سننه عن سلمان عن النبي- ﷺ- قال: "إن ربكم حَيِيٌّ كريمٌ، يَسْتَحْيِي من عَبْدِهِ أن يرفع إليه يديه، فَيَرُدَّهُمَا صفرًا- أو قال- : خائبتين"، ينظر: سنن ابن ماجة ١٢٧١/٢ كتاب الدعاء: باب رفع اليدين في الدعاء.

ولا يجوز أن يُعْتَقَدَ أنهما مرفوعان إلى اللَّـهِ- تعالى[1]- [من حيث الجهة ؛ لأن الله- تَبَارَكَ وتَقَدَّسَ-][2] لا جِهَةَ[3] له ، بَلْ إلى العَرْشِ الذي فيه المقاديرُ والأحكامُ ؛ إِذْ هو قِبْلَةُ الدعاء كما تَقَرَّرَ في محله[4].

---

(١) في (ز) : "تبارك وتعالى".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ز) : "لا جملة".

(٤) قول الشارح : "إِذْ هو قِبْلَةُ الدعاء" مشهورٌ عند متأخري الفقهاء ، وأغلبهم أشاعرةٌ أو ماتُرِيدِيَّةٌ ، ويُرَدُّ على ذلك بما يأتي :

- أولا : وجودُ أحاديثَ تُبْطِلُ هذا الزعمَ ، بل هي ظاهرةٌ في أن رفع اليدين والدعاء إلى الله ، ومنها : حديث "إن ربكم حَيِيٌّ كريمٌ ...إلخ".
- ثانيا : أقوال العلماء : قال الإمام أبو الحسن الأشعري في (الإبانة ص ١٠٧) : "ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دَعَوْا نَحْوَ السماءِ ؛ لأن الله- ﷻ- مُسْتَوٍ على العرش الذي هو فوق السماوات ، فلولا أن الله- ﷻ- على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش ، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض". وقال الإمام يحيى بن أبي الخير العمراني في كتابه (الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٦٢٣/٢) : "وأما قوله : "إن السماء قبلة الدعاء" ، فيقال له : لو كان هذا كما قلت لم يصح الدعاء إلا لمن توجه بيديه إلى السماء كما لا تصح الصلاة إلا لمن توجه إلى الكعبة".

وقد ذكر ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (٣٩٢/٢) هذا الاعتراض ، ورد عليه بثلاثة أجوبة :

"الأول : أن القول بأن السماء قبلة الدعاء قول لم ينزل الله به سلطانًا ، ولم يرد عن أحد من السلف ، وهو من الأمور الشرعية الدينية التي لا يجوز أن تخفى عن الأمة وعلمائها. الثاني : أن هذا خلاف الثابت الصحيح أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة ، فإنه يستحب للداعي أن يستقبل القبلة كما كان النبي- ﷺ- في مواطن كثيرة ، ومن زعم أن للدعاء قبلةً غيرَ قبلة الصلاة فقد ابتدع بالدين ، وخالف جماعة المسلمين. الثالث : أن القبلة هي ما يستقبله العابد بوجهه ، كما تستقبل الكعبة في

وفي قولـه: (رُفِعَـتْ) و(بِنَـصْبِهَا) و(خَـافِضٍ) و(جَـازِمٍ) و(حَالِهَـا) و(يُعْـرِبُ) براعـةُ استهلالٍ[١]- أيضًا- ؛ لأنـه أشـار في ذلـك ضِـمْنًا إلى أنه[٢] يأتي في هذا العلم الـذي نحن بِصَدَدِهِ المرفـوعُ والمنصوبُ والمخفـوضُ والمجزومُ والحالُ الاصطلاحيةُ والإعرابُ، فيا لَهُ من بَرَاعَةِ استهلالٍ.

ولنعرب الأبياتَ الثلاثةَ:

(ما) نافية ممهدة للإيجاب بـ"إلا"، (رُفِعَتْ) فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهـول، (إليـه) جـارٌّ ومجـرور متعلـق بــ"رُفِعَـتْ"، (لِلـدُّعَاءِ) جـارٌّ ومجـرورٌ متعلـق بـ"رُفِعَتْ"- أيضًا- ، أي: لأجل الـدعاء، (يَـدٌ) نائبُ فاعـلِ (رُفِعَـتْ)، وأصـله: مـا رَفَـعَ أَحَـدٌ يـدًا، (بِنَـصْبِهَا) جـارٌّ ومجـرورٌ محلـه النـصب علـى الحال[٣] من (يَدٌ)؛ لأنه متعلق بمحذوف؛ إذ التقـدير: مُتَلَبِّسَةً[٤] بنـصبها، ويجوز أن يكون محله الرَّفْعَ على أنـه نعـت (يَدٌ)، و(هـا) ضـمير يعـود علـى (يد) في محل جَرٍّ بالإضافة، (إلى السماء) جارٌّ ومجرورٌ متعلق بـ"رُفِعَـتْ"- أيـضًا- ، (مِـنْ) حـرف جَـرٍّ متعلـق- أيـضًا- ، (ذي) مجـرور بــ"مِـنْ"، وعلامـة جَـرِّهِ اليـاءُ؛ لأنـه مـن الأسمـاء الـستة[٥]، (افْتِقَـارٍ) مـضاف إليـه،

الصلاة والدعاء والذبح وتوجيه المحتضر والمدفون إليها، أما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فلا تسمى قبلة لا حقيقة ولا مجازًا". انتهى بتصرف.

(١) في (ب) و (م): الاستهلال"، والمثبت من (ز).

(٢) في (ز): "ضمنا لأنه".

(٣) في (ز): "على أنه حال".

(٤) في (ب) و (ز): "ملتبسة"، والمثبت من (م).

(٥) في (ب): "من أسماء الستة"، والمثبت من (ز) و (م).

(خَافِضٍ) نعت (ذي)، (الجَنَاحِ) مضاف إليه، وخَفْضُ الجَنَاحِ كنايةٌ عن الخضوع، و(جَازِمٍ) معطوف على (خَافِضٍ)، (القَلْبِ) [مضاف إليه، (على الصَّلَاحِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلق بـ"جَازِمٍ"؛ لأنه][1] اسم فاعل.

(إلَّا) إيجابيةٌ [٢/ب] مُثْبِتَةٌ لِنَفْيِ (ما) الداخلةِ على (رُفِعَتْ)، (أُعِيدَتْ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول، ونائب فاعله[2] ضمير يعود على (يَدٌ)، تقديره: هي، (وَلِسَانُ) الواو للحال، (لِسَانُ) مبتدأٌ، (حالِهَا) "حال" مضاف إليه لسان، و(ها) مضاف إليه حال، ومحله الجر بالإضافة، (يُعْرِبُ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرده من ناصبٍ وجازمٍ[3]، وفاعله [ضمير][4] يعود على (لسان)، تقديره: هو، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر[5] عن (لسان)، (عن) حرف جر، (تبليغها) تبليغ مجرور بـ"عَنْ"، وهو مصدر بَلَّغَ المتعدي إلى مفعولين، نحو: بَلَّغْتُ زيدًا مطلبَه، فكذلك مصدره يتعدى إلى مفعولين، فهنا مفعولُهُ الأولُ هاءُ العائدِ على (يَدٌ)؛ لأنه ضمير في محل جر بالإضافة، ومحله ثانيًا النصب، (آمالَهَا)[6] "آمال" مفعوله الثاني، و(ها) في محل جر بالإضافة، وجملة (لِسَانُ حَالِهَا .. إلى

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) في (ب): "فافعله".
(٣) في (ز): "عن الناصب والجازم".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) في (ز): "على أنها خبر".
(٦) في (ز): "أما الهاء".

آخر البيت) في محل نصب على الحال من الضمير في (أُعِيدَتْ)، فيكون المعنى: إلا أُعِيدَتِ اليَدُ حَالَ كونِها مُبَلِّغَةَ الآمالِ.

قال- رحمه الله- [(ص)](1):

٥- ثُمَّ سَلَامٌ لِصَلَاةٍ تَالِي عَلَى نَبِيٍّ جَامِعِ الجَمَالِ

٦- مَنْ خُصَّ بِالفصاحَةِ الفَصِيحَهْ وَاللُّغَةِ القَوِيمَةِ الصَّحِيحَهْ

[(ش)](2): [أتى بالصلاة والسلام على نَبِيِّنَا ورسولِنا وسيدِنا محمدٍ- صلى اللَّهُ عليه وسلم-](3) إتمامًا للخطبة، قال- تعالى- : (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ)(4)، أي لا أُذْكَرُ إلا وَتُذْكَرُ معي، فمَنْ ذَكَرَنِي وَلَمْ يَذْكُرْكَ فكَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْنِي.

وفي مسند الفِرْدَوْسِ(5) عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : "كُلُّ كَلَامٍ لا يُذْكَرُ اللَّهُ- [تَعَالَى](6)- فيه، فَيُبْدَأُ بِهِ، وَبِالصَّلَاةِ عَلَيَّ، فَهُوَ أَقْطَعُ، ممحوق من كل

(١) في (ز): "ثم فقال"، وفي (م): "قال رحمه الله".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) من الآية ٤ من سورة الشرح.
(٥) في (ز) و (م): "الفردوسي"، وهذا المسند هو (الفردوس بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب)، لأبي شجاعٍ شِيرَوَيْهِ بنِ شَهْرَدَارَ بن شِيرَوَيْهِ بنِ فَنَاخُسْرُو الدَّيْلَمِيِّ الهمذاني المتوفى سنة ٥٠٩هـ، ينظر: كشف الظنون ١٢٥٤/٢، والأعلام ١٨٣/٣.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

بركة"[1]، والصلاة منه - تعالى - على نَبِيِّهِ الرَّحْمَةُ المَقْرُونَةُ بالتعظيم، وغايةُ الإكرامِ والسَّلَامِ: [٣/أ] التحيةُ اللائقةُ به - عليه الصلاة والسلام - .

وقوله: (تَالِي) أي: تابِعٌ؛ لأن الأصل تقديم الصلاة؛ بدليل: (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)[2]، والمراد هنا: إِنْشَاءُ الصلاة والسلام عليه، وإن كان الكلام إخبارًا، فكأنَّهُ قال: وأُسَلِّمُ بعد أَنْ أُصَلِّيَ على نَبِيٍّ .. إلخ.

وَصَفَ النَّبِيَّ بأنه جامع الجمال أي: كُلِّ جمالٍ، فـ"أل" فيه استغراقية[3]، ولو قُرِئَ: (جَامِعِ الكَمَالِ) لَصَحَّ؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - جَمَعَ بين حُسْنِ الخَلْقِ والخُلُقِ، قال - تعالى - : (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[4]، وقد سُئِلَتْ عائشةُ - رضي الله عنها - : كَيْفَ

(١) في (ز) و (م): "أي ممحوق"، والحديث في فردوس الأخبار ٢٤٦/٣، برقم ٤٧٢٦، ولفظه فيه: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ"، وينظر تخريج المحقق له.

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(٣) في (ز): "قال فيه استغراق".

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم.

كان خُلُقُ رَسُولِ اللَّهِ - عليه السلامُ[1] - ؟، فقالت: "كَانَ خُلُقُهُ القُرْآنَ، يَرْضَى لِرِضَاهُ، وَيَغْضَبُ لِغَضَبِهِ"[2].

ووصفه[3] - أيضًا - بأنه (خُصَّ بالفصاحة .. إلخ) إشارة إلى أنه - عليه السلام - [له][4] خصوصياتٌ، منها: أنه لم يَخْلُق اللَّهُ - تعالى - أَفْصَحَ منه ولا أَبْلَغَ؛ لأن غاية الفصاحة والبلاغة [كانت][5] في قريش، وهو كان[6] أَفْصَحَهُمْ وأَبْلَغَهُمْ.

وَوَصْفُ النَّاظِمِ الفَصَاحَةَ بالفصيحة مَجَازٌ؛ إذ الفصيحُ صاحِبُهَا، فهو على حَدِّ قوله - تعالى - : ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[7]، أي: راضٍ صاحِبُ العِيشَةِ، وهذا للمبالغة، وفي هذا - أيضًا - براعة استهلال؛ لأن علم النحو هو علم الفصاحة.

---

(١) في (ب): "صلى الله عليه وسلم".

(٢) بهذا اللفظ رواه الطبراني في الأوسط ١/ ٣٠، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ١١١، والبيهقي في دلائل النبوة ١/ ٣١٠، وفي شعب الإيمان ٣/ ٢٣، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال ٧/ ٢٢٢، وقد ذكر الرواة أن السائل أبو الدرداء - رضي الله عنه - .

(٣) في (م): "ووصف".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (م)، والمثبت من (ز).

(٦) في (ز): "وهو كان - صلى الله عليه وسلم - .

(٧) من الآية ٢١ من سورة الحاقة، ومن الآية ٧ من سورة القارعة، وهذا من المجاز العقلي، وحَدُّهُ: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مُلابِسٍ له غير ما هو له بتأول، فالرضا هنا مسند إلى المفعول به، وهو العيشة، ينظر: مفتاح العلوم ص ٣٩٣، ومختصر المعاني للتفتازاني ص ٢١٩، وبغية الايضاح ١/ ٤٢.

وإعراب البيتين: (ثُمَّ) حرف عطف، يَعْطِفُ المفرداتِ والجُمَلَ، وهنا عُطِفَ به جُمْلَةٌ على جملةٍ، إِنْ قُرِئَ: (سَلَامٌ) بالرفع على أنه مبتدأ، وصَحَّ الابتداء به[1]- وإن كان نكرةً- لأنه دعاءٌ.

ولا يخفى أنه[2] بالنصب أَرْجَحُ عَطْفًا على (حَمْدًا)، فيكون عُطِفَ بـ"ثُمَّ" [مفردٌ][3] [على مفرد][4]، ويكون التقدير: وأُسَلِّمُ سَلَامًا.

وإنما قلنا: هذا أَرْجَحُ- أي: النصب- لأن المُلَاءَمَةَ بين المعطوف والمعطوف عليه مطلوبةٌ، ففي النصب عَطْفُ فِعْلٍ على فِعْلٍ، وفي الرفع عَطْفُ اسْمٍ على فِعْلٍ[5]، بل عَطْفُ الإخبار على الإنشاء[6].

---

(١) في (م): "وصح به الابتداء".

(٢) في (ز): "ولا يخص بأنه".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) في (ز): "وفي الرفع عطف اسم على اسم".

(٦) هنا أمران في كلام الشارح:

- الأول: أن قوله: "وفي الرفع عَطْفُ اسْمٍ على فِعْلٍ، بل عَطْفُ الإخبار على الإنشاء"=غير دقيق، حيث قال في إعراب البيت الأول: "حمدًا منصوب على أنه مفعول مطلق، أي: حَمِدْتُ أو أَحْمَدُ حَمْدًا"، ثم قدَّرَ العامل في "سلامًا" هنا بـ"أسلم"، فهو إنشاء- أيضا- ؛ لأنه دعاء، فليس فيه عطف خبر على إنشاء.
- الثاني: أنه على رفع "سلام" فيه عطف جملة اسمية على جملة فعلية، وليس عطف اسم على فعل، ولا عطف مفرد على مفرد كما قال.

والملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه أولى، وإلا فإن في عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس خلافًا، فالجمهور على الجواز مطلقًا بشرط ألا يختلفا خبرًا وإنشاءً، وابن جني يمنع مطلقًا، والفارسيُّ يجيزه مع الواو فقط، ويمنعه مع بقية حروف العطف، ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٦٣/٢، ومغني اللبيب ص ٦٣٠، ٦٣١، وهمع الهوامع ١٩٢/٣.

(لِصَلَاةٍ) جار ومجرور [٣/ب] متعلق بقوله: (تالِـي) أي: تـابِعٌ، وهـو نعت (سَلَامٌ)، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرةٌ على الياء، مَنَعَ من ظهورها الاسْتِثْقَالُ، وإذا قُرِئَ: (سَلَامًا) فتسكين آخِرِهِ لُغَةُ رَبِيعَةَ(١).

(عَلَى نَبِيٍّ) جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: كـائِنٌ أو اسْتَقَرَّ، خبرًا عن (سَلَامٌ) على رفعه، ونعتًا ثانيًا على نصبه، (جامِعِ) نعت (نَبِيٍّ)، (الجَمَالِ) مضاف إليه.

(مَنْ) اسم موصول بمعنى "الذي"، محله الجر على أنه بَدَلٌ من (نَبِيٍّ)، ولا يَصْلُحُ(٢) أن يكون نعتًا ثانيًا لـ(نَبِيٍّ)؛ لأنـه- أي: اسـم الموصـول- معرفةٌ(٣)، و(نَبِيٍّ) نكرة، ولا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفة.

---

(١) يعني أنه لو قُرِئَ: "سَلَامًا" بالنصب فتسكين ياء "تالي" على لغة ربيعة؛ لأنه نعت "سلامًا"، وهذه إحدى ثلاث لغات للعرب في الوقف على المنون، وهي تسكين آخره، وحذف التنوين مطلقًا، فيقولون: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، وقد حكاها الأخفش، وقد وردت حكايته في حواشي كتاب سيبويه ١٦٧/٤، ١٦٨، وفي كتاب الشعر ١١١/١، والثانية: لغة الأزد، وهي إبدال التنوين واوًا بعد الضمة، وألفًا بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة، فيقولون: هذا زيدُو، ورأيتُ زيدَا، ومررتُ بزيدِي، والثالثة: لغة سائر العرب، وهي أن يُوقَفَ على المنصوب بإبدال التنوين أَلِفًا، وعلى غيره بالسكون وحذف التنوين، ينظر: الأصول ٣٧٢/٢، ٣٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨/٥، والتكملة ص ٢٠٤، والحجة للقراء السبعة للفارسي ١٤١/١، ٣١٣/٤، والخصائص ٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩، ٧٠، والتسهيل ص ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، ١٩٨١، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٧٩٩/٢، والتصريح ٦١٦/٢، وهمع الهوامع ٣٨٦/٣.

(٢) في (ز): "ولا يصح".

(٣) في (ز): "منصرف".

ويجوز أن يكون محلُّه- أي: (مَن) الرفعَ أو النصبَ على القطع، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ، تقديره: هو، والنصب على أنه مفعول به، تقديره: أَعْنِي مَنْ، ويُعَبَّرُ عن ذلك بالقطع لأنه قُطِعَ[1] عن التبعية.

(خُصَّ) فعل ماضٍ مَبْنِيٌّ للمجهول، ونائبُ فاعلِهِ ضميرٌ يعود على (مَن) الموصولة، أو على (نَبِيٍّ)، تقديره: هو، (بِالفَصَاحَةِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلق بـ(خُصَّ)، ومعنى التَّعَلُّقِ: أن يكون مَحَلُّ الْمُتَعَلَّقِ النَّصَبَ على المفعولية الغير الصريحة، (الفَصِيحَةِ) نَعْتُ الفَصَاحَةِ مَجَازًا، وقد تَقَدَّمَ بيانُهُ، (واللُّغَةِ) معطوف على الفصاحة، (القَوِيمَةِ الصَّحِيحَةِ) نعتان لِلُّغَةِ، والمراد بها اللغة العربيةُ الخاليةُ عن الغَرَابَةِ والتَّنَافُرِ والتَّعْقِيدِ، وقد بُيِّنَ ذلك في فَنِّ المعاني والبيان.

قال- عليه الصلاة والسلام- : "أُحِبُّ العَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالقُرْآنَ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانَ أَهْلِ الجَنَّةِ فِيهَا عَرَبِيٌّ"[2].

---

(١) في (ز): "لأن القطع".

(٢) يُرْوَى عن ابن عباس، رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٣٦٩/٥ ، والمعجم الكبير ١٤٩/١١ ، ولفظه: "أَحِبُّوا العرب"، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣٤٨/٣، وقال: "مُنْكَرٌ، لا أَصْلَ له"، وابن أبي حاتم في علل الحديث ٤٢٦/٦ ، ثم قال: "فسمعت أَبِي يقول: هذا حَدِيثٌ كَذِبٌ"، ورواه الحاكم في المستدرك ٨٧/٤ ، وابن الجوزي في الموضوعات ٤١/٢ ، ونقل كلام العقيلي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٢/١٠ باب فضل العرب، ثم قال: "وفيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مُجْمَعٌ على ضعفه"، والذهبي في ميزان الاعتدال ١٠٣/٣ ، وقال: "هذا موضوع".

والمراد بالعرب(١) سُكَّانُ المُدُنِ والأمصارِ الفُصَحَاءُ الأَذْكِيَاءُ، لا سُكَّانُ البادية، فإنَّ أولئك يُسَمَّوْنَ الآن أَجْلَافَ العَرَبِ.

وجملة (خُصَّ .. [إلخ](٢)) لا مَحَلَّ لها؛ لأنها صلة الموصول، وهو (مَنْ).

ولَـمَّا كان الصلاة على الآل والصحب تابعةً للصلاة عليه عَقَّبَهَا بقوله(٣) [٤/أ]:

٧- ثُمَّ عَلَى الآلِ الذِينَ آلَا ... فَضْلٌ إليهم كَامِلٌ كَمَالَا

٨- وَصَحْبِهِ كَوَاكِبِ الهِدَايَهْ ... وَكَوْكَبُ الصِّدِّيقِ [فِي النِّهَايَهْ](٤)

[(ش)](٥) لأنه يُكْرَهُ أَنْ يُصَلَّى عليه فقط، ثم يُسْكَتَ، [ولا يُصَلَّى على آلِهِ وصَحْبِهِ(٦) بَعْدُ، وكذا السَّلَامُ](٧)، أي: فإن [لم](٨) يُسَلَّمْ عليه بعد الصلاة فهو مَكْرُوهٌ، إلا ما وَرَدَ من تعليمه لهم، حيث قالوا: إن الله

(١) في (ز): "والسان أهل الجنة ... والمراد باعربي".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) في (م): "بقوله رحمه الله".
(٤) في (م): "والنهاية".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ز)، والمثبت من (م).
(٦) في (ز): "وأصحابه".
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب).
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ عليك، فكيف نُصَلِّي[1]؟، فقال[2]: "قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ .. إلخ"[3]، فهذا وَرَدَ من تعليمه في التَّشَهُّدِ، فلا يُقَاسُ عليه.

وأيضًا إذا قيل: اللهم صَلِّ على محمد وسَلِّمْ، فهو مَكْرُوهٌ ما لم يَقُلْ: وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ، وقد يُسْتَغْنَى بِذِكْرِ الآل عن الصَّحْبِ، [أي][4]: من شِدَّةِ اعْتِنَائِهِ بِصَحْبِهِ صاروا كالآل[5].

[و"أل"][1] في (الآل) عِوَضٌ عن الضمير، كما في قوله - تعالى -: (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى)[2]، أي: مَأْوَاهُ[3]، ومعنى الآل والصَّحْبِ بُيِّنَ في عامَّةِ الكتب، فلا نُطِيلُ بِذِكْرِهِ.

---

(١) في (م): "فكيف نصلي عليك؟".

(٢) في (ز): "فقال لهم".

(٣) في (ز): "وعلى آل محمد .. إلخ"، والحديث رواه البخاري في صحيحه (كتاب بَدْءِ الخلق) ٤/١١٨، عن أبي حُمَيْدٍ الساعديِّ، ولفظه: أنهم قالوا: يا رسول الله! كيف نُصَلِّي عَلَيْكَ؟، فقال رسول الله - ﷺ -: "قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كما صَلَّيْتَ على آل إِبْرَاهِيمَ، وبَارِكْ على مُحَمَّدٍ وأَزْوَاجِهِ وذُرِّيَّتِهِ، كما بَارَكْتَ على آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ"، ورواه البخاري - أيضًا - عن أبي سعيد الخدري في ٦/٢٧، كتاب التفسير، سورة الأحزاب، وعن كعب بن عُجْرَةَ وأبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ في ٧/١٥٦، ١٥٧، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي - ﷺ -، وباب هل يُصَلِّي على غير النبي - ﷺ -؟، ورواه مسلم في صحيحه ٢/١٦، ١٧ كتاب الصلاة: باب الصلاة على النبي - ﷺ - بعد التشهد.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفيها - أيضا -: "عن الصحابة"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) وقعت في (ز) تصحيفات لهذه العبارة، فجاءت على هذا النحو: "وقد يستثنى بذكر الآل عن الصحاب أي: من شدة اعنائه بصحابة".

وقوله: (آلَا) أي: عادَ ورَجَعَ إليهم الفَضْلُ، أي: حَصَلَ فيهم، وإن كان الكلام يقتضي أنه فَارَقَهُمْ[4]، ثم عادَ، ومِثْلُ هذا مَوْجُودٌ، [ومنه][5] من غير هذا الباب قولهم: سُبْحَانَ مَنْ كَبَّرَ الفِيلَ، وَصَغَّرَ البَعُوضَ[6]، فمعناه: خَلَقَ الفِيلَ كَبِيرًا، والبَعُوضَ صَغِيرًا، لا أَنَّ[7] الفيلَ كان صَغِيرًا فَكَبَّرَهُ، والبَعُوضَ كَبِيرًا فصَغَّرَهُ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

وقوله: (كَوَاكِبِ الهِدَايَهْ) مأخوذٌ من قوله- عليه الصلاة والسلام: "أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُمْ"[8]، (وَكَوْكَبُ الصِّدِّيقِ في

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) الآية ٤١ من سورة النازعات.

(٣) هذا على رأي الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن "أل" المُعَرِّفَةَ يجوز أن تَأْتِيَ عوضًا عن الضمير المضاف إليه، بل عن المضاف إليه مطلقًا، ووافقهم بعض البصريين وكثيرٌ من المتأخرين في جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه فقط، والفارسي لا يرى ذلك مطردًا إلا فيما لا يُحْتَاجُ فيه إلى عائدٍ كجملة الخبر، وقَيَّدَ ابنُ مالك جواز ذلك بكونه فِي غير الصلة، وذهب أكثر البصريين وبعضُ المتأخرين إلى عدم جواز نيابة "أل" عن المضاف إليه مطلقًا، ينظر: الكتاب ١٩٦/١، ١٩٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، ٢٣٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٧/٤، والجمل للزجاجي ص ٩٧، والمسائل البصريات للفارسي ٥٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٦، ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١، ١٠٢/٣.

(٤) في (ز): "فر منهم".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) هذا المثال ذكره النسفي في تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢٠٢/٣.

(٧) في (ب): "لأن"، والمثبت من (ز) و (م).

(٨) الحديث بهذا اللفظ يُرْوَى عن جابر- رضي الله عنه- ، وذكره الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار ٢٣٠/٢، وقال: "قال ابن طاهر: هذه الرواية معلولة بسلام المدائني فإنه ضعيف"، وذكره ابن حجر في لسان الميزان ١٣٧/٢، ١٣٨، قال: "جميل بن يزيد

النِّهَايَهْ)(١) يشير به إلى أَفْضَلِيَّةِ أبي بَكْرٍ- رضي الله عنه- ، فإن مما يجب أن يُعْتَقَدَ أن أفضل البشر بعد النَّبِيِّينَ أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ- رضي الله عنه- ، ففي الحديث: "مَا طَلَعَت الشَّمْسُ بَعْدَ النَّبِيِّينَ(٢) عَلَى أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ"(٣)، كيف لا وهو خليفته(٤)- صلى الله عليه وسلم- على التحقيق؟، ولها دلائل، منها: قوله: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ [٤/ب] بِالنَّاسِ"(٥)، وإلى ذلك أشار البُوصِيرِيُّ(٦) في الهَمْزِيَّةِ قائلًا:

عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رفعه ...."أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم"، أخرجه الدارقطني في غرائب مالك، والخطيب في الرواة عن مالك من طريق الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي عن محمد بن أحمد السكوني عن بكر بن عيسى المروزي أبي يحيى عن جميل به، قال الدارقطني: لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون"، وذكره العجلوني في كشف الخفاء ١٣٢/١.

(١) الناظم كان محبًّا لأبي بكر الصديق- رضي الله عنه- ، حتى إنه حكى أنه رآه في منامه، وأنشأ قصيدة في مدحه من سبعة وثلاثين بيتًا، تنظر في الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز لعبد الغني النابلسي ص ٧١: ٧٣.

(٢) في (ز): "النبي".

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ١٥٢/١، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، والطبراني في المعجم الأوسط ٢١٤/٧ عن جابر بن عبد الله، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٤/٩، وقال: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إسماعيل بن يحيى التيمي، وهو كذاب"، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال ٥٥٧/١١، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة ٥٣٤/٣ برقم ١٣٥٧.

(٤) في (ز): "خليفة رسول الله".

(٥) هذا جزء من حديث رواه الإمام البخاري عن عائشة- رضي الله عنها- في صحيحه ١٦٢/١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٦، كتاب الأذان: باب وجوب صلاة الجماعة، وباب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، ١٢٢/٤ كتاب بدء الخلق: باب قول الله- تعالى- : (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ)، ١٤٥/٨ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ والتنازع في العلم والغُلُوِّ في الدين والبدع، ورواه مسلم في صحيحه ٢٢/٢، ٢٥ كتاب الصلاة: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما.

(٦) هو محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري، شرف الدين، أبو عبد الله، شاعر حسن الديباجة، مليح المعاني، نسبته إلى بوصير من أعمال بني سويف بمصر، أمه منها، وأصله من المغرب من قلعة حماد، من قبيل يعرفون ببني حبنون، ومولده في بهشيم من أعمال البهنساوية، ووفاته بالإسكندرية سنة ٦٩٦هـ، له ديوان شعر، وأشهر شعره البردة، شرحها وعارضها كثيرون،

وأَبِــي بَكْــرٍ الــذي صَــحَّ لِلنَّــا   ــسِ بِــهِ في حياتِــكَ الإقْتِــداءُ[1]

ورُوِيَ أن امرأةً قالت للنبي - صلى الله عليه وسلم - : إِنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ - تريد الموتَ - ، فقال لها: "ائْتِ أبا بَكْرٍ"[2]، وكان - عليه السلام[3] - يقول: "سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ"[4].

والهمزية، وعارض (بانت سعاد) بقصيدة، ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٨٨: ٩٤، والأعلام للزركلي ٦/١٣٩.

(١) البيت من الخفيف، وهو في ديوان البوصيري ص ٧١، وروايته فيه: "بأبي بكر"، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "جاء" قبل بيتين، وهو قوله:

جـاء قَـوْمٌ مِـنْ بَعْـدِ قَـوْمٍ بحَـقٍّ   وَعَلَـى المَـنْهَجِ الحَنِيفِـيِّ جـاءُوا
مـا لموسـى وَلا لعِيـسى حَوارِيْــ   ــيُونَ فـي فَـضْلِهِم وَلا نُقَبَـاءُ
بـــــأبي بكــــر .... البيـــــــــت

(٢) رواه الإمام أحمد عن جبير بن مطعم في مسنده ٤/٨٣، ومسلم في صحيحه ٧/١١٠ كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/١٥٣ كتاب قتال أهل البغي: باب ما جاء في تنبيه الإمام على من يراه أَهْلًا للخلافة بَعْدَهُ.

(٣) في (ز) و (م): "وكان عليه الصلاة والسلام".

(٤) هذا جزء من حديث رواه البخاري عن ابن عباس في صحيحه ١/١٢٠ كتاب الصلاة: باب الخَوْخَةِ والمَمَرِّ في المسجد، ورواه أحمد في مسنده ١/٢٧٠، والنسائي في السنن الكبرى ٥/٣٥ كتاب المناقب: مناقب أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، ورواه الطبراني عن عمر - رضي الله عنه - في المعجم الكبير ١٢/٢٨٥.

قال الأزهري: "قال الليثُ: الْخَوْخَةُ: مُخْتَـرَقٌ بين بيتين أو دارين لم ينصب عليهما بابٌ، بلغة أهل الحجاز"، وذكر الحديث، تهذيب اللغة: خوخ ٧/٦١٢.

ومن أراد الاطلاع[١] على فضائله وفضائل باقي الصحابة- رضي الله عنهم[٢]- فعليه بالصَّوَاعِقِ المُحْرِقَةِ لابن حَجَرٍ[٣] المَكِّيِّ- رحمه الله[٤].

وإعراب البيتين: (ثُمَّ) حرف عطف كما تقدم، (على الآلِ) جار ومجرور، [(الذين)][٥] اسم موصول، محله الجَرُّ على أنه نعتُ الآل، أو الرَّفْعُ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، أو النصب على أنه مفعول به[٦] لفعل مقدر، تقديره أعني[الذين][٧]، كما تقدم في إعراب ([مَنْ][٨] خُصَّ).

(١) في (ز) كلمتان محرفتان هكذا: "ووراتي الاطلاح".
(٢) في (ز): "رضوان الله عليهم أجمعين".
(٣) في (ز): "لما في حجر"، وهو أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الأنصاريُّ، شهاب الدين، شيخ الإسلام، أبو العباس، فقيه مصري، مولده في محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر، وإليها نسبته، تلقى العلم في الأزهر، وتوفي بمكة سنة ٩٧٤هـ، له تصانيف كثيرة، منها: مبلغ الأرب في فضائل العرب، والصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، وتحفة المحتاج لشرح المنهاج، وشرح الأربعين النووية، ينظر: الأعلام للزركلي ١/٢٣٤، ومعجم المؤلفين ١٥٢/٢.
(٤) كتاب الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، وقد تكلم عن فضائل أبي بكر وخلافته ومناقبه في نحو خمسين ومائتي صفحة من الجزء الأول منه.
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) في (ز): "أو النصب على المفعول به".
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(آلَـا) فعـل مـاضٍ ، وأَلِفُـهُ للإطـلاق ، (فَـضْلٌ) فاعلـه ، (إِلَـيْهِمْ) جـارٌّ ومجرور متعلـق بـ(آلَـا) ، (كَامِـلٌ) نعـت (فَـضْلٌ) ، (كَمَالَـا) مفعـول مطلـق ، عاملـه (كَامِـلٌ) ؛ لأنـه اسـم فاعـل ، و(صَـحْبِهِ) معطـوف علـى الآل ، (كَوَاكِبِ) يجوز فيه الجَرُّ والرَّفْعُ والنَّصْبُ ، كمـا تقـدم في (مَـنْ) و(الـذين) ، (الهِدَايَةِ) مضاف إليه.

(وَكَوْكَـبُ) الـواو للاسـتئناف ، (كَوْكَـبُ) مبتـدأٌ ، (الـصِّدِّيقِ) مـضاف إليه ، (في النهاية[1]) جارٌّ ومجرور في محل رفع خبرٌ عن كوكب[2].

وقد أَشَرْنَا إلى إعراب هـذه الأبيـات [الثمانيـة][3] تَمْرِينًـا للطالـب ، ومِنْ هُنَا نَتَكَلَّمُ على بعض المفردات ؛ لِئَلَّا يُخْلَى من فائدةٍ.

قال[4]- رحمه الله- : [(ص)][5]

٩- وَبَعْـدُ ، فَالـضَّرِيرُ وَالـضَّعِيفُ   الْحَنَفِـــي عَلِـــيٌّ النَّحِيـــفُ

١٠- [يَقُولُ][6] : لَـمَّا كَانَتِ العَوَامِلُ   في النَّحْـــوِ يَعْتَنِـــي بِهَـــا الأَفَاضِـــلُ

---

(١) في (ز) : "النهاية في".
(٢) في (ز) : "في محله الرفع على أنه خبر عن كوكب".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) في (ز) : "ثم قال".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

[(ش)][1]: الواو في قوله: (وَبَعْدُ) بمعنى "أَمَّا"، فلذلك جاءت الفاءُ بعدها رابطةً لجواب الشرط، وهو قوله: (فَالضَّرِيرُ وَالضَّعِيفُ .. إلخ[2]) [٥/أ]، وبُنِيَتْ "بعد" هنا على الضم لأنه حُذِفَ ما أُضِيفَتْ إليه[3]، ونُوِيَ معناه[4]، كما قُرِّرَ ذلك في محله[5].

وهي- أي "أما [بَعْدُ][6]" يُؤْتَى [بها للانتقال][7] من كلامٍ إلى كلامٍ آخَرَ في غير معنى الكلام المتقدم[8].

و(الضَّرِيرُ) عبارة عن [مَنْ كان][9] مَكْفُوفَ البَصَرِ، وقد يقال له: بَصِيرٌ، من أسماء الأضداد[10]، و(الضَّعِيفُ) ضد القَوِيِّ، و(الحَنَفِي) نسبة

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٢) في (ز) و (م): "إلى آخره".
(٣) في (ز): "لأنه حذف إليه ما أضيفت".
(٤) في (ز) و (م): "ونوي بها معناه".
(٥) بنيت "بَعْدُ" كما قال الشارح لأنه حُذِفَ المضاف إليها، ونُوِيَ معناه، ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، ٢٨٩، والمقتضب ١٧٨/٢، ١٧٤/٣ وما بعدها، ٢٠٥/٤ وما بعدها، والأصول ٣٣٣/١، وأسرار العربية ص ٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤، والتصريح ٧١٨/١.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٨) في (م): "في غير المعنى المتكلم".
(٩) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(١٠) ينظر: الأضداد لقطرب ص ٩٩، ص ١٣٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٦٨.

إلى مـذهب أبـي حَنِيفَـةَ- رحمـه الله- ، وكـان قِيَـاسُ النِّـسْبَةِ إليـه[1] : حَنِيفِيٌّ، لكنْ تُحْذَفُ فيه وفي مثله الياءُ [تخفيفًا][2] ؛ لأنها من الزوائد، كما يقال في النسبة إلى جُهَيْنَةَ : جُهَنِيٌّ.

و(عَلِيٌّ) اسمه- رحمه الله- ، وهو مرفوع على أنه عَطْفُ بَيَانٍ على (الضرير) الذي هو مبتدأ ؛ إذ لو تأخر الضرير عن "عَلِيٍّ" لكان نعته، وهكذا متى قُدِّمَ النَّعْتُ على المَنْعُوتِ، يُعْرَبُ المَنْعُوتُ عَطْفَ بَيَانٍ، ويجوز أن يكون بَدَلًا منه[3].

و(النَّحِيفُ) بمعنى الضَّعِيفِ، لكنه في الأَجْسَامِ خَاصَّةً، فالضَّعِيفُ أَعَمُّ منه ؛ لأنه يكون في الأجسامِ وغَيْرِهَا، يقال: فُلَانٌ ضَعِيفُ الرَّأْيِ[4] والاعْتِقَادِ وما أَشْبَهَ ذلك، وجملة (يَقُولُ) من الفعل وفاعله الضمير في محل رفع خبر عن (الضَّرِيرُ).

و(العَوَامِلُ) جمع عَامِلٍ، وهو ما به يَتَقَوَّمُ[5] المعنى المُقْتَضِي للإعراب[1]، وذلك نحو: "قام" في قولنا: "قامَ زَيْدٌ" مثلًا، فإن "قام" عاملٌ يَطْلُبُ الفَاعِلِيَّةَ التي حُكْمُهَا الرَّفْعُ.

---

(١) في (ز) و (م): "وكان القياس إليه".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) بشرط كونهما معرفتين، فأما نعت النكرة إذا تقدم عليها فإنه يُعْرَبُ حالًا منها، ينظر: التسهيل ص ١٦٩، وشرحه لابن مالك ٣١٩/٣، وارتشاف الضرب ١٩٢٩/٤، والمساعد ٤١٨/٢، والتصريح ١٣١/٢، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢.

(٤) في (ز): "ضعيف الراعية"، وفي (م): "ضعيف الرائحة".

(٥) في (ز): "يقوم".

وقوله: (فِي النَّحْوِ) إِنْ عُلِّقَ بالكائنة كان نَعْتَ (العوامل)، وإِنْ عُلِّقَ بكائنةٍ كان حالًا منه[٢].

وقوله: (يَعْتَنِي ...إلخ) أي يَتَدَاوَلُونَهَا بِحِرْصٍ؛ لأن المطلب الأَسْنَى من علم النحو ضَبْطُ العوامل بمعانيها؛ إذ الإعرابُ يَنْشَأُ منها، والنحو موضوعٌ للإعراب[٣]، وفي الخبر: "أعربوا [في][٤] الكلام لِتُعْرِبُوا في القُرْآنِ، فإن اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُعْرَبَ آيَاتُهُ".

و(العوامل) اسم (كانت)، وجملة (يَعْتَنِي بِهَا الأَفَاضِلُ) في محل نصب خبرها.

[قال- رحمه الله][٥]-:

١١- كَيْفَ وَقَدْ أَلَّفَهَا الجُرْجَانِي؟ عَلَيْهِ دَامَتْ رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ [٥/ب]

١٢- أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِمَهَا لِتَسْهُلَا حِفْظًا لِمَشْغُوفٍ بِهَا، وَتَكْمُلَا

---

(١) هذا تعريف ابن الحاجب بنصه في الكافية ص ١١، ولبعض شراح الكافية مآخذ على هذا التعريف، ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦٤، وشرحها لابن فلاح ١/ ١٣٦ (رسالة دكتوراه)، وشرحها لابن جماعة ص ٦٨، والخلاصات الصافية على المقدمة الشافية للنجراني ص ٣٢، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد ص ٧٣، وله تعريفات أخرى تنظر في: وسائل الفئة في شرح العوامل المائة للعيني ص ٢٢، وشرح حدود الأبذي لابن قاسم ص ٧٠، ٧١، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٧٣.

(٢) في (ز): "كان حال منها"، وفي (م): "كان حالا منها".

(٣) في (ز): "موضع الإعراب".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (ز): "قال" فقط.

(كَيْفَ) هنا للاستفهام التَّعَجُّبِيِّ، والْمُسْتَفْهَمُ عنه محذوف، والتقدير: كيف لا يعتني بها الأفاضل وقد ...إلخ؟.

و(الجُرْجَانِيُّ[1]) هو الشيخ عبد القاهر[2]، رئيس أهل الفصاحة والبلاغة، وله مصنفات جليلة، ولو لم يكن [له][3] إلا كتابه (دلائل الإعجاز) وكتابه (أسرار البلاغة) لَكَفَاهُ نَبَاهَةً[4]، ونِسْبَتُهُ إلى جُرْجَانَ من بلاد الَمشْرِقِ.

وقوله: (أَحْبَبْتُ) [جواب][5] (لَـمَّا) الوجوديةِ، أي: لَـمَّا كان[6] الأفاضل يَعْتَنُونَ بالعوامل النحوية؛ لِكَوْنِهَا من تأليف [الإمام][7] عَبْدِ القاهرِ، (أَحْبَبْتُ أَنْ أَنْظِمَهَا) أي: أَجْعَلَهَا في ميزان النظم؛ لِيَسْهُلَ

(١) في (ز): "والخبرجاني".
(٢) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانِيُّ الشافعي النحوي، أخذ النحو بِجُرْجَانَ عن أَبِي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت أَبِي عَلِيٍّ الفارسيِّ، من مصنفاته: المقتصد فِي شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، توفي سنة ٤٧٤هـ، وقيل: ٤٧١ هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٨٨/٢ : ١٩٠، وشذرات الذهب ٣٠٨/٥، ٣٠٩.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وفي (ب): "ولو لم يكون له".
(٤) في (ز): "لكفياه نباهته"، وفي (م): "لكفياه نباهة".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و(م).
(٦) في (ز): "الى لما كانه".
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

حِفْظُهَا، فـ(حِفْظًا) تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعل، وهو الضمير في (تَسْهُل)(١)، والألف في (تَسْهُلَا) و(تَكْمُلَا) للإطلاق.

والمشغوف: اسم مفعول من الشَّغَفِ(٢)، وهو غاية المَحَبَّةِ، ومنه: (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا)(٣)، وفاعل (تَكْمُل)(٤) مَحْذُوفٌ للعلم به، تقديره: وَتَكْمُلَ فَائِدَتُهَا، وحَذْفُ الفاعل جائزٌ للعلم به.

[قال- رحمه الله تعالى-](٥):

١٣- سَمَّيْتُهَا بِالدُّرَّةِ الدُّرِّيَّهْ في نَظْمِهَا العَوَامِلُ النَّحْوِيَّهْ

١٤- وَأَسْأَلُ اللَّهَ الرِّضَا فِي نَظْمِي عَنِّي وَعَنْ أهلي(٦) وأَهْلِ العِلْمِ

وَصَفَ الدُّرَّةَ بالدُّرِّيَّةِ للتأكيد، أي: المنسوبة إلى الدُّرِّ في نَظْمِهَا، شَبَّهَ كُلَّ عامِلٍ بِدُرَّةٍ، وسَلَكَهَا في خَيْطِ النَّظْمِ، والواو في (وأسأل) عاطِفَةٌ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، أو للحال، والتقدير: سَمَّيْتُهَا بكذا حالَ كَوْنِي(٧) سائلًا [من](٨) الله الرضا .. إلخ.

---

(١) في (ز): "وهو الضمير الذي في تسهل".
(٢) في (ز): "في الشغف".
(٣) من الآية ٣٠ من سورة يوسف.
(٤) في (ز): "وفاعله تكاملا".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (ز): "فقال رحمه الله"، والمثبت من (م).
(٦) في (م): "وعن سائر أهل العلم".
(٧) في (ز): "كونها".
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

وقوله[1] : (في نَظْمِي) أي : بِسَبَبِ نَظْمِي ، فـ(في) سَبَبِيَّةٌ بمعنى الباء ، [كما][2] في قوله- عليه السلام[3]- : "دَخَلَت النَّارَ امْرَأَةٌ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا ، فلا هِيَ أَطْعَمَتْهَا ، ولا تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ"[4] ، أي : بِسَبَبِ هِرَّةٍ ، وقوله : (عَنِّي) جارٌّ ومجرور [٦/أ] متعلق بالرضا ؛ لأنه مصدر له عَمَلٌ ، فيتعلق به الجارُّ والمَجْرُور.

ثم شَرَعَ في المقصود ، فقال- [رحمه الله تعالى][5]- :

١٥- فَعِـدَّةُ العَوَامِـلِ النَّفِيـسَهْ[6] "قَـافٌ" سَـمَاعِيَّةٌ اوْ مَقِيـسَهْ

١٦- مَقِيسُهَا "طَاءٌ" فَـ"زَاءٌ" لَفْظِي وَالمَعْنَـوِيُّ "البَـاءُ" ، فَـافْهَمْ لَفْظِـي

١٧- مَـسْمُوعُهَا الوَاحِـدُ وَالتِّـسْعُونَا[7] لَفْظِيَّـةٌ جَمَّلَـتِ[8] المُتُونَـا

---

(١) في (ز) : "وفي قوله".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) في (ز) : "عليه الصلاة والسلام".
(٤) رُوِيَ هذا الحديث بألفاظ متقاربة ، رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة في مسنده ٢٦١/٢ ، ٢٦٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، والبخاري عن ابن عمر في صحيحه ١٠٠/٤ كتاب بدء الخلق : باب "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ في الحَرَمِ" ، ومسلم عن أبي هريرة في صحيحه ٩٨/٨ كتاب التوبة : بابٌ في سَعَةِ رحمة الله- تعالى- .
(٥) في (ز) : "فقال رحمه الله" ، وفي (م) : "فقال" فقط.
(٦) في (ز) : "النفسية".
(٧) في (ز) : "والتنوين" بدل "والتسعونا".
(٨) في (ز) : "بجملة".

الفاء في (فَعِدَّةُ) تسمى الفاءَ الفصيحةَ، وهي التي تُشْعِرُ بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، فالتقدير هنا: إذا أَرَدْتَ بيانَ ما نحن بصدده وتفصيله فَعِدَّةُ ... إلخ.

و(النَّفِيسَة) نعت (العَوَامِلِ) على سبيل الاستعارة؛ لأنه في الأصل للمحسوسات، نحو: هذا كتابٌ نَفِيسٌ، أي: فاخِرٌ جِدًّا، ويُتَنَافَسُ به أي: يُبَاهَى به، ومتى وُصِفَتْ المعاني [به][1] فهو استعارةٌ، [أي][2]: مَجَازٌ.

وقوله: (قافٌ) أي: مائة؛ لأن [حرف][3] القاف في الجُمَّلِ[4] العَدَدِيِّ بِمِائَةٍ[5].

وقوله: (سَمَاعِيَّةٌ اوْ مَقِيسَة) "أو" هنا بمعنى الواو، أي: العوامل المائة تنقسم إلى قسمين، أحدهما: سَمَاعِيٌّ، والآخر: قِيَاسِيٌّ، فالسماعي: ما سُمِعَ من العَرَبِ العَرْبَاءِ، أي: الفُصَحَاءِ، ونُقِلَ إلينا، والقياسي: هو ما

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) في (ز): "في الجملة"، وتكرر مثله في المواضع الآتية.

(٥) قال الأزهري: "وَقَالَ اللَّيْث: حسابُ الجُمَّلُ: مَا قُطِعَ على حُرُوف أبي جاد"- تهذيب اللغة: جمل ١١/١٠٨، وفي المعجم الوسيط (جمل ١/١٣٦): "وحساب الجُمَّلِ: ضَرْبٌ من الحساب، يُجْعَلُ فيه لِكُلِّ حَرْفٍ من الحروف الأبجدية عَدَدٌ من الواحد إلى الأَلْفِ، علي تَرْتِيبٍ خَاصٍّ"، وللعلماء كلامٌ في إنكارِ هذا الحساب، واتخاذِهِ مَطِيَّةً للطوائف المُبْتَدِعَةِ كالرافضة والباطنية وغيرِهما، ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/٨٢، ٢٥/١٨٩ وما بعدها، وأسرار الحروف وحساب الجُمَّلِ (رسالة ماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى).

قاسَهُ النحاةُ كالفعل[١]، فإن كل فِعْلٍ عامِلٌ كما سيأتـي مُفَـصَّلًا- إن شاء اللّـه[٢]- .

وقولـه: (مَقِيـسُهَا طَـاءٌ) أي: تِـسْعَةٌ؛ لأن الطـاء في الجُمَّـلِ بِتِـسْعَةٍ، (فَزَاءٌ) أي: سَبْعَةٌ (لَفْظِي) نسبة إلى اللفظ، والزاء عددها سَبْعَةٌ في الجُمَّلِ، (وَالمَعْنَـوِيُّ البَـاءُ) [أي: اثْنَـانِ؛ لأنهـا بـاثنين في الجُمَّـلِ، وقولـه: (فـافْهَم لَفْظِي)][٣] يعني: افْهَمْ معنى قولي: قاف وطاء وزاء وباء.

وبين (لَفْظِي) الأولِ و(لَفْظِي) الثـاني[٤] الجِنَـاسُ التَّـامُّ اللَّفْظِـيُّ والخَطِّـيُّ كما بُيِّنَ مثل ذلك في البديع[٥].

وقوله: (مَسْمُوعُهَا الوَاحِدُ وَالتِّسْعُونَ لَفْظِيَّـةٌ) لأن المعنـوي لا يُوصَـفُ بأنه[٦] سُمِعَ من [٦/ب] العرب.

---

(١) ينظر في تعريف السماع والقياس عمومًا، وتعريف العوامل السماعية والقياسية: الإغـراب في جـدل الإعـراب ص ٤٥، ولمـع الأدلـة ص ٨١، ٩٣، ووسـائل الفئـة للعيني ص ٢٣، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٨٥، والاقتراح ص ٧٤، ٢٠٣، والإصباح ص ٦٧، ١٧٥.

(٢) في (ز): "إن شاء الله تعالى".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) في (م): "وبين لفظي الأول وبين لفظي الثاني".

(٥) الجناس التام المماثل حدُّه: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها من نوع واحد: اسم أو فعل أو حرف، ينظر: مفتاح العلوم ص ٤٢٩، والإيضاح للقزويني ص ٣٩٣، ومختصر المعاني ص ٢٨٨، وبغية الايضاح ٤/٦٦.

(٦) في (م): "فإنه".

[وقوله][1]: (جملت المتون) إن قرئ: (جَمَّلَت) بفتح الجيم والميم المشددة بالبناء للفاعل[2] فالمتون مفعول به، والمعنى حينئذ: صَيَّـرَت العَوَامِلُ المُتُونَ - أي: في علم النحو - ذَوَاتِ جَمَالٍ، على سبيل الاستعارة، وإنْ قُرِئَ: (جُمِّلَت) بضم الجيم وكسر الميم المشددة بالبناء للمفعول فالمتون منصوب[3] بنزع الخافض، وهو "مِنْ"، أي: جُمِّلَتْ، يعني جُمِّعَتْ من المُتُونِ، على حَدِّ قوله - تعالى - : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)[4]، أي: مِنْ قَوْمِهِ، على أَحَدِ القولين[5].

قال - رحمه الله تعالى[6] - :

١٨- أَنْوَاعُهَا ثَلَاثَةٌ تَتْلُو عَشَرْ ... أَحَدُهَا نَوْعٌ بِهِ الِاسْمُ يُجَرْ

١٩- وَقَدْرُهُ سَبْعَةَ عَشْرٍ، "الْبَا" ... أَوَّلُهَا، لَهُ مَعَانٍ تُجْبَى

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (م): "بالبناء للمفعول".

(٣) في (ز): "ينصب".

(٤) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٥) يعني أحد القولين في إعراب "قومه" في الآية، وهذا الذي ذكره هو قول الجمهور، والثاني لبعض المتأخرين: وهو أن "قومه" مفعول به للفعل "اختار"، و"سبعين بدل منه"، ينظر: التبيان للعكبري ١/٥٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٤.

(٦) في (ز): "ثم قال رحمه الله".

[(ش)][1] أي: السَّمَاعِيَّةُ من العوامل [النَّحْوِيَّةِ][2] تنقسم وتتنوع إلى ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا، وقوله: (تَتْلُو) أي: تَتْبَعُ، و(عشر) إمَّا فاعِلُ (تَتْلُو)، والمفعول ضمير مقدر يعود على (ثلاثة)، تقديرها: تَتْلُوهَا عَشَرٌ، ففتح شين (عشر) حينئذ في محله[3]؛ لأنه يقال: ثَلَاثَةَ عَشَرَ بفتح الشين، وإمَّا مفعول (تَتْلُو)، والفاعل ضمير [مقدر][4] يعود على (ثلاثة)، والتقدير: تَتْبَعُ الثَّلَاثَةُ عَشْرًا، فالمراد به الإخبارُ لا كَيْفِيَّةُ التَّرْكِيبِ، فكأنه قال: عَشْرٌ وثَلَاثَةٌ، ففَتْحُ الشين من (عَشَر) حينئذٍ ضَرُورَةٌ[5].

وقوله: (أَحَدُهَا)، ويصح: وَاحِدُهَا[6]، أي: النوع الأول[7]: حُرُوفُ الجَرِّ، وهي سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا[8].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٣) شين عشرة تُفْتَحُ مع المذكر لِخِفَّتِهِ، وتُسَكَّنُ مع المؤنث لِثِقَلِهِ، ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، والمقتضب ١٦٣/٢، والأصول ٤٢٤/٢، واللباب للعكبري ٣٢١/١، والتذييل والتكميل ٣١٦/٩، وارتشاف الضرب ٧٥٨/٢.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) ويكون تسكين الراء من "عشر" على لغة ربيعة، وتقدمت الكلام عليها عند شرح البيت الخامس.

(٦) يعني من جهة النظم والوزن.

(٧) في (ز): "انوع الال".

(٨) وعَدَّهَا ابن مالك واحدًا وعشرين حرفًا، فقد ذكر منها "كي" و"لعل" و"متى" و"لولا"، ولكنه ذكر أن الجر بها غريب وقليل، ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٨٠/٣ وما بعدها، وشرح عمدة الحافظ ٢٦١/١ وما بعدها، وألفية ابن مالك ص ٣٠.

أَحَدُهَا: البَاءُ بالموحدة من تحت، ولها (مَعَانٍ تُجْبَى) أي: تُجْمَعُ، ومنه: (تُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ)(١) أي: تُجْمَعُ.

قال- رحمه الله- :

٢٠- فَهْوُ لِلإِلْصَاقِ، كَ"مُرَّ بِالفَتَى" وَاقْطَعْ بِسَيْفٍ لِاسْتِعَانَةٍ أَتَى(٢)

٢١- وَصُحْبَةٍ كَ"اخْرُجْ بِهِنْدَ القَابِلَه" وَبِعْتُ ذَا بِذَاكَ لِلْمُقَابَلَهْ [٧/أ]

٢٢- ذَهَبْتُ بِالقَوْمِ مِثَالُ التَّعْدِيَهْ ظَرْفِيَّةٍ كَـ"قُمْ بِبَيْتِ التَّصْلِيَهْ"

٢٣- "أَلَيْسَ ذَا بِقَائِمٍ" لِلزَّائِدَهْ تَفْدِيَةٍ كَـ"بِأَبِي وَالوَالِدَهْ"

[(ش)](٣) ذكر للباء ثَمَانِ مَعَانٍ:

أحدها: الإلصاق، ولم يَذْكُرْ لها سِيبَوَيْهِ غَيْرَهُ(٤)؛ لأنه مُلَازِمٌ لها كما يظهر بالتأمل في أمثلتها.

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة القصص، وقد جاءت كلمة "تُجْبَى" في النسخ الثلاث بالتاء، وهي قراءة نافعٍ، وروايةٌ عن عاصمٍ وأبي عمرٍو من السبعة، وقرأ بها- أيضًا- أبو جعفرٍ وسَهْلٌ ورُوَيْسٌ وشَيْبَةُ، والباقون: "يُجْبَى" بالياء، ينظر: السبعة ص ٤٩٥، والتيسير ص ١٧٢، والبحر المحيط ١٢١/٧، والنشر ٣٤٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٥/٢.

(٢) في(م) و (ز): "بسيف الاستعانة"، وفي (ز): "التي" مكان "أتى".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٤) في (ز): "ولم يذكرها سيبويه وغيره"، وقد قال سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"- الكتاب ٢١٧/٤.

والإلصاق حَقِيقِيٌّ كـ"أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ"، ومجازيٌّ كـ"مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"، أي: بمكانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ[1]، ومَثَّلَ له[2] بقوله: (مُرَّ بِالفَتَى).

إعرابه: (مُرَّ) فعل أَمْرٍ، أصله أن يُبْنَى على السكون، لكنْ حُرِّكَ بالفتح لأنه مشدد، فلو فُكَّ لقيل فيه: امْرُرْ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت، ويجوز أن يكون- أي: (مُرَّ)- فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، (بالفتى) الباء للإلصاق، و(الفَتَى) مجرورٌ بها، وعلامة جَرِّهِ كسرةٌ مقدرةٌ في الألف، مَنَعَ مِنْ ظهورِها التَّعَذُّرُ، وإذا قلنا: (مُرَّ) فعلُ أَمْرٍ فالجارُّ والمجرور في محل النصب على المفعولية، وإذا قلنا: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول فهما في محل الرفع على النيابة عن الفاعل.

تنبيه: متى ذَكَرْتَ عامِلًا، فِعْلًا [كان][3] أو حرفًا أو اسمًا، فيجوز إرجاع الضمير إليه بالتذكير والتأنيث، [فالتذكير باعتبارِ كَوْنِهِ عامِلًا، أو فِعْلًا، أو حَرْفًا، أو اسْمًا، والتأنيث باعتبار كَوْنِهِ][4] أَدَاةً، فاسْتَفِدْ.

---

(١) قال السيرافي في شرح عبارة سيبويه الواردة في الحاشية السابقة: "وإنما قال هذا لأنه قد يُسْتَعْمَلُ بالباء ما لا يكون إلزاقا، كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولم يَلْتَزِق المرورُ به، وإنما تريد أن المرور قد التَزَقَ بالموضع الذي يَقْرُبُ منه، ويقع فيه مشاهدتُه والإحساسُ به"- شرح كتاب سيبويه ٧٣/٥، وينظر- أيضًا- : المقتضب ١٤٢/٤، وسر صناعة الإعراب ١٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٨، ورصف المباني ص ١٤٣، وارتشاف الضرب ١٦٩٥/٤، والجنى الداني ص ٣٦، والمساعد ٢٦١/٢، ومغني اللبيب ص ١٣٧، والتصريح ٦٤٧/١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد ص ٩١، وهمع الهوامع ٣٣٤/٢.

(٢) في (ب): "ومثاله بقوله"، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) سقط من (ب) قوله: "فالتذكير باعتبار كونه عاملًا، أو فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا"، وسقط من (ز) قوله: "عاملًا، أو فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا، والتأنيث باعتبار كونه"، والمثبت من (م).

الثاني: الاستعانة، نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ، أي: اسْتَعَنْتُ على الكتابة بالقلم[1]، ومثله[2]: (اقْطَعْ بِسَيْفٍ) أي: اسْتَعِنْ[3] على القطع بِسَيْفٍ.

إعرابه: (اقْطَعْ) فعل أمر، فاعله [ضمير][4] مستتر وجوبًا[5]، تقديره: أنت، (بِسَيْفٍ) الباء للاستعانة[6]، و(سَيْفٍ) مجرور بها، وعلامة جَرِّهِ كَسْرُ آخِرِهِ، والجارُّ والمجرور متعلقٌ[7] بـ(اقْطَعْ) في محل نصب على المفعولية، وهذا[8] معنى التَّعَلُّقِ.

---

(١) ينظر: المقتضب ١/١٧٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٢٣، وشرح المفصل ابن يعيش ٨/٢٢، ورصف المباني ص ١٤٣، والجنى الداني ص ٣٨، ٣٩، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٩٢، وفَضَّلَ ابن مالك (في شرح التسهيل ٣/١٤٩، ١٥٠) تسميتها بباء السببية؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله- ﷻ- ، فإن استعمال الاستعانة فيها لا يجوز، وتابَعَهُ المراديُّ في توضيح المقاصد والمسالك ١/١٩٠، ٢/٧٥٥، وفَرَّقَ بعض العلماء بين باء السببية وباء الاستعانة بأن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل، وأن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، ينظر: رصف المباني ص ١٤٣، ١٤٤، والارتشاف ٤/١٦٩٥، ١٦٩٦، والمساعد ٢/٢٦٢، ومغني اللبيب ص ١٣٩، والتصريح ١/٦٤٦، ٦٤٨، وهمع الهوامع ٢/٣٣٥.

(٢) في (ز): "ومثل له".

(٣) في (ز): "استعين".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) في (ز): "مستتر فيه".

(٦) في (ز): "الباء للإلصاق".

(٧) في (م): "متعلقان".

(٨) في (م): "وهي".

الثالث: المصاحبة[1]، أي: كَوْنُهَا بمعنى "مَعَ"، نحو: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ، أي: مع سَرْجِهِ، ومثله: (اخْرُجْ بِهِنْدَ القَابِلَة).

إعرابه: (اخْرُجْ) فعل أمر، فاعله ضمير [مستتر][2] مقدر بـ"أَنْتَ"، (بِهِنْدَ) [٧/ب] جارٌّ ومجرور، الباء حرف جَرٍّ بمعنى "مع"، و(هِنْدَ) مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف، مَنَعَهُ من الصرف العلميةُ والتأنيثُ المعنويُّ، ويجوز- أيضًا- صَرْفُ هِنْدٍ وشِبْهِهَا من كُلِّ ثُلَاثِيٍّ مُؤَنَّثٍ مَعْنَوِيٍّ ساكِنِ الوَسَطِ، نحو: جُمْلٍ ودَعْدٍ اسْمَيْنِ لامرأتين، كما ذُكِرَ في محله[3]، (القَابِلَة)[4] نعت (هند)، ونعت المجرور مجرور، والقابلة هي التي تسميها العامة الدَّايَةَ[5].

---

(١) ويغني عنها وعن مصحوبها الحالُ كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٠/٣، وبعضهم يسميها باءَ الحال، وينظر- أيضًا- : الأزهية ص ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٨، ورصف المباني ص ١٤٤، وارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤، والجنى الداني ص ٤٠، والمساعد ٢٦٢/٢، والتصريح ٦٤٧/١، وهمع الهوامع ٣٣٥/٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط (ب) و (م)، والمثبت من (ز).

(٣) يجوز في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط وجهان: الصرف لخفته، والمنع من الصرف طردًا للباب على وجهٍ واحدٍ، ويرى سيبويه والمبرد وغيرهما أن منع الصرف أجود، وخالف الزجاجُ، فأَوْجَبَ مَنْعَ الصرف في هذا النوع، ويرى الفارسي أن الصرف في هذا النوع أَفْصَحُ، ينظر: الكتاب ٢٤٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ١١٠/٣، والمقتضب ٣٥٠/٣، وما ينصرف للزجاج ص ٤٩ وما بعدها، والأصول ٨٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١١/٤، والإيضاح للفارسي ص ٢٣٢، والتسهيل ص ٢٢٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢، والتصريح ٣٣٢/٢، وهمع الهوامع ١١٢/١.

(٤) في (ز): "القائل".

(٥) في (ز): "والقابل هي التي تسميها العامل"، وفي (م): "بالداية". وفي المعجم الوسيط (دوي ٣٠٦/١): "الداية: المُرْضع الْأَجْنَبِيَّة والحاضنة والقابلة"، وفي معجم الصواب اللغوي (٣٦٨/١): "مثال: أَحْضَروا الدَّايَة، الرأي: مرفوضة، السبب: لشيوعها على ألسنة العامة، المعنى: القابلة، المولّدة، الصواب والرتبة: أَحْضَروا القابلة

الرابع: المقابلة[1]، نحو: بِعْتُ الفَرَسَ بالدَّنَانِيرِ، ومثله: (بِعْتُ ذَا بِذَاكَ).

[إعرابه][2]: (بِعْتُ) فعل وفاعل، (ذا) اسم إشارة للقريب، محله النصب على أنه مفعول به، (بذاك) جار ومجرور، الباء حرف جَرٍّ معناه المقابلة، و(ذا) في محل جَرٍّ به، والكافُ المفتوحُ[3] حَرْفُ خطابِ المفردِ المذكرِ، يَدُلُّ على البُعْدِ في الإشارة.

الخامس: التَّعْدِيَةُ[4]، نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أي: أَذْهَبْتُهُ، وكذلك: (ذَهَبْتُ بِالقَوْمِ)، فـ"ذهبت" فعل وفاعل، (بالقوم) جار ومجرور، ومعنى

[فصيحة]، أَحْضَرَوا الدَّايَة [صحيحة]، التعليق: ورد لفظ الدّاية في المصادر القديمة على أنه عربي (اللسان: دوي)، وقيل: فارسي، وقد اشتهر مؤلف كتاب «المكافأة» بابن الداية".

(١) قال ابن مالك: "هي الداخلة على الأثمان والأعواض...، وقد تسمى باءَ العِوَضِ" - شرح التسهيل ١٥١/٣، وينظر: رصف المباني ص ١٤٦، وارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤، والجنى الداني ص ٤١، والمساعد ٢٦٣/٢، ومغني اللبيب ص ١٤١، والتصريح ٦٤٦/١، والسيوطي يرى أنها داخلة في باء البدل، ينظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (ز): "المفتوحة".

(٤) عَرَّفَهَا ابنُ مالك بأنها القائمة مَقَامَ همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به، ينظر: شرح التسهيل ١٤٩/٣، وقد وردت مع المتعدي - أيضًا - ، قال المرادي: "فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هي الداخلة على الفاعل، فتصيره مفعولًا؛ ليشمل المتعديَ واللازمَ" - الجنى الداني ص ٣٧، وكذا قال ابن عقيل في المساعد ٢٦١/٢، وينظر: رصف المباني ص ١٤٣، وارتشاف الضرب ١٦٩٥/٤، ومغني اللبيب ص ١٣٨، والتصريح ٦٤٦/١، وهمع الهوامع ٣٣٤/٢.

الباء التعدية، أي: أَذْهَبْتُ القَوْمَ إذا لم يذهب المتكلم معهم، [أما إذا ذهب معهم][1] فالباء بمعنى "مَعَ"، أي: ذَهَبْتُ مع القوم، وهذا لا يصح [في قوله- تعالى- : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[2]؛ لأنه- تعالى- لا يَصِحُّ][3] أَنْ يَذْهَبَ معهم، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المعنى: أَذْهَبَ[4] اللَّهُ نُورَهُمْ، فَتَأَمَّلْ.

السادس: الظرفية[5]، نحو: جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ، أي: فيه، ومثله: (قُمْ بِبَيْتِ التَّصْلِيَةِ)، فـ(قُمْ) فعل أمر، فاعله ضمير تقديره: أنت، (بِبَيْتِ) جارٌّ ومجرورٌ، والباء بمعنى "في"[6]، (التَّصْلِيَةِ) مضاف إليه مجرورٌ بِكَسْرِ آخِرِهِ، وبَيْتُ التَّصْلِيَةِ هو المسجد؛ لأن التَّصْلِيَةَ مَصْدَرٌ، يقال: صَلَّى يُصَلِّي تَصْلِيَةً، على مثال: وَلَّى يُوَلِّي تَوْلِيَةً، فالصلاة اسمُ مَصْدَرٍ[7].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) في (م): "ذهب".

(٥) وقد ذكر ابن مالك وحده ثمانية شواهد لها من القرآن الكريم في شرح التسهيل ١٥١/٣، وينظر- أيضًا- : الأصول ٤١٤/١، والأزهية ص ٢٨٦، ورصف المباني ص ١٤٥، وارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤، والجنى الداني ص ٤١، والمساعد ٢٦٣/٢، ومغني اللبيب ص ١٤١، والتصريح ٦٤٨/١، وهمع الهوامع ٣٣٥/٢.

(٦) في (ز): "والباء حرف بمعنى في".

(٧) قال الجوهري: "والصلاةُ: واحدة الصَلَواتِ المفروضة، وهو اسم يوضع موضعَ المصدر، تقول: صَلّيْتُ صَلاةً، ولا تقل: تَصْلِيَةً"- الصحاح: صلا ٢٤٠٣/٦، وينظر: اللسان: صلا ٤٦٥/١٤.

السابع: الزيادة[1]، نحو: هَلْ زَيْدُ بِقَائِمٍ؟، أي: هَلْ زَيْدٌ قَـائِمٌ [٨/أ]، ومثله: (أَلَيْسَ ذَا بِقَائِمٍ)، فالهمزة للاستفهامِ التقريريِّ؛ لأنـه عـن النفـي، والاستفهام عن النفي تقريرٌ لِلْمَنْفِيِّ، فإنَّ القيام في هذا المثال ثابتٌ للمشار إليه، (لَيْسَ) من أخوات "كان" ترفع الاسم وتنصب الخبر، (ذا) اسم [إشارة][2] محله الرفع على أنه اسم "ليس"، (بِقَائِمٍ) جارٌّ ومجرورٌ، و(قائم) [هو][3] خبر "ليس"؛ إذ الباءُ زائدةٌ، وتقديره: أَلَيْسَ ذا قَائِمًا؟، أي: هو قائم.

واعلم أن الزائد في القرآن يُسَمَّى صِلَةً، كالباء في قوله- تعالى- : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[4] أي: هو- تعالى- كافِيًا.

الثامن: التَّفْدِيَـةُ، نحـو: بِـأَبِي وأُمِّـي[5]، ومثلـه: (بِـأَبِي وَالوَالِـدَة) فـ(بأبي) جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: أَفْدِيكَ أو فِدَاكَ؛ لأن كُـلَّ

---

(١) وزيادتها لتوكيد النفي، وقد حصر العلماء المواضع التي تزاد فيها كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغير ذلك، ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٢، ١٣٣: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٣: ٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٣ورصف المباني ص ١٤٧: ١٥٠، وارتشاف الضرب ٢/١٢١٥: ١٢٢١، ٤/١٧٠٠: ١٧٠٥، والجنى الداني ص ٤٨: ٥٦، والمساعد ٢/٢٦٤، ومغني اللبيب ص ١٤٤، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٩٣: ٩٥، وهمع الهوامع ٢/٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٥) ينظر: التصريح ١/٦٤٩، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٩٩.

حَرْفِ جَرٍّ لا بُدَّ لـه من مُتَعَلَّقٍ، إلا الحَرْفَ الزَّائِدَ، و"لَعَلَّ" الجارَّةَ في لغة عُقَيْلٍ، وكَافَ التشبيه، و"لولا" الجارَّةَ، على خلافٍ[1] في ذلك كما ذَكَرَ في شرح القواعد[2]، وعلامة جر (أَبِي) كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ على ما قبل الياء، مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المَحَلِّ بالحركة المناسبة[3]، و(الوالدة) معطوف على (أبي)، والمعطوف على المجرور مجرور.

[وقوله: (وَصُحْبَةٍ) بالجر عَطْفًا على (إِلْصَاقٍ)، وقوله][4]: (ظَرْفِيَّةٍ) و(تَفْدِيَة) بالجر- أيضًا- عطفًا على (إِلْصَاقٍ) بحذف حرف العطف[5] للوزن، والتقدير: فهو لإلصاقٍ وصحبةٍ وظرفيةٍ وتَفْدِيَةٍ.

واعْلَمْ أن الباء قد جاء لمعانٍ زائدةٍ على الثمانِ[6] التي ذكرها الناظم تَبَعًا للأصل، فمنها:

---

(١) في (ز): "على الخلاف".

(٢) شرح قواعد الإعراب للشيخ خالد ص ٧٦: ٨٠، قال: "وَإِنَّمَا لم يتَعَلَّق الزَّائِد بِشَيْءٍ لِأَن التَّعَلُّق هُوَ الارتباط المعْنَوِيُّ، وَالزَّائِد لا معنى لَهُ يرتبطُ بِمَعْنى مدخولِهِ، وَإِنَّمَا يُؤْتى بِهِ فِي الْكَلَام تَقْوِيَةً وتوكيدًا"، وقد ذكر ابن هشام ذلك قبله في مغني اللبيب ص ٥٧٥: ٥٧٨، حيث قال: "وَذَلِكَ لِأَن معنى التَّعَلُّق الارتباطُ الْمَعْنَوِيُّ، والْأَصْل أَن أفعالًا قَصُرَتْ عَن الوُصُول إِلى الأَسْمَاء، فأُعِينَتْ على ذَلِك بحروف الجَرِّ، وَالزَّائِد إِنَّمَا دخل فِي الكَلَام تَقْوِيَةً لَهُ وتوكيدًا، وَلم يدْخل للربط"، وينظر- أيضًا- : المقرب ١/١٩٦، وهمع الهوامع ٢/٩١.

(٣) في (ز): "الاستثقال المحل بالحركة المناسبة"، وفي (م): "بحركة المناسبة".

(٤) ما بين المعقوفين أثبت على حاشية (م).

(٥) في (ز): "محذوف حرف عطف".

(٦) في (ز): "على ثمانية".

- [أن][1] تأتي بمعنى لفظ "بَدَلٍ"[2]، نحو: اعْتَضْتُ بهذا الثَّوْبِ خَيْرًا منه، أي: بَدَلَ هذا الثَّوْبِ، كما جاء "مِنْ"- أيضًا- بمعنى لفظ "بَدَلٍ"، كما في قوله- تعالى- : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[3]، [أي: بَدَلَ الآخِرَةِ][4].

- وللتعليل: كما في قوله- تعالى- : ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ العِجْلَ﴾[5].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٤٠، والمساعد ٢٦٣/٢، ومغني اللبيب ص ١٤١، والتصريح ٦٤٨/١، وذكر أبو حيان عن بعض المتأخرين أن ما يسمى بباء البدل داخلٌ تحت باء السببية، ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤، وتقدم في الكلام على باء المقابلة (ق ٨/أ) أن السيوطي يرى أن باء المقابلة داخلة في باء البدل، ينظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م)، وفي (ز) سقطت كلمة "بدل".

(٥) من الآية ٥٤ من سورة البقرة، وكونها للتعليل هو قَوْلُ ابن مالك، واستشهد بهذه الآية، قال: "هي التي يَحْسُنُ غَالِبًا في موضعها اللامُ"- شرح التسهيل ١٥٠/٣، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٩٠/١، ٧٥٥/٢، لكن الواضح أنها باء السببية، قال المرادي ردًّا على ابن مالك: "ولم يذكر الأكثرون باء التعليل، استغناءً بباء السببية؛ لأن التعليل والسبب عندهم واحد، ولذلك مَثَّلُوا باءَ السببية بهذه المُثُلِ التي مَثَّلَ بها ابن مالك للتعليل"- الجنى الداني ص ٣٩، ٤٠، بل صرح ابن عقيل بأن باء التعليل هي التي سَمَّاهَا المغاربة باءَ السَّبَبِ، ينظر: المساعد ٢٦٢/٢، وينظر ما تقدم ذكره من مصادر في الكلام على باء السببية، فالشواهد هي هي، وينظر- أيضًا- : ارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤، وهمع الهوامع ٣٣٧/٢.

- وبمعنى "عن"[1]، كما في قوله- تعالى- : (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ)[2] [٨/ب]، أي: عنه.

- وبمعنى "على"[3] كما في قوله- تعالى- : (وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ)[4]، أي: على دينار.

- وبمعنى "مِن" التبعيضية[5]، كما في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[6]

---

(١) أي: للمجاوزة، وكونها بمعنى "عن" هو قول الكوفيين والأخفش وابن قتيبة، وقَيَّدَهُ الكوفيون وابنُ قتيبةِ بوقوع الباء بعد السؤال، والأخفش على أن هذا يكثر بعد السؤال، ويَقِلُّ بَعْدَ غيْرِهِ، والشلوبين على أن هذه الباء سببية، ويرى بعضهم أن هذا على التضمين، ينظَر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٥، وأدب الكاتب ص ٥٠٨، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٨، والأزهية ص ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٥١، والارتشاف ٤/١٦٩٨، والجنى الداني ص ٤١، ٤٢، والمساعد ٢/٢٦٣، ومغني اللبيب ص ١٤١، والتصريح ١/٦٤٧، وهمع الهوامع ٢/٣٣٨.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٣) هذا قول الكوفيين- أيضًا- ، ينظر: الأزهية ص ٢٨٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩، والمصادر السابق ذكرها في مجيئ الباء بمعنى "عَنْ".

(٤) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

(٥) هذا المعنى أثبته الكوفيون وابن قتيبة والزجاجي وغيرهم، وأنكره البصريون وابن جني، وخرجوا ما استشهد به الكوفيون على التضمين، أو على زيادة الباء، وينظر: حروف المعاني ص ٤٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٥، والأزهية ص ٢٨٣، ويرى المالقي أنها في هذه الشواهد للإلصاق، ينظر: رصف المباني ص ١٤٧، وينظر- أيضًا- : المصادر المذكورة في تخريج الشاهد الآتي.

(٦) البيت من الطويل، لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ يَصِفُ السَّحَابَ، وهو في ديوان الهذليين ١/٥١، وروايته فيه:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ البَحْرِ ثم تَنَصَّبَتْ ... عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لهن نئيج

ثم ذكر السكري الرواية الواردة هنا والمشهورة في كتب النحويين، وقال: "مِنْ رواية العين"، وفي شرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٢٩، برواية "تَرَوَّتْ ... إلخ"، ثم

أي: شَرِبْنَ من ماء البحر، وبهذا اسْتَدَلَّ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ - رحمه الله[1] - على إِجْزَاءِ مَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ في الوضوء؛ لقوله - [تعالى][2] - (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ)[3]، أي: منها، أي: بَعْضَهَا[4].

وقال[5] - رحمه الله - : [(ص)][6]

٢٤- وَبَعْدَهَا "مِنْ"، وَهْيِ لِلْبَيَانِ كَـ(اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ)

حكى الرواية المشهورة عن الأصمعي، ويرى ابن مالك أن الأجود فيه تضمين الفعل "شَرِبْنَ" معنى "رَوِينَ" - شرح التسهيل ١٥٣/٣.

والبيت لأبي ذؤيب في الخصائص ٨٥/٢، وسر صناعة الإعراب ١٣٥/١، ٤٢٤/٢، والمحتسب ١١٤/٢، والأزهية ص ٢٠١، ٢٨٤، والتصريح ٦٣٠/١، وشرح شواهد مغني اللبيب ٣١٨/١، وخزانة الأدب ٩٧/٧: ٩٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٩/٢، ٣١١، ٣٩٨، ٢٠/٦: ٢٢، ولم ينسب في معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وأدب الكاتب ص ٥١٥، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢، ٨٠٧، ورصف المباني ص ١٥١، والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥، ومغني اللبيب ص ١٤٢، ١٥١، وهمع الهوامع ٣٣٦/٢، ٣٧٥.

(١) في (ز) و (م): "رحمه الله تعالى".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٤) في (م): "أي: منه، أي: بعضه"، وقد اختلف الفقهاء، فذهب المالكية والحنابلة إلى وُجُوبِ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وذهب الحنفية والشَّافعية إلى أنه يَكْفِي مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ، ينظر: الأم للشافعي ٤١/١، والمبسوط للسرخسي ٦٣/١، والتمهيد ١٢٥/٢٠، والاستذكار لابن عبد البر ١٣٠/١، وبدائع الصنائع ٤/١، والمغني لابن قدامة ١١١/١، والشرح الكبير لابن قدامة ١١٦/١، والمجموع شرح المهذب للنووي ٣٩٥/١.

(٥) في (ز): "ثم قال"، وفي (م): "قال".

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(م).

٢٥- وَسِرْتُ مِنْ هُنَا إِلَى الوِلَايَهْ مِثَالُهَا لِلابْتِدَا فِي الغَايَهْ[(١)]

٢٦- تَبْعِيضُهَا كَـ"اشْرَبْ مِنَ الرَّكِيَّهْ" "مِـنْ يَوْمِنَا أَتَيْتَ" لِلظَّرْفِيَّهْ

٢٧- "ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ" لِلزَّائِدَهْ فَاحْفَظْ لِمَا نَظَمْتُ تُعْطَ[(٢)] فَائِدَهْ

[(ش)][(٣)]: ذكر الناظم تبعًا لأصله أن لـ"مِنْ" خمسةَ معانٍ:

أحدها: التبيين، كما في قوله- [تعالى][(٤)]-: **(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ)**[(٥)]، إعرابه: (اجْتَنِبُوا) فعل وفاعل، (الرِّجْسَ) مفعول به، (مِنَ الأَوْثَانِ) جارٌّ ومجرورٌ.

---

(١) في (ب) و(م): "لابتداء الغاية"، والمثبت من (ز).

(٢) في (ب): "تعطى"، وفي (ز): "يعطي".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) من الآية ٣٠ من سورة الحج، ووصفها الزَّجَّاجِيُّ بأنها دالَّةٌ على ضَرْبٍ من النعت، ينظر: حروف المعاني ص ٥٠، وعَبَّرَ عنها بَعْضُهُمْ بأنها للجنس أو للتجنيس، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٢٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩١/١، ١٣٣/٣، والأزهية ص ٢٢٥، والمقتصد ٨٢٣/٢، وأسرار العربية ص ٢٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٣، ورصف المباني ص ٣٢٣، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٠٢.

وقال أبو حيان: "وكونها لهذا المعنى مشهورٌ في كتب المُعْرِبِينَ، ويُخَرِّجُونَ عليه مَوَاضِعَ من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين، منهم: النحاس وابن بَابَشَاذْ وعبد الدائم القيرواني وابن مَضَاءٍ، وأَنْكَرَ ذلك أَكْثَرُ أصحابنا"- ارتشاف الضرب ١٧١٩/٤، وكذا قال ابن عصفور والمرادي وابن عقيل وابن هشام والسيوطي، وذكروا أن المنكرين جعلوها في هذه الشواهد للابتداء، ينظر: شرح الجمل لابن

وتُعْرَفُ "مِن" التَّبْيِينِيَّةُ بِوَضْعِ "الذي هُوَ" مكانَها، فالتقدير في الآية: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الذي هو الأوثانُ، هذا إذا كان المُبَيَّنُ بها معرفةً، فإن كان نَكِرَةً اكْتُفِيَ بوضع "هو" فقط مكانَها، نحو: هذا خَاتَمٌ من فِضَّةٍ، أي: هو فِضَّةٌ(١).

الثاني: الابتداء، وهو قسمان: مَكَانِيٌّ، وهو الأكثر فيها(٢)، وزَمَانِيٌّ.

فالأول نحو: سِرْتُ [من البَصْرَةِ، ومثله: (سِرْتُ مِنْ](٣) هُنَا إلى الوِلَايَةِ)، إعرابه: (سِرْتُ) فعل وفاعل، (من هنا) جارٌّ ومجرورٌ، (مِنْ) حرف ابتداءٍ وجَرٍّ، (هنا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ موضوعٌ للمكان القريب، محله الجَرُّ، لأنه من المَبْنِيَّاتِ على الفتح، (إلى الولاية) جار ومجرور، وفيه حذف مضاف، تقديره: إلى [٩/أ] مكان الولاية.

ومثالها للابتداء الزماني قوله- [تعالى](٤)- : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٥).

عصفور ٤٩١/١، والجنى الداني ص ٣٠٩، والمساعد ٢٤٧/٢، ومغني اللبيب ص ٤٢٠، وهمع الهوامع ٣٧٧/٢.

(١) هذه العلامة ذكرها المرادي والشيخ خالد، ينظر: الجنى الداني ص ٣١٠، والتصريح ٦٣٧/١.

(٢) في (ز): "وهو أكثر فيهما".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة، وهذا الذي سار عليه الشارح هنا هو مذهب الكوفيين وهو أن "مِنْ" تأتي لابتداء الغاية في الزمان والمكان مطلقًا، واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب، ووافقهم بعض البصريين

وتعرف "مِن" الابتدائيةُ بلفظِ ابتداءٍ موضوعٍ في تركيبها، فالتقدير: ابتداءُ سَيْرِي هنا.

الثالث: التبعيض، نحو: أَخَذْتُ من الدَّرَاهِمِ، أي: بَعْضَهَا[1]، ومثله: (اشْرَبْ مِن الرَّكِيَّة) فـ(اشْرَبْ) فعل أمرٍ، فاعله ضمير تقديره: أنت، (من الركية) جار ومجرور.

والرَّكِيَّةُ في العُرْفِ اسْمٌ لمكانِ ماءِ العَيْنِ النَّابِعِ من الأرض العَمِيقِ، وفيه حَذْفُ مُضَافٍ؛ إذ التقدير: اشرب من ماء الرَّكِيَّةِ.

كالأخفش والمبرد والزجاج، وتابعهم كثير من المتأخرين، وأما البصريون فمذهبهم أن "مِنْ" تأتي لابتداء الغاية في المكان فقط؛ لأنها نظير "مُذْ" في الزمان، ويؤولون شواهد الكوفيين ومَنْ وَافَقَهُمْ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، ينظر: الكتاب ٤/٢٢٤، ٢٢٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٦٥، والمقتضب ٤/١٣٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٤٧٧، ٤٧٨، والجمل للزجاجي ص ١٣٩، والمقتصد ٢/٨٢٣، والإنصاف ص ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠، والمقرب ١/١٩٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩٦، ورصف المباني ص ٣٢٢، وارتشاف الضرب ٤/١٧١٨، والجني الداني ص ٣٠٨، ومغني اللبيب ص ٤١٩، وأوضح المسالك ٣/٢١، ٢٢، وهمع الهوامع ٢/٣٧٦.

(١) هذا المعنى ذكره الجمهور والمبرد والفارسي، وذهب والأخفش الصغير وابن السراج وغيرهما إلى أنها لا تُسْتَعْمَلُ للتبعيض، ونُسِبَ للمبرد، وأنها تكون فقط لابتداء الغاية، ينظر: الكتاب ٤/٢٢٥، والمقتضب ٤/١٣٦، والأصول ١/٤٠٩، ٢/٢١٢، والإيضاح للفارسي ص ١٩٩، والأزهية ص ٢٢٤، والمقتصد ٢/٨٢٢، والمقرب ١/١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٣، ورصف المباني ص ٣٢٣، وارتشاف الضرب ٤/١٧١٩، والجنى الداني ص ٣١٥، والمساعد ٢/٢٤٦، ومغني اللبيب ٤٢٠، والتصريح ١/٦٣٧، وهمع الهوامع ٢/٣٧٧.

وتُعْـرَفُ التَّبْعِيـضِيَّةُ[1] بوضـع لفـظ ["بَعْـضٍ"][2] مكانَهـا، فالتقـدير: [اشْرَبْ][3] بَعْضَ ماءِ الرَّكِيَّةِ.

الرابـع: الظرفيـة، [أي بمعنـى "في"، كـالتي في قولـه- تعـالى- : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[4]][5]، أي: فيه[6].

ومثله: (أَتَيْتَ مِنْ يَوْمِنَا) فـ(أَتَيْتَ) فعل وفاعل، (مِنْ يَوْمِنَا) جارٌّ ومجرورٌ ومضاف إليه، (مِنْ) حرف جر، (يوم) مجرور به، و(نا) ضمير في محل جر بإضافة[7] (يوم) إليه، و"مِنْ" هنا معناها الظرفية؛ لأن التقدير: [أَتَيْتَ][8] في يومنا.

الخامس: الزيادة، نحو: (ما جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، إعرابه: (ما) نافية، (جاء) فعل ماض، والنون للوقاية، أي: تَقِي الفِعْلَ من الكسر، والياء

---

(١) في (ب): "ويعرف التبعيض"، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) ذهب الكوفيون وابن قتيبة إلى أن "مِنْ" تأتي للظرفية بمعنى "في"، وتَبِعَهُم ابن مالك وغيره، والبصريون وبعض المتأخرين يُؤَوِّلُونَ ما وَرَدَ من ذلك على أنها للتبعيض، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٠، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٧، والجنى الداني ص ٣١٤، وارتشاف الضرب ٤/١٧٢١، والمساعد ٢/٢٤٩، وغيرها من المصادر السابق ذكرها في مجيئها للتبعيض.

(٧) في (ز): "بالإضافة".

(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

ضمير المتكلم متصل، محله النصب على أنه مفعول به، (من أحد): (من) زائدة في الفاعل، والتقدير[1]: ما جاءني أَحَدٌ.

وجمهور النحويين على أنها لا تُزَادُ إلا بعد النفي[2]، ومن أمثلتها: قوله- تعالى- : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)[3]، أي: ما لكم إِلَهٌ غَيْرُهُ، (مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ)[4] أي: تَفَاوُتًا؛ لأنه مفعولُ "تَرَى"، وقد تقدم أن الزائد[5] في القرآن يُسَمَّى صِلَةً، فلا تَغْفُلْ عن ذلك، فإنه مُهِمٌّ.

---

(١) في (ز): "وتقديره".

(٢) الشارح هنا تابع الجمهور في أن "مِنْ" لا تزاد في الكلام الموجب، وإنما اشترطوا أن تُسْبَقَ بِنَفْيٍ أو شِبْهِهِ، وأن يكون مجرورُها نكرة، وأما الأخفش والكسائي وهشام فقد أجازوا زيادتها مطلقًا بلا شرط، وجمهور الكوفيين أجازوا زيادتها في الكلام الموجب، بشرط كون مجرورها نكرة، ووافقهم الفارسي وابن جني وكثير من المتأخرين، ينظر: الكتاب ١٣٠/٢، ٢٧٥، ٣١٥، ٢٢٥/٤، ٤٩٧، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢، ٢٥٧، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣١٦، والمقتضب ١٨٣/١، ٥٢/٤، ١٣٧، ٤٢٠، والأصول ٤١٠/١، وكتاب الشعر ص ٤٤٤، والخصائص ١٠٦/٣، والأزهية ص ٢٢٧، والمقتصد ٨٢٤/٢، وأسرار العربية ص ٢٥٩، وشرح جمل الزجاجي ٤٨٤/١: ٤٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، ورصف المباني ص ١٤٩، ٣٢٤، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، ومغني اللبيب ص ٤٢٦، وهمع الهوامع ٣٧٩/٢.

(٣) هذه الجملة وردت في عدة آيات من القرآن الكريم، أولها في الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٣ من سورة الملك.

(٥) في (ز): "أن الزيادة".

واعلم أن "مِنْ" قد جاءت لمعانٍ غَيْرِ الخمسة المذكورة[١]، فمن ذلك:

- أنها تأتي للتعليل، كما في قوله- تعالى- : (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)[٢]، أي: لِإِمْلَاقٍ، وهو الفقر والاحتياج.

- وتأتي بمعنى الباء، كما في قوله- تعالى- [٩/ب]: (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)[٣] أي: بأمر اللَّهِ.

- [وتأتي[٤] بمعنى "على" كما في قوله- تعالى- : (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا)[٥] أي: على القوم][٦].

- وتأتي لِلْقَسَمِ، نحو: مِنْ رَبِّي ما فَعَلْتُ، أي: بِرَبِّي.

- [وتأتي][٧] للانتهاء، نحو: قَرُبْتُ منه[٨]، أي: إليه.

- وقد تقدم أنها تأتي بمعنى لفظ "بدل"[٩].

---

(١) ينظر في هذه المعاني الأخرى ما تقدم ذكره من مصادر في تخريج معانيها السابقة، وهذه المعاني ذكرها الكوفيون ومن وافقهم، والبصريون يؤولون ما ورد على أن "مِنْ" لابتداء الغاية.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٤) في (ز): "والثاني".

(٥) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.

(٦) ما بين المعقوفين جاء في (ز) و (م) قبل قوله: "وتأتي بمعنى الباء، كما في قوله- تعالى- : (يحفظونه من أمر الله) أي: بأمر الله".

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٨) في (ب): "قريب منه"، والمثبت من (ز) و (م).

(٩) يعني ما تقدم في أثناء الكلام على معاني الباء، وذلك قوله- تعالى- : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ).

- وربما جاءت لمعانٍ [أُخَرَ][١].

[قال- رحمه الله-][٢]:

٢٨- ثُــمَّ "إِلَــى" تَجِــي لِلانْتِهَــاءِ مِثَالُــهُ: سِــرْتُ إِلَــى الــشَّهْبَاءِ

٢٩- وَمِثْلَ "مَعْ" نَحْوُ: (إِلَى أَمْوَالِكُمْ) مِــنْ سُــورَةِ النِّــسَا خُــذُوا مِثَــالَكُمْ

ذَكَرَ تَبَعًا لِأَصْلِهِ لـ"إلى" التي[٣] هي من حروف الجر مَعْنَيَيْنِ، أحدهما: انتهاء الغاية، والثاني: بمعنى "مع".

فالأول نحو: (سِرْتُ إلى الشَّهْبَاءِ) أي: حَلَبَ، فـ(سِرْتُ) فعل وفاعل، (إلى الشَّهْبَاءِ) جارٌّ ومجرورٌ، (إلى) حرف جر، و(الشَّهْبَاءِ) مجرور به.

وحيث جاءت (إلى) لانتهاء الغاية فهل يَدْخُلُ ما بعدها فيما قبلها أم لا؟ فيه خِلَافٌ، والذي عليه العَمَلُ: أنه يدخل إن كان [مِنْ][٤] جنس ما قبلها، ولا يدخل إن لم يَكُنْ[٥]، ففي مثال: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إلى رَأْسِهَا،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (م)، وفي (ز): "قال" فقط.

(٣) في (ب): "لا التي"، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) هذا الضابط الذي ذكره وذكر أن عليه العمل حكاه النحاس عن المبرد في معاني القرآن ٢٧١/٢، وقد ذكره المالقي بغير نسبة، وذكر- أيضًا- أن بعض المتأخرين يرى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقرينة من عُرْفٍ أو عادةٍ، وإلا فلا، ينظر: رصف المباني ص ٨٠، ٨١، وذهب عبد الدائم القيرواني إلى أنه إذا لم تكن قرينةٌ،

[الرَّأْسُ][1] دَاخِلٌ في الأَكْلِ، ومنه[2]: (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ .. وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ)[3]، فالمِرْفَقَانِ[4] والكَعْبَانِ يَجِبُ غَسْلُهُمَا في الوضوء؛ لأن اسم اليَدِ من رُؤُوسِ الأصابع إلى الكَتِفِ، والرِّجْلَ إلى الفَخِذِ[5]، بخلاف:

وكان ما بعد "إلى" من جنس ما قبلها، احتمل دخوله فيه، وعدم دخوله، والأصح أنه لا يدخل، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٠/٤، والجنى الداني ص ٣٨٥، والمساعد ٢٥٣/٢، ومغني اللبيب ص ١٢٠، ٦٩١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٠٧، والتصريح ٦٥٦/١، وهمع الهوامع ٣٤٤/٢، ٣٤٥، والأشموني ٢٨٩/٢.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٢) في (ز) و (م): "ومنه قوله تعالى".

(٣) من الآية ٦ من سورة المائدة، وبعض العلماء يرى أن "إلى" في هذه الآية بمعنى "مَعَ"، ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ص ٣٩٧، والإنصاف ص ٢٣٢، وأسرار العربية ص ٢٦١، وقد أورد العكبري عدة شواهد لأصحاب هذا الرأي، منها هذه الآية، ثم قال: "وَهَذَا كلُّه لَا حجَّة فِيهِ، بل هِيَ للانتهاء"- اللباب ٣٥٦/١، وكذا قال الرضي في شرح الكافية ١١٥١/٢، وذكر ابن أبي الربيع أن البصريين يُخَرِّجُونَ مِثْلَ هذا على التضمين، ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٤٦/٢، وينظر ما سيأتي في تخريج كلام الشارح على شاهد "إلى" بمعنى "مع".

(٤) في (ب): "فالمرافق"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) يجب إدخال المرفقين والكعبين في الغَسْلِ في قول أكثر أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة، وقال ابن داود وبعض المالكية: لا يجب، وحكي ذلك عن زُفَرَ، ينظر: الأم للشافعي ٤٠/١، ٤٢، والاستذكار ١٢٨/١، والتمهيد لابن عبد البر ١٢٢/٢٠، وبدائع الصنائع للكاساني ٤/١، ٥، والمغني لابن قدامة ١٠٧/١، ١٢٥، والشرح الكبير له ١٣٢/١، والمجموع شرح المهذب للنووي ٣٨٥/١، ٤٢١، ومواهب الجليل على مختصر خليل ١٩١/١، ١٩٢.

﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1]، فإن اللَّيْلَ لَيسَ من جِنْسِ النَّهَارِ، فلا يكونُ دَاخِلًا في الصَّوْمِ، فَتَأَمَّلْ وَاسْتَفِدْ.

ومثال "إلى" بمعنى "مع" قَوْلُه- تعالى- : ﴿[وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى][2] أَمْوَالِكُمْ﴾[3] [في سورة النساء، أي: مع أموالكم][4]؛ لأنه نَهْيٌ لِلْأَوْصِيَاءِ أَنْ يَخْلِطُوا أَمْوَالَ الصِّغَارِ بِأَمْوَالِهِمْ.

إعرابه: (لا) ناهية، (تَأْكُلُوا) فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الناهية، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ؛ لأنه من الأفعال الخمسة[5]، أصله: تَأْكُلُونَ، والواو فاعلٌ، (أَمْوَالَهُمْ) مفعول به لـ"تَأْكُلُوا"، والضمير في [١٠/أ] محل

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) من الآية ٢ من سورة النساء.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز). وقد ذهب الكوفيُّون، وبعض البصريين إلى أنّ "إلى" قد تأتي بمعنى "مع"، وذهب جمهور البصريين إلى أنّ (إلى) لا تكون بمعنى المصاحبة، والفراء يجيز ذلك، ولكنه يرى أن "إلى" في هذه الآية ليست بمعنى "مع"، بل الآية محمولة على التضمين، والمعنى: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم، وذكر في موضع آخر أن المعنى: ولا تأكلوا أموالهم بَدَلَ أموالكم، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، ٢٤٤، وأدب الكاتب ص ٥١٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤١٦/١، ١٥٣/٢، والخصائص ٣٠٧/٢، ٣٠٩، ٢٦٣/٣، والأزهية ص ٢٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣، وشرح الكافية للرضي ١١٤٩/٢، ورصف المباني ص ٨٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٠/٤، والجنى الداني ٣٨٥، ومغني اللبيب ص ١٠٤، وهمع الهوامع ٣٣٢/٢.
(٥) في (ز): "أفعال الخمسة".

جَرٍّ بالإضافة، والميم علامةٌ لجمع الذكور، ﴿إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ جارٌّ ومجرور، والكاف[1] في محل جَرٍّ بالإضافة، والميم علامة الجمع.

وقوله: (وَمِثْلَ "مَعْ") بالنصب عَطْفٌ على محل قوله: (للانْتِهَاءِ)؛ فإِنَّ محلَّهُ النصبُ على الحال، فالتقدير: تجيء حالَ كونِها للانتهاء، وحالَ كونها بمعنى "مع".

- وتأتي "إلى" بمعنى ["في"][2]، وجُعِلَ منه قولُه - تعالى -: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]، أي: فيه[4].

- وتأتي للتبيين[5]، وجُعِلَ منه: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[6]، أي: بُيِّنَ بها الإبهامُ الذي في اسم التفضيل، وهو "أَحَبُّ".

---

(١) في (ب): "والقاف"، وهو سهو.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) من الآية ٨٧ من سورة النساء، ومن الآية ١٢ من سورة الأنعام.

(٤) كونها بمعنى "في" ذكره الكوفيون وابن قتيبة وابن مالك، ورَدَّهُ البصريون وابن عصفورٍ وغيرهم، وخَرَّجُوا ما استشهد به هؤلاء على التضمين، وأما المالقي فجعله موقوفا على السماع لِقِلَّتِهِ، ينظر: أدب الكاتب ص ٥٠٦، والأزهية ص ٢٧٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٣٥: ٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣، وشرح الكافية للرضي ١١٥٠/٢، ورصف المباني ص ٨٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٢/٤، والجنى الداني ص ٣٨٧، والمساعد ٢٥٥/٢، ومغني اللبيب ص ١٠٥.

(٥) وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحُبٍّ أو بُغْضٍ، مُبَيِّنَةً لفاعلية مصحوبها كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٢/٣، وينظر - أيضا -: ارتشاف الضرب ١٧٣٢/٤، والجنى الداني ص ٣٨٦، والمساعد ٢٥٤/٢، ومغني اللبيب ص ١٠٤، وغيرها من المصادر السابق ذكرها.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

قال- رحمه الله [تعالى]- [(1)]:

٣٠- وَبَعْدَهَا "فِي"، وَهْيَ لِلظَّرْفِيَّهْ حَقِيقَةً كَـ"السَّمْنُ فِي الدَّبِّيَّهْ"

٣١- مَجَازُهَا كَـ"الخَيْرُ فِي العِبَادَهْ" وَكَـ"عَلَى" كَـ"صَلِّ فِي السَّجَّادَهْ"

ذَكَرَ أنَّ لـ"في" التي هي من حروف الجر مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: الظرفية[(2)]، وهي قسمان: حقيقيٌّ ومجازيٌّ.

[فالحقيقي][(3)] نحو: (السَّمْنُ في الدُّبِّيَّة)، فـ(السمن) مبتدأ مرفوع بالابتداء، (في الدبية) جارٌّ ومجرورٌ متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

ومثال المجازيِّ: (الخَيْرُ في العِبَادَة)، فإن العبادة ليست وعاءً حقيقيًّا، والخَيْرَ ليس شَيْئًا محسوسًا، بخلاف السمن والدبية، فإنهما محسوسان.

والدُّبِّيَّةُ: اسْمُ وِعَاءٍ يَجْعَلُ المسافرون فيه السَّمْنَ غالبًا، وقد يوضع فيه غيره.

الثاني: بمعنى "على"، وهو[(4)] قليل[(5)]، ومنه قوله- تعالى- إخبارًا:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م)، وفي (ز): "فقال".

(٢) ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها لا تخرج عن الظرفية، وقد ذكر سيبويه هذا، ثم قال: "وإن اتسعتَ في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمَثَلِ يجاء به، يقارب الشيء، وليس مثله"- الكتاب ٢٢٦/٤، وينظر- أيضًا- : الأصول ٤١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٥/٣، والجنى الداني ص ٣٨٨.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) في (ز): "وهي".

(٥) كونها بمعني "على" هو قول الكوفيين وبعض البصريين كأبي عبيدة والأخفش والمبرد، والبصريون يُخَرِّجُونَ هذا على التضمين، قال ابن فارس: "وكان بعضهم يقول: إنما قال: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) لأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(١)، أي: عليها.

ومثله: (صَلِّ في السَّجَّادَة)، فـ(صَلِّ) فعل أمر مبنيٌّ على حذف الياء نيابةً عن السكون، فاعله الضمير المقدر بـ"أنت"، (في السَّجَّادَة) [جارٌّ ومجرور](٢) أي: عليها.

فائدة: السَّجَّادَةُ بفتح السين: اسْمٌ لِـمَا يُصَلَّى عليه(٣)، وتسميتها بذلك مَجَازٌ؛ لأن صِيغَتَهَا مبالغةُ اسْمِ الفاعلِ، وهي لا تُكْثِرُ السُّجُودَ،

للمقبور، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا" - الصاحبي ص ٢٣٩، وقال الزمخشري: "وقولهم في قول الله - ﷻ - : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾: إنها بمعنى "على"=عَمَلٌ على الظاهر، والحقيقة أنها على أصلها؛ لتمكن المصلوب في الجذع تَمَكُّنَ الكائنِ في الظرف فيه" - المفصل ص ٢٩٠، وينظر - أيضًا - : معاني القرآن للفراء ١/٣٢٤، ٢/١٨٦، ومجاز القرآن ٢/٢٣، ٢٣٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٥١، ٢٣٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٦، والمقتضب ٢/٣١٨، والكامل ٢/١٠٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٧، ٤/٦٦، وحروف المعاني ص ١٢، والخصائص ٢/٣١٣، والأزهية ص ٢٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٥٧، ورصف المباني ص ٣٨٨، والجنى الداني ص ٢٥١، ومغني اللبيب ص ١٥١، ٢٢٤، والتصريح ١/٦٤٩، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١١٣.

(١) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٣) وهي الخُمْرَةُ، وسمع الزمخشري فيها ضم السين، ينظر: الصحاح: سجد ٢/٤٨٤، وأساس البلاغة: سجد ١/٤٣٨، واللسان: سجد ٣/٢٠٥.

بـل [ولا تـسجد ، لكـنْ](1) يَكْثُـرُ الـسُّجُودُ عليهـا ، فهـو [مـن](2) إِطْلَـاقِ [١٠/ب] المَحَلِّ وإِرَادَةِ ما حَلَّ فيه ، كما [بُيِّـنَ](3) في فَنِّ المعاني.

- وقـد تـأتي ["في"](4) بمعنـى "مـع" كمـا في قولـه- تعـالى- : (قَـالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)(5) أي : مع أمم.

- وللتعليـل كمـا في قولـه- تعـالى- : (لَـمَـسَّكُمْ فِيمَـا أَفَـضْتُمْ)(6) [أي : لِأَجْلِ ما أَفَضْتُمْ](7).

- ولِلْمُقَايَسَةِ : وهي الداخلة على ما يُقْصَدُ تَعْظِيمُهُ وتَحْقِيرُ ما قبله ، كمـا في قولـه- تعـالى- : (فَمَـا مَتَـاعُ(8) الحَيَـاةِ الـدُّنْيَا فِـي الآخِـرَةِ إِلَّـا قَلِيلٌ)(9).

- وبمعنـى البـاء : كمـا في قولـه- تعـالى- : (وَمِـنَ الأَنْعَـامِ أَزْوَاجًـا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ)(10) ، أي : يُكَثِّرُكُمْ به.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وفي (م): "كما قد بين".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف.
(٦) من الآية ١٤ من سورة النور.
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٨) في (ز): "فما مثل".
(٩) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.
(١٠) من الآية ١١ من سورة الشورى.

- وربما جاءت لمعانٍ أُخَرَ، لكن تَؤُولُ إلى معنى ما ذُكِرَ[1].

قال[2]:

٣٢- واللَّامُ لِلتَّخْصِيصِ كـ"الجِلَالُ لِلْخَيْلِ"، وَالمِلْكِ: لِزَيْدٍ مَالُ

٣٣- وَهْيَ لِتَعْلِيلٍ كَـ"رُحْ لِلطَّوْلِ" وَجَاءَ مِثْلَ "عَنْ" بُعَيْدَ القَوْلِ

٣٤- مِثَالُهُ: (قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَعْدُ "لِلَّذِينَ" أَيْ: "عَنْ" قَرَّرُوا

٣٥- وَجَاءَ زَائِدًا، مِثَالُهُ: (رَدِفْ لَكُمْ) إِذِ المَعْنَى صَحِيحٌ لَوْ حُذِفْ

ذكر تبعًا[3] لأصله لِلَّامِ الجارَّةِ خَمْسَةَ مَعَانٍ[4]:

أحدها: التَّخْصِيصُ[5]، نحو: الباب للدار،

---

(١) في (ز): "ما ذكره". وهذه المعاني التي ذكرها الشارح والتي أشار إليها أثبتها الكوفيون، وهم يرون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بقياس، وأما البصريون فلا يرون هذا.

(٢) في (م): "قال رحمه الله تعالى".

(٣) في (ب): "ذكر بيان تبعا".

(٤) ذكر الناظم خمسة معانٍ للَّام، وأضاف إليها الشارح ثمانيةَ معانٍ أخرى، وقد أَلَّفَ بعض العلماء في اللام ومعانيها واستعمالاتها كتبًا مستقلة بها، ومن ذلك: اللامات للزجاجي، واللامات للهروي، واللامات لابن فارس، وقد أوصلها الهروي إلى أربعة وثلاثين نوعًا، والمرادي إلى أربعة وأربعين.

(٥) وسيبويه يسميها لام الاستحقاق، والفارسي يسميها لام التحقيق، وبعضهم يسميها لامَ شِبْهِ المِلْكِ، وبعضهم يرى أن الاستحقاق هو أصل معاني اللام، وأنه أَعَمُّ من المِلْكِ، وبعضهم يفرق بين الاستحقاق والاختصاص، ينظر: الكتاب ٤/٢١٧، المقتضب ١/٣٨٩، والأصول ١/٤١٣، واللامات للزجاجي ص ٦٥، ١٤٨، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٥، واللامات لابن

ومثله[1]: (الجِلَالُ لِلْخَيْلِ) أي: مُخْتَصَّةٌ[2] به، لا تَنْفَكُّ عنه غالبًا.

والمراد بلفظ الجِلَالِ هنا الجنس؛ لِيَتَضَمَّنَ الكَثْرَةَ بالنسبة إلى الخيل، وإذا قلنا: هذا الجِلَالُ لِفَرَسِ زَيْدٍ مثلًا، يُرَادُ به الوَحْدَةُ، فَتَأَمَّلْ.

الثاني: المِلْكُ، نحو: المال لزيد، أي: يَمْلِكُهُ[3]، وفي كلام الناظم [حَذْفٌ][4]، والتقدير: [لِزَيْدٍ مَالٌ][5].

الثالث: التعليل[6]، ومثله][7]: (رُحْ لِلطَّوْلِ)، معناه: اذْهَبْ لِتُعْطَى شيئًا؛ لأن الطَّوْلَ هو الإنعامُ والبَذْلُ.

فارس (بتحقيق شاكر الفحام) ص ٧٥٧: ٧٨٢، واللامات للهروي ص ٣١، ٣٨، والمقتصد ٨٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٦٩/٢، ورصف المباني ص ٢١٨، وارتشاف الضرب ١٧٠٧/٤، ١٧٠٨، والجنى الداني ص ٩٦، ومغني اللبيب ص ٢٧٥، والتصريح ٦٤٢/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١١٤، والأشموني ٢٩٠/٢.

(١) في (ز): "ومثل له".

(٢) في (ز): "مخصص"، والجِلالُ: جمع جُلٍّ، وهو ما تلبسه الدابة لِتُصَانَ به، ينظر: اللسان: جلل ١١٨/١١، وتاج العروس: جلل ٢١٩/٣٨.

(٣) بعض العلماء يسمي لام المِلْكِ لامَ الإضافةِ، وقد فَرَّقَ العلماء بين لام الاستحقاق - أو التخصيص - وبين لام المِلْكِ بأن المجرور بلام الاستحقاق لا يَمْلِكُ، بل يَسْتَحِقُّ، وأما لام الملك فهي تُضِيفُ معنى الملك إلى المالك، ينظر: المصادر السابق ذكرها في لام التخصيص.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) في (ز): "خذ لزيد مال".

(٦) وبعضهم يسميها اللامَ بمعنى "مِنْ أَجْل"، وبعضهم يسميها لام العلة، وقال الزجاجي: "لام إيضاح المفعول من أجله" - اللامات للزجاجي ص ١٢٨، وحروف المعاني ص ٨٥، وينظر - أيضًا - : جمهرة اللغة ١٣١٦/٣، واللامات للهروي ص ٤٨، ورصف المباني ص ٢٢٣، ومغني اللبيب ص ٢٧٥، والتصريح ٦٣٤/١.

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

و(رُحْ) فعل أمر من الرَّوَاحِ، وهو المَسِيرُ، [وأصله المَسِيرُ من وَقْتِ الزَّوَالِ إلى آخِرِ النَّهَارِ، كما أَنَّ أَصْلَ الغُدُوِّ المَسِيرُ من الفَجْرِ إلى الزَّوَالِ][1]، وعلى ذلك قوله- تعالى - : (غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ)[2]، أي: كانت الرِّيحُ تَسْرِي بِبِسَاطِ سَيِّدِنَا سُلَيْمَانَ- على نبيِّنا وعليه وعلى سائر الأنبياء الصَّلاةُ والسَّلامُ- من الفَجْرِ إلى [١١/أ] الزَّوَال مَسَافَةَ شَهْرٍ، [ومن الزَّوالِ إلى المَغْرِبِ مَسَافَةَ شَهْرٍ][3]، ثم قد يُسْتَعْمَلُ كُلٌّ منهما- أي: من الغُدُوِّ والرَّوَاحِ- في مُطْلَقِ الذَّهَابِ والمَسِيرِ، فَاسْتَفِدْ[4].

الرابع: أنها تأتي بمعنى "عَنْ"، وذلك بعد القول، كما في قوله- تعالى- : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ)[5]، أي: عن الذين آمنوا.

---

(١) في (ز): "وأصل المسير من الفجر إلى وقت الزوال، كما أن الأصل الغدو المسير من الفجر إلى الزوال".

(٢) من الآية ١٢ من سورة سبأ.

(٣) في (ز): "ومن المغرب إلى الزوال مسافة شهر".

(٤) في (ز): "فاستفد ما أتأمل"، وينظر في معنى الغُدُوِّ والرَّوَاح: الصحاح: روح ١/٣٦٨، واللسان: روح ٢/٤٦٤، وقال الأزهري: "قلتُ: وسَمِعْتُ العربَ تستعمل الرَّواحَ في السَّيْرِ كُلَّ وقتٍ، يقال: رَاحَ القومُ: إذا ساروا وغَدَوْا كذلك، ويقول أحدهم لصاحبه: تَرَوَّحْ، ويخاطب أصحابه فيقول: رُوحُوا أي: سيروا، ويقول لهم: ألا تَرُوحُونَ؟، ومِنْ ذلك ما جاء في الأخبارِ الصحيحة عن النبي- ﷺ- أنه قال: "من رَاحَ يوم الجمُعة في الساعة الأولى فله كَذَا، ومن راح في الساعة الثانية"، المعنى فيها: المُضِيُّ إلى الجمعةِ والخِفَّةُ إليها، لا بمعنى أنها الرَّواح بالعشي"- تهذيب اللغة: روح ٥/٢٢١، ٢٢٢.

(٥) من الآية ١١ من سورة الأحقاف، وابن الحاجب هو الذي أثبت مجيئها بمعنى "عن" في الكافية ص ٥١، وتابعه الرضي في شرحها ٢/٢/١١٧٢، ١٤٢٩، وكذا أثبته غيرهما، وجعله بعضهم من باب الحكاية، وابن مالك يرى أنها لام التعليل، حيث قال: "ومن لامات التعليل: الجارَّةُ اسمَ مَنْ غابَ حقيقةً أو حكمًا عن قائلِ قولٍ

فقول الناظم: (وَبَعْدُ) يُقْرَأُ بالضم لحذف المضاف إليه، ونِيَّةِ معناه، أي: بَعْدَ ذَلِكَ للذين؛ لِيَكُونَ إِشَارَةً إلى هذه الآية[١]، ولو لم يكن[٢] معنى اللام هنا ["عَنْ"][٣] لكان يقال: ما سبقونا[٤] إليه.

بيان ذلك: أنك إذا قلت لِزَيْدٍ[٥]: إِنَّهُ فاضِلٌ، كان المعنى: قُلْتُ عنه، وأما إذا خَاطَبْتَهُ [بذلك][٦] تَقُولُ: إِنَّكَ فاضِلٌ، فتأمل.

الخامس: الزيادة، نحو التي في قوله- تعالى- : (رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)[٧]، أي: رَدِفَكُمْ[٨]، وهذا أراد بقوله:

مُعَلَّقٍ به"، ثم ذكر هذه الآية وخمس آيات أخرى، وشاهدين من الشعر على ذلك- شرح التسهيل ١٤٤/٣، وينظر- أيضًا- : الجنى الداني ص ٩٩، والمساعد ٢٥٦/٢، ومغني اللبيب ص ٢٨٢، والتصريح ٦٤٥/١، وهمع الهوامع ٣٧٠/٢.

(١) في (ز): "إلى هذه بيان".

(٢) في (ز) و (م): "وإن لم يكن".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) في (م): "ما سبقتمونا".

(٥) في (ز): "لزيد ما سبقتمونا".

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٧) من الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٨) في (ز): "أي: ردف لكم"، ممن قال بزيادة اللام: الفراء في معاني القرآن ٢٢٢/١، ٢٣٣، ٧٨/٢، ٢٢٣، والأخفش في معاني القرآن ٣٤٠/١، ٣٩٥، ٤٦٧/٢، والمبرد في المقتضب ٣٧/٢، ولكن الفراء في أحد المواضع في (معاني القرآن ٢٩٩/٢) خَرَّجَ الآية على تضمين "رَدِفَ" معنى "دَنَا"، كما خرجه أبو عبيدة على التضمين في مجاز القرآن ٩٦/٢.

❖إِذِ المَعْنَى صَحِيحٌ لَوْ حُذِفْ❖

واعلم أن اللام جاءت لمعانٍ أُخَرَ، فمنها:

- الصَّيْرُورَةُ والعَاقِبَةُ، كما في قوله- تعالى- : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)[1]، أي: كانت عاقبةُ أَمْرِهِ أَنْ صَارَ لهم عَدُوًّا وَحَزَنًا.

وقد ذكر الزجاجي هذه الآية، ثم قال: "وهذا ليس بمقيس، أعني إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها"- اللامات ص ١٤٧، وإليه ذهب ابن مالك، فقال: "ومن لامات الجرِّ: الزائدةُ، ولا تزاد إلا مع مفعول به، بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحدٍ، فإن كانت زيادتها لتقوية عاملٍ ضعيفٍ بالتأخر نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)، أو بكونه فرعًا في العمل نحو: (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) جاز القياس على ما سُمِعَ منها، وإن كانت بخلاف ذلك قُصِرَتْ على السماع، نحو: (رَدِفَ لَكُمْ)- شرح التسهيل ١٤٨/٣، وأما السهيلي فرأى أن الضمير المجرور باللام ليس هو مفعولَ "رَدِفَ"؛ لأن المعنى حينئذ غير صحيح، ولكن المفعول محذوف، والتقدير: ردف لكم استعجالَكم وقولَكم، ينظر: نتائج الفكر ص ٢٧٢، ٢٧٣، وينظر- أيضًا- : المفصل ص ٢٩١، ورصف المباني ص ٢٤٦، وارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤، والجنى الداني ص ١٠٥، والمساعد ٢٥٩/٢، ومغني اللبيب ص ٢٨٥، والتصريح ٦٤٣/١.

(١) من الآية ٨ من سورة القصص، وهذا المعنى أثبته الكوفيون وبعض المتأخرين كابن مالك، ونسب للأخفش، ولكنه في (معاني القرآن ٣٧٧/١) جعل اللام بمعنى الفاء، وقال الهروي في (اللامات ص ١٣٥): "وهي شبيهة بلام "كي"، وليست بها"، والبصريون ومن وافقهم يرون أنها لام التعليل، والزمخشري يرى أن التَّعْلِيل فِيهَا وَارِدٌ على طَرِيقِ المَجَازِ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠/٣، ١٥٤، ١٣٣/٤، ٣٢/٥، واللامات للزجاجي ص ١١٩، ومعاني القرآن للنحاس ٣١٠/٣، ١٥٨/٥، ومعاني الحروف للرماني ص ١٤٢، والصاحبي ص ١٥٢، والكشاف للزمخشري ١٦٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/٣، ورصف المباني ص ٢٢٥، ٢٢٦، وارتشاف الضرب

- وبمعنى "في" كما في قوله - تعالى - : (وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ)[1]، أي: فيه.

- وبمعنى "عِنْدَ"، كما في قوله - تعالى - : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[2]، أي: عِنْدَ دُلُوكِهَا، أي: مَيْلِهَا عن قُبَّةِ الفَلَكِ، وأُرِيدَ[3] به وَقْتُ صَلاةِ الظهر، ويصح أن تكون هنا بمعنى ["بَعْدَ".

- وبمعنى][4] "إلى"، كما في قوله - تعالى - : (كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ)[5]، أي: إليه.

- وبمعنى "على"، كما في قوله - تعالى - : (وإن أسأتم[6] فلها)[7]، أي: فَعَلَيْهَا.

- وبمعنى "مَعَ"، كقولهم: كُنْ لي، ولا تكن عَلَيَّ، أي: كن معي.

- وبمعنى الفاء، كما في قوله - تعالى - إخبارًا: (وَيَقُولُ الإِنْسَانُ أَئذَا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا)[8]، أي: فسوف[9].

٤/١٧٠٩، والجنى الداني ص ١٢١، ومغني اللبيب ص ٢٨٢، والتصريح ٦٤٥/١، ٣٨٧/٢.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.
(٢) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.
(٣) في (ز): "وأراد".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) من الآيات ٢ من سورة الرعد، و ١٣ من سورة فاطر، و ٥ من سورة الزمر.
(٦) في (ب): "وإذا أسأتم"، وهو سهو.
(٧) من الآية ٧ من سورة الإسراء.
(٨) من الآية ٦٦ من سورة مريم.
(٩) هذا المعنى والمعاني الأربعة السابقة عليه أثبتها الكوفيون، وأما البصريون فيرون أنها باقية على أصلها، ينظر: المصادر السابق ذكرها في الكلام على معاني اللام.

- وبمعنى واو القَسَمِ، نحو: لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلْ[1]، أي: وَاللَّـهِ[2]، فاللام حَرْفُ قَسَمٍ، ولفظ الجلالة مُقْسَمٌ به، وعلامة جَرِّهِ[3] كَسْرُ الهاء تَأَدُّبًا، (لا) نافية [١١/ب]، (يُـؤَخَّرُ) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول، (الأَجَل) نائب الفاعل.

واعلم أنهم ضَبَطُوا هذه اللامَ- أي لام (لِلَّـهِ) [في][4] هذا المثال- بالكسر، وقالوا: وحُكِيَ فَتْحُهَا، والذي يَظْهَرُ أَنَّ فَتْحَهَا هو الرَّاجِحُ؛ لأنها عِوَضٌ عن الواو المفتوحة، وحركة العِوَضِ كَحَرَكَةِ المُعَوَّضِ عنه غالبًا، وأيضًا الكَسْرُ هنا يَشْتَرِكُ، والفَتْحُ يَخُصُّ[5]، واسْتعمال الخاصِّ

---

(١) أول من ذكر هذا المثال- فيما وقفت عليه- الزمخشريُّ في المفصل ص ٣٦٠. والقسم باللام لا بد أن يكون فيه معنى التعجب، ويختص باسم الله- تعالى- كما ذكر العلماء، وقد قال سيبويه: "وقد تقول: تاللَّـهِ، وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لِلَّـهِ، فيجئ باللام، ولا تجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجب"- الكتاب ٤٩٧/٣، وينظر- أيضًا- : المقتضب ٣٢٣/٢، والأصول ٤٣٠/١، وكافية ابن الحاجب ص ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١، وشرح الكافية للرضي ١١٧٢/٢، ورصف المباني ص ٢٢١، وارتشاف الضرب ١٧٠٨/٧، والجنى الداني ص ٩٧، ومغني اللبيب ص ٢٨٣، ٥٨٣، والتصريح ٦٤٤/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١١٦، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢، ٣٩٣.

(٢) في (ب): "نحو قدر لا يؤخر أي واقدر"، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (ز): "مقسم به مجرور وعلامة جره".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) في (ز): "يختص".

أَوْلَى من اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ، فكأنهم نَقَلُوهُ عن العَرَبِ[1]، وقد تَعَرَّضْنَا لهذا بالمناسبة، ولَسْنَا بِصَدَدِهِ.

قال- رحمه الله[2]- :

٣٦- وَ"رُبَّ" لا تَجُرُّ إِلَّا نَكِرَهْ مَوْصُوفَةً، كَـ"رُبَّ قَوْمٍ بَرَرَهْ"

٣٧- وَهْيَ لِتَقْلِيلٍ، وَبَعْدَهَا "عَلَى" وَقَصْدُ الاسْتِعْلَاءِ فِيهَا جُعِلَا

٣٨- حَقِيقَةً أَوْ لَا[3]، كَـ"ذَا عَلَى الجَبَلْ" وَذَا عَلَيْهِ دِرْهَمٌ إِلَى أَجَلْ

أي: من حروف الجر "رُبَّ"، ومعناها[4]: التقليل، ولا تدخل إلا على النَّكِرَاتِ المَوْصُوفَاتِ[5]، نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ، أي: الرِّجَالُ الكُرَمَاءُ[6] قَلِيلٌ الذين لَقِيتُهُمْ بالنسبة إلى غيرهم[7].

(١) في (ب): "عن العذر"، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) في (ز): "فقال رحمة الله عليه"، وفي (م): "قال رحمه الله تعالى".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) في (ز): "ومعانيها".
(٥) في (ز): "الموصوفة".
(٦) في (ز): "أي: الرجل الكريم".
(٧) ما قاله الشارح هنا هو ما عليه جمهور النحويين، ولم يخالف في ذلك إلا قلة منهم كصاحب العين وابن الباذش وابن درستويه وابن طاهر الإشبيلي، فذهبوا إلى أن "رُبَّ" معناها التكثير، ونسبه ابن أبي الربيع للكوفيين، كما ذهب الفارابي والزمخشري إلى أنها تكون تقليلًا وتكثيرًا، وذهب الأعلم وابن السيد إلى أنها تكون للتكثير في مقام الافتخار والمباهاة، وفيها أقوال أخرى.

ومَثَّلَهُ: (رُبَّ قَوْمٍ بَرَرَة) حَاضِرُونَ، فـ(رُبَّ) حرف جرٍّ، (قَوْمٍ) مجرورٌ بها، (بررة) نعت قوم، وهو مجرور لأن نعت المجرور مجرور، "حاضرون" خبر (قوم) لأنه مبتدأ؛ لأن "رُبَّ" في حُكْمِ الحَرْفِ الزائدِ، والمعنى: القَوْمُ البَرَرَةُ الحاضِرُونَ قَلِيلٌ.

وقد تُضْمَرُ "رُبَّ" بعد الواو والفاء[1]، فالأول كقوله:

وذكر ابن السراج العلة في لزوم وصف المخفوض بها، وهي أن وصفه أبلغ في باب التقليل، وذكر ابن عصفور أن الصفة يجوز حذفها إذا تقدم ما يدل عليها، وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه.

ينظر: الكتاب ٤٢٧/١، ٥٤/٢، ١٥٦، ١٧٠، ٢٧٤، والمقتضب ٥٧/٣، ٦٥، ١٣٩/٤، ٢٨٩، والأصول ٤١٦/١: ٤٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٦/٢، ٤٨٣: ٤٩٤، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٠، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٦/٥، والأزهية ص ٢٥٩: ٢٦٦، ورسائل في اللغة لابن السيد ١١٣: ١٤٨، والمفصل ص ٢٩١، والكشاف ٣١٩/١، والإنصاف ص ٣١٩: ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨: ٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١: ٥٠٨، والمقرب ١٩٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣: ١٨٤، وشرح الكافية للرضي ١١٧٣/٢: ١١٨٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٩/٢: ٨٧٢، ورصف المباني ص ١٨٨: ١٩٤، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤: ١٧٥٠، والجنى الداني ص ٤٣٨: ٤٥٨، والمساعد ٢٨٢/٢: ٢٩٢، ومغني اللبيب ص ١٧٩: ١٨٤، والتصريح ٦٥٧/١، ٦٥٨، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١١٨: ١٢٤، وهمع الهوامع ٣٤٥/٢: ٣٥٥.

(١) إضمار "رب" بعد الفاء كثير، وبعد الواو أكثر، كما أنها قد تضمر بعد "بل" و"ثم"، وهو أَقَلُّ، وقد تُحْذَفُ لدلالة معمولها الملازم للخفض والتنكير عليها، من غير أن تُسْبَقَ بواحدٍ من الأحرف السابقة، ينظر: الكتاب ١٢٨/٣، ٤٩٨، والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، والأصول ٤٢٠/١، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٢، والمسائل البصريات ٦٩٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٦٨/٢: ٨٧٢، والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥، وغيرها من المصادر السابق ذكرها في الكلام على "رُبَّ".

❖وَمَهْمَــــهٍ مُغْبَــــرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ[1]❖

❖كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِـــهِ سَـــمَاؤُهُ[2]❖

والثاني كقوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[3]

---

(١) في (ز): "ومهم مقبرة رجاؤه".

(٢) البيتان من الرجز المشطور، لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٣، ورواية الأول فيه:
❖وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ❖
وهو له في الصحاح: عمي ٢٤٣٩/٦، ومغني اللبيب ص ٩١٢، والتصريح ٦١٩/٢، وشرح شواهد مغني اللبيب ٩٧١/٢، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١١/٨، ١١٢، ولم ينسب في سر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢، ٦٣٧، والإنصاف ص ٣٢٢، ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤.

(٣) البيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ١٢، من معلقته، وروايته فيه: "وَمُرْضِعًا" بالنصب، و"مُغْيِلِ" بدل "مُحْوِلِ"، ورواية صدره في سيبويه ١٦٣/٢:
❖ومثلِك بِكْرًا قد طرقتُ وثَيِّبًا❖
وهو له في شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٧/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨٦/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، والجنى الداني ص ٧٥، والتصريح ٦٦٩/١، وشرح شواهد مغني اللبيب ٤٦٣/١، وخزانة الأدب ٣٣٤/١، ٢٧/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٣/١، ١٨٥/٣، ١٨٦، ٢٠/٤، ولم ينسب في مغني اللبيب ص ١٨١، ٢١٣، وأوضح المسالك ٧٣/٣، والتصريح ٦٦٩/١، وهمع الهوامع ٣٨٣/٢.

فـ"مَهْمَهٍ" و"مِثْلِكِ" مجروران عند البصريين بـ"رُبَّ" مضمرةً، قالوا رَدًّا على الكوفيين: [لأن الواو][1] والفاء حرفا عطفٍ، فلا يعملان نائِبَيْنِ[2] مَنَابَ "رُبَّ"[3].

ومن حروف الجر: [(عَلَى)][4]، ومعناها الاستعلاء[5]، وهو إما حقيقي[6] نحو: زيد على السطح [١٢/أ]، ومثله: (ذا على الجبل)، أو

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (ب): "فلا يعملا نائبان"، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو وأخواتها هي التي جَرَّتْ هذه الأسماء؛ لنيابتها عن "رُبَّ" المحذوفةِ، وهذه مسألة خلافية ذكرها الأنباري الذي ساق للبصريين رُدُودًا أخرى على الكوفيين في الإنصاف ص ٣٢٢: ٣٢٥، وينظر- أيضًا- : المقتضب ٣٤٦/٢، ٣٤٧، وسر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢ : ٦٣٨، وغيرها من المصادر السابق ذكرها.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) هذا هو أصل معانيها، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وتَأَوَّلُوا ما أَوْهَمَ خِلَافَهُ، وذهب الكوفيون والأخفش وابن قتيبة إلى أنها تأتي بمعنى "مع"، وللتعليل، وللظرفية، وبمعنى "عن"، وبمعنى الباء، وهي المعاني التي سيذكرها الشارح فيما يأتي، ينظر: الكتاب ٢٣٠/٤، ومعاني القرآن للفراء ٦٣/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، وأدب الكاتب ص ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٦، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٢٧، ٤٣٢، والكامل ٧٢١/٢، والمقتضب ١٨٤/١، ٣١٨/٢، ٤٢٦/٤، والأصول ٢١٦/٢، ١٧٦/٣، والمسائل الشيرازيات ص ١٠٩ : ١١٥، والمسائل العضديات ص ٨١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/٥، واللباب للعكبري ٣٥٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٩/١ : ٥١١، والمقرب ٢٠١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/٣، ١٦٣، ورصف المباني ص ٣٧٢، والجنى الداني ص ٤٧٦، والمساعد ٢٦٩/٢ : ٢٧١، ومغني اللبيب ص ١٩٠ : ١٩٣، والتصريح ٦٥٠/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٢٥، وهمع الهوامع ٣٥٥/٢.

(٦) في (ز): "حقيقة".

مجازيٌّ نحو: عَلَى زَيْدٍ دَيْنٌ، [أي][1]: كَأَنَّ الدين استعلى عليه[2]، ومثله: (ذا عَلَيْهِ دِرْهَمٌ).

- وقد تأتي بمعنى "مع"، كما في قوله- تعالى- إخبارًا: (الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الكِبَرِ)[3]، أي مع الكبر.

- وللتعليل، كما في قوله- تعالى- : (وَلِتُكْمِلُوا العِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)[4]، أي: لهدايته إياكم.

- وللظرفية، كما في قوله- تعالى- : (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)[5]، أي: في ملك سليمان.

- وبمعنى "عن"، كما في قوله- تعالى- : (وَالَّذِينَ [هُمْ][6] لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ [أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)[7]، أي: عن: أزواجهم][8].

- وبمعنى الباء، كقوله- تعالى- : (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الحَقَّ)[9]، أي: بِأَنْ لا.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (م).
(٢) في (ز): "أي: كائن الدين على استعلى عليه".
(٣) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم- ﷺ- .
(٤) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(م).
(٧) من الآيتين: ٥، ٦ من سورة المؤمنون.
(٨) ما بين المعقوفين أثبت على حاشية نسخة (م) بخط مغاير.
(٩) من الآية ١٠٥ من سورة الأعراف.

- وزائدة، كما [في][1] قوله- عليه الصلاة والسلام[2]- : "مَنْ حَلَفَ [على][3] يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا منها، فَلْيُكَفِّرْ عن يَمِينِهِ"[4]، أي: مَنْ حَلَفَ يَمِينًا[5].

- وتأتي "على" اسمًا بمعنى "فوق"، فيدخل عليها حرف الجر[6]، كما في قوله:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (ز) و (م): "صلى الله عليه وسلم".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) الحديث رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو في المسند ١٨٥/٢، ٢٠٤، وعن أبي هريرة ٣٦١/٢، وعن عدي بن حاتم ٢٥٦/٤، ٣٧٨، ورواه مسلم عن أبي هريرة في صحيحه ٨٥/٥ كتاب الأيمان: باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه.

(٥) نص سيبويه على أن "على" لا تأتي زائدة- الكتاب ٣٨/١، ولكنه أجاز ذلك في الشرط على ضعفٍ، فقال: "وقد يجوز أن تقول: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ، إذا أردت معنى "عليه" و"به"؛ وليس بِحَدِّ الكلام، وفيه ضعفٌ"- الكتاب ٨١/٣، وأجاز ابن جني زيادة "على" إذا كانت عِوَضًا عن أخرى محذوفةٍ، وبهذا فَسَّرَ ابن جني قول سيبويه السابق، وأجاز ابن مالك زيادتها من غير أن تكون عِوَضًا- أيضًا- ، ينظر: المسائل الشيرازيات ص ١١٠، والمسائل العسكرية ص ١٩١، والخصائص ٣٠٧/٢، ٣٠٨، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ٢٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/٣، والارتشاف ١٧٣٦/٤، والجنى الداني ص ٤٧٨، ومغني اللبيب ص ١٩٢، والمساعد ٢٧١/٢، والتصريح ٦٥١/١، وهمع الهوامع ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

(٦) وذهب ابن عصفور إلى أن استعمال "على" اسمًا مخصوصٌ بالضرورة، وذهب بعض الكوفيين إلى أن "عَلَى" باقية على حرفيتها بعد دخول "مِنْ" عليها، وذهب بعض العلماء إلى أنها اسم دائمًا، ولا تكون حرفًا، ينظر: الكتاب ٤٢٠/١، ٢٦٨/٣،

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَمَا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِلُّ، وَعَـنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَـلِ[1]

أي: مِنْ فَوْقِهِ.

قال- [رحمه الله][2]- :

٣٩- وَبَعْدَهَا["عَنْ"][3]، وَهْيَ لِلْمُجَاوَزَهْ كَـ"ارْمِ عَـنِ القَـوْسِ سِهَامًا خَـارِزَهْ

٤٢٨/٤، والكامل ١٠٠١/٢، ١٠٠٢والمقتضب ٥٣/٣، ١٣٦/٤، والجمل للزجاجي ص ٦٠، وكتاب الشعر ١٨١/١، والأزهية ص ١٩٣، والمقتصد ٨٤٧/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٠٥، والارتشاف ١٧٢٢/٤، والجنى الداني ص ٤٧٠: ٤٧٦، والمساعد ٢٦٩/٢، وهمع الهوامع ٣٨١/٢، وغيرها من المصادر المذكورة في تخريج الشاهد الآتي.

(١) البيت من الطويل، لمزاحم العقيلي، وهو في شعره ص ١٢٠، وروايته فيه: "تَمَّ خِمْسُهَا"، ويُرْوَى: "بزيزاءِ مَجْهَلِ"، ونسبه السيرافي والأعلم لكعب بن زهير، وينظر: الكامل ١٠٠١/٢، ١٠٠٢، والمقتضب ٥٣/٣، والأصول ٢١٦/٢، ١٧٦/٣، ٣١٩، والجمل للزجاجي ص ٦١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، وكتاب الشعر ٦/١، ١٨١، والمسائل الحلبيات ص ٢١٤، والمسائل الشيرازيات ١٠٨/١، والأزهية ص ١٩٤، والحلل ص ٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، وشرح الكافية للرضي ١٢٢٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، ورصف المباني ص ٣٧١، وارتشاف الضرب ١٧٢٢/٤، ٢٤٥٤/٥، ومغني اللبيب ص ١٩٤، ٦٩٠، وأوضح المسالك ٥٨/٣، والجنى الداني ص ٤٧٠، والتصريح ٦٦٠/١، وهمع الهوامع ٣٨١/٢، وشرح شواهد مغني اللبيب ٤٢٥/١، ٤٢٧، وخزانة الأدب ٥٣٥/٦، ١٤٧/١٠، ١٥٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٥/٣، ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (ز): "فقال".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

٤٠- وَعَنِّيَ [ارْوِ مِنْ حَدِيثٍ][1] الوَجْدِ ‌ ‌ بِالكَافِ شَبِّهْ، نَحْوُ: ذَا كَالهِنْدِي

٤١- وَزِيدَ في (كَمِثْلِهِ)، وَجَرَّا ‌ ‌ "مُنْذُ" وَ"مُذْ" قَدْرَ زَمَانٍ مَرَّا

٤٢- مِثَالُهُ: مُنْذُ وَمُذْ يَوْمَيْنِ ‌ ‌ لَمْ أَرَكُمْ أَحِبَّتِي بِعَيْنِي

أي: من حروف الجر ["عَنْ"][2]، وتأتي بمعنى المجاوزة، وهي زوال الشيء عن المحل إلى آخَرَ[3]، وهو إما حقيقي، نحو: رَمَيْتُ السَّهْمَ عن القوسِ، [فإن معناه: زوالُ السَّهْمِ عن القَوْسِ][4]، ومُفَارَقَتُهُ له حقيقةً، وإما مجازيٌّ نحو: أَخَذْتُ العِلْمَ عن الشيخ[5].

(١) في (ز): "ارخ حديث"، وسقطت "مِنْ".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٣) في (ز): "عن المحال إلى غيره".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٥) قال سيبويه: "وأما "عَنْ" فَلِمَا عَدَا الشيءَ، وذلك قولك: أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ، جعل الجُوعَ مُنْصَرِفًا تاركًا له، قد جاوزه"- الكتاب ٢٢٦/٤، ولم يثبت لها البصريون غير معنى المجاوزة، وأما الكوفيون وابن قتيبة وكثير من المتأخرين فأثبتوا لها معانِيَ أخرى، وذهب بعض النحويين إلى جواز زيادتها بلا شرط، وذهب ابن جني وابن مالك إلى جواز زيادتها بشرط أن تكون عِوَضًا عن أخرى محذوفةٍ قبلها، ينظر: الكتاب ٣٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢، ومجاز القرآن ٦٩/٢، ٢٣٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٩، ٥١٢: ٥١٤، والمقتضب ١٣٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/٥، والأزهية ص ٢٧٨، والاقتضاب لابن السيد ٢٧٢/٢، والمفصل ص ٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣، وشرح الكافية للرضي ١٢١٥/٢، ورصف المباني ص ٣٦٦، وارتشاف الضرب ١٧٢٧/٤، والجنى الداني ص ٢٤٢،

ومَثَّلَ الناظم للحقيقي بقوله:

❖ ارْمِ عَـــنِ القَـــوْسِ [١٢/ب]سِـــهَامًا خَـــارِزَهْ ❖

أي: ثاقِبَةً لِمَا تُصِيبُهُ، ومنه: المِخْرَزُ لِآلَةِ الثَّقْبِ، إعرابه: (ارْمِ) فعل أمر، مبني على حذف الياء؛ لأنه معتلٌّ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنت، (عن القوس) جار ومجرور، (سهامًا) مفعول به، (خارزة) نعت (سهامًا).

ومَثَّلَ للمجازي بقوله:

❖ عَنِّـــيَ ارْوِ مِـــنْ حَـــدِيثِ الوَجْـــدِ ❖

إعرابه: (عَنِّي) جارٌّ ومجرورٌ، (عن) حرفُ جَرٍّ معناه المجاوَزَةُ [المَجَازِيَّةُ][1]، والياء ضمير متكلم في محل جَرٍّ به، (ارْوِ) فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حذف الياء؛ لأنه مُعْتَلٌّ، وفاعله "أنت" المقدر، (مِنْ) حرف جر معناه التبعيض، (حديث) مجرور به، (الوَجْدِ) مضاف إليه مجرور بالإضافة.

ومن حروف الجر: **الكاف**، ومعناه التشبيه، نحو: زيد كالأسد، ومثله: (ذا كالهندي)، فـ(ذا) اسم إشارة محله الرفع على أنه مبتدأ،

والمساعد ٢٦٦/٢، ومغني اللبيب ص ١٩٦، والتصريح ٦٥٢/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٢٨، وهمع الهوامع ٣٣٩/٢، ٣٥٨.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(كالهندي) جار ومجرور، الكاف حرف جر معناه التشبيه، و(الهندي) مجرور به، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرُ الياءِ المشددة؛ لأن أصل التلفظ به: كالهنديِّ؛ لأنه منسوب، وياء النسبة مشددةٌ، لكنْ خُفِّفَتْ وسُكِّنَتْ لِرَوِيِّ البيت.

وتأتي الكاف زائدةً، كما في قوله- تعالى- : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)(1)، فالكاف هنا مزيدةٌ(2) للتأكيد، والتقدير: ليس مِثْلَهُ شيءٌ، [كذا](3) قال بعضهم، وقال بعضهم: الكاف هنا ليست زائدةً، بل إذا نُفِيَ مِثْلُ المِثْلِ(4) كان نَفْيُ المِثْلِ من باب أَوْلَى، وقال بعضهم: المِثْلُ هنا بمعنى الذات أو الصفة، فمعناه: ليس كَذَاتِهِ أو صِفَتِهِ شيءٌ، وقال بعضهم: لفظ "مثل" تأكيد للكاف، فيكون نَفْيُ مِثْلِهِ- تعالى- على سبيل المبالغة(5).

---

(1) من الآية 11 من سورة الشورى.

(2) في (م): "فزيدت"، وفي (ز): "زائدة".

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(4) في (ب): "إذا نفي مثل الأول"، والمثبت من (ز) و (م).

(5) ذكر الشارح هنا أربعة أقوال، الأول: زيادة الكاف، وعليه أكثر العلماء، والرابع: زيادة "مثل" توكيدًا للكاف، قاله الطبري، وحُكِيَ عن الفراء، والثاني: أن الكاف ليست زائدةً؛ قاله الرضي، ومفهوم القول الثالث أن الكاف ليست زائدة- أيضًا- ، ينظر: معاني القرآن للفراء 3/85، ومعاني القرآن للأخفش 1/197، 329، والمقتضب 4/140، 418، ومعاني القرآن وإعرابه 4/395، وجامع البيان للطبري 13/212، 25/18، والأصول 1/294، وحروف المعاني للزجاجي ص 3، 40، وإعراب القرآن 4/73، ومعاني القرآن للنحاس 1/279، 6/297،

وقد جاء عَكْسُ ذلك، أي: جاءت الكاف مؤكدةً لـ"مِثْلٍ" مبالغةً في قوله:

❖فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[1]❖

والمسائل البغداديات ص ٣٩٩، والمسائل العضديات ص ٢١٩، وسر صناعة الإعراب ٢٩١/١ وما بعدها، واللمع ص ٦١، والأزهية ص ١٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٢٢/٢، ورصف المباني ص ٢٠١، والبحر المحيط ٣٠١/٢، ٣٨٦/٥، ٤٨٨/٧، وارتشاف الضرب ٢٣٧٣/٥، والجنى الداني ص ٧٩، والمساعد ٢٧٦/٢، وقد ذكر ابن هشام هذه الأقوال الأربعة في مغني اللبيب ص ٢٣٧، ٢٣٨، والشيخ خالد في التصريح ٦٥٥/١، وشرح العوامل ص ١٣٣، ١٣٤.

(١) البيت من الرجز المشطور، لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه ص ١٨١، وقبله:

❖وَمَسَّهُمْ ما مَسَّ أَصْحابَ الفِيلْ❖
❖تَرْمِيهِمُ حِجارَةٌ مِنْ سِجِّيلْ❖
❖وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِم أَبابِيلْ❖

وهو له في التصريح ٣٦٧/١، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/١، وخزانة الأدب ١٨٤/١٠، ١٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٩/٤، ١٣٤، ولحميد الأرقط في الكتاب ٤٠٨/١، ولم ينسب في معاني القرآن للأخفش ٣٢٩/١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، والأصول ٤٣٨/١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦/١، والنكت للأعلم ٤٢٤/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، ورصف المباني ص ٢٠١، والجنى الداني ص ٩٠، وأوضح المسالك

وتأتي الكاف اسمًا، فيدخل عليها حَرْفُ جَرٍّ[(1)]، كما في قوله [١٣/أ]:

❖بِـيضٌ ثَلَـاثٌ كَنِعَـاجٍ جُـمِّ❖
❖يَـضْحَكْنَ عَـنْ كَالبَـرَدِ المُـنْهَمِّ[(2)]❖

٥٢/٢، ومغني اللبيب ص ٢٣٨، والتصريح ٦٥٥/١، ٣٦١/٢، وهمع الهوامع ٤٨٣/١، وخزانة الأدب ٧٣/٧، ١٦٨/١٠، ١٧٥.

واستشهد به سيبويه على إدخال مثل على الكاف، واستعمال الكاف اسما للضرورة، وهو ما سيأتي الكلام عليه في الحاشية التالية، واستشهد به ابن جني على زيادة الكاف للتوكيد.

(١) في (ز): "حرف الجر"، وهذا الذي ذكره الشارح مذهب لبعض النحويين، ونُسِبَ للفارسي، ويرى ابن مضاء أنها اسمٌ دائمًا، ولم يُقَيِّدْ اسميتها بشيء، ومذهب سيبويه والمبرد وغيرهما من البصريين أن استعمالها اسمًا مختصٌّ بالضرورة، ويرى الأخفش وابن جني والجزولي جواز الأمرين في سعة الكلام، ينظر: الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ١٤٠/٤، ٣٥٠، والأصول ٤٣٧/١، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٦، والمسائل البغداديات ص ٣٩٦، والمسائل العضديات ص ٢١٩، والمسائل البصريات ٥٣٧/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١: ٢٩٠، والمقدمة الجزولية ص ١٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٨١١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٢١/٢، ورصف المباني ص ١٩٥، وارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، والجنى الداني ص ٧٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٦٢/٢، والمساعد ٢٧٧/٢، ومغني اللبيب ص ٢٣٨.

(٢) البيتان من الرجز المشطور، للعجاج، وهما في ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ مع ثلاثة أشطار أخرى، وهما له في التصريح ٦٥٩/١، وشرح شواهد مغني اللبيب ٥٠٣/١، وخزانة الأدب ١٦٦/١٠، ١٦٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٣٥/٤، ١٣٧، وهما بغير نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٥٥، وأسرار العربية ص ٢٥٨،

أي: عَنْ مِثْلِ البَـرَدِ.

والنِّعَاجُ: جمع نَعْجَةٍ، وهي البقرة الوحشية[1]، و"جُـمٌّ" أي: جُمْلَـةٍ، [أو جمع جَمَّاءَ، وهي التي لا قَرْنَ لها][2]، و"المُنْهَمُّ": الذائب، والمعنى: تلك النِّسْوَةُ الثَّلَاثُ البِيضُ مِثْلُ بَقَرِ الوَحْشِ، يَضْحَكْنَ عن أَسْنَانٍ مِثْلِ البَـرَدِ الذَّائِبِ طَرَاوَةً ولَطَافَةً.

- قال بعضهم[3]: تجيء الكاف للتعليل، كما في قوله- تعالى- : (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[4] أي: لهدايتكم.

وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، والجنى الداني ص ٧٩، وأوضح المسالك ٥٤/٣، ومغني اللبيب ص ٢٣٩، وهمع الهوامع ٣٦٤/٢.

(١) في (ز): "البقر الوحش".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ز)، والمثبت من (م).

(٣) هذا مذهب الأخفش وجماعة، وذكر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢، ٨١١) أن دلالة الكاف على التعليل كثيرة، ولكنه في (شرح التسهيل ١٧٣/٣) قَيَّدَ دلالتها على التعليل باتصال "ما" بها، وقال ابن هشام في (مغني اللبيب ص ٢٣٥): "أثبت ذَلِك قوم، ونفاه الأَكْثَرُونَ، وَقَيَّدَ بَعضُهم جَوَازَه بِأَنْ تكون الكَاف مَكْفُوفَةً بـ"ما"، كحكاية سِيبَوَيْهِ: كَمَا أَنه لَا يعلم فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالحَقُّ جَوَازُهُ فِي المُجَرَّدَةِ من ما"، وأكثر النحويين على أن الكاف في هذه الآية مع مجرورها في محل نصبٍ مفعولٌ مطلقٌ أو حالٌ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٦٣/١، والبحر المحيط ٦١٧/١، ١٠٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٦١/٢، والجنى الداني ص ٨٤، والدر المصون ٣٣٢/٢، والمساعد ٢٨١/٢، والتصريح ٦٥٤/١، وهمع الهوامع ٣٦٢/٢.

(٤) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

- وبمعنى "عَلَى" كقول بعض العرب[(١)]: كَخَيْرٍ، في جواب مَنْ قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟[(٢)]، أي: على خير.

ومن حروف الجر: "مُنْذُ" و"مُذْ"، ولا يَجُرَّانِ إلا الزمان[(٣)]، فإن كان حاضرًا ضُمِّنَا معنى "في"، نحو قولك: ما رأيته مُنْذُ أو مُذْ يَوْمِنَا هذا، أي: في يومنا، وإن كان ماضيًا ضُمِّنَا معنى "مِنْ"، ومَثَّلَ له الناظم بقوله:

.... مُنْذُ وَمُذْ يَوْمَيْنِ لَمْ أَرَكُمْ أَحِبَّتِي بِعَيْنِي

[أي][(٤)]: من يومين، فـ(يومين) مجرور بهما[(٥)]، وعلامة جره الياء [لأنه مثنى][(٦)]، (لم) حرف نفي وجزم، (أَرَكُمْ) ["أَرَ"][(٧)] فعل مضارع

(١) في (ز): "كما في قول بعض العرب".

(٢) هذه حكاية حكاها الفراء في معاني القرآن ٤٤٦/١، وقال ابن جني: "قال أبو الحسن: فالكاف في معنى "على"، وقد يجوز عندي أن تكون في معنى الباء، أي: بخير"- سر صناعة الإعراب ٣٢٥/١، وذكر المرادي أن القائل هو العجاج- الجنى الداني ص ٨٤، وذكر الشيخ خالد أن القائل هو رؤبة- التصريح ٦٥٤/١، والكوفيون والأخفش هم الذي أثبتوا مجيء الكاف بمعنى "على"، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: كوف ١٥٠/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، ورصف المباني ص ٢٠٠، وارتشاف الضرب ١٧١٢/٤، والجنى الداني ص ٨٤، والمساعد ٢٧٦/٢، ومغني اللبيب ص ٢٣٥.

(٣) في (ز): "زمان".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) في (ب): "من يوم فيوم مجرور بهما"، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب) وجاء مكانها: "علامة جره الياء من حيث"، والمثبت من (ز) و (م).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

[مجزوم][1]، وعلامة جَزْمِهِ حَذْفُ الألف؛ لأنه معتلٌّ بها، فاعِلُهُ ضمير تقديره: أنا، والكاف المضمومة ضمير خطابٍ في محل نصب على المفعولية، والميم علامة جمع الذكور، (أَحِبَّتِي) [منادى][2] مضافٌ، أي: يا أَحِبَّتِي[3]، وهو منصوب؛ لأنه مفعول به؛ إِذْ تقديره[4]: أَدْعُو أَحِبَّتِي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها الاشتغال[5]، (بِعَيْنِي) جارٌّ ومجرور، وهو اشتغاليٌّ- أيضًا- ، وقوله: (بِعَيْنِي) يفيد التأكيد؛ لأن [من][6] المعلوم أن الرؤية لا تكون إلا بالعين[7]، وفيه تَلْوِيحٌ إلى أنهم حاضرون في قلبه.

وأَلِفُ (جَرَّا) و(مَرَّا) [في النظم][8] للإطلاق، وقوله: (قَدْرَ زَمَانٍ[9]) لفظ (قَدْرَ) مُقْحَمٌ للوزن؛ لأنه قد يُجَرُّ بهما الزمان المطلق من غير تقديرٍ، نحو: ما رأيته منذ أو مذ زمانٍ[10] أو حينٍ[11].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) في (ز): "أي: تقديره يا حبتي".
(٤) في (ز) و (م): "إذ التقدير".
(٥) يعني بالاشتغال اشتغالَ المحلِّ بكسرة المناسبة لأجل ياء المتكلم.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٧) في (ز): "لأن المعلوم أن تكون الرؤية إلا بعيني".
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٩) في (ب): "دور زمان"، والمثبت من (ز) و (م).
(١٠) في (ب): "نحو ما مر إليه صنف أو مذ زمان"، وفي (م): "منذ أو مذ هو زمان".
(١١) ما ذكره الشارح هنا غير دقيق؛ لأن "مذ" و"منذ" لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان، أو المصدر المصرح به أو المقدر، فإن كان الزمان مبهمًا لم يَجُزْ، ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٢١/٣، وغيره من المصادر المذكورة في الحاشية الآتية.

وقد يَخْرُجَانِ [١٣/ب]- أي "مُنْذُ" و"مُذْ"- عن الحرفية، ويُسْتَعْمَلَانِ ظَرْفًا، فَلْيُطْلَبْ من محله[1].

[قال- رحمه الله-][2]:

٤٣- وَبَعْدَهَا "حَتَّى" تَجِي لِلانْتِهَا نَحْوُ: كُلِ الْأَسْمَاكَ حَتَّى رَأْسِهَا

٤٤- وَمِثْلَ "مَعْ" نَحْوُ: أَتَاكَ العِيرُ حَتَّى مُشَاتِهِمْ، وَذَا كَثِيرُ

من حروف الجر: "حَتَّى"[3]، وذَكَرَ لها مَعْنَيَيْنِ كأصله:

---

(١) ذهب الزجاجي إلى أن "منذ" حرف جر دائمًا، وأن "مذ" يستعمل اسم زمان فيرفع ما مضى، وحَرْفَ جر فيخفض ما أنت فيه، ينظر: حروف المعاني ص ١٤، والجمل ص ١٣٩، ١٤٠، وذكر ابن جني أن هذا هو الغالب، ينظر: اللمع ص ٦١، وقال ابن مالك: "وهما اسمان في موضع، وحَرْفا جر في موضع، ويَتعيَّنُ اسْمِيَّتُهُمَا إنْ وَلِيَهُمَا مرفوعٌ أو جملة تامة، وتَتَعَيَّنُ حَرْفِيَّتُهُمَا إنْ وَلِيَهُمَا مَجْرُورٌ، ويجوز الأمران قبل "أَنَّ" وصِلَتِهَا"- شرح التسهيل ٢/٢١٦، وينظر في هذه المسألة: الكتاب ١/١٧، ٣/١١٧، ٤/٢٢٦، والمقتضب ٣/٣٠، ٤/١٤٣، والأصول ٢/١٣٧، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٧، ٢٠٨، والمسائل الشيرازيات ص ٢٠٩، ٢١٢، وكتاب الشعر ١/١٨١، ومختار تذكرة أبي علي ص ١٩، ٤٤٣، والتعليقة للفارسي ص ٢٣، والإنصاف ص ٣٢٦: ٣٣٣، واللباب للعكبري ١/٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣: ٩٥، ٨/٤٤: ٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣: ٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٤، ٨١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٥٦: ٤٦٨، ورصف المباني ص ٣١٩: ٣٢٣، ٣٢٨، وارتشاف الضرب ٤/١٤١٥: ١٤٢٣، والجنى الداني ص ٣٠٤، ٥٠٠: ٥٠٤، والمساعد ١/٥١٢، ومغني اللبيب ص ٤٤١: ٤٤٣، والتصريح ١/٦٥٦، ٦٥٧، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٣٧، ١٣٨، وهمع الهوامع ٢/١٦٣.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز)، وفي (م): "قال" فقط.

(٣) كلام الشارح هنا عن "حتى" التي هي حرف جر، وإلا فإنَّ لها استعمالين آخرين، أحدهما: أن تكون ابتدائية يستأنف الكلام بعدها، والثاني: أن تكون عاطفة، وزاد الكوفيون استعمالًا رابعًا، وهو أن تكون ناصبةً للمضارع، ولكن الراجح أنه منصوب بـ"أَنْ" مضمرة بعدها، وأنها جارَّةٌ للمصدر المؤول من "أَنْ" والفعل، ينظر:

أحدهما: الانتهاء، أي: بمعنى "إلى"، فيدخل ما بعدها فيما قَبْلَهَا إن كان من جِنْسِهِ، نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، فالأَصَحُّ أن الرأس هنا مأكولٌ، وكذلك إذا نُصِبَ، وكانت عاطفةً، أو رُفِعَ، وكانت ابتدائيةً[1].

والثاني: بمعنى "مَعَ"، ومَثَّلَ له الناظم بقوله: (أَتَاكَ العِيرُ حَتَّى مُشَاتِهِمْ) بكسر التاء، أي: مع مُشَاتِهِمْ. فيقال في إعرابه: (حَتَّى) حرف جَرٍّ بمعنى "مع"، (مُشَاةِ) مجرور بـ"حتى"، وقال بعضهم: بل يقال: "مشاة" مضاف إليه.

- وتأتي- [أي][2]: "حتى"- بمعنى "إِلَّا" عند بعضهم[3]، وجُعِلَ منه قوله:

الكتاب ٩٦/١، ٣٨٣/٢، ١٦/٣، ٢٣١/٤، وغيرها، ومعاني القرآن للفراء ١٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٧/١، والمقتضب ٣٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/١، وحروف المعاني ص ٦٠، والإيضاح للفارسي ص ٢٠٣، والإغفال ٧١/٢، والمسائل البصريات ٦٨٢/١، والأزهية ص ٢١٤، والإنصاف ص ٤٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٣، ورصف المباني ص ١٨٠، وارتشاف الضرب ١٧٥٢/٤، والجنى الداني ص ٥٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥١/٢، والمساعد ٢٧١/٢، ومغني اللبيب ص ١٦٦، والتصريح ٦٥٦/١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد ص ١١٠، وهمع الهوامع ٣٤٠/٢.

(١) في (ز): "وكذلك إذا كانت عاطفة نصبت أو رفعت وكانت ابتدائية".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ز): "بمعنى عن، وعن بعضهم". والذي أثبت هذا المعنى هو المبرد، وتابعه ابن مالك، ينظر: المقتضب ٢٧/٢، والتسهيل ص ٢٣٠، وشرحه ٢٤/٤، والجنى الداني ص ٥٥٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٣/٣، وذكر ابن هشام والشيخ

لَيْسَ العَطاءُ من الفُضولِ سَماحَةً حَتّـى تَجـودَ وَمـا لَـديكَ قَليـلُ[1]

أي: إلَّا أَنْ تَجُودَ في حالِ قِلَّةِ مَالِكَ.

وقال- [رحمه الله][2]- :

٤٥- وَبَعْـدَهَا ثَلَاثَـةٌ لِلْقَـسَمِ: الـوَاوُ وَالبَـاءُ وَتَـاءٌ[3]، فَـافْهَمِ

٤٦- في نَحْوِ: وَاللَّهِ وَبِاللَّهِ لَقَدْ قَـامَ، وَتَاللَّـهِ سِـرَاجُنَا وَقَـدَ

أي: من حرف الجر ثلاثة للقسم[4]، أي: اليمين[5]، وهي الواو والباء والتاء.

وأَكْثَرُهَا تَصَرُّفًا: الباءُ[6]؛ لأنها تستعمل مع الفعل نحو: أُقْسِمُ بِاللَّـهِ، وبلا فِعْلٍ نحو: بِاللَّهِ، وتدخل على الضمير نحو: اللَّهُ أقسم به.

خالد أن هذا قول ابن هشام الخضراوي، ينظر: مغني اللبيب ص ١٦٩، وموصل الطلاب ص ١٠٦.

(١) البيت من الكامل، للمُقَنَّع الكِنْدِيِّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٥١/٤، ١٧٣٤، وشرح شواهد مغني اللبيب ٣٧٢/١، ونسبه المبرد للعُتْبِيِّ في الفاضل ص ٣٩، وهو بغير نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٤، والجنى الداني ص ٥٥٥، والمساعد ٧٩/٣، ومغني اللبيب ص ١٦٩، وهمع الهوامع ٣٠١/٢، وخزانة الأدب ٣٧٠/٣.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز)، وفي (م): "رحمه الله تعالى".

(٣) في (ز): "الواو والياء والياء".

(٤) من حروف القسم- أيضا- اللام، كما ذكر الشارح بعد قليل.

(٥) في (ب): "أي الهمز"، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) ذكر الوراق أكثر من عِلَّةٍ لِكَوْنِ الباء أَصْلًا في القَسَمِ في كتابه علل النحو ص ٢١١، وقد ذكر الزمخشري هذه الخصائص الثلاث للباء في المفصل ص ٣٦٠، ٣٦١، وينظر- أيضًا- : أسرار العربية ص ٢٧٥، واللباب للعكبري ٣٧٥/١، وشرح

والواو مبدلة من الباء ؛ لِتَقَارُبِهِمَا في المخرج ؛ لأنهما شَفَوِيَّانِ ، وفي المعنى ؛ لأن الجمع والإلصاق متقاربان[1] ، ولا تدخل الواو إلا على الظاهر ، نحو : (وَالطُّورِ)[2] ، ولا تأتي مع الفعل ، فلا يقال : أُقْسِمُ وَاللَّهِ.

والتاء لا تدخل إلا على الظاهر ، وتختص بلفظ الجلالة نحو : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)[3] [١٤/أ]، وقولهم : تَرَبِّ الكعبة[4] شاذٌّ.

المفصل لابن يعيش ١٠١/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ ، والجنى الداني ص ٤٥ ، وهمع الهوامع ٣٩١/٢.

(١) والواو أكثر حروف القسم دورانًا في الكلام ، قال سيبويه : "وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثمَّ الباء ، يدخلان على كلِّ محلوف به ، ثمَّ التاء ، ولا تدخل إلا في واحد ، وذلك قولك : والله لأفعلنَّ ، وبالله لأفعلنَّ ، (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)- الكتاب ٤٩٦/٣ ، وينظر في علل إبدال الواو من الباء : المقتضب ١٧٨/١ ، والأصول ٤٢٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٠٣/١ ، وعلل النحو للوراق ص ٢١١ ، ٢١٢ ، وأسرار العربية ص ٢٧٦ ، واللباب للعكبري ٣٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/١ ، ورصف المباني ص ٤٢٠ ، والجنى الداني ص ١٥٤.

(٢) الآية الأولى من سورة الطور.

(٣) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٤) ذكر الزمخشري أنها رواية رواها الأخفش ، ينظر : المفصل ص ٢٩٢ ، وينظر- أيضًا- : شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢ ، ٨٦٤ ، والتصريح ٦٣٦/١ ، وزعم بعضهم جوازَ جَرِّ التاءِ لَفْظَ الرَّبِّ بشرط أن يضاف إلى الكعبة ، وهو مردود بما حُكِيَ- أيضًا- من قولهم : تَرَبِّي ، وتَحَيَاتِكَ ، ينظر : الجنى الداني ص ٥٧ ، ومغني اللبيب ص ١٥٧ ، وهمع الهوامع ٣٩٣/٢.

والتاء مبدلة من الواو، كما في تُراثٍ وتُجاهٍ، أصلهما: وُراثٌ ووُجاهٌ؛ لأن الواو والتاء من حروف الزيادة(1)، أي: الحروف التي يُزَادُ منها على حروف المصدر الأصلية في تصاريف الأفعال والصِّيَغِ(2)، كما فُصِّلَ ذلك في فن التصريف.

وهي- أي حروف الزيادة- عشرة، يجمعها قولك: (سألتمونيها) السين [المهملة](3) والهمزة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء [المعجمة من تحت](4) والهاء والألف.

وقد تُبْدَلُ تاءُ القَسَمِ هاءً، فيقال: هَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، وقد تَخْلُفُها اللامُ، نحو: لِلَّهِ لا يَؤَخَّرُ(5) الأَجَلُ، وقد تقدم(6).

قال- [رحمه الله تعالى](7)- :

(1) ينظر في علة إبدال التاء من الواو في القَسَمِ: الأصول ٤٢٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٠٢/١، وعلل النحو للوراق ص ٢١٣، ٢١٤، وأسرار العربية ص ٢٧٧، واللباب للعكبري ٣٧٥/١، ورصف المباني ص ١٧١، ١٧٢، وهمع الهوامع ٣٩٣/٢.

(2) في (ز): "والصفة"، وفي (م): "والصيغة".

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(5) في (ز): "لله لأخر".

(6) في (ز): "وقد تقدم كل ذلك"، وفي (م): "وقد تقدم ذلك". والذي تقدم إنما هو مجيء اللام بمعنى واو القَسَمِ، ولم يذكر هناك أنها بمعنى التاء، وكلا الأمرين ذكره النحويون، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ص ٣٦٠، وغيره من المصادر المذكورة في مجيء اللام بمعنى واو القسم.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (م)، وفي (ز): "ثم قال رحمه الله".

٤٧- وَبَعْدَهَا: عَدَا وَحَاشَا وَخَلَا وَهِـيَ لِاسْـتِثْنَاءِ مَـا قَـدْ دَخَلَـا[1]

٤٨- نَحْوُ: أَتَوْا عَدَا خَلَا حَبِيبِي قَلَـوْتُهُمْ[2] حَاشَـاكَ يَـا طَبِيبِـي

أي: من حروف الجر: "عدا" و"حاشا" و"خلا"، ومعناها[3]: الاستثناء، أي: إخراج ما بعدها عما دخل فيما قبلها، نحو: جاء القوم عدا زيدٍ، وحاشا عمرٍو[4]، وخلا بكرٍ.

فـ"عدا" و"حاشا" و"خلا" حروف جر، معناها الاستثناء، وما بعدها مجرور بها[5]، ومَثَّلَ الناظمُ لهذه [الثلاثة][6] بقوله: (أَتَوْا .. إلى آخر البيت).

إعرابه: (أَتَـوْا) فعل وفاعل، (عَـدَا خَلَـا) حرفا جَـرٍّ، معناهما الاستثناء، (حَبِيبِي) مجرور بأحدهما، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالي، (قَلَوْتُهُمْ) فعل وفاعل ومفعول، ومعناه: أَبْغَضْتُهُمْ، (حاشاكَ) حاشا حرف جر معناه الاستثناء، والكاف المفتوح[7] ضمير المخاطب في محل جر به، (يا) حرف نداء، (طبيبي) منادى مضاف

(١) في (ز): "وهي للاستثناء ما قام خلا".
(٢) في (ب): "قلوه فهم"، والمثبت من (ز) و (م).
(٣) في (ز): "ومعانيهما".
(٤) في (ز): "وحاشا وزيد"، وفي (م): "وحاشا زيد".
(٥) في (ز): "ومعناهما الاستثناء وما بعدهما مجرور بهما" بتثنية الضمير في ذلك كله.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وفيها: "ومثل لهذا".
(٧) في (ز): "والكاف المفتوحة".

حكمه النصب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء [١٤/ب]؛ لأنه اشتغالي، والياء في محل جر بالإضافة.

هذا، ويجوز نصب ما بعد هذه الثلاثة على الاستثناء(١)، فيقال: جاء القومُ عَدَا زيدًا، وحاشا عَمْرًا، وخَلَا بَكْرًا، فهي [حينئذٍ](٢) أَفْعَالٌ موضوعةٌ(٣) للاستثناء، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا، يعود على البعض المُقَدَّرِ، والتقدير: عدا هو، أي: بعضُهم زيدًا، وحاشا هو، أي: بعضُهم عَمْرًا، وخلا هو، أي: بعضُهم بَكْرًا، أو يعود على المصدر المُوَلَّدِ من

---

(١) مذهب سيبويه وأكثر البصريين أن "حاشا" حرف جر دائمًا، بمنزلة "إلا"، لكنها تجر المستثنى، وذهب الكوفيون، وبعضٍ البصريين كالأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها تستعمل كثيرًا حَرْفَ جَرٍّ، وقليلًا فعلًا ماضيًا، وأما "خَلَا" و"عَدَا" فيستعملان حَرْفَيْ جَرٍّ وفعلين ماضيين، وكلا الاستعمالين ثابت عن العرب، فإن سُبِقَا بـ"ما" المصدرية تعيَّنَ كونهما فعلين، خلافًا للجرمي والكسائي، والفارسي في كتاب الشعر، فقد أجازوا الجَرَّ بهما حينئذ، ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٨، ٣٤٩، والمقتضب ٣٩١/٤، ٤٢٦، وكتاب الشعر ٢٥/١، والمفصل ص ٨٦، ٣١٦، والإنصاف ص ٢٤١، وأسرار العربية ص ٢٠٧: ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢، ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢، ٢٥٩، ٢٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٣٤/١، ورصف المباني ص ١٧٨، ١٨٥، ٣٦٦، وارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣، والجنى الداني ص ٤٣٦، ٤٦١، ٥٦١، ومغني اللبيب ص ١٦٥، ١٧٨، والتصريح ٥٣٨/١، ٥٦٣، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٤٣، وهمع الهوامع ٢١٠/٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (م): "أفعال موضوعات".

الفعل، والتقدير: عدا هو، أي: المجيءُ زيدًا، وحاشا هو، أي: المجيءُ عَمْرًا، وخلا هو، [أي][(١)]: المجيءُ بَكْرًا[(٢)].

قال- [رحمه الله][(٣)]- :

٤٩- وَنَوْعُهَا الثَّانِي حُرُوفٌ سِتَّهْ ناصِبَةٌ رَافِعَةٌ أَلْبَتَّهْ

٥٠- فَنَصْبُهَا أَسْمَاؤُهَا، وَرَفْعُهَا أَخْبَارُهَا، كَذَاكَ جَاءَ وَضْعُهَا[(٤)]

٥١- "إِنَّ" و"أَنَّ" نَحْوُ: إِنَّ الصَّاحِبَهْ عَارِفَةٌ بِأَنَّ هِنْدًا كَاذِبَهْ[(٥)]

النوع الثاني من العوامل السماعية: حروفٌ ستةٌ، تنصب الاسم الذي كان مبتدأً، وترفع الخبر، أي: يبقى مرفوعًا على ما كان عليه، لكنها عاملةٌ فيه على الأصحِّ[(٦)].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) الأول قول سيبويه، ونُسِبَ لجمهور البصريين، وبه قال العكبري، والثاني قول الكوفيين، وبه قال ابن مالك والرضي، وفي "حاشا" قول ثالثٌ، وهو للفراء، فقد ذهب إلى أن "حاشا" فعلٌ لا فاعل له، ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢، والمقتضب ٤٢٦/٤، واللباب للعكبري ٣٠٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢، والتسهيل ص ١٠٦، وشرحه لابن مالك ٣١١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٧٣٤/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٦/٣، والمساعد ٥٨٨/١، ومغني اللبيب ص ١٦٦، والتصريح ٥٦٤/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٤٤، وهمع الهوامع ٢١٢/٢.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م)، في (ز): "فقال رحمه الله".
(٤) في (ب): "فذاك"، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) في (ز): "لكاذبة".
(٦) هذا الذي صححه الشارح هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون- وتَبِعَهُم السهيليُّ- إلى أنه باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخول هذه الأحرف على الجملة، ينظر: الكتاب ١٣١/٢، ١٤٨، والمقتضب ١٠٩/٤، والإنصاف ص

أحدها: "إِنَّ" بكسر الهمزة وتشديد النون، والثاني: "أَنَّ" بفتح الهمزة وتشديد النون، مثالهما: إِنَّ زَيْدًا منطلقٌ[(١)]، وعلمتُ [أن][(٢)] زيدًا فاضلٌ، فأصل الكلام: زيد منطلق، وزيد فاضل، على المبتدأ والخبر، فلما دخلت "إِنَّ" في الأول[(٣)] و"أَنَّ" في الثاني نَصَبَا زَيْدًا، وبَقِيَ منطلق وفاضل مرفوعين[(٤)]، لكنَّ رفعَهما بهما كما تقرر.

ومَثَّلَ لهما الناظم بقوله:

.... إِنَّ الصَّاحِبَهْ عَارِفَةٌ [بِأَنَّ][(٥)] هِنْدًا كَاذِبَهْ

إعرابه: (إِنَّ) حرف تأكيد[(٦)]، ينصب الاسم، ويرفع الخبر، (الصاحبة) اسمها منصوب بها، (عارفةٌ) خبرها مرفوع بها، (بِأَنَّ) الباء حرف جر، و"أَنَّ" حرف تأكيد[(٧)] كذلك، (هِنْدًا) اسمها منصوب بها، (كاذبة) خبرها [١٥/أ] مرفوع بها، وإن شئت قلت في كل منهما: حرفٌ مُشَبَّهٌ بالفعل .. إلخ.

١٥٣، ونتائج الفكر ص ٢٦٤، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣، والتذييل والتكميل ٦/٥، والجنى الداني ص ٣٩٣، والتصريح ٢٩٣/١، وهمع الهوامع ٤٣١/١.

(١) في (ز): "إن زيدا منطلقا".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ز): "فالأول".

(٤) في (ب): "مرفوع"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٦) في (م): "حرف توكيد".

(٧) في (م): "حرف توكيد".

والفرق بين المكسورة والمفتوحة(١): أن المكسورة تأتي أَوَّلَ الكلامِ، والمفتوحة لا بُدَّ وأن يَتَسَلَّطَ عليها عاملٌ قبلها، وتُؤَوَّلَ مع خبرها بمصدر كما في مثالَيْهَا، فإن التقدير في (علمت أن زيدًا فاضلٌ(٢)): علمتُ فَضْلَ زيدٍ، وفي (بِأَنَّ هِنْدًا كاذبة): بِكَذِبِ هِنْدٍ، مع أن معناهما التأكيدُ، وقد يعبر عنه بالتحقيق(٣) كما عَبَّرَ به، فقال(٤):

٥٢- مَعْنَاهُمَا التَّحْقِيقُ. وَالتَّشْبِيهُ قَدْ جَاءَ فِي "كَأَنَّ" يَا وَجِيهُ

٥٣- نَحْوُ: كَأَنَّ الوَدْقَ دَمْعٌ مِنَّا وَجَاءَ الاسْتِدْرَاكُ فِي "لَكِنَّا"

٥٤- مِثَالُهُ: لَمْ يَجْفُنِي الحَبِيبُ لَكِنَّهُ يَمْنَعُهُ الرَّقِيبُ(٥)

الثالث من الحروف المشبهة بالفعل: "كَأَنَّ" بفتح الكاف والهمزة والنون المشددة، ومعناها التشبيه، [نحو](٦): كأن زيدًا أسد، فـ"زيدًا" اسمها منصوب بها، "أسد" خبرها مرفوع بها.

---

(١) ينظر في الفروق بين "إِنَّ" و"أَنَّ": شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٩، ورصف المباني ص ١٢٥، والجنى الداني ص ٤٠٣، ٤٠٤.
(٢) في (ز): "فاضلًا".
(٣) ممن ذكر ذلك الزمخشري، حيث قال: "إنَّ وأنَّ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه"- المفصل ص ٢٩٧، وينظر: التذييل والتكميل ٥/٨.
(٤) في (ز): "فقال رحمه الله".
(٥) كذا في (ب) و(م)، وفي (ز): "يمنعني الرقيب"، وجاء في مخطوطة الدرة الدرية هكذا:
مِثَالُهُ: ما زَارَنِي الحَبِيبُ لَكِنَّهُ مَانِعُهُ الرَّقِيبُ
(٦) سقط من (ب) و (م)، والمثبت من (ز).

قال بعض النحويين[1] : إنما تكون "كَأَنَّ" للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا كما مُثِّلَ، فإنَّ أَسَدًا جامدٌ[2]، وأما إذا كان مشتقًّا فهي للشكِّ والظنِّ، نحو: كَأَنَّ زيدًا فاضلٌ؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه.

ورُدَّ بأن التقدير: كأن زيدًا رَجُلٌ فاضلٌ، فرجع [إلى][3] تشبيهه بغيره، فالأصح أنها للتشبيه دائمًا.

ومَثَّلَ الناظم بقوله: (كَأَنَّ الوَدْقَ دَمْعٌ مِنَّا) فـ(الودق)- أي: المطر- اسم "كَأَنَّ" منصوب بها، (دمع) خبرها مرفوع بها، (منا) جار ومجرور، محله الرفع نعت (دمع)، وهذا من قَلْبِ التشبيه للمبالغة[4]؛ لأن الأصل [أن][5] يُشَبَّهَ الدمعُ بالمطر، ونظيره إذا أردت [أن تبالغ][6] في وصف زيد بالشجاعة تقول: كأن الأسدَ زيدٌ[7].

---

(١) هذا قول الكوفيين والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد، وعن الكوفيين والزجاجي- أيضًا- أنها تأتي للتحقيق والتأكيد، وعن الكوفيين- أيضا- وأبي الحسين الأنصاري أنها قد تأتي للتقريب، وذهب الفارسي إلى أنها قد تأتي للنفي، ولكلِّ رأي من هذه الآراء شواهدُ رَدَّهَا البصريون، وذكر أبو حيان أن "كأنَّ" قد تأتي للتنبيه والإنكار والتعجب، ينظر في هذه المسألة: حروف المعاني للزجاجي ص ٢٨، ٢٩، والحلل لابن السيد ص ٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٢٣٢/٢، ١٢٣٣، والتذييل والتكميل ١٢/٥: ٢٠، وارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣: ١٢٤٠، والجنى الداني ص ٥٧٠: ٥٧٤، والمساعد ٣٠٥/١، ومغني اللبيب ص ٢٥٣، والتصريح ٢٩٥/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/١.

(٢) في (م): "جامدا".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٤) في (ز): "منا لفت"، وفي (م): "مبالغة".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٧) في (م): "كأن الأسد زيدا"، وفي (ز): "كان زيدا أسد" زيد الرفع".

الرابع: "لَكِنَّ"، ومعناه الاستدراك[1]، وهو رَفْعُ التَّوَهُّمِ[2] الناشِئِ [١٥/ب] من الكلام السابق، ولذلك لا يُؤْتَى بها إلا بعد النفي صريحًا أو ضِمْنًا، فالأول نحو: ما جاءني أَحَدٌ لَكِنَّ زيدًا حاضِرٌ[3]، والثاني نحو: ذهب القومُ لَكِنَّ زيدًا مقيمٌ، فإن المعنى في هذا: ما أَقَامَ القَوْمُ لكنَّ زيدًا مُقِيمٌ.

وبيان رفع التوهم[4]: أنك لَمَّا قلت: ما جاءني أحد، تَوَهَّمَ السامع أن زيدًا هل دَخَلَ في نَفْيِ القيامِ[5] أم لا؟، فَرَفَعْتَ تَوَهُّمَهُ بقولك: لَكِنَّ ..

---

(١) هذا هو المشهور، وذكر بعض النحويين أنها تفيد التوكيد- أيضًا- ، ومنهم الزجاجي وابن خروف، وابن عصفور، ومَثَّلَ ابن هشام لذلك بقوله: لو جاءني أكرمته، لكنه لم يَجِئْ، فعبارة (لو جاءني أكرمته) دلت على امتناع المجيء؛ لأن "لو" إذا دخلت على مثبت نَفَتْهُ، فجاءت عبارة (لكنه لم يجئ) لتوكيد هذا المعنى، ينظر: الجمل للزجاجي ص ٥١، وشرح الجمل لابن خروف ٤٥١/١، والمقرب لابن عصفور ١٠٦/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٦٦/٢، والتذييل والتكميل ٩/٥، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣، والجنى الداني ص ٦١٥، وأوضح المسالك ٣٢٨/١، ومغني اللبيب ص ٣٨٣، والتصريح ٢٩٤/١، وهمع الهوامع ٤٢٦/١.

(٢) في (ز): "توهم".

(٣) في (ز): "لكن زيدا والثاني حاضر".

(٤) في (ز): "رفع توهم".

(٥) كذا في النسخ الثلاث، والأنسب: "في نفي المجيء"؛ ليناسب المثال الذي يفسره.

[إلخ][1]، وكذلك لَـمَّا قلت: ذهب القوم، تَوَهَّمَ السامعُ أن زيدًا هل ذهب معهم أم لا؟، فَرَفَعْتَ تَوَهُّمَهُ بقولك: لَكِنَّ .. [إلخ][2].

وهذا إذا كان زَيْدٌ في الأول من جُمْلَةِ الذين وَعَدُوكَ بالإتيان، وفي الثاني من جُمْلَةِ الذين قالوا: نَذْهَبُ، وللسامعِ عِلْمٌ[3] بالقضيتين، فَتَأَمَّلْ ذلك، فإنه قَلَّ مَنْ نَبَّهَ عليه صريحًا.

ومَثَّلَ الناظم بقوله: (لَمْ يَجْفُنِي .. [إلخ][4]) فـ(لكنَّ) حرف استدراك، والضمير المتصل به[5] في محل نصب على أنه اسمها، وجملة (يَمْنَعُهُ الرَّقِيبُ) من الفعل والمفعول والفاعل[6] مَحَلُّها الرفع على أنها خبرها.

وجه الاستدراك فيه: أن السامع لَـمَّا سمع المتكلم يقول: لَمْ يَجْفُنِي الحَبِيبُ، وله عِلْمٌ أنه لا يَزُورُ المتكلمَ، تَوَهَّمَ أن عَدَمَ زيارتِهِ لماذا؟ حيث لم يَجْفُهُ، فأزال تَوَهُّمَهُ[7] بقوله: (لَكِنَّهُ .. إلخ).

وفي نسخة مكان (لَمْ يَجْفُنِي): ما زَارَنِي[8]، وهو أَظْهَرُ، فَتَأَمَّلْ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ز): "علمه".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) في (ز): "المتصل فيه".

(٦) في (ز): "من الفعل والفاعل والمفعول".

(٧) في (ز): "بتوهم".

(٨) وكذلك هو في نسخة النظم التي اعتمدتها، وهو بتمامه:

مِثَالُهُ: ما زَارَنِي الحَبِيبُ   لَكِنَّهُ مَانِعُهُ الرَّقِيبُ

قال:

٥٥- وَلِلتَّمَنِّي "لَيْتَ"، نَحْوُ: لَيْتَا رِيقَكَ يُحْيِي قَلْبَ صَبٍّ مَيْتَا

٥٦- وَلَيْتَ صُبْحَ الشَّيْبِ يُمْسِي لَيْلَا وَيَـ"لَعَلَّ ارْجُ وِصَالَ لَيْلَى

٥٧- وَقُلْ: لَعَلَّهَا تُدَاوِي عَلَلِي وَهَذِهِ شَبِيهَةٌ بِالفِعْلِ

٥٨- فِي رَفْعِهَا ونَصْبِهَا وَذَاتِهَا وَفَتْحُهَا مُقَرِّبٌ لَهُ بِهَا

الخامس: "لَيْتَ"، ومعناها[١] التمني، وهو طَلَبُ الشَّيْءِ المَحْبُوبِ، سَوَاءٌ [١٦/أ] كان ممكنًا، نحو: ليت زيدًا قائمٌ، أو مستحيلًا عادةً، كقول الشيخ[٢] الهرِمِ: لَيْتَ الشبابَ عائدٌ.

ومَثَّلَ الناظمُ للأول بقول العاشق لمحبوبه: (لَيْتَ رِيقَكَ يُحْيِي قَلْبَ صَبٍّ مَيْتا) فـ(ليت) حرف تَمَنٍّ، (رِيقَكَ) اسمها منصوب[٣]، والكاف في محل جَرٍّ بالإضافة، (يُحْيِي) فعل مضارع مرفوع لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم[٤]، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء؛ لأنه معتلٌّ بها، وفاعله ضمير يعود على (رِيقَكَ)، تقديره: "هو"، (قَلْبَ) مفعوله، (صَبٍّ)

---

(١) في (ز): "ومعانيها".
(٢) في (ز): "كقولك للشيخ".
(٣) في (ز): "منصوب بها".
(٤) في (ز): "من ناصب وجازم".

مضاف إليه، (مَيْتًا) نعت (قَلْبَ)، ونعت المنصوب منصوب، وجملة (يُحْيِي) وفاعلِهِ الضميرِ في محل رفع خبر (ليت)[١].

ومَثَّلَ للثاني بقول الشيخ الفاني الذي شَعْرُهُ ابْيَضَّ من الكِبَرِ:

❖لَيْتَ صُبْحَ الشَّيْبِ يُمْسِي لَيْلا❖

فـ(صُبْحَ) اسم (لَيْتَ) منصوب بها، (الشَّيْبِ) مضاف إليه مجرور، (يُمْسِي) فعل مضارع ناقص[٢]، يرفع الاسم، وينصب الخبر، والضمير المستتر فيه العائدُ على (صُبْحَ) المقدرُ بـ"هو" في محل رفع على أنه اسم [(يمسي)][٣]، (لَيْلًا) خبره، وجملة (يُمْسِي) ومعموليه في محل رفع خبر (لَيْتَ)، والمعنى[٤]: ليت بياض الشيب يصير أَسْوَدَ، فهو في معنى: ليت الشبابَ عائدٌ.

وإنما قلنا: أو [مستحيلًا][٥] عادةً لأن اللَّه- [تعالى][٦]- قادرٌ [على][٧] أَنْ يُصَيِّرَ الشَّيْخَ الهَرِمَ شابًّا[٨]، لكن لم تَجْرِ عادتُهُ الإِلَهِيَّةُ بذلك.

---

(١) في (ز): "في محل رفع على أنها خبر ليت".
(٢) بعده في (ز): "من أخوات كان".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) في (ز): "والمعنى: ليت الشباب عائد"، ثم جاء الكلام بعد ذلك كما في (ب) و (م).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ز)، والمثبت من (م).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب) والمثبت من (ز) و (م).
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٨) في (ز): "شاب".

السادس: "لَعَلَّ"، وإليه أشار بقوله: (وَبِلَعَلَّ ارْجُ .. إلخ[1]) أي: معناه الترجي، وهو طَلَبُ المَحْبُوبِ المُمْكِنِ، كقول المُحِبِّ: لَعَلَّ الحبيبَ قادمٌ.

وقد يأتي لِلتَّوَقُّعِ، وهو الحَذَرُ من الأمر المكروه المَخُوفِ[2]، نحو: لَعَلَّ العَدُوَّ ظَافِرٌ، وبعضهم يعبر عن مثل هذا بالإشفاق المَخُوفِ[3].

ومَثَّلَ لعمل "لَعَلَّ" بقوله: (لَعَلَّهَا تُدَاوِي عَلَلِـي)[4]، فالضمير المتصل بـ(لَعَلَّ) العائد على (لَيْلَى) في محل نصب اسمها، (تُدَاوِي) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء؛ لأنه مُعْتَلٌّ بها، وفاعله ضمير تقديره: "هي"، وجملة الفعل والفاعل [١٦/ب] في محل رفع خبر (لعلَّ)، (عَلَلِي) مفعول به لـ(تُدَاوِي)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها الاشتغال[5].

---

(١) في (ز): "إلى آخر البيت".

(٢) في (ز): "وهو الحذف من اخره المكره المحذوف".

(٣) ذكر سيبويه أن معنى "لَعَلَّ" رجاءٌ وخوفٌ، وفي موضع آخر أنها للطمع والإشفاق، الكتاب ١٤٨/٢، ٢٣٣/٤، وذكر كثير من النحويين أنها تأتي للإشفاق- أيضًا، وسَمَّاهُ بعضهم التوقُّعَ، وذكر بعضهم لها معانِيَ أخرى، ينظر: المقتضب ١٨٣/٤، والجمل للزجاجي ص ٥١، والأزهية ص ٢١٧، والمفصل ص ٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧/٢، ورصف المباني ص ٣٧٣، والتذييل والتكميل ٢٢/٥، وارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣، والجنى الداني ص ٥٨٠، ومغني اللبيب ص ٣٨٠، وأوضح المسالك ٣٢٩/١، وهمع الهوامع ٤٢٨/١.

(٤) في (ب): "تداوي عليلي"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) في (ز): "وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء لأنه اشتغالي".

وقوله: (أَلْبَتَّةَ) أي: القطع، فهو مفعول مطلق، أي: أَقْطَعُ القَطْعَ بأن هذه الحروف الستة ناصبةٌ رافعةٌ.

وقوله:

فَنَصْبُهَا أَسْمَاؤُهَا، وَرَفْعُهَا أَخْبَارُهَا، ....

معناه: فالمنصوب بها اسمٌ لها، والمرفوع بها خبر لها، فأطلق لفظ نَصْبٍ ورَفْعٍ اللذين هما مصدرانِ، وأراد بهما اسمي المفعول، كما في قوله- تعالى- : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ)[١] أي مَخْلُوقُهُ.

وقوله: (وَهَذِهِ شَبِيهَةٌ بِالفِعْلِ.. [إلخ][٢]) إشارة إلى أن هذه الحروف تشبه الفعل؛ لأنها ترفع وتنصب كالفعل[٣]، لكنَّ منصوبَها مُقَدَّمٌ على مرفوعها، تقول مثلًا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، هذا هو الأصل، وضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، فَرْعٌ عنه.

وجاء عَمَلُ هذه الحروفِ بتقديم المنصوب؛ لأن عملها فَرْعٌ؛ [لأنها][٤] حروفٌ، وأصل العمل للأفعال[٥]، ولأنها إِمَّا ثلاثية، وهو "إِنَّ" و"أَنَّ"

---

(١) من الآية ١١ من سورة لقمان.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ب): "بالفعل"، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفيها: "حرف" مكان "حروف"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) هذا وجه، وقال بعضهم: إن علة تقديم منصوب هذه الحروف على مرفوعها هي أن معاني هذه الأحرف لا تتحقق إلا في أخبارها، فتَنَزَّلَتْ الأخبارُ منزلةَ العُمَدِ من

و"لَيْتَ"، أو رباعية، وهو "كَأَنَّ" و"لَعَلَّ"، أو خماسية، وهو "لَكِنَّ"، وهكذا صِيَغُ الأفعال؛ ولأن لفظها مبنيٌّ على الفتح مثل الفعل الماضي[1]، [وإليه][2] أشار بقوله:

❖وَفَتْحُهَا مُقَرِّبٌ لَهُ بِهَا❖

الأفعال، فأُعْطِيَتْ إعرابَ الفاعل وهو الرفع، وتَنَزَّلَتْ أسماؤُها مَنْزِلَةَ الفَضَلَاتِ، فأُعْطِيَتْ إعرابَ المفعول وهو النصب، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، ٩، والمساعد ٣٠٧/١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٤٨، وهمع الهوامع ٤٣١/١.

(١) هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح للشَّبَهِ بين هذه الحروف وبين الفعل ذكرها كثير من النحويين، وذكروا- أيضًا- من أوجه الشَّبَهِ أن معانيَها هي معاني الأفعال، من التوكيد والتشبيه والترجي ..إلخ، وذكر بعضهم أن سبب إعمال هذه الأحرف اختصاصُها بمشابهة "كان" الناقصة من وجهين، أحدهما: في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، والثاني: مشابهة "كان" في سكون الوسط، وفتح الآخر، وقد ردَّ ابن مالك في شرح التسهيل هذا الوجه الثاني، ويرى الزجاجي أنها أشبهت الفعل في اتصال ضمائر النصب بها، وردَّه ابن عصفور وابن مالك- أيضًا- ، ينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٣٠/١، والجمل ص ٥١، ٥٢، وشرح الجمل لابن خروف ٤٥٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، والمقرب ١٠٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١: ٤٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٤/٥: ٢٦، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٤٧، والتصريح ٢٩٣/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

أي : مُقَرِّبُهَا إلى الفعل بِنَاؤُهَا على الفَتْحِ ، فاللام في (لَـهُ) بمعنى "إلى" ، والباء في (بها) زائدةٌ جِيءَ بها لِتَقْوِيَـةِ العامـل ، وهـو هنا (مُقَـرِّبٌ) ؛ لأنـه اسـم فاعـل ، فهـو ضـعيف بالنسبة إلى الفعـل ، وقـد ذُكِـرَ هـذا في الكتب النحوية ، فَلْيُـرَاجَعْ[1].

قال[2] :

٥٩- وَنَوْعَهَا الثَّالِثَ خُذْهُ : "ما" و"لا" وذَانِ رَفْعًـا ثُـمَّ نَـصْبًا أَعْمِلَـا

٦٠- إذْ شَابَهَا "لَيْسَ" بِإدْخَالٍ عَلَى مُبْتَـدَأٍ[3] بِخَبَـرٍ قَـدْ وُصِـلَا [١٧/أ]

٦١- وَالنَّفْيِ فِيهِمَا ، وَنَفْيِ الحَالِ في "مَـا" وَبَـاءِ زِيـدَ في مِثَـالِ

٦٢- وَكَـوْنِ إِسْـمٍ لَهُمَـا مُنَكَّـرَا أَوْ ضِـدُّهُ لِـ"مـا" فَالِاعْمَـالُ جَـرَى

النـوع الثالـث مـن العوامـل السماعية : حرفـان نافيـان يعمـلانِ عَمَـلَ "لَيْسَ"[4] ، فيرفعان الاسم ، وينصبان الخبر.

---

(١) في (ز) : "فليراجع جميع ذلك".

(٢) في (ز) : "فقال رحمه الله".

(٣) في (ز) : "المبتدأ".

(٤) كـان علـى الـشارح أن يـذكر أَنَّ مَـنْ يُعْمِلُهُمَـا هـم أهـل الحجـاز بـشروطٍ ذكرهـا النحويون ، وإلا فإنهما مُهْمَلَانِ عند بني تميم ، ينظر في هذا وفي أوجه شبه "ما" و"لا" بـ"ليس" : المقتضب ١٨٨/٤ ، والأصول ٩٣/١ ، والجمل ص ١٠٥ ، والإنصاف ص ١٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور

وشَبَهُهُمَا بـ"لَيْسَ" من [حيث][1] دخولُهما على ما أصله مبتدأٌ وخبرٌ، ومن حيث النَّفْيُ، لكنَّ شَبَهَ "ما" بها أَقْوَى من "لا"، من حيث إِنَّ "ما" لنفي الحال كـ"ليس"، فقولك: ما زَيْدٌ قائمًا، كقولك: لَيْسَ زيدٌ قائمًا، في أنَّ مُفَادَهُ نَفْيُ القيامِ عن زيد وَقْتَ التكلم به، [ولا][2] يراد به النفيُ [في][3] المستقبل إلا إذا قُيِّدَ مَثَلًا بقولك: غَدًا.

ومن حيث إِنَّ الباء تدخل على خبر "ما" كما تدخل على خبر "لَيْسَ"، نحو: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[4]، أي: غافلًا، ونحو: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[5]، أي: كافيًا.

ومن حيث إن ["ما"][6] تَعْمَلُ في المعارف والنكرات مثل "لَيْسَ"، بخلاف "لا"، فإن اسمَها وخبَرَها لا يكونان[7] إلا نكرتَيْنِ كما يأتي [في][8] مثالها.

١/٥٩١، والتذييل والتكميل ٤/٢٥٥، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٧٧، وهمع الهوامع ١/٣٨٩.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) من الآيات: ٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٩ من سورة البقرة، ومن الآية ٩٩ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وعبارة "ومن حيث" تكررت في (ب).

(٧) في (ز): "لا يكون".

(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

وقوله: (وَنَوْعَهَا الثَّالِثَ خُذْهُ) الأرجح نصب (نوْعَهَا)، و(الثَّالِثَ) نعته؛ لأنه جاء قبل طَلَبٍ؛ لِمَا ذُكِرَ في باب الاشتغال، ويجوز: نَوْعُهُ الثالثُ على الابتداء، وجملة (خُذْهُ) خبره، لكن النصب أَرْجَحُ على أنه [مفعولُ][1] فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده كما تقدم.

ثم مَثَّلَ لهما ولـ"لَيْسَ"، فقال [- رحمه الله تعالى-][2]:

٦٣- مِثَالُهُ: مَا الدَّمْعُ جَفْنِي جَافِيَا وَمَا غَرَامٌ [مِنْ][3] مُحِبٍّ خَافِيَا

٦٤- وَمَا فُؤَادُنَا بِسَالٍ عَنْكُمُ وَلَا رِسَالَةٌ تَجِيئنِي مِنْكُمُ

٦٥- كَمَا تَقُولُ: لَيْسَ قَلْبِي رَاضِيَا وَلَيْسَ حِبٌّ وَصْلَهُ مُعَاطِيَا

٦٦- وَلَيْسَ ذَا اللَّوْنُ بِلَوْنِ الوَرْدِ بَلْ هُوَ [نَوْرٌ][4] مِنْ شَقِيقِ الخَدِّ

إعراب الأمثلة المذكورة:

الأول: (مَا الدَّمْعُ جَفْنِي جَافِيا) "ما" نافية [١٧/ب] بمعنى "ليس"، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، (الدَّمْعُ) اسمها مرفوع بها، (جَفْنِي) مفعول (جَافِيًا) مُقَدَّمٌ عليه؛ إِذْ أصلُهُ: جافيًا جَفْنِي، (جَافِيًا) خبر (ما)، والمعنى: أن الدمع لا يفارق جفني.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

والثاني: (مَا غَرَامٌ مِنْ مُحِبٍّ خَافِيَا) ["ما"][1] مُشَبَّهٌ بـ"ليس"، (غرامٌ) اسمها مرفوع بها، (مِنْ مُحِبٍّ) جارٌّ ومجرور متعلق بقوله: (خَافِيًا) الذي هو خبر (ما)، والأصل: خافيًا مِنْ مُحِبٍّ.

فالمثال الأول لإعمال[2] "ما" في المعرفة كالمثال الثالث، لكنه زاد فيه الباء في خبرها، والمثال الثاني لإعمالها في النكرة.

والثالث: (ما فُؤَادُنَا بِسَالٍ لَكُمُ[3]) "ما" بمعنى "لَيْسَ"، (فُؤاد)[4] اسمها مرفوع بها، (نا) ضمير محله الجر بالإضافة، (بِسَالٍ) الباء حرف جَرٍّ، (سالٍ) مجرور بها، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ إذْ أصله: سَالِي، والباء زائدة في خبر "ما"، تقديره: سالِيًا، (لكم) جار ومجرور متعلق بـ"سالٍ"؛ لأنه اسم فاعل.

والرابع: (لا رِسَالَةٌ تَجِينِي مِنْكُم) "لا" نافية بمعنى "ليس"، (رسالة) اسمها مرفوع بها، (تَجِينِي) "تَجِي" فعل مضارع مرفوع [للتَّجَرُّدِ][5]، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المبدلة من الهمزة[6]، والنون للوقاية،

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) في (م): "إعمال".
(٣) في (ز) و (م): "بسال عنكم".
(٤) في (ز): "فؤادنا".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وفي (ب): "للتجريد"، والمثبت من (م).
(٦) الياء في الماضي هي المبدلة ألفا في "جا" بعد حذف الهمزة، وأما في المضارع فقد حذفت الياء فقط للتخفيف، ولم تبدل من الهمزة كما زعم الشارح هنا، وقد ذكر سيبويه وابن جني وغيرهما أن الهمزة تحذف في نحو: جا يجي، وسا يسو؛ للتخفيف، ينظر: الكتاب ٣/٥٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/١١٣، ١١٤،

والياء التي بعد النون ضمير متكلم في محل نصب مفعول (تجي)، وفاعله ضمير يعود على (رسالة)، تقديره: هي، (منكم) جار ومجرور متعلق بـ(تجي)، ومعنى "مِنْ" هنا الابتداء.

والخامس: (لَيْسَ قَلْبِي رَاضِيا) فـ(ليس) من أخوات "كان"، (قلبي) اسمها مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالي، (راضيًا) خبرها.

السادس: (لَيْسَ حِبٌّ وَصْلَهُ مُعَاطِيا)، فـ(حِبٌّ) اسم (ليس)، (وصله) مفعول مقدم لقوله[1]: (مُعَاطِيًا) الذي هو خبر (ليس)؛ لأنه اسم فاعل [١٨/أ] من: عَاطَى يُعَاطِي، بمعنى: يعطي.

[السابع][2]:

لَيْسَ ذَا اللَّوْنُ بِلَوْنِ الوَرْدِ   بَلْ هُوَ نَوْرٌ مِنْ شَقِيقِ الخَدِّ

فـ(ذا) اسم إشارة محله الرفع[3] على أنه اسم (ليس)، (اللون) بالرفع نعت (ذا) على الأصح، وذهب إليه ابن الحاجب[4]، (بلون) الباء زائدة،

٧٩٢/٢، بل ذكر ابن جني في موضع آخر من سر الصناعة (٨٢٣/٢) أن حذف الياء في: جا يجي ونحوه لغة لبعض العرب، وينظر- أيضًا- : المحكم والمحيط الأعظم: رأى ٣٣٩/١.

(١) في (ز): "مفعول مقدم عليه لقوله".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (ز): "اسم إشارة في محل رفع".

(٤) ينظر: الكافية لابن الحاجب ص ٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٦/١، ٤٤٧، وذهب الكوفيون والزجاج والسهيلي وابن مالك إلى أن اسم الإشارة لا ينعت؛ قالوا: لأن أغلب ما يقع بعده جامد، ولهذا جعلوه بيانًا لاسم الإشارة، وأكثر البصريين على أن اسم الإشارة ينعت بشرط أن يكون نعته معرفا بـ"أل"، وفي المسألة تفصيل غير هذا، ينظر: الكتاب ٧/٢، ٨، والمقتضب ٢٨٢/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٩/٢، ٣٤٠، والمفصل ص ١٢٠،

و(لون) خبر (ليس)، (الورد) مضاف إليه مجرور بالإضافة[1]، (بل) حرف إضراب وعطف، و(هو) مبتدأ مرفوع محلًّا، و(نَوْرٌ) خبره، وهو بفتح النون، أي: زهرٌ[2]، ويجوز ضمها مجازًا، (من شقيق) جار ومجرور، (الخَدِّ) مضاف إليه شقيق، والعامل في المضاف إليه الجرَّ هو المضاف، ومحل الجار والمجرور نصب متعلق بمحذوف نعت (نَوْرٌ).

قال- [رحمه الله][3]- :

٦٧- وَرَابِعُ النَّوْعِ[4] حُرُوفٌ نَاصِبَهْ لِمُفْـــرَدٍ، فَـــالوَاوُ لِلْمُـــصَاحَبَهْ

٦٨- مَنْصُوبُهَا سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهْ مِثَالُـــهُ: سِـــرْ وَالرِّيَـــاحَ الْمُـــسْرِعَهْ

٦٩- وَبَعْـدَهَا[5] "إِلَّـا" لِلاسْتِثْنَاءِ نَحْـوُ: أَتَـوْا إِلَّـا الْمُحِـبَّ النَّـائِي

يعني أن النوع الرابع من العوامل السماعية حروفٌ تنصب اسمًا مفردًا واقعًا بعدها، فقوله: (وَرَابِعُ [النَّوْعِ)] من إضافة[6] الصفة إلى موصوفها،

ونتائج الفكر للسهيلي ص ١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١، ٢٩٨، والمقرب ٢٢٠/١، والتسهيل ص ١٧٠، وشرحه لابن مالك ٣٢٠/٣، ٣٢١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٩٧٤/١، ٩٧٦، وارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، والتذييل والتكميل ٢٦٦/١٢، ٢٩٩: ٣٠٤، وهمع الهوامع ١٢١/٣، ١٢٢.

(١) في (ز): "مجرور إليه بالإضافة".

(٢) في (ز): "الزهر".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (م): "قال رحمه الله تعالى"، والمثبت من (ز).

(٤) في (ز): "ورابع أنواع".

(٥) في (م): "وبعد".

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (ز): "فقوله: الرابع من إضافة"، والمثبت من (م).

أي: والنوع الرابع: وهذه الحروف سبعة، ذُكِرَ الآن منها اثنان، وهما واو المصاحبة التي بمعنى "مع"، و"إلا" للاستثناء.

مثال الواو: جاء الأميرُ والجَيْشَ، بالنصب، إذا كان مجيء الجيش مع الأمير جملةً، أما إذا رُفِعَ الجيش فالواو للعطف، وفيه [حينئذ][(1)] احتمالاتٌ ثلاثةٌ: المَعِيَّةُ أو القَبْلِيَّةُ أو البَعْدِيَّةُ.

والأصحُّ أن الناصب للاسم بعد واو المعية هو العامل، من فعل أو شِبْهِهِ[(2)]، نحو: سِرْتُ والنِّيلَ، وأنا سائِرٌ والنِّيلَ[(3)]، فـ(سائر) اسم فاعل [يعمل][(4)] كفعله، فالنيل في الأول منصوب بـ(سِرْتُ) بواسطة الواو، وفي الثاني بـ(سائِرٌ)، بواسطة الواو؛ لأن أصل (سِرْتُ والنِّيلَ) [١٨/ب]:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) هذا مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب ٢٩٧/١، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل بعد الواو، والتقدير عنده في المثال: سرت ولابَسْتُ النيلَ، وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف في نحو: جئتُ مَعَهُ، وحكي عن الجرجاني أن ناصبه هو الواو، ينظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف للأنباري ص ٢٠٦ : ٣٠٩، وقد ذكر المحقق مصادر للمسألة، وينظر- أيضًا- : الأصول ٢٠٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٢، ١٩٦، واللمع ص ٥١، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، وشرح الجمل لابن خروف ١١٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٦١٩/١، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، ١٤٨٥، والتذييل والتكميل ١٠١/٨ : ١٠٧، وأوضح المسالك ٢٤٢/٢، ومغني اللبيب ص ٦٦٩، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٨٧.

(٣) في (ز): "نحو: سرت وأنا والنيل أي وأنا سائر والنيل".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

سِرْتُ مع النيلِ[1]، فلما ظهرت "مع" الظرفيةُ بصورة الواو نُقِلَ نصبُها إلى ما بعدها.

ومثال "إِلَّا": جاء القَوْمُ إلا زَيْدًا، فالعامل في زيد النصبَ [هو][2] "إِلَّا" على الصحيح[3].

ومَثَّلَ الناظم لواو المصاحبة بقوله: (سِرْ وَالرِّيَاحَ[4] الُمسْرِعَة)، فـ(سِرْ) فعل أمر مبني على السكون، فاعله [ضمير][5] تقديره: أنت، (والرياحَ[6])

---

(١) في (ز): "لأن الأصل سرت والنيل أي: مع النيل".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في ناصب المستثنى أقوال كثيرة، أشهرها أربعة، أحدها: هذا الذي ذكره الشارح هنا، واختاره ابن مالك، وقال: هو مذهب سيبويه والجرجاني، ونسب للمبرد، وهو يخالف ما في المقتضب والكامل، ففيهما أن ناصب المستثنى ما قبل "إلا"، و"إلا" دالَّةٌ عليه، وثانيها: أن الناصب ما قبل "إلا" من فعل أو غيره، بتعدية "إلا"، قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة، وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين، وثالثها: أن الناصب هو ما قبل "إلا" مستقلًّا، وهو مذهب ابن خروف، واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه، ورابعها: أن الناصب "أستثني" مضمرًا بعد "إلا"، حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج، ينظر ما ذكره محقق الإنصاف ص ٢٢٥ : ٢٣١ من مصادر لهذه المسألة، وينظر- أيضًا- : الكامل ٦١٣/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤ مع تعليق الشيخ عضيمة، وشرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣ : ٦٣، وشرح الجمل لابن خروف ٩٥٨/٢، ١١٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٢ : ٢٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١ : ٣٦٣، وشرح الكافية للرضي ٧٢١/١ : ٧٢٤، ورصف المباني ص ٩٠، والتذييل والتكميل ١٨٢/٨ : ١٩١، والجنى الداني ص ٥١٦.

(٤) في (ز): "سر والرابع".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) في (ز): "والرابع".

الواو بمعنى ["مع"][1]، (الرياحَ) منصوب على أنه مفعول معه، (المُسْرِعَهْ) نعت (الرياح)، ونعت المنصوب منصوب، لكنْ يُوقَفُ عليها بالهاء، وهذا على المجاز، والمراد منه: حَثُّ المأمورِ على العَجَلَةِ في السَّيْرِ[2]، وإلا فالرياح ليست محسوسةً لِيُسَارَ معها[3].

ومَثَّلَ للمنصوب بـ"إلا" بقوله: (أَتَوْا إِلَّا المُحِبَّ النَّائِي)، فـ(أَتَوْا) فعل وفاعل، أي: القومُ، (إلا) حرف استثناء، (المحب) منصوب [بـ(إلا)][4] على أنه مستثنى، أي: مخرَج مما دخل فيه الأول، وهو الإتيان، (النائي) نعت (المحب)، وسُكِّنَ لِرَوِيِّ البيتِ، ومعناه: البعيد، أي: إما حِسًّا بِأَنْ كان منزلُهُ بعيدًا، أو مَعْنًى [أي][5]: هو مُحِبٌّ، لكنه يَنْأَى- أي: يَبْعُدُ- عن وصله[6]، وذا مشهور عند أهل الغرام.

قال[7]- :

٧٠- وَبَعْدَهَا مَا جَاءَ لِلنِّدَاءِ ... وَهْيَ "أَيَا" و"أَيْ" بِلَا امْتِرَاءِ

٧١- "هَيَا" و"يَا" و"آ"، كَـ"يَا غَرَامِي ... لَا تَقْتُلَنِّي، وَاخْبُ أَيْ هُيَامِي

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) في (ز): "حيث الموموم على العجلة فالسير".
(٣) في (ب): "ليسار معربا"، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) في (ز) و (م): "عن وصلي".
(٧) في (م): "قال رحمه الله تعالى".

٧٢- [هَيَا](١) جُفَيْنِي جِفَّ مِنْ دُمُوعِي وَيَـا لُهَيْبِـيَ(٢) الْـهُ عَـنْ ضُـلُوعِي

٧٣- آمُقْلَتِي كُفِّي كَفَانِي دَمْعُ وَهَـذِهِ أَتَـتْ مَكَـانَ "أَدْعُـو"(٣)

ذَكَرَ الحروفَ الخمسةَ إتمامًا للسبعة الناصبة لاسمٍ مفردٍ، وهي(٤): (يا) و(أَيَا) و(هَيَا) و(أَيْ) و(آ)، وأَهْمَلَ تَبَعًا لِأَصْلِهِ الهمزةَ(٥)، وتأتي- أيضًا- لنداء القريب.

والنداء: هو الإقبال على المخاطب بحرفٍ من هذه الحروف لفظًا أو تقديرًا [١٩/أ]؛ ليدخل نحو قوله- تعالى- : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(٦)، أي: يا يوسفُ.

والمنادى في نفس الأمر مفعولٌ به، فإعراب "يا زيد" مثلًا: "يا" حرف نداء، "زيد" منادى مبني على الضم؛ لأنه مفرد علم، محله النصب لأنه

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (ز): "أيا لهيبي".

(٣) لم ترد هذه الأبيات الأربعة في (م)، وإنما تكرر مكانها قوله:

وَلِلتَّمَنِّي "لَيْتَ"، نَحْوُ: لَيْتَا رِيقَكَ يُحْيِي قَلْبَ صَبٍّ مَيْتَا

مع ثلاثة أبيات بعده.

(٤) في (ز): "وهو".

(٥) في (م): "وأهمل تبعًا لأصله الهمزة تبعا لأصله".

(٦) من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

مفعول به، تقديره: أَدْعُو زَيْدًا، والمنادى خمسة أقسام[1]، فُصِّلَتْ في كتب النحو على أَتَمِّ تفصيل، فليراجع.

ومَثَّلَ الناظم لكل حرف بمثالٍ:

الأول: (يا غَرَامِي [لَا][2] تَقْتُلَنِّي)، إعرابه: (يا) حرف نداء، (غرامي) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالي، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة، (لا) ناهية، (تَقْتُلَنِّي) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصال نون التأكيد [به][3]، محله الجزم بـ"لا" الناهية، فاعله ضمير تقديره: أنت، والياء ضمير متكلم في محل نصب مفعوله.

الثاني: (اخْبُ أَيْ هُيَامِي): (اخْبُ) فعل أمر مبني على حذف الواو؛ لأن مضارعه (يخبو)، وفعل الأمر يُبْنَى[4] على ما يجزم [به][5] مضارعه، ويقال: النار لم تَخْبُ بحذف الواو، أي: لم تَنْطَفِئْ، (أَيْ) حرف نداءٍ، (هُيَامِي) منادى مضاف، إعرابه كإعراب (غرامي)، والغرام والهُيَامُ[6]: غايَتَا العِشْقِ.

---

(١) في (ز) و (م): "خمسة أنواع".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) في (ب): "وفعل أمر"، وفي (ز): "وفعل المضارع مبني".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٦) في (ب): "والغرام والهوى"، والمثبت من (ز) و (م).

الثالث: (هَيَا جُفَيْنِي جِفَّ مِنْ دُمُوعِي): (هَيَا) حرف نداء، (جُفَيْنِي) منادى، وهو تصغير جَفْنٍ، (جِفَّ) فعل أمر، حرك بالفتح للخفة، والأصل فيه السكون، (مِنْ دُمُوعِي) جارٌّ ومجرورٌ ومضاف إليه، و(من) هنا للتعدية؛ لأن (جِفَّ) مضمن معنى: أَقْلِلْ.

الرابع: (أَيَا لُهَيْبِيَ الْهُ عَنْ ضُلُوعِي): (أَيَا) حرف نداء، (لُهَيْبِي) منادى، (الْهُ) فعل أمر مبني على حذف الواو، [مثل][1] (اخْبُ) المتقدمِ، (عن ضلوعي) جار ومجرور ومضاف إليه.

الخامس: (آمُقْلَتِي كُفِّي كَفَانِي دَمْعُ) [١٩/ب]: (آ) حرف نداء، (مقلتي) منادى، وإعرابه مع (جُفَيْنِي) و(لُهَيْبِي) مثل (غَرَامِي) بتمامه، (كُفِّي) فعل أمر مبني على حذف النون؛ لأن مضارعه يُجْزَمُ[2] بحذفها، نحو: لم تَكُفِّي[3]؛ لأنه من الأفعال الخمسة[4]، وفاعله [الياء][5] الدالة على "أَنْتِ" بكسر التاء[6]، (كفاني) فعل ماض [ومفعول][7]، والنون

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) في (ز): "مجزوم".
(٣) في (ز) و (م): "لم تكف".
(٤) في (ز): "أفعال الخمسة".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٦) يعني ياء المخاطبة.
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

للوقاية، والياء ضمير متكلم، محله النصب هي المفعول[١]، (دمع) فاعل (كفى)[٢] مؤخر.

واعلم أن جميع الأمثلة وقعتْ بنداء من لا يعقل[٣]، [فلا بأس به لأنه ورد في القرآن العظيم][٤]، نحو قوله- تعالى- : (يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ [وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي][٥])، (يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ)[٦]، (يَا حَسْرَةً عَلَى العِبَادِ)[٧]، إلى غير ذلك.

وقوله[٨]:

❖وَهَـــذِهِ أَتَـــتْ مَكَـــانَ "أَدْعُـــو"❖

إشارة إلى أن العامل في المنادى هو هذه الحروف نيابةً عن "أَدْعُو"، وهو الأظهر[٩].

---

(١) في (ز): "هي المنصوب".

(٢) في (ز): "فاعل كفاني".

(٣) كذا في النسخ الثلاث، والأفضل أن يقول: "ما لا يعقل"، ولكنْ يُحْمَلُ كلامه على تنزيل غير العاقل منزلة العاقل بندائه.

(٤) ما بين المعقوفين أثبت في حاشية (م)، وكلمة "العظيم" سقطت منها.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م)، والآية ٤٤ من سورة هود.

(٦) من الآية ٨٤ من سورة يوسف.

(٧) من الآية ٣٠ من سورة (يس).

(٨) في (ز): "كقوله".

(٩) هذا الذي ذكره هو مذهب الفارسي، ونسب لسيبويه، وعبارة الكتاب تحتمله، وفي المسألة أقوال أخرى، منها: قول الجمهور، وهو أن ناصبه فعل مضمر بعد الأداة،

وهذه الأحرف[1] وإن كانت كُلُّها للنداء لكنَّ مراتبَها فيه متفاوتةٌ، وقد نَبَّهَ على ذلك، فقال[2]:

٧٤- لَكِنَّ "أَيْ" و"آ" لِقُرْبٍ، وَ"أَيَا" وَأُخْتَهَا "هَيَا" لِبُعْدٍ سُمِيَا

٧٥- وَ"يَا" لِقُرْبِهِ وَضِدِّهِ، وَمَا بَيْنَهُمَا فَاقْنَعْ بِمَا تَقَدَّمَا

يعني أنه يُنَادَى القريب المحسوس الغافل[3] بـ"أَيْ" و"آ"، والبعيدُ بـ"أَيَا" و"هَيَا"، فإذا كان زيد مثلًا بين يديك، وأردت نداءه تقول: أَيْ زَيْدُ! وآ زيدُ، وإذا كان بعيدًا تقول: أَيَا زيدُ، وهَيَا زَيْدُ، و"يا" يُنَادَى بها القريب والبعيد والمتوسط، أما الغافل والنائم فهما[4] كالبعيد، ولا ينادى لفظ الجلالة الشريفة إلا بـ"يا" خاصةً.

تقديره: أدعو أو أنادي، ومنها: أن ناصبَه الأداةُ على أنها اسمُ فعلٍ، ينظر: الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، والمسائل العسكرية ص ١٠٩: ١١١، والمفصل ص ٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٨٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١: ٢٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢، والتسهيل ص ١٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤٠٧/١، ورصف المباني ص ٤٥٣، والتذييل والتكميل ٢١٩/١٣: ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، والجنى الداني ص ٣٥٥، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ١٩٧، وهمع الهوامع ٢٥/٢، ٢٦.

(١) في (ز): "وهذه الحروف".

(٢) في (ز): "ثم قال رحمه الله".

(٣) في النسخ الثلاث: "العاقل"، والصواب ما أثبت.

(٤) في (ز): "أما العاقل والنائم منهما".

وقوله: (سُمِيَا) أي: عُلِمَا، ومنه الاسم؛ لأنه علامةُ مُسَمَّاهُ، أي: جُعِلَا علامةً على[1] نداء البعيد.

وقال[2]:

٧٦- وَخَامِسُ النَّوْعِ حُرُوفٌ تَنْصِبُ فِعْلًا مُضَارِعًا، وَذَا لَا تُحْسَبُ [٢٠/أ]

٧٧- أَوَّلُهَا: "أَنْ"، وَهْيَ حَرْفٌ مَصْدَرِي يَنْصِبُهِ الفَعْلَ[3] حَقِيقٌ وَحَرِي

٧٨- نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ تَكُونَ الْمُفْتِي وَ"لَنْ" لِنَفْيِ الفِعْلِ فِيمَا يَأْتِي

[الخامس من الأنواع السماعية: أربعة أحرف تنصب الفعل المضارع][4]، وهي "أَنْ" و"لَنْ" و"كَيْ" و"إِذًا".

فأما "أَنْ" [فهو][5] حرف مصدري، أي: يؤول مع الفعل الداخل هو عليه بمصدر، نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومَ، أي: مِنْ قِيَامِكَ.

ومَثَّلَ الناظم له بقوله: (أُحِبُّ أَنْ تَكُونَ الْمُفْتِي)، فـ(أُحِبُّ) [فعل][6] مضارع، فاعله ضمير تقديره: أنا، (أَنْ) حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، (تَكُونَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) [بفتحة في آخره،

---

(١) في (ز): "أي جعل على علامة على".
(٢) في (ز): "فقال رحمه الله"، وفي (م): "ثم قال".
(٣) في (ز): "وهي حروف مصدري ينصب الفعل".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

واسم (تكون)][1] ضمير تقديره: أنت، (المُفْتِي) خبره، [وهو منصوب بفتحة في آخره][2]، وسكونُهُ عارِضٌ لِلرَّوِيِّ.

وأما "لَنْ" فهو حرفٌ لنصب المضارع ونَفْيِهِ وتخليصِهِ للاستقبال، [بعدما كان مشتركًا بين الحال والاستقبال][3]، فإذا قلت: أَقُومُ مثلًا، [فقد][4] تقوله وأنت شارِعٌ في القيام، وقد تقوله وقَصْدُكَ القيامُ فيما بَعْدُ، فإذا قلت: لَنْ أَقُومَ، اخْتُصَّ بِنَفْيِ القيام في المستقبل.

ومَثَّلَ الناظم [له][5] بقوله:

٧٩- مِثَالُهُ[6]: (لَنْ أَبْرَحَ[7] الأَرْضَ)، وَ"كَيْ" جَاءَتْ[8] لِتَعْلِيلٍ كَـ"مِلْتِ كَيْ تَرَيْ"

٨٠- وَاصْمُتْ لِكَيْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ الأَدَبْ لِـأَنَّ مَـا قَبْـلُ لِـمَا بَعْـدُ سَـبَبْ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، وجاءت العبارة هكذا: "منصوب بأن علامة نصبه ضمير تقديره".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٦) في (ب): "مثاله قال"، والمثبت من (ز) و (م).

(٧) في (ز): "لن نبرح".

(٨) في (م): "جاء".

إعراب (لَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ)[1] : (لن) حرف نفي ونصب، (أَبْرَحَ) فعل مضارع بمعنى أُفَارِقُ، منصوب بـ(لن)، وفاعله ضمير تقديره: أنا، (الأرض) مفعول به.

وأما "كَيْ" فهو حَرْفُ تعليلٍ، أي: ما قبلها عِلَّةٌ وسَبَبٌ لِمَا بَعْدَهَا[2]، كما يقال للكافر: أَسْلِمْ كَيْ تَدْخُلَ الجنةَ، [فالإسلام سببٌ لدخول الجنة][3].

ومَثَّلَ الناظم بمثالين، أحدهما:

❖ .. اصْمُتْ لِكَيْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ الأَدَبْ❖

وهذا نَصٌّ في أن الناصب (تَكُونَ) هو[4] (كَيْ)[5] [٢٠/ب].

---

(١) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٢) في (ز): "ما قبلها غاية لما بعدها".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) في (ز): "هي".

(٥) وذلك لأنها سُبِقَتْ باللام، فيَتَعَيَّنُ كونُهَا مصدريةً ناصبةً للمضارع بنفسها؛ ولا تكون جارَّةً؛ لأنه لا يدخل حرف جرٍّ على مثله، فإن لم تُسْبَقْ "كي" باللام، ولم تأتِ بعدها "أنْ"- كما سيذكر الشارح- ، أو سُبِقَتْ باللام، وجاءت بعدها "أَنْ" جاز فيها الأمران: التعليلية والمصدرية، فإن جاءت بعدها اللام أو "أنْ" تعيَّنَ كونها تعليليةً جارَّةً، ومذهب سيبويه والجمهور أن "كي" مشتركة بين المصدرية والجارَّةِ، وحُكِيَ عن الأخفش أنها جارَّةٌ دائمًا، وهو في معاني القرآن (١/١٢٧) موافق لمذهب الجمهور، ومذهب الكوفيين أنها ناصبة دائمًا، ينظر: الكتاب ٣/٥: ٧، والمقتضب ٦، ٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٩٥، والإيضاح للفارسي ص ٢٤١، ٢٤٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٣٦٤، والإنصاف ص ٤٦٦، وشرح

والثاني: (مِلْتِ كَيْ تَرَيْ[1])، وهذا فيه احتمال، وهو أن يقال: إن نَوَيْتَ اللامَ قبل "كي" فـ"كي" هي الناصبةُ (تَرَيْ)، وإن لم تَنْوِ اللامَ قبل "كي" فـ"كي" بمعنى اللام، و"أَنْ" المضمرة هي الناصبة، ويكون التقدير حينئذٍ: لِأَنْ تَرَيْ، وعلامة نصب (تَرَيْ) حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وأصله: تَرَيْنَ.

و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) في البيت مبنيان على الضم؛ لأنه حُذِفَ المضاف إليه، ونُوِيَ معناه، وأصله: ما قبلها لِمَا بعدَها.

ثم أشار إلى الحرف الرابع، فقال:

٨١- رَابِعُهَا: "إِذًا" [إِذَا][2] صَدَّرْتَهَا عَنْ فِعْلِهَا الغَايِرِ مَا فَصَلْتَهَا[3]

٨٢- وَإِنْ يَكُنْ فَنَحْوُ "لَا" وَالقَسَمِ نَحْوُ: إِذًا أُرْضِيَكُمْ بِالكَرَمِ

الجمل لابن خروف ٧٨٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، ١٤٢، والتسهيل ص ٢٢٩، وشرحه لابن مالك ١٥/٤، ١٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣: ١٥٣٤، وشرح الكافية للرضي ٨٥٣/٢: ٨٥٨، ورصف المباني ص ٢١٥: ٢١٧، وارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤، والجنى الداني ص ٢٦١: ٢٦٥، ومغني اللبيب ص ٣٢٩: ٣٣٥، والتصريح ٣٥٩/٢: ٣٦٢، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٠٥، وهمع الهوامع ٢٨٩/٢: ٢٩٢.

(١) في (ز): "كي تروي".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) في (ب): "عن فعلها الغابر فصدرا"، والمثبت من (ز) و (م).

يعني: أن "إِذًا" هي الحرف الرابع من الحروف الناصبة للفعل المضارع، وإنما تنصبه بثلاثة شروط:

- أن تكون مصدرةً في أول الكلام.
- وأن يكون المضارع بعدها مُرَادًا به الاستقبالُ.
- وألا يَفْصِلَ بينهما فاصلٌ سوى "لا" أو القسمِ.

فإن اخْتَلَّ شرطٌ من الثلاثة وَجَبَ رَفْعُ الفعل الذي بعدها على الأصل[1].

مثال العاملة بالشروط: إِذًا أُكْرِمَكَ، جوابًا لمن قال: أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ، و(إِذًا أُرْضِيَكُمْ بِالكَرَم)، جوابًا لمن قالوا لك: نُرِيدُ أَنْ نَزُورَكَ، فـ(أُكْرِمَ) و(أُرْضِيَ) منصوبان بـ(إذًا)؛ لأن الشروط موجودةٌ، فإن قلت: أَنَا إِذًا أُكْرِمُكَ، أو إِذًا غدًا أُكْرِمُكَ، رَفَعْتَ (أُكْرِمُ)[2]، وإذا قلت: إِذًا لا أُقَصِّرَ في خِدْمَتِكَ، أو إِذًا- واللَّهِ- أُكْرِمَكَ، نصبت (أُقَصِّرَ) و(أُكْرِمَ)؛ لأنه لا يضر الفصل بهما، وإذا حَدَّثَكَ أَحَدٌ بحديث، فقلتَ له: إِذًا تَصْدُقُ، رفعت (تصدق)؛ لأنه للحال.

---

(١) ويجوز إلغاؤها مع استيفاء الشروط، وهي لغة حكاها عيسى بن عمر عن ناسٍ من العرب، ولم يجز الكوفيون إلغاءَها، ينظر: الكتاب ١٦/٣، والأصول ١٤٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/٣، ٢٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤، ورصف المباني ص ٦٤، وارتشاف الضرب ١٦٥١/٤، والجنى الداني ص ٣٦٣، وهمع الهوامع ٢٩٦/٢.

(٢) بعده في (ز) زيادة "لأنه لا يضر الفصل بهما".

ومعنى (إذًا) الجوابُ [٢١/أ] دائمًا، وقد يُزَادُ عليه الجزاءُ، ففي قولك: [إذًا تَصْدُقَ جوابٌ فقط، وفي قولك][1]: إِذًا أُكْرِمَكَ جوابٌ وجزاءٌ[2].

وقوله: (وذا لا تُحْسَبُ)[3] تكميلٌ للبيت، وفيه إشارة إلى أن الدَّالَ في الجُمَّلِ[4] العَدَدِيِّ تُحْسَبُ بأربعةٍ، ولو قال مكانه: "كَذَا قَدْ أَعْرَبُوا" لَصَحَّ، لكنْ أراد الإشارة إليه[5].

قال:

٨٣- وَسَادِسُ النَّوْعِ حُرُوفٌ تَجْزِمُ   مُضَارِعًا، وَهْوَ بِهَا يُعَلَّمُ

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) هي عند سيبويه جوابٌ وجزاءٌ، قال الشلوبين: هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال، ينظر: الكتاب ١٢/٣، ١٣، ٢٣٤/٤، والأصول ٢١٧/٢، ١٧٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١١١/٥، والإيضاح للفارسي ص ٢٤٢، والمقتصد ١٠٥٤/٢ : ١٠٥٧، والتوطئة للشلوبين ص ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، والتسهيل ص ٢٣٠، وشرحه لابن مالك ١٩/٤، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٨٤٢/٢، ٨٤٣، ورصف المباني ص ٦٢، ٦٣، وارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤، والجنى الداني ص ٣٦٤، ومغني اللبيب ص ٣٠، والتصريح ٣٦٧/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/٢.
(٣) يعني ما سبق في أول الأبيات التي ذكر فيها نواصب المضارع، وهو قوله: " وَخَامِسُ النَّوْعِ حُرُوفٌ ...إلخ".
(٤) في (ز): "الجملة".
(٥) في (ز): "لكن أراد به الإشارة".

٨٤- أَحَدُهَا: "إِنْ" لِلْجَزَا(١) وَالشَّرْطِ مِثَالُـــهُ: إِنْ تَـــأْتِ أَتْـــرُكْ شَـــرْطِي

٨٥- وَبَعْدَهَا: "لَمْ"(٢) ثُمَّ "لَمَّا"، وَهُمَا لِلنَّفْـــيِ وَالقَلْـــبِ(٣) لِفِعْـــلٍ جُزِمَـــا

٨٦- مِثَالُـهُ: لَـمْ يَقْتَرِبْ، وَلَـمَّا يَـصِلْكَ فِـي المَاضِـي، وَلَـمْ يَؤُمَّـا

النوع السادس من الأنواعِ السماعيةِ الثلاثةَ عَشَرَ: حروفٌ تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة: "إِنْ" للشرط والجزاء، و"لَمْ" و"لَمَّا" ولام الأمر و"لا" الناهية.

تقول في أمثلتها: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، ولم يَقُمْ زيدٌ، ولَمَّا يذهبْ عمرٌو، ولِيَقْعُدْ بكرٌ، ولا تُكْرِمْ بِشْرًا، فـ"تقم" و"أقم" مجزومان(٤) بـ"إِنْ" على أن الأَوَّلَ شرطٌ، والثانيَ جزاءٌ، و"يَقُمْ" مجزوم بـ"لم"، و"يَذْهَبْ" مجزوم بـ"لَمَّا"، و"يَقْعُدْ" مجزوم باللام، و"تُكْرِمْ" مجزوم بـ"لا" الناهية، وعلامة الجزم في كل واحد منها سكون آخره.

وقوله: (وَهْوَ بِهَا يُعَلَّمُ) يعني: علامة الفعل المضارع صِحَّةُ دخول هذه الحروف عليه؛ لأنها- أي "لم" و"لَمَّا" ولام الأمر و"لا" الناهية(٥)-

---

(١) في (ز): "للجزم".
(٢) في (م) و (ز): "كم".
(٣) في (ز): "وقلب".
(٤) في (ب): "مجزوم"، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) بعدها في (ز) زيادة عبارة: "لا تدخل إلا على الفعل المضارع".

لا تدخل على الفعل الماضي والأمر، فلا يقال: لَمْ ضَرَبَ، ولا لم اضْرِبْ، وكذا "لَمَّا" واللام و"لا"[1].

وأما "إِنْ" إذا دخلت على ماضٍ نحو: إِنْ قامَ [زَيْدٌ][2] قُمْتُ، فمعناه مضارعٌ[3]، أي: إِنْ يَقُمْ في المستقبل أَقُمْ.

ومَثَّلَ الناظم [لـ"إِنْ"][4] بقوله: (إِنْ تَأْتِ أَتْرُكْ شَرْطِي)، فتقول في إعرابه: (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين، يُسَمَّى الأولُ فِعْلَ الشرطِ، والثاني جوابَهُ وجزاءَهُ [٢١/ب]، (تَأْتِ) فعل الشرط، مجزوم[5] بـ"إِنْ"، وعلامة جزمه حذف الياء؛ لأنه معتلٌّ بها، فاعله ضمير تقديره: أنت، (أَتْرُكْ) جواب الشرط، علامة جزمه سكون آخره، وفاعله ضمير تقديره: أنا، (شَرْطِي) مفعولُ (أَتْرُكْ)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغاليٌّ، والياء ضمير متكلم في محل جر[6] بالإضافة، ومعنى (أترك شرطي): لا آخذُ منك ما اشْتَرَطْتُهُ عليك إن لم تَأْتِنِي.

وقوله: (لِلنَّفْيِ والقَلْبِ .. إلخ) معناه: أن" لَمْ" [و"لَمَّا"][7] يَنْفِيَانِ المضارعَ، ويَقْلِبَانِ معناه لِلمُضِيِّ، فمعنى: لم يَقُمْ زيدٌ، ولَمَّا يَذْهَبْ

(١) في (ز): "ولا الناهية".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٣) في (م): "فمعناه حينئذ مضارع".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) في (م): "فعل الشرط، وهو مجزوم".
(٦) في (ز): "في محل جزم".
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

عمرٌو: ما قام زيدٌ، وما ذهب عَمْرٌو، لكنْ فُرِّقَ بين "لم" و"لَـمَّا" من وجوه:

أحدها- وهو المشهور- : أن النفي بـ"لم" يكون متصلًا ومنقطعًا، والنفي بـ"لَـمَّا" لا يكون إلا متصلًا إلى وَقْتِ التَّكَلُّمِ بها، بيان ذلك: أنك تقول: لم يقم زَيْدٌ يَوْمَ الجمعة، وقام يوم السبت الذي بعده، ولا تقول: لَـمَّا يَقُمْ يَوْمَ الجمعة، وقام بعده؛ لِـمَا تقدم أن "لَـمَّا" يُشْتَرَطُ أن النفي بها مُسْتَمِرٌّ إلى وقت التكلم بها، فاستفد[1].

ومَثَّلَ الناظمُ لـ"لم" بقوله: (لَـمْ يَقْتَرِبْ)، فـ"لم" حرفٌ يجزم الفعل المضارع، ويَقْلِبُ معنى حَدَثِهِ للمُضِيِّ[2]، (يَقْتَرِبْ) فعل مضارع مجزوم بـ"لَمْ"، وصار معناه: ما اقْتَرَبَ.

ومَثَّلَ لـ"لَـمَّا" بقوله: (لَـمَّا يَصِلْكَ فِي المَاضِي ولَـمْ يَؤُمَّ) فـ"لَـمَّا" مثل "لم" في معناه، (يَصِلْكَ) يَصِلْ فعل مضارع مجزوم بـ(لَـمَّا)، فاعله ضمير

---

(١) من أوجه الفرق بينهما- أيضًا- : أن المجزوم بـ"لَـمَّا" يجوز حذفه في الاختيار، ولا يجوز ذلك في "لَمْ"، ومنها: أن "لم" تصاحب أدواتِ الشرط نحو: إنْ لَمْ، ولَوْ لَمْ، ولا يجوز ذلك في "لَـمَّا"، ومنها: أن المنفي بـ"لَـمَّا" يُتَوَقَّعُ حدوثُهُ غالبًا، بخلاف "لَمْ"، ينظر: الكتاب ٢٢٣/٤، والأصول ١٥٧/٢، والتسهيل ص ٢٣٥، وشرحه لابن مالك ٦٤/٤، وشرح الكافية للرضي ٨٩٥/٢: ٨٩٧، ورصف المباني ص ٢٨٠، ٢٨١، وارتشاف الضرب ١٨٥٩/٤، ١٨٦٠، والجنى الداني ص ٢٦٨، ٢٦٩، والتصريح ٣٩٥/٢: ٣٩٧، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢١٢، وهمع الهوامع ٤٤٦/٢: ٤٤٨.

(٢) في (ز): "ويقلب معناه ماضي".

تقديره: هو، والكاف المفتوحة ضمير مخاطب محله النصب على أنه مفعول (يَصِلْ)، وصار المعنى: ما وَصَلَكَ، (في) حرف جر (الماضي) مجرور بـ(في)، وعلامة جَرِّهِ[1] كسرةٌ مقدرةٌ على [ما قبل][2] الياء؛ لأنه اشتغاليٌّ، (ولم) الواو عاطفةٌ جملةً[3] على جملة، (لم) جازمة، (يَؤُمَّ) [٢٢/أ] فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وحُرِّكَ بالفتح لأنه مُشَدَّدٌ، وأَلِفُهُ للإطلاق، أي: وما قَصَدَ صِلَتَكَ في الماضي.

قال- [رحمه الله تعالى][4]-:

٨٧- رَابِعُهَا: لَامٌ لِأَمْرٍ، أَيْ: طَلَبْ   مِنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: لِيُنْفِقْ مَنْ كَسَبْ

٨٨- وَ"لَا" لِنَهْيٍ نَحْوُ: لَا تَخَفْ، وَلَا   تَجْزَعْ مِنَ الحَبِيبِ إِلَّا إِنْ قَلَى

نَبَّهَ[5] في هذا البيتين على لام [الأمر][6] و"لا" الناهيةِ، فإنهما يجزمان المضارع، وأفاد أن معنى الأمر: طَلَبُ الفعلِ من الفاعل[7]، وعُلِمَ منه أن النَّهْيَ طَلَبُ تَرْكُ الفعلِ من الفاعل، ومَثَّلَ لِلَامِ الأمر بقوله: (لِيُنْفِقْ مَنْ كَسَب)، (لِيُنْفِقْ) اللام لام الأمر، و(يُنْفِقْ) فعل مضارع مجزوم بها، (من)

---

(١) في (ز): "مجزوم بفي وعلامة جزمه".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٣) في (ز): "عاطفة عطفت جملة".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٥) في (ز): "فصل" مكان "نبه".
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٧) في (ز): "من لا لفاعل".

اسم موصول محله الرفع فاعلُ (يُنْفِقْ)، (كَسَبَ) فعل ماض، فاعله ضمير يعود على (مَنْ)، تقديره: هو، وجملة (كَسَبَ) وفاعلِهِ الضميرِ لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول.

ومثله قوله- تعالى- : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)(١)، إعرابه: "لِيُنْفِقْ" مثل السابق، "ذو" فاعل "يُنْفِقْ"، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة(٢)، "سَعَةٍ" مضافٌ إليه مجرورٌ [بالإضافة، "مِنْ" حرف جر، "سَعَتِهِ" سعة مجرور](٣) بـ"مِنْ"، والهاء ضمير يعود على "ذو"، محله الجر بالإضافة.

ومَثَّلَ لـ(لا) الناهية بقوله:

.... لَا تَخَفْ، وَلَا تَجْزَعْ مِنَ الحَبِيبِ إِلَّا إِنْ قَلَى

إعرابه: (لا) ناهية، (تَخَفْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بها، (ولا تَجْزَعْ) مثل (لا تَخَفْ)، وفاعلُ كُلٍّ منهما ضميرٌ تقديره: أنت، والجزع: الحُزْنُ مع اليَأْسِ، (من الحَبِيبِ) جار ومجرور متعلق بـ(تَخَفْ) على اختيار الكوفيين لِسَبْقِهِ، أو بـ(تَجْزَعْ) على اختيار البصريين لِقُرْبِهِ، وهذا أولى؛

---

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) في (ز): "من الأسماء الخمسة".

(٣) ما بين المعقوفين سقط (ز).

كما بُيِّنَ في بحث التنازع في العمل، وإذا تَعَلَّقَ بواحدٍ منهما فيكون مُتَعَلِّقُ الآخَرِ [محذوفًا][1]، تقديره: مِنْهُ[2].

(إلا) استثنائية[3] [٢٢/ب]، (إِنْ) حَرْفُ شرطٍ جازمٌ، (قَلَى) فعل ماضٍ، محله الجزم على أنه فعل الشرط لـ"إِنْ"، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ قَلَاكَ الحَبِيبُ فَخَفْ وَاجْزَعْ منه، والمعنى: [إِنَّ الحَبِيبَ][4] إذا كان يُحِبُّكَ وَهَجَرَكَ فلا بَأْسَ، بل إذا أَبْغَضَكَ فَخَفْ وَاجْزَعْ، وفي ذلك بَأْسٌ.

قال[5]:

٨٩- وَسَابِعُ الأَنْوَاعِ أَسْمَاءٌ لَهَا جَزْمٌ كَمَا لِـ"إِنْ"، و"طَاءٌ" قَدْرُهَا

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و(ز)، والمثبت من (م).

(٢) ما ذكره من جواز حذف الجار والمجرور من الأول عند إعمال الثاني هو قول الجمهور، وجعلوا إضمار الجارِّ والمجرور في الأول مخصوصًا بالشعر، فإن أوقع حذفه في لَبْسٍ جاز حذفه في الشعر فقط، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما لبعض النحويين، وهو جواز الإضمار في الأول مطلقًا، والثاني: مَنْعُهُ مطلقًا، وهو قول الكوفيين، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٢، والتذييل والتكميل ٩٤/٧: ٩٧، وارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤، ٢١٤٣، والتصريح ٤٨٦/١، وينظر الخلاف في أولى العاملين بالعمل: في الإنصاف ص ٧٩، وما ذكره المحقق من مصادر لهذه لمسألة، وينظر- أيضًا- : التسهيل ص ٨٦، وشرحه لابن مالك ١٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، والتذييل والتكميل ٦٤/٧.

(٣) في (ز): "تقديره منه الاستثنائية محذوف".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٥) في (ز): "ثم قال رحمه الله".

٩٠- أَوَّلُهَا [مَنْ" نَحْوُ] [1]: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ وَ"أَيٌّ" [نَحْوُ] [2]: أَيُّهُمْ يُكْثِرْ يُمَلْ

النوع السابع من الأنواعِ الثلاثَةَ عَشَرَ: [أسماءٌ] [3] تجزم الفعل على معنى "إنِ" الشرطية، وهي تسعة، وإلى ذلك أشار بقوله: (وطاء قدرها)، وَقُدِّمَ أن الطاء في الجُمَّلِ [العددي] [4] بتسعة، وذكر منها الآن اثنين: (مَنْ) بفتح الميم، و(أَيٌّ) بتشديد الياء.

مثال الأول: مَنْ يُكْرِمْ يُكْرَمْ، ومثال الثاني: أَيَّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ، ومَثَّلَ لـ(مَنْ) بقوله: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) [5]، فـ(مَن) اسْمُ شَرْطٍ جازمٌ يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، (يَسْمَعْ) فعل الشرط، (يَخَلْ) جواب الشرط، ومفعولَا (يَخَلْ) محذوفانِ؛ لأنه مضارع (خال) من أفعال القلوب [6]، بمعنى: يحسب.

وهذا من الأمثال السائرة، والتقدير: يَخَلْ مُخْبِرَهُ كاذبًا، أي: إذا أَخْبَرَهُ بِأَمْرٍ باهِرٍ للعقل.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) سقط من (ز).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) هذا من الأمثال السائرة، ومعناه: من يسمع الشيء ربما ظن صحته، وقيل: معناه: من يسمع أخبار الناس ومعايبَهم يقع في نفسه المكروهُ عليهم، أي: أن مُجَانَبَةَ الناس أَسْلَمُ، ينظر: كتاب الأمثال ص ٢٩٠، وجمهرة الأمثال ٢/٢١٢، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٠، والمستقصى في أمثال العرب ٢/٣٦٢.
(٦) في (ز): "ومفعول يخل محذوف لأن مضارعه خال من الأفعال القلوب".

ومَثَّلَ للثاني بقوله: (أَيُّهُمْ يُكْثِرْ يُمَل) فـ(أَيّ) اسْمُ شَرْطٍ جازِمٌ، والضمير المتصل به في محلِّ جَرٍّ بالإضافة، (يُكْثِرْ) فعل الشرط، (يُمَلْ) جواب الشرط، وهو بضَمِّ الياء وفتح الميم على البناء للمفعول، أي: يُسْأَمْ مِنْهُ حيث أَكْثَرَ التردد.

وقال- رحمه الله [تعالى][1]- :

٩١- وَ"مَا"كَـ"ما تَفْعَلْهُ تَلْقَهُ"، وَلِلْـ[2] وَقْتِ: "مَتَى"، نَحْوُ: مَتَى تَمْشِ تَصِلْ

٩٢- وَ"أَيْنَ" لِلْمَكَانِ، نَحْوُ: أَيْنَا تَسِرْ أَسِرْ، وَاجْزِمْ بِـ"مَهْمَا" "أَنَّى"[3]

الثالث[4] من الأسماء التِّسْعَةِ الجازمة [٢٣/أ] كـ"إِنْ": "ما"، نحو: [ما][5] تَصْنَعْ أَصْنَعْ، ومَثَّلَ له بقوله: (ما [تَفْعَلْهُ][6] تَلْقَهُ)، فـ(تَفْعَلْ) فعل الشرط مجزوم بسكون آخره، و(تَلْقَ) جواب الشرط، مجزوم بحذف

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (ز): "تلقه ولك اقل"، وفي (ب): "تلقه وللوقت متى"، وجاء البيتان في نسخة النظم هكذا:

وَ"مَا" كَـ"ما تَفْعَلْ تُصَادِفْهُ"، وَقُلْ لِوَقْتٍ: "مَتَى"، نَحْوُ: مَتَى تُحْسِنْ تَصِلْ

(٣) في (ز): "بمهما أينا".

(٤) في (ز): "الثلاث".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) ما بين المعقوفين أثبت في حاشية (م) بخط مغاير، وهو في متن (ب) و(ز).

الألف، والهاء فيهما [ضميرا][1] يعود على [(ما)][2]، محله النصب على المفعولية، وهذا مأخوذ من قوله- تعالى- : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهْ)[3]، إلى آخر السورة.

الرابع: (مَتَى) للوقت، نحو: متى تَخْرُجْ أَخْرُجْ، أي: أَخْرُجُ وَقْتَ خُرُوجِكَ، ومثَّل له[4] بقوله: (مَتَى تَمْشِ تَصِلْ)، [فـ(تَمْشِ) فعل الشرط][5]، مجزوم بحذف الياء؛ إذ أصله: تمشي، و(تَصِلْ) جواب الشرط، مجزوم بسكون آخره.

الخامس: (أَيْنَ) وأَلِفُهَا[6] في النَّظْمِ للإطلاق، وهي للمكان، نحو: أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، ومثَّله[7] بقوله: (أَيْنَ تَسِرْ أَسِرْ)، فـ(تَسِرْ) فعل الشرط، و(أَسِرْ) جواب [الشرط][8]، والعامل فيهما الجزمَ: (أَيْنَ)، [والألف في "أين" في النظم للإطلاق][9].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) الآية ٧ من سورة الزلزلة.
(٤) في (ز): "ومثاله".
(٥) عبارة "فتمش" سقطت من (ب)، وعبارة "فعل الشرط" سقطت من (ز).
(٦) في (ب): "وتركها" مكان "وألفها"، والمثبت من (ز) و (م).
(٧) في (ز) و (م): "ومثله".
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٩) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

ثم إن الناظم- رحمه الله- أشار إلى مِثَالَيْ (مَهْمَا) و(أَنَّى)[1] اللَّذَيْنِ ذكرهما في آخر البيت الثاني، فقال [- رحمه الله تعالى-][2]:

٩٣- مِثَالُـهُ: مَهْمَـا أُوَاعِـدْكَ أَفِـي أَنَّـي تَـسَلْ عَنِّـي تَجِـدْ[3] خِلًّا وَفِـي

٩٤- وَ"حَيْثُمَا" "إِذْمَا"، كَـ"حَيْثُمَا تُرِحْ أُرِحْ"، وَإِذْمَـا تَغْـدُ فَالـدَّمْعُ[4] سَـفَحْ

السادس: (مَهْمَا)[5] نحو: (مَهْمَا أُوَاعِدْكَ أَفِـي)، فـ(أُوَاعِدْكَ) مجزوم على أنه فعل الشرط بـ(مَهْمَا)، فاعله ضمير تقديره: أنا[6]، (أَفِ) جواب الشرط، علامة جزمه حذف الياء، لكنْ شُبِّعَتْ [بَيَانًا][7] للرَّوِيِّ.

---

(١) جاءت هذه العبارة في (ز) هكذا: "ثم أشار الناظم- رحمه الله- إلى مثال وأنى"، وسقطت كلمتا "أشار" و"مهما".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م)، وفي (ز) "ثم قال".
(٣) في (ب): "تجدني"، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) في (م): "وإذما تغدوا الدمع".
(٥) ذكر الشارح قبل قليل أن هذه الأدواتِ أسماءٌ، و"مهما" اسْمٌ على الراجح؛ بدليل عود الضمير عليها في قوله- تعالى- : ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾، ولكنَّ السُّهَيْلِيَّ زعم أن "مَهْمَا" قد تخرج عن الاسمية، وتصير حرفا إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير:

وَمَهما تَكُن عِندَ اِمرِئٍ مِن خَليقَةٍ وَإِن خالَها تَخفى عَلى الناسِ تُعلَمِ

وتَبِعَهُ ابنُ يَسْعُونَ، وحكى خطَّابٌ الماردِيُّ عن بعضهم أن "مهما" تكون حرفا بمعنى "إنْ"، ينظر: اللباب للعكبري ٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٤، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٩٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤، والجنى الداني ص ٦١٢، ومغني اللبيب ص ٤٣٥، وهمع الهوامع ٤٥١/٢.
(٦) في (ب): "على أنه اسم الشرط بمهما فاعله ضميره أنا"، والمثبت من (ز) و (م).
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

السابع: (أَنَّى) بفتح الهمزة، نحو: (أَنَّى تَسَلْ عَنِّي تَجِدْ خِلًّا وَفِيًّا)، فـ(تَسَلْ) فعل الشرط، فاعله [ضمير][1] تقديره: أنت، (عَنِّي) جارٌّ ومجرورٌ، (تَجِدْ) جواب الشرط، (خِلًّا) مفعولٌ ثانٍ لـ(تَجِدْ)، ومفعوله الأول محذوف؛ لأن تقديره: تجدْنِي خِلًّا، (وَفِيًّا) نعت [(خلًّا)][2]، لكن سُكِّنَ على لغة رَبِيعَةَ.

الثامن: (حَيْثُمَا)، نحو: (حَيْثُمَا تُرِحْ أُرِحْ)، فهما مجزومان [٢٣/ب]، الأول فعل الشرط لـ(حيثما)، والثاني جوابه، وهما بضم التاء [والهمزة][3] وكسر الراء، مضارع: أَرَاحَ الدَّابَّةَ.

التاسع: (إِذْمَا)[4]، نحو: إِذْمَا تَغْدُ فَالجَفْنُ سَفَح[5]، فـ(تَغْدُ) فعل الشرط لـ(إِذْمَا) مجزوم بحذف الواو، وأصله: تَغْدُو، وجملة (الجَفْنُ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و(م).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) ذكر الشارح قبل قليل أن هذه الأدوات أسماءٌ، و"إِذْمَا" اسمٌ على مذهب المبرد وابن السراج والفارسي؛ لأنها قبل دخول "ما" كانت اسمًا، فينبغي بقاؤها على أصلها، ومذهب سيبويه والجمهور أن "إذما" حرف كـ"إنْ"، وحُكِيَ عن المبرد- أيضًا-، ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٦/٢، ٤٧، ٥٣، والأصول ١٥٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٨/٣، ٢٥٩، والإيضاح للفارسي ص ٢٥٢، والمقتصد ١١١٣/٢، واللباب للعكبري ٥٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٩٠٧/٢: ٩٠٩، ورصف المباني ص ٥٩، ٦٠، وارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤، والجنى الداني ص ١٩١، ومغني اللبيب ص ١٢٠، والتصريح ٣٩٨/٢، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٢٨.
(٥) في (م): "فالدمع سفح".

سَفَحَ) محلها الجزم جواب الشرط[1] لـ(إذما)، والفاء في (فالجفن) رابطة للجواب، وكذا متى جاء أَوَّلَ الجوابِ لَفْظٌ لا يصلح أن يقع فعلَ الشرط[2].

[قال- رحمه الله][3]- :

٩٥- وَنَوْعُهَا الثَّامِنُ أَسْمَا أَرْبَعَهْ ... فِي نَصْبِ إِسْمٍ بَعْدَهَا مُتَّبَعَهْ

٩٦- أَوَّلُهَا احْدَى عَشْرَةٍ أَوْ عَشَرَا ... بِدُونِ تَا مَعْ أَحَدٍ إِنْ ذُكِّرَا

٩٧- مِثَالُهُ: اثْنَا عَشَرَ عَبْدًا [قَدْ][4] أَتَى ... كَذَاكَ ثِنْتَا عَشْرَةٍ[5] جَارِيَتَا

النوع الثامن: أربعة أسماء تَنصب النكراتِ بعدها على التمييز، [وهي][6] (عشرة) إذا ركبت مع (أَحَدٍ) و(اثنين) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، و(كَمْ) و(كَأَيٍّ) و(كَذَا)، تقول: جاءني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، فـ"رجلًا" و"امرأةً" منصوبان على التمييز بعد التركيب المذكور.

---

(١) في (ز): "محلها الجزم على أنها جواب الشرط".
(٢) في (ز): "أن يقع فعل الشرط بعدها".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) سقط من (ز) و (م).
(٥) في (م) و(ز): "عشر"، والمثبت من (ب).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

ومَثَّلَ للمذكر[1] بقوله: (اثْنَا عَشَرَ عَبْدًا)، وللمؤنث بقوله: (ثِنْتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً)، فـ(عَبْدًا) و(جاريةً[2]) منصوبان على التمييز بعد التركيب المذكور.

واعلم أن (إحدى) في النظم تُوصَلُ بِأَوَّلِهَا، وَتُنَوَّنُ (عَشْرَةٍ)، و(عَشَرٍ) في البيت الذي بعده يُقْرَأُ بِسُكُونِ الشِّينِ، و(عَشْرَةٍ) فيه بالتنوين على التاء[3]، كُلُّ ذلك لضرورة الوزن، و(جَارِيَتَا) فيه أصله: جاريةً بالتنوين بعد التاء، لكنْ أُبْدِلَ التنوينُ أَلِفًا لِضَرُورَةِ الرَّوِيِّ.

و(ثِنْتَا) لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: اثْنَتَا.

ثم أخذ في كيفية التلفظ، فقال- رحمه الله [تعالى][4]- :

٩٨- وَمِنْ ثَلَاثَةٍ أَمَامَ العَشَرِ لِتِسْعَةٍ أَنِّثْهُ فِي المُذَكَّرِ [٢٤/أ]

٩٩- لا ضِدَّهُ، وَوَاحِدٌ وَاثْنَانِ أَنِّثْهُمَا بِالتَّاءِ كَـ"اثْنَتَانِ"

١٠٠- وَقُلْ: ثَلَاثَةٌ إِلَى العَشْرَةِ[5] إِنْ ذَكَّرْتَ، إِنْ أَنَّثْتَ حَذْفُ التَّا زُكِنْ

---

(١) في (ب): "للمذكور"، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (ز): "وجاريتا".

(٣) في (ز): "أي التاء".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٥) في (ز): "إلى العشر".

يعني: أنه يقال في عدد المذكر: ثلاثة، أربعة، إلى عشرة، بالتاء، وفي عدد المؤنث: ثَلَاثُ نِسْوَةٍ[1]، وأَرْبَعٌ، إلى عَشْرٍ، بغير تاء، قال- تعالى- : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا)[2]، فالليالي جمع ليلة، وهي مؤنث، فحذف[3] التاء من "سبع"، والأيام جمع يوم، [وهو مذكر][4]، فذُكِرَت التاء في "ثمانية"، وهذا أراد بقوله: (إِنْ أَنَّثْتَ حَذْفُ التَّا زُكِنْ) أي: علم.

فإن رُكِّبَتْ ثلاثةٌ وأربعةٌ إلى تسعةٍ مع عَشْرَةٍ فُرِّقَ بين المذكر والمؤنث[5] بالجزء الأول، ويُؤْتَى بالثاني على القياس، أي بلا تاءٍ في المذكر، وبها في المؤنث، فيقال: ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وأَرْبَعَةَ عَشَرَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وثَلَاثَ [عَشْرَةَ][6]، وأَرْبَعَ عَشْرَةَ، إلى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً.

ويقال: رجلٌ واحدٌ، ورجلان اثنان، وامرأةٌ واحدةٌ، وامرأتان اثنتان، بالمطابقة فيها، وكذا مع التركيب، فيقال: أَحَدَ عَشَرَ واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بتذكير الجزأين، وإِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، بتأنيث الجزأين.

---

(١) في (ز): "ثلاثة نسوة".
(٢) الآية ٧ من سورة الحاقة.
(٣) في (ز): "محذوف".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) في (ز) و (م): "بين المؤنث والمذكر".
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

فإن بُنِيَ اسم فاعلٍ من ثلاثة إلى عشرة طابَقَ فيه- أيضًا- ، فيقال: رجلٌ ثالثٌ ورابعٌ إلى عاشرٍ، وامرأةٌ ثالثةٌ ورابعةٌ إلى عاشرةٍ، وكذلك واحدٌ وثانٍ، وواحدةٌ وثانيةٌ.

واعلم أن العشر التي بعد قوله: (أَمَامَ) الأصلُ فيها فتح الشين، لكنْ تُقْـرَأُ بسكونها للوزن[1]، وقوله: (إلى العشرة) يقرأ بسكون الشين- أيضًا- ، والأصل فتحها.

قال[2]:

١٠١- وَمَيِّـزِ الثَّلَـاثَ بِـالَمجْرُورِ جَامِعَـةً لِلْعَشْرِ يا ذا النُّورِ [٢٤/ب]

١٠٢- وَانْصِبْ لِتَمْيِيزٍ أَتَى بَعْدَ عَشَرْ مُرَكَّبًـا مَـعْ أَحَـدٍ كَمَـا انْتَشَرْ

١٠٣- وَهَكَـذَا لِلتِّسْعِ وَالتِّسْعِينَا وَافْـرِدْ تُوَافِـقْ لِلْمُبَيِّنِينَـا

١٠٤- مُمَيِّـزَ الأُلُـوفِ وَالِمئَـاتِ فَهْـوَ بِـإِفْرَادٍ وَخَفْـضٍ يَاتِـي

(١) ما قاله الشارح هنا غير صحيح؛ لأن إسكان الشين يجعل العروضَ مقطوعةً، والضربَ صحيحًا، وهذه صورة لَمْ تَرِدْ مطلقًا قديمًا ولا حديثًا في صور الرجزِ التامِّ، والصواب فتحُ الشين على الأصل كما أثبت؛ لتكون العروض صحيحة والضرب صحيحًا، والطي في تفعيلة العروض، والخبن في تفعيلة الضرب لا يمنعان وصفهما بالصحة.

(٢) في (ز): "قال رحمه الله".

أي: ثَلَاثٌ وأَرْبَعٌ إلى عَشْرٍ، وثَلَاثَةٌ وأَرْبَعَةٌ إلى عَشْرَةٍ تُمَيَّزُ بمجرورٍ مجموعٍ، نحو: ثلاثةُ رجالٍ، وأربعةُ رجالٍ، إلى عشرةِ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ، وأربعُ نسوةٍ، إلى عشرِ نسوةٍ.

أما أَحَدٌ وإحدى واثنان واثنتان فلا تُمَيَّزُ[1] إلا مع التركيب، وذلك لأنه إذا قيل: أَحَدُ رَجُلٍ، واثنا رَجُلَيْنِ، وإحدى امرأةٍ، واثنتا امرأتين، يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه.

ويُمَيَّزُ المُرَكَّبُ مع عشرين إلى تسعين بمفردٍ منصوبٍ، وتقدمت أمثلة المركب، وتقول: جاء عشرون رجلًا أو امرأةً، وأَحَدٌ وعشرون رَجُلًا، وإحدى وعشرون امرأةً، واثنان وعشرون رَجُلًا، واثنتان وعشرون امرأةً، وثلاثةٌ[2] وعشرون رَجُلًا، وثلاثٌ وعشرون امرأةً، وهكذا سائر العقود، مفردةً كانت أو معطوفةً على غيرها، إلى تسعين رَجُلًا أو امرأةً، وتَسْعَةٍ وتسعين رَجُلًا، وتِسْعٍ وتسعين امرأةً، يستوي المذكر والمؤنث في عشرين إلى تسعين، وفي المذكور[3] قبل العقد يُؤْتَى بالتاء في المذكَّر دون المؤنث على وِزَانِ ما تقدم.

وأما تمييز المائة والألف [فَمُفْرَدٌ][4] مَخْفُوضٌ إذا انْفَرَدَا، نحو: مِائَةُ رَجُلٍ أو امْرَأَةٍ، وأَلْفُ رَجُلٍ أو امْرَأَةٍ[5]، فَإِنْ جُمِعَا مُيِّزَا بِجَمْعٍ مجرورٍ

---

(١) في (ز) و (م): "فلا يميزان".
(٢) في (ز): "وثلاث".
(٣) في (ز): "في عشرون وتسعين وفي المذكر".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) في (ز): "نحو مائة رجلا أو امرأة وألف رجلا وامرأة".

بالإضافة إنْ لم يُنَوَّنا، ومنصوبٍ إنْ نُوِّنا، نحو: مِئَاتُ رِجَالٍ أو نِسَاءٍ [٢٥/أ]، [وأُلُوفُ رِجَالٍ أو نِسَاءٍ، ومِئَاتٌ رِجَالًا أو نِسَاءً][(١)]، وأُلُوفٌ رِجَالًا أو نِسَاءً[(٢)].

وقال- رحمه الله [تعالى][(٣)]- :

١٠٥- وبَعْدَهَا "كَمِ" الَّتِي يُسْتَفْهَمُ ... بِهَا، تَقُولُ: كَمْ مُحِبًّا لَهُمُ؟

١٠٦- ثَالِثُهَا: "كَذَا"، وبَعْدَهُ "كَأَيْ" ... نَحْوُ: كَذَا فَضْلَ الْمُوَالِينَ عَلَيْ

١٠٧- كَذَا: كَأَيٍّ نِعْمَةً وَفَضْلَا ... عَلَى عَلِي مَنَّ بِهَا الْمُوَلَّى

ذكر في هذه الأبياتِ الثَّلَاثَةَ الأَخِيرَةَ التي يُنْصَبُ الاسمُ بعدها على التمييز، فقوله: (وبَعْدَها) أي بَعْدَ "عَشْرَةٍ" إذا رُكِّبَتْ، وهي الأولى.

الثانية: (كم) الاستفهامية، نحو: [كَمْ][(٤)] دِرْهَمًا مَالُكَ؟، ومَثَّلَه بقوله[(٥)]: (كَمْ مُحِبًّا لهم)؟، فـ(كم) اسم استفهام، محله الرفع على أنه

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (ز): "ومئات رجال أو نساء وألوف رجال أو نساء".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٥) في (ز): "كم درهما مالك، ومثل له الأولى الثانية ومثل له بقوله"، وفي (م): "ومثل له".

[مبتدأ][1]، (مُحِبًّا) منصوب على أنه تمييز، (لهم) جار ومجرور في محل رفع خبر (كم)[2].

واحترز بالاستفهامية عن الخبرية، فإن مُمَيِّزَها[3] مَجْرُورٌ مَجْمُوعٌ، نحو: كَمْ رِجَالٍ عندي، وربما جاء مفردًا، لكنه مجرور[4]، وبحث (كَمْ) طويلٌ، لا يليق بهذا التعليق المختصر.

الثالثة: (كذا)، وهي كناية عن العدد مثل (كَمْ)[5]، نحو: عندي كذا درهمًا، فَكَأَنَّ قائله قال: عندي [عَدَدٌ من الدراهم، فلو أَقَرَّ بهذه الصيغة

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (ز): "محله الرفع على أنه خبر كم".

(٣) في (ز): "فإن تمييزها".

(٤) أجاز الكوفيون أن يكون تمييز "كم" الاستفهامية جَمْعًا، وأجاز الأخفشُ جَمْعَهُ إن كان السؤال عن الجماعات، وأما إعرابه فقد أجاز الفراء والزجاج وابن السراج جَرَّه على أنه مضاف إلى "كم" الإستفهامية، والصحيح ما عليه الجمهور، وهو وجوب نصبه، فإن دخل حَرْفُ جَرٍّ على "كَمْ" جاز جَرُّهُ بـ"مِنْ" مضمرة بشرط ألا يُفْصَلَ بينه وبين "كم"، ينظر: الكتاب ١٥٦/٢ : ١٦٠، المقتضب ٥٦/٣ : ٦١، والأصول ٣١٥/١ : ٣١٨، والجمل ص ١٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٩٠/٢ : ٤٩٤، والإيضاح للفارسي ص ١٨٤، ١٨٥، والمسائل المنثورة ص ٨١ : ٨٦، والمسائل الشيرازيات ص ٣١٦، والمقتصد ٧٤٤/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٥١/٢ : ٦٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢ : ٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢، ٤١٩، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٨١/٢ : ٣٨٥، والتذييل والتكميل ٩/١٠ : ١٨، وارتشاف الضرب ٧٧٧/٢ : ٧٨٠، والمساعد ١٠٧/٢ : ١١٠، ومغني اللبيب ص ٢٤٥، والتصريح ٤٧٣/٢، ٤٧٤، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٣٥، وهمع الهوامع ٢٧٤/٢، ٢٧٥.

(٥) معناها كمعنى "كم" الخبرية لا الاستفهامية، إلا أنها كناية عن عدد مبهم، قليلًا كان أم كثيرًا، وينظر: المصادر الآتي ذكرها.

لِأَحَدٍ، بِأَنْ قال][1]: لِفُلَانٍ عَلَيَّ كذا دِرْهَمًا، طُلِبَ تَفْسِيرُهُ منه، [ولا يُقْبَلُ إِنْ فَسَّرَهُ بِأَقَلَّ مِنْ دِرْهَمٍ، فلو قال: كذا كذا درهمًا، طُلِبَ تَفْسِيرُهُ منه][2]، ولا يُقْبَلُ إِنْ فَسَّرَهُ بِأَقَلَّ من أَحَدَ عَشَرَ [دِرْهَمًا][3]، كذا ذكروه[4].

ومَثَّلَ لها بقوله: (كَذَا فَضْلَ الْمُوَالِينَ[5] عَلَيَّ)، فـ(كذا) محله الرفع على أنه مبتدأ، (فَضْلَ) تمييزه، (الْمُوَالِينَ[6]) مضاف إليه، وعلامة جره الياء؛

---

(١) ما بين المعقوفين أثبت في حاشية (م) بخط مغاير.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) ما ذكره الشارح من تفسير قوله: "لِفُلَانٍ عَلَيَّ كذا دِرْهَمًا" وأنه يلزمه دِرْهَمٌ وَاحِدٌ=إنما هو على مذهب الإمام أحمد، ولكنَّ فيه خلافًا بين الفقهاء، وإِنْ قال: له عَلَيَّ كذا وكذا دِرْهَمًا=لَزِمَهُ واحدٌ وعشرون؛ لأنه أول مراتب الأعداد المعطوفة، وإن قال: كذا دراهمَ، لزمه ثلاثة، وإن قال: كذا درهمٍ، لزمه مائة؛ كل هذا لِحَمْلِهِ على الْمُحَقَّقِ من نظائره من العَدَدِ الصَّرِيحِ، وهنا مسألة أخرى، وهي أن الغالِب في اسْتِعْمَال "كذا" تكرارُها بالعَطْفِ عَلَيْهَا، وأَوْجَبَهُ ابنُ خَرُوفٍ، فَقَالَ: إِنَّهُم لم يَقُولُوا: كَذَا درهما، وَلَا كَذَا كَذَا درهمًا، وَذكر ابنُ مالكٍ أنه مسموعٌ، ولكنه قَلِيلٌ، ولابن هشام رسالة (فوح الشذا بمسألة كذا)، أتى فيها على جميع أحكامها، وتكلم في الفصل الرابع منها على معناها عند النحويين، وفي الفصل الخامس على ما يُلْزَمُ بها عند الفقهاء، وينظر- أيضًا- : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٤، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١٢، ١٧١٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٩٦، ٣٩٧، والتذييل ١٠/٦٣: ٦٨، وارتشاف الضرب ٢/٧٩٥: ٧٩٧، ومغني اللبيب ص ٢٤٨، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٤٠: ٢٤٢، وهمع الهوامع ٢/٥٠٤.

(٥) في (ز): "فضل المولى".

(٦) في (ز): "الموالي".

لأنه جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٌ، (عَلَيَّ) جارٌّ ومجرور في محل رفع خبر (كذا)[1]، و(المُوَالِينَ) جمع مُوَالٍ بمعنى مُحْسِنٍ.

واخْتُلِفَ في (كذا) هل هي بسيطة أو مركبة؟[2].

الرابع: (كَأَيٍّ)، وهي مركبة من كاف التشبيه و(أَيٍّ)، جُعِلَتْ[3] بمعنى (كَمْ)[4]، نحو: كَأَيٍّ رَجُلًا عِنْدَكَ، وأكثر ما يقع [مع "مِنْ"، نحو قوله- تعالى- : ﴿وَكَأَيٍّ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[5].

ومَثَّلَ لها بقوله][6]:

.... كَـأَيٍّ نِعْمَـةً [٢٥/ب] وَفَـضْلَا عَلَـى عَلِـي مَـنَّ بِهَـا المُوَلَّـى

---

(١) في (ز): "في محل رفع على أنه خبر كذا".

(٢) لم أقف على من قال: إنها بسيطة، بل أجمع النحويون على أنها مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة "ذا"، لكنهم اختلفوا في الكاف: أزائدة هي أم لا؟، أباقيةٌ هي على التشبيه أم لا؟، ولهم في ذلك خمسة أقوال ذكرها ابن هشام في مسألة فوح الشذا ص ٨٠: ٨٥، وينظر: المصادر المذكورة قبل قليل، وينظر- أيضًا- : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٢، ورصف المباني ص ٢٠٤، والتذييل والتكميل ٤٧/١٠: ٤٩، ٦٢، وارتشاف الضرب ٧٩٤/٢، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٣٩: ٢٤٢.

(٣) في (م): "جعلتا".

(٤) معناها كمعنى "كم" الخبرية لا الاستفهامية.

(٥) من الآيات: ٤٨ من سورة الحج، و ١٣ من سورة محمد- ﷺ- ، و ٨ من سورة الطلاق.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

فـ(كَأَيٍّ) محله الرفع مبتدأٌ[1]، (نِعْمَةً) تمييزه، (وَفَضْلًا) معطوف عليه، (على) حرف جر، (عَلِيٍّ) اسم مجرور بـ(على)، والمراد بِعَلِيٍّ اسْمُهُ- رحمه الله[2]- ، وسُكِّنَ بنية الوقف للوزن، والجار والمجرور متعلق بـ(مَنَّ) الآتي، (بها) جار ومجرور متعلق بـ(مَنَّ)- أيضًا- ، والضمير عائد على (نعمة)؛ لأن (فضلًا) معطوف عليها عطف تفسير، (المولى) فاعل (مَنَّ)، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، وجملة (من بها المولى على عليّ) في محل رفع خبر (كأيٍّ)، والمُوَلَّى: اسم مفعول، وهو من فُوِّضَ إليه وِلَايَةُ الحُكْمِ، ويجوز أن يُرَادَ به هنا اللَّهُ- تبارك وتعالى.

وقال- رحمه الله تعالى[3]- :

١٠٨- وَنَوْعُهَا التَّاسِعُ أَسْمَا فِعْلِ[4]	عِدَّتُهَا تِسْعٌ أَتَتْ فِي النَّقْلِ
١٠٩- فَسِتَّةٌ مِنْهَا لِنَصْبِ الإِسْمِ	بَلْهَ، كَـ"بَلْهَ خَالِدًا ذَا النَّظْمِ"
١١٠- أَيْ: دَعْهُ، ثَانِيهَا رُوَيْدَ، مَثِّلِ	لَهُ: رُوَيْدَ عَامِرًا، أَيْ: أَمْهِلِ
١١١- وَ"هَا"[5]وَدُونَكَ الفَتَى أَيْ: خُذْ، وَفِي[6]	"عَلَيْكَ زَيْدًا" قُلْ: أَيِ الْزَمْهُ تَفِي

(١) في (ز) و (م): "محله الرفع على أنه مبتدأ".
(٢) في (ز) و (م): "رحمه الله تعالى".
(٣) في (ز): "قال رحمة الله عليه".
(٤) في (ز): "اسم الفعل".
(٥) في (ز): "وهي".
(٦) في (م): "أي خذهم"، وسقطت كلمة "وفي"، وفي (ز): "أي خذ في".

النوع التاسع من الأنواع الثلاثةَ عَشَرَ: أسماء الفعل، وهي تِسْعَةٌ، سِتَّةٌ منها تَنْصِبُ مَفْعُولًا به، وثَلَاثَةٌ لازِمَةٌ؛ لأن أفعالَها الدَّالَّةَ [هي][1] عليها كذلك لا تَتَعَدَّى.

وبَدَأَ تَبَعًا لأصله بالتي تَنْصِبُ، وقوله: (تِسْعٌ)، والمعدود مُذَكَّرٌ على معنى الأدوات، وكذلك كُلُّ عامِلٍ يجوز فيه التذكير والتأنيث، فالتذكير باعتبار لَفْظِ فِعْلٍ أو اسْمٍ أو حَرْفٍ أو عامِلٍ، والتأنيث باعتبار كونه أداةً، وقد مَرَّت الإشارةُ إلى ذلك.

إذا عُلِمَ ذلك فالأول من أسماء الفعل الناصبة: (بَلْهَ) بمعنى: دَعْ واتْرُكْ، نحو: بَلْهَ زَيْدًا، ومَثَّلَ له بقوله [٢٦/أ]: (بَلْهَ خَالِدًا ذا النَّظْمِ)، فـ(بَلْهَ) اسمُ فِعْلٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، بمعنى: دَعْ، وفاعلُه ضَميرٌ مستتر وجوبًا، تقديره: أَنْتَ، (خالدًا) مفعوله، (ذا) نعت (خالدًا)، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، (النَّظْمِ) مضاف إليه مجرور.

وقد يأتي- [أي][2] بَلْهَ- مصدرًا مضافًا إلى مفعوله، نحو: بَلْهَ زَيْدٍ[3]، أي: تَرْكَ زيدٍ، بمعنى: اتْرُكْ زَيْدًا تَرْكًا[4].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) وقد تُسْتَعْمَلُ في الاستثناء- أيضًا- ، ينظر في "بله" وأحكامها: الكتاب ٢٣٢/٤، والأصول ١٧٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٧/٥، وكتاب الشعر ٢٢/١، ٢٥، والصحاح: بله ٢٢٢٧/٦، والمحكم لابن سيده: بله ٣٢٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٤، ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٦٦٠/٢، والتذييل والتكميل ١٦٢/٧، والجنى الداني ص ٤٢٤، ومغني اللبيب ص ١٥٦، والتصريح ٢٨٨/٢، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٤٥، وللسيوطي في "بَلْهَ" بحث شافٍ في همع الهوامع ٢٢٠/٢.
(٤) في (ز): "نحو بله زيدا أي اترك زيدا بمعنى اترك زيدا تركا".

الثاني: (رُوَيْدَ) بمعنى: أَمْهِلْ، نحو: رُوَيْدَ زَيْدًا، ومَثَّلَ له بقوله: رُوَيْدَ عامِرًا، فـ(رُوَيْدَ) اسْمُ فِعْلٍ بمعنى: أَمْهِلْ، فاعِلُهُ: أَنْتَ مُقَدَّرٌ[1]، (عامِرًا) مفعوله.

وقد تَلْحَقُهُ كافُ الخِطَابِ، ولا مَحَلَّ لها[2] من الإعراب؛ [لأنها مِثْلُ كافِ "ذلك"، فيقال: رُوَيْدَكَ زَيْدًا[3]، وإعرابه][4] مثل ما تقدم.

الثالث والرابع: (ها) و(دُونَكَ)، وكلاهما بمعنى: خُذْ، نحو: ها زَيْدًا، ودُونَكَ زَيْدًا، ومَثَّلَ لهما بقوله: (هَا ودُونَكَ الفَتَى)، فـ(هَأْ) و(دُونَكَ) اسما فِعْلٍ، فاعلُ كُلٍّ منهما تقديره: أنت، (الفَتَى) مفعول به، [وعلامة][5] نصبه الفتحة المقدرة[6] على الألف.

---

(١) في (م): "المقدر".

(٢) في (ز): "لكن لا محل لها".

(٣) هذا ما عليه جمهور النحويين في الكاف اللاحقة لـ"رُوَيْدَ" إذا كانت اسمَ فعلٍ، ينظر: الكتاب ٢٤٤/١: ٢٤٧، ٢٥١، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٠٩، ٢٧٧، وزعم بعض النحويين أن الكاف اسمٌ، وأنها في موضع رَفْعٍ، وبعضهم أنها في موضع نَصْبٍ، وقد رَدَّ سيبويهِ والمبردُ على من زَعَمَ ذلك، وفي الكاف اللاحقة لنحو "عَلَيْكَ" و"دُونَكَ" أقوالٌ أَرْجَحُهَا أنها في موضع جَرٍ، وابنُ بَابَشَاذَّ يرى أن الكاف في جميع ذلك حَرْفُ خِطَابٍ، ينظر: الأصول ١٤٢/١، ١٤٣، ١٣٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٦/٢، ١٤٧، وكتاب الشعر ٢٢/١، ٢٨، واللباب للعكبري ٤٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٨، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٩٨/٢، ٢٩٩، والارتشاف ٢٣١٠/٥، ومغني اللبيب ص ٢٤٠، ٨٨١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٤٤، والأشموني ٤٨٧/٢.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) في (ز): "فتحة مقدرة".

الخامس: (عَلَيْكَ) بمعنى: الْزَمْ، نحو: عَلَيْكَ زَيْدًا، فـ(عليك) اسم فعل بمعنى: الْزَمْ، فاعله ضمير تقديره: أنت، (زيدًا) مفعول به.

السادس: (حَيَّهَلَ) بمعنى: ائْتِ[1]، وقد يُخَفَّفُ، فيقال: حَيْهَلَ بإسكان الياء، نحو: (حَيْهَل الثَّرِيدُ)[2]، وإعرابه على وِزَانِ ما قبله، وقد مَثَّلَ له بذلك، وفَسَّرَهُ بـ(ائْتِ)، فقال[- رحمه الله-][3]:

١١٢- وَحَيْهَلَ الثَّرِيدَ، أَيِ: ائْتِ، وَمَا يَرْفَعُـهُ ثَلَاثَةٌ[4] فَلْتَعْلَمَا

١١٣- هَيْهَاتَ مِصْرُهَا بِمَعْنَى: بَعُدَا شَـتَّانَ زَيْـدٌ وَالفَتَـى، أَيْ: أُفْـرِدَا

١١٤- وَافْتَرَقَـا، ثَالِثُهَـا: سَـرْعَانَا صِبْيَانُكُمْ أَيْ: أَسْرَعُوا رُكْضَانَا

الأول من أسماء الفعل اللازمة: (هَيْهَاتَ[5]) بمعنى: بَعُدَ، نحو:

---

(١) كذا فَسَّرَهَ سيبويهِ وغيرُهُ، وذكر ابن السراج والفارسي أنه قد يستعمل- أيضًا- بمعنى اقْرُبْ أو قرُبَ، وذكر ابن مالك وغيره أن له أكثرَ من معنًى، وأنه يستعمل متعديًا أو لازمًا على حسب معنى الفعل الذي ناب هو عنه، فيتعدى بنفسه إذا ناب عن "ائت"، وبالباء إذا ناب عن "عَجِّلْ"، وبـ"على" أو "إلى" إذا ناب عن "أَقْبِلْ"، ينظر: الكتاب ٢٤١/١، والأصول ١٤٤/١، والمسائل الشيرازيات ص ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٧/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١٠/٢: ٣١٣، وارتشاف الضرب ٢٣٠٧/٥، وأوضح المسالك ٨٧/٤، والتصريح ٢٩٠/٢، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٤٧.

(٢) في (ب): "فيقال: حيهل باسنا الياء حيهل الزيد"، وسقطت كلمة "نحو"، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) في (ب): "يرفعه فمثلة"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) في (ز): "هيهات مصرها".

❖.... هَيْهَاتَ العَقِيقُ ....[1]❖

وَمَثَّلَ له بقوله: (هَيْهَاتَ مِصْرُهَا) فـ(هيهات) اسم فعل [٢٦/ب] بمعنى: بَعُدَ، [(مِصْرُهَا)][2] فاعله، والضمير في محل جَرٍّ بالإضافة، أي: بَعُدَ بَلَدُ المحبوبةِ[3] عن مُحِبِّهَا.

الثاني: (شَتَّانَ) بمعنى: افْتَرَقَ[4]، نحو: شَتَّانَ زَيْدٌ وعَمْرٌو[5]، أي: افْتَرَقَا، وصار كُلٌّ منهما مُبَاينًا للآخَرِ، ومَثَّلَ له بقوله: (شَتَّانَ زَيْدٌ والفَتَى)، والإعراب ظاهِرٌ[6].

الثالث: (سَرْعَانَ)[7] بمعنى: سَـــرُعَ، إذا بَالَغَ في الْمُسَارَعَةِ، ومَثَّلَ له

---

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

فهيهات هَيهاتَ العَقيقُ وَمَن بِهِ ... وَهَيهاتَ وَصْلٌ بِالعَقيقِ تُواصِلُهْ

وهو لجرير في ديوانه ٩٦٥/٣، وروايته فيه: "فَأَيْهَاتَ أَيْهَاتَ ... وَأَيْهَاتَ وَصْلٌ"، وهو له في الخصائص ٤٢/٣، والصحاح ٢٢٥٨/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤، والتصريح ٤٨٠/١، ٢٩٠/٢، وبغير نسبة في أوضح المسالك ١٩٣/٢، ٨٧/٤، والتصريح ١٩٨/١، ٣٩٤، وهمع الهوامع ٩٩/٣.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ز): "محبوبه".

(٤) في (ز): "افترقا".

(٥) في (ب): "شتان زيد وعمرو المحبوبة".

(٦) في (ز): "وإعرابه ظاهر".

(٧) وسِينُهُ مُثَلَّثَةٌ، والضمُّ أَفْصَحُ، وتُفْتَحُ نُونُهُ وتُضَمُّ، ينظر: تهذيب اللغة: سرع ٨٩/٢، وشك ٣٠٥/١٠، والصحاح: سرع ١٢٢٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٠٣/٥، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٤٩.

[بقوله][1] : (سَرْعَانَ صِبْيَانُكُمْ رُكْضَانًا) فـ(سَرْعَانَ) اسم فعل [بمعنى : سَرُعَ][2]، (صِبْيَانُكُمْ) فاعله، والضمير في محل جَرٍّ بالإضافة، (رُكْضَانًا) منصوب على أنه حالٌ مؤكدةٌ.

واعلم أن الفاء في قوله : (فَسِتَّةٌ) تسمى [الفاء][3] الفصيحةَ، وهي التي تُؤْذِنُ بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، والتقدير هنا : إِنْ أَرَدْتَ بَيَانَ حُكْمِهَا فَسِتَّةٌ .. [إلخ][4]، وكذلك الفاء في (فَلْتَعْلَمَا)، التقدير : إِنْ أَرَدْتَ تَسْمِيَتَهَا وأَمْثِلَتَهَا فَلْتَعْلَمَا.

واللام فيه- أي [في (تعلم)][5]- لام الأمر، فالقياس كسر الميم ؛ لأن اللام جازمة، والمجزوم إذا احْتِيجَ [إلى][6] تحريكه يُحَرَّكُ بالكسر على أصل التقاء الساكنين، لكنه هنا مَبْنِيٌّ، وأصله : فَلْتَعْلَمَنْ بنون التأكيد الخفيفة، فلما وَقَفَ عليها أُبْدِلَتْ أَلِفًا، وهذا هو القياس.

والأَلِفُ في (بَعُدَا) و(سَرْعَانَا) للإطلاق، بخلافها في (أُفْرِدَا) فهي ضمير تثنية.

تنبيه : أسماء الأفعال أَكْثَرُهَا مُرْتَجَلٌ، أي : غير منقول عما كان عليه إلى اسم الفعل، وذلك مثل : بَلْهَ وهَيْهَاتَ وشَتَّانَ وسَرْعَانَ، وبعضها

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) في (م): "إذا احتيج إلى تحريكه".

منقول، وذلك مثل: عَلَيْكَ ودُونَكَ، فالأول منقول من جارٍّ ومجرورٍ، والثاني منقول من ظرف ومضاف إليه[١].

فائدتان:

الأولى: الفرق بين أسماء الأفعال وبين ما دَلَّتْ عليه من الأفعال في المعنى: المبالغةُ[٢]؛ لأنك إذا أردتَ أَنْ [٢٧/أ] تأمر أَحَدًا بِتَرْكِ زيدٍ مثلًا تقول: دَعْ زَيْدًا، أو اتْرُكْهُ، وإذا أردتَ المبالغةَ في ذلك تقول له: بَلْهَ زيدًا، وكذلك الباقي.

الثانية: اخْتُلِفَ هل لِاسْمِ الفعل مَحَلٌّ أو لا؟، فقال بعضهم: لا مَحَلَّ له؛ لأن معناه فِعْلٌ، والفعل وَحْدَهُ لا مَحَلَّ له، وقال بعضهم: له مَحَلٌّ، وهو المُرَجَّحُ[٣].

---

(١) يرى الرضي أن جميع أسماء الأفعال منقولة، فقد قال: "فإذًا تَقَرَّرَ هذا ثَبَتَ أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتًا، أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور"- شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٩٣، وأما ابن هشام فيرى أن منها ما هو مرتجل، ومنها ما هو منقول، ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٨٥، وينظر- أيضًا- : التصريح ٢/٢٨٦ : ٢٨٩.

(٢) ذكر ذلك ابن جني، وذكر أمرين آخرين تتميز بهما أسماء الأفعال، وهما: التوسع في اللغة، والاختصار والإيجاز، ينظر: الخصائص ٣/٤٦، ٤٧، وينظر- أيضًا- : اللباب للعكبري ١/٤٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٥، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٢٩٨.

(٣) ذهب ابن مالك إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، قال: وهو مذهب المحققين، وذكر أبو حيان وغيره أنه مذهب الأخفش، وقد أَبْطَلَ الرضيُّ قَوْلَ مَنْ قال: إنَّ لأسماء الأفعال مَحَلًّا من الإعراب، سواء بالرفع أو بالنصب، وذهب الزجاج والنحاس إلى أنها في موضع رفع، وحكى أبو حيان وناظر الجيش وغيرهما

فإذا قلت: هَيْهَاتَ العَقِيقُ، فعلى القول الأول: (هيهات) لا مَحَلَّ له؛ لأنه بمعنى: بَعُدَ، وعلى الثاني[1]: محله الرفع على أنه مبتدأ، والعقيق فاعله سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

ولم يذكر الناظم تبعًا لأصله جميع أسماء الأفعال، وهي كثيرة، فكأنه يقول: المراد أن يُعْلَمَ أن بعض أسماء الأفعال مُتَعَدٍّ، وبعضَها لازِمٌ.

ومن غَيْرِ ما ذَكَرَ: صَهْ، ومَهْ، ووَيْ، وآمِينَ، وكذلك كل ما بُنِيَ على صيغة "فَعَالِ" من أَيِّ فعلٍ، نحو: نَزَالِ بمعنى: انْزِلْ، ودَرَاكِ بمعنى: أَدْرِكْ، إلى غير ذلك، [فَتَأَمَّلْ واسْتَفِدْ][2].

عن سيبويه والمازني وأبي علي الدِّينَوَرِيِّ أنها في موضع نصب، والقولان قالهما الفارسي، فقد ذهب في الإغفال إلى أنها لا محل لها من الإعراب، وعنه- أيضًا- أن لها مَحَلًّا، ولكنه ذهب في الشيرازيات إلى أنها في موضع رَفْع بالابتداء، وذهب في التذكرة إلى أنها في موضع نصب بأفعال مضمرة، وقد رَجَّحَ الأخيرَ ابنُ عصفور، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع على الابتداء، ولا خَبَرَ لها؛ استغناءً عنه بالضمير المستكنِّ فيها، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١١٤، والإغفال ٢/٤٧٧، والمسائل الشيرازيات ص ٣٩٤، والمسائل العضديات ص ١٣٩، ١٤٠، وكتاب الشعر ١/٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٩٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٣١٧، والمساعد ٢/٦٥٨، وأوضح المسالك ٤/٨٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٠٨: ٣٩١١، والتصريح ٢/٢٨٢، وهمع الهوامع ٣/٨١، والأشموني ٢/٤٨٤، ٤٨٥.

(١) في (ز): "وعلى القول الثاني".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و(م)، والمثبت من (ز).

وقال- رحمه الله [تعالى][(١)]- :

١١٥- وَعَاشِرُ الأَنْوَاعِ أَفْعَالٌ بَدَتْ ثَلَاثَـةَ عَـشَرَ[(٢)]، وَبِـنَقْصٍ وُسِـمَتْ

١١٦- لِرَفْعِهَا الإِسْـمَ وَنَـصْبِهَا الخَبَـرْ مُحْتَاجَـةٌ، وَنَقْـصُهَا لِـذَا اسْـتَقَرْ

العاشر من الأنواعِ الثلاثَةَ عَشَرَ: أفعالٌ تسمى الأفعالَ الناقصةَ[(٣)]، وهي ثلاثَةَ عَشَرَ على ما ذكره الناظم تَبَعًا لأصله، وهي: كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وظل، وأضحى، وبات، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام.

وسميت ناقصةً لأنها لا تكتفي بمرفوعها، بل تطلب اسمًا آخَرَ لِتَنْصِبَهُ، بخلاف الفعل الغير الناقصِ، وذلك أنك إذا قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ، حصلت فائدة بغير قولك: عَمْرًا مَثَلًا[(٤)]، وإذا قلت: كان زيدٌ، لم تحصل فائدة ما لم تقل[(٥)]: قائمًا أو قاعدًا مثلًا [٢٧/ب].

وقال بعضهم[(٦)]: سُمِّيَتْ ناقصةً لأنه نَقَصَ فيها معنى الفعل الأصليُّ؛ لأن الفعل وُضِعَ لِيَدُلَّ على الزمان والحَدَثِ، فهذه تَدُلُّ على الزمان فقط، والحَدَثُ موجودٌ قبل دخولها.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م)، وفي (ز): "فقال" بالفاء.

(٢) في نسخة النظم: "ثَلَاثَ عَشْرٍ".

(٣) في (ز): "الأفعال الناصبة".

(٤) بعدها في (ز): "وقال بعضهم".

(٥) في (ز): "لم تحصل فائدة حتى تقل".

(٦) ما ذكره الشارح أولًا هو ما عليه جمهور النحويين، وذهب إليه ابن خروف وابن مالك وأبو حيان، وقال ابن مالك: "هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي"، وأما القول الثاني وهو أنها سميت ناقصة لأنها لا تدل على الحدث فهو قول

[وقوله: (ثَلَاثَةَ عَشَرْ) يُقْرَأُ بسكون العين والراء ؛ لِيَصِحَّ الوَزْنُ][1].

قال[2]- :

١١٧- فـ"كَـانَ" لِلـدَّوَامِ، نَحْـوُ: كَانَـا اللَّـهُ حَيًّـا يُوجِـدُ الأَزْمَانَـا

جماعة، منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن بابشاذ والجرجاني وابن برهان والأنباري والشلوبين، قال أبو حيان: "وهو ظاهر مذهب سيبويه".

وقد رَدَّ الرضيُّ قَوْلَ مَنْ قال: إنها لا تدل على الحدث، وأنها لهذا سميت نواقص، فقال: "وما قال بعضهم من أنها سُمِّيَتْ ناقصةً لأنها تدل على الزمان دون المصدر=ليس بشيء؛ لأن "كان" في نحو: كان زيدٌ قائمًا، يَدُلُّ على الكَوْنِ الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله، فجيء أولا بلفظ دالٍّ على حصولٍ ما، ثم عُيِّنَ بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصلَ القيام"، وقد ذكر ابن مالك عشرة أوجه في الرد على مَنْ قال: إنها لا تدل على الحدث، ينظر في المسألة: الكتاب ٤٦/١، والمقتضب ٣٣/٣، ٩٧، ٨٦/٤، ٨٧، والأصول ٨٢/١، ٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٦/١، والمسائل البصريات ص ٢٣٢، والعسكرية ص ٩٦، والبغداديات ص ١١٣ : ١١٦، واللمع ص ٣٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٢١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢، ٣٥٠، والمقتصد ٣٩٨/١: ٤٠٢، وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٩، ٦١، والتوطئة ص ٢٢٤، وأسرار العربية ص ١٣٢ : ١٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ٤١٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١، ٣٨٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢١٧/١، والتسهيل ص ٥٢، ٥٣، وشرحه لابن مالك ٣٣٨/١: ٣٤١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٦٣/٢: ٦٦٨، والتذييل والتكميل ١٣٢/٤: ١٣٨، وارتشاف الضرب ١١٥١/٣، ١١٥٢، والتصريح ٢٤٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٢/١، ٣٦٨.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (م): "قال رحمه الله تعالى".

١١٨- وَإِنْ تَقُـلْ: كَـانَ مِـنَ الكُفَّـارِ إِبْلِيسُ، مَعْنَى "صَارَ" فِيهَا جَارِي

١١٩- وَهْـيَ لِـمَا مَضَى مِنَ الأَحْوَالِ فِي نَحْوِ: كَانَ الشَّخْصُ ذَا أَمْوَالِ

١٢٠- وَإِنْ تَقُـلْ: كَـانَ أَبِـي ثُـمَّ غَـدَا لَا نَصْبَ فِيهَا، بَلْ بِمَعْنَى وُجِدَا

١٢١- وَقَوْلُهُ- سُبْحَانَهُ- : (مَنْ كَانَ فِي الـ ـمَهْدِ) فَـ"كَانَ" زَائِدٌ كَمَا نُقِلْ[1]

أي: الأول من الأفعال الناقصة: (كان)، وتأتي في العربية على خمسة أوجه[2]:

---

(١) في (ز): "فكان زائدة كما نقل في".

(٢) في الوجهين: الأول والثالث اللذَيْنِ ذكرهما الشارح هنا يرى ابن مالك أن "كان" وبقية أخواتها تدل على وقوع الفعل فيما مضى، من غير دلالة على الانقطاع، وإنما تأتي الدلالة من قرينة لفظية أو معنوية، ورَدَّهُ ابنُ عصفور وأبو حيان، وكلام الشارح هنا موافق لقولهما، ينظر في هذه المعاني وفي معانٍ أخرى ذكرها بعضهم: الكتاب ٤٦/١، ٧٣، ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤: ١٢٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٩٦/١، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٣٦/٢، ٤٣٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٢٦، ١٢٧، ١٣٣: ١٣٦، والنكت للأعلم ١٨٠/١، وأسرار العربية ص ١٣٣: ١٣٧، وشرح الجمل لابن خروف ٤٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧: ١٠٣، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨/٢: ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١: ٤١٥، وشرح المقدمة الجزولية ٧٦٥/٢، ٧٦٦، والتسهيل ص ٥٣، ٥٥، وشرحه لابن مالك ٣٤١/١، ٣٤٥، ٣٦٠، ٣٦١، وشرح الكافية للرضي ١٠٣٢/٢: ١٠٣٨، والتذييل والتكميل ١٣٨/٤، ١٥٦، ٢١٠: ٢١٥، ٢٥٠، وارتشاف الضرب ١١٥٣/٣، ١١٥٤، والمساعد ٢٥٢/١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٧: ٢٧٠، والتصريح ٢٤٩/١، ٢٥١، وشرح العوامل للشيخ خالد ص ٢٥١: ٢٥٥، وهمع الهوامع ٣٦٣/١، ٣٦٨، ٣٨٠.

أحدها: الدوام والاستمرار[1]، وهي إذا أُخْبِرَ بها عن اللَّهِ - جَلَّ جَلَالُهُ - ، نحو: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)[2]، أي: ولم يَزَلْ كذلك أبدًا.

ومَثَّلَ له بقوله: (كان اللَّهُ حَيًّا يُوجِدُ[3] الأَزْمَانَا)، فلفظ [الجلالة][4] الشريفةِ اسمُهَا مرفوعٌ بها، (حَيًّا) خَبَرُهَا منصوبٌ بها، (يُوجِدُ) فعل مضارع، فاعله ضمير يرجع إلى لفظ الجلالة، تقديره: هو، (الأزمانَ) مفعوله، وجملة (يُوجِدُ الأَزْمَانَ) في محل نصب خَبرٌ ثانٍ لـ(كان)، أو نعتُ (حيًّا)، ولا شَكَّ أن اللَّهَ - تعالى وتَقَدَّسَ - حَيٌّ أَبَدَ الآباد، لا يعتري أفعالَه انتقاصٌ[5] ولا نفادٌ.

ثانيها: معنى (صار)، نحو قوله - تعالى - : (فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا)[6]، أي: فصارت، ومَثَّلَ له بقوله: (كَانَ مِنَ الكُفَّارِ إِبْلِيسُ)، فـ(كان) هنا بمعنى (صار)، (من الكفار) جارٌّ ومجرورٌ في محل نصبٍ خبرها مقدم، (إبليس) اسمها مؤخر، وهذا بناء على أنه كان من الملائكة، وقوله-

---

(١) في (ز): "أحدها الدالة على الدوام والاستمرار".
(٢) تكررت في عدد من آيات القرآن الكريم، منها في سورة النساء من الآيات: ٩٦، ١٠٠، ١٥٢.
(٣) كلمة "يوجد" تكررت في (ب).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٥) في (م): "الانتقاص".
(٦) من الآية ٦ من سورة الواقعة.

تعالى- [٢٨/أ]: (إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الجِنِّ)[١] يُنَافِيهِ، وفي ذلك خلافٌ ذُكِرَ في التفسير، فليراجع.

ثالثها: أَنْ تَأْتِيَ فِعْلًا ماضِيًا دَالًّا على الانقطاع، نحو: كان الشيخ شابًّا، ومَثَّلَ له بقوله: (كان الشَّخْصُ ذَا أَمْوَالٍ)، فـ(الشخص) اسمها، (ذا) خبرها، وعلامة نصبه الأَلِفُ؛ لأنه من الأسماء الستة، (أموال) مضاف إليه.

رابعها: أن تكون تامَّةً بمعنى: حَصَلَ، فتكتفي بالمرفوع، ويُسَمَّى فاعلَها، نحو قوله- تعالى- : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)[٢]، ومَثَّلَ له بقوله: (كان أَبِي ثُمَّ غَدَا)، فـ(أبي) مرفوع [على أنه][٣] فاعل (كان)، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالي، (ثُمَّ) حرف عطف للتراخي، (غَدَا) فعل ماضٍ، فاعله ضمير تقديره: هو، يعود على (أبي)، و(غدا) هنا كناية عن: مات، أي: حَصَلَ أَبِي في الدُّنْيَا، ثم مات.

وقوله: (بل بمعنى وُجِدَا) عبارةُ النحاةِ، [لكنَّ][٤] تقديرها بمعنى (حَصَلَ) أَلْيَقُ.

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م).

خامسها: أن تأتي زائدةً، لكنْ في القرآن تُسَمَّى صِلَةً تَأَدُّبًا، وكذا كل زائد فيه، وذلك كالتي في قوله- تعالى- : ﴿[قَالُوا][1] كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2]، فـ(قالوا) فعل وفاعل، (كيف) اسم استفهام للتعجب، محله النصب على أنه حالٌ مقدمٌ من الضمير المستتر في (نُكَلِّمُ) المقدر بـ"نحن"، أي: على أَيِّ حالٍ نُكَلِّمُ؟، (مَن) اسم موصول محله النصب مفعولُ[3] (نُكَلِّمُ)، (كان) صلةٌ مَزِيدَةٌ[4]، (فِي الْمَهْدِ) جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: اسْتَقَرَّ، لا مُسْتَقِرٌّ، والجملة لا محلَّ لها؛ لأنها صلة الموصول، (صَبِيًّا) منصوب على أنه حالٌ من الضمير المستتر في:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) من الآية ٢٩ من سورة مريم. وقد اختلف النحويون في "كان" في الآية على أربعة أقوال، أحدها: أن "كان" صلة (زائدة)، و"صَبِيًّا" منصوب على الحال، والعامل فيه الاستقرار، وممن ذهب إليه ابن قتيبة والمبرد والأنباري، والثاني: أن "كان" بمعنى وَقَعَ أو حَدَثَ، و"صَبِيًّا" منصوب على الحال، والعامل فيه "كان"، فهي تامَّةٌ، وممن ذهب إليه أبو عبيدة، والثالث: قول الزجاج، وهو أن "مَنْ" للشرط، والمعنى: من كان في المهد صَبِيًّا فكيف نُكَلِّمُهُ؟، كما تقول: من كان لا يسمع ولا يبصر فكيف أُخَاطِبُهُ؟، والرابع: قول الفارسي، وهو أن "كان" بمعنى "صار"، ينظر: مجاز القرآن ٧/٢، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٨، والمقتضب ١١٧/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢٨/٣، وإعراب القرآن ١٥/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٣٢٨/٤، ٣٢٩، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٣٧/٢، والمسائل البصريات ٨٧٥/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٧٣/٢، والدر المصون ٥٩٤/٧.

(٣) في (ز): "محله النصب على أنه مفعول".

(٤) في (ز): "صلة زائدة".

اسْتَقَرَّ، المُقَدَّرِ بـ"هو" العائِدِ على (مَن) الموصول، والتقدير في الآية: مَنْ هُوَ في المَهْدِ[1] الآنَ لا في الماضي، فَلِذَا حُكِمَ بأَنَّ (كان) [صلةٌ][2] مزيدةٌ[3]، فاسْتَفِدْهُ.

تنبيه: قوله: (مَعْنَى "صَارَ" [٢٨/ب] فِيهَا) قياسه: (فَمَعْنَى) بالفاء رابطةً لجواب (إن) الشرطيةِ الداخلةِ على [(تَقُلْ)][4] أَوَّلَ البيتِ، وكذلك قوله: (لا نَصْبَ فيها) قياسُهُ: (فَلَا نَصْبَ) بالفاء- أيضًا- ؛ لِتَرْبِطَ ذلك بـ(إِنْ) أَوَّلَ البيت في قوله: (وَإِنْ تَقُلْ: كانَ أَبِي)، وذلك لِمَا عُلِمَ [من][5] أَنَّ ما لا يَصِحُّ وُقُوعُهُ شَرْطًا لـ"إِنْ" إذا وَقَعَ جوابًا لها وَجَبَ قَرْنُهُ بالفاء، ولفظ (معنى) و(لا نَصْبَ) لا يَصِحُّ أن يقع شرطًا لـ"إِنْ"، فيجب قَرْنُهُمَا بالفاء، لكنْ تُرِكَتْ لضرورة الوَزْنِ، والشعر يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في غيره.

وقال [- عفا الله عنه-][6]:

١٢٢- وَ"صَارَ" نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ عَالِمَا ... أَمْسَى كَـ"أَمْسَى عَامِرٌ مُكَالِمَا"[7]

---

(١) كلمة "المهد" تكررت في (ب).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) في (ز): "زائدة".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) في (ز): "فقال رحمة الله عليه"، وفي (م): "قال".
(٧) في (ب): "متكالما"، وهو تحريف، وفي (م): "مسالما" بدل "مكالما"، وهي رواية أخرى كما سيذكر الشارح بعد قليل.

١٢٣- وَأَصْبَحَتْ سَلْمَى بِوَصْلٍ سَمْحَى   وَظَــلَّ زَيْـدٌ صَـايِرًا وَأَضْــحَى

١٢٤- وَبَـاتَ قَلْبِـي هَائِمًـا جَرِيحَـا   وَلَـيْسَ جِـسْمُ عَاشِـقٍ صَـحِيحَا

مَثَّلَ لكل فِعْلٍ بمثالٍ كما ترى، فَأَوَّلُ المعمولين[١] اسمُ ذلك الفعلِ، مرفوعٌ[٢] به، والثاني خبره منصوب به، والرفع في (سَلْمَى) بضمة مقدرة على الألف.

وقوله: (مُسَالِما) أي: مُصَالحًا، وعلى نسخة: (مُكَالِمًا) على وزن "مُفَاعِلٍ"، أي: يَكْلِمُ غَيْرَهُ ويَكْلِمُهُ ذلك الغَيْرُ.

واكتفى بمثال (ظَلَّ) عن مثال (أَضْحَى)، فكأنه قال: أَضْحَى زَيْدٌ صَايِرًا، وقوله: (جَرِيحًا) خبرٌ ثانٍ لـ(باتَ).

وقوله: (وَلَيْسَ جِسْمُ عَاشِقٍ [صَحِيحا][٣]) أي: مُدَّةَ عِشْقِهِ، لا قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ؛ لأن (لَيسَ) لِنَفْيِ الحال، فتُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ[٤]، بيان ذلك: أنك إذا قلت[٥]: ليس زيد نائمًا، أفاد نَفْيَ النَّوْمِ عنه وَقْتَ تَكَلُّمِكَ بذلك، ولا يُفْهَمُ منه انْتِفَاءُ النوم عنه في الماضي ولا في المستقبل[٦].

---

(١) في (ب): "فأول المعمول لزيد"، وفي (ز): "فالأول المفعولين".
(٢) في (ز): "المرفوع".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) في (ز) و (م): "فتقدر بتقديره".
(٥) في (ز): "إذا قلت مثلا".
(٦) في (ز) جاءت العبارة هكذا: "إذا قلت مثلا: ليس زيد نائما النوم عنه أي نفي النوم عنه وقت تكلمك به فلذلك لا يفهم انتفاء النوم عنه في الماضي ولا في مستقبل"، وسقطت منها عبارة: "أفاد نفي".

ثم إنه شرع في ذكر الأفعال التي يشترط فيها[1] تَقَدُّمُ نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو دعاءٍ، [فقال- رحمة الله عليه-][2]:

١٢٥- مَا زَالَ حِبِّي[3] مَائِسًا بِقَدِّهِ مَا انْفَكَّ قَلْبِي مُنْضَجًا بِوَجْدِهِ[٢٩/أ]

١٢٦- مَا فَتِئَ المَعْشُوقُ فِي الهِجْرَانِ مَا بَرِحَ العَاشِقُ فِي الخُسْرَانِ

هذه الأربعة وما تَصَرَّفَ منها، وهي: (زال) التي مضارعها (يزال)، لا (يَزُولُ)، و(انْفَكَّ) و(فَتِئَ) و(بَرِحَ) تعمل عمل (كان) الناقصةِ، من رفع الاسم ونصب الخبر بشرط أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء، مثل: ما زال زيدٌ قائمًا، ولا تَزَلْ مُتَعَلِّمًا، ولا يزال اللَّهُ مُحْسِنًا إليك، وكذا الباقي.

ومَثَّلَ لـ(زال) الداخلِ[4] عليه النَّفْيُ بقوله: (ما زال حِبِّي .. إلخ)، [فيقال][5] في إعرابه: (ما زال) من أخوات (كان) الناقصةِ، (حِبِّي) اسْمُهَا، علامة [رفعه][6] ضمة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالِيٌّ، (مائسًا) خبرها، (بِقَدِّهِ) جارٌّ ومجرور ومضاف إليه، وكذلك إعراب: (ما انْفَكَّ قَلْبِي [إلخ][7]).

---

(١) في (ز): "ثم شرع في ذلك في ذكر الفعل التي يشترط فيه".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (م): "فقال" فقط، والمثبت من (ز).
(٣) في (ز): "حبيبي".
(٤) في (م): "الداخلة".
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

والمائس[1]: المتبختر في مَشْيِهِ، والمُنْضَجُ هنا بمعنى المُحْتَرِقِ، وأصله فيما طُبِخَ بالنار كما يَنْبَغِي، وكذلك إعراب:

❖مَا فَتِئَ المَعْشُوقُ فِي الهِجْرَانِ❖

و:

❖مَا بَرِحَ العَاشِقُ فِي الخُسْرَانِ❖

لَكِنْ فيهما الجارُّ والمجرورُ في محل نصبٍ خَبَرُ (ما فَتِئَ) و(ما بَرِحَ).

هذا ولولا أنه لا مناقشة في المثال لكان في قوله: (في الخسران) نَظَرٌ من حيث المعنى يظهر للمتأمل[2].

وقال [- رحمه الله-][3]:

١٢٧- مَا دُمْتُ فِي الهَجْرِ فَلَسْتُ سَالِي وَهَذِهِ أَمْثِلَةُ الأَفْعَالِ

١٢٨- وَهَكَذَا مُصَرَّفٌ مِنْ فِعْلِ مِنْهَا فَأَعْمِلْهُ كَمَا لِلْأَصْلِ

الثالِثَ عَشَرَ مما يعمل عَمَلَ (كان) الناقصةِ: [(دام)][4]، بشرط أن يتقدمها (ما) المصدريةُ الظرفيةُ، ولا بُدَّ من تَقَدُّمِ كلامٍ عليها، نحو: لا

---

(١) في (ز): "وللمياس".
(٢) يقصد أن معنى الخسران غير مناسب للمُحِبِّ؛ لأن المحب لا يخسر.
(٣) في (ز): "ثم قال"، وفي (م): "قال".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

أَصْحَبُكَ ما دامَ زيدٌ رفيقًا لك، فالتقدير: لا أصحبك مُدَّةَ مُرافَقَةِ زَيْدٍ لك، فسُمِّيَتْ (ما) مصدريةً لِتَأَوُّلِ "مُرافَقَةٍ"، وهو مصدر، وظرفيةً لِتَأَوُّلِ مُدَّةٍ، وهي ظَرْفٌ [٢٩/ب].

وَمَثَّلَ لها بقوله:

❖[مَا دُمْتُ فِي الهَجْرِ فَلَسْتُ سَالِي❖

أصل الكلام: لَسْتُ سَالِيًا ما دُمْتُ في الهَجْرِ، ويجوز في][1] تاء (دُمْتُ) الضمُّ والفتحُ، فالتقدير: لا أَسْلُو مُدَّةَ هَجْرِي أو هَجْرِكَ أَيُّها الحبيبُ، فَقُدِّرَتْ "مُدَّةَ"، وهي ظرف، و"هَجْرِ" المضاف، وهو مصدر، فيقال في إعرابه: (ما دُمْتُ) من أخوات (كان) الناقصة، والضمير للمتكلم أو المخاطب محله الرفع على أنه اسمها، (في الهجر) جار ومجرور في محل نصب على أنه خبرها، وأصل (سالي): [سالِيًا][2]؛ لأنه خبر (ليس)، لكنه سُكِّنَ على لغة ربيعة.

[وقوله][3]: (وَهَكَذَا مُصَرَّفٌ مِنْ فِعْل .. إلى آخر البيت[4]) معناه: أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل عَمَلَ ماضيه، فمثل (كان زيدٌ قائمًا):

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وكلمة "سالي" في البيت سقطت من (ز)، والمثبت من (م).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) في (م): "إلخ البيت".

يَكُونُ زَيْدٌ قائِمًا، وكُنْ عالِمًا، [فـ(كُنْ) فعل أمرٍ ناقصٌ، والضمير المقدر بـ(أنت) في محل رفع اسمه، (عالِمًا)][1] خبره، وكذا الباقي.

وكلها تتصرف إلا (لَيْسَ) و(دام)، وإن جاء من (دام) مضارعٌ وأَمْرٌ فلا يعملان هذا العمل، أما (ليس) فلا يتصرف منها شيء أصلًا[2].

ثم قال- سامحه الله، وعفا عنه[3]- :

١٢٩- قَـدْ جَـاءَ أَرْبَـعٌ مِـنَ الأَفْعَـالِ   وَأَحْدَ عَشْرَ النَّوْعِ يَا ذَا البَالِ

١٣٠- تَرْفَعُ إِسْمًا وَاحِدًا، وَهْيَ "عَسَى"   نَحْـوُ: عَـسَى مُحِبُّنَـا أَنْ يُؤْنِـسَا

١٣١- وَقُلْ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ الْمُحِبُّ   مَعْنَـاهُ فِيهِمَـا الرَّجَـا وَالقُـرْبُ

النوع الحادي عَشَرَ من الأنواع[4] الثلاثَةَ عَشَرَ: أفعالٌ تُسَمَّى أفعالَ المقاربةِ، وهي أربعةٌ على ما ذكره تبعًا [لأصله][5]، لكنها أكثر من ذلك، وتلك الأربعة[6] هي: عسى وكاد وكَرَبَ وأَوْشَكَ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) بسبب انتقال النظر.

(٢) أجمع النحويون على أن "ليس" لا تتصرف، وأما "دام" فذهب الفراء وأكثر المتأخرين إلى أنها لا تتصرف، ووافقهم ابن مالك، وذهب البصريون وبعض المتأخرين إلى أنها تتصرف، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٨/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١، ٣٥٠/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/١، ٣٨٤، والتسهيل ص ٥٣، وشرحه لابن مالك ٣٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٤٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٥٨/٢، والتصريح ٢٣٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٤/١، ٣٦٥.

(٣) في (ز): "ثم قال رحمة الله عليه وعفا عنه".

(٤) في (ز): "من الأفعال".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (ز): "إلى أصله".

(٦) في (ز): "وذلك الأربعة".

وحكمها: أنها تَرْفَعُ[1] اسْمًا واحِدًا، فإن تَمَّتْ به يُسَمَّى فاعِلًا، وإن لم تَتِمَّ به يُسَمَّى اسْمَها، والجملة بعدها المبدوءةُ بالفعل المضارع في محل نصب على أنها خبرها كما سيأتي.

والكلام[2] الآن في (عسى)، فإن كانت [٣٠/أ] ناقصةً يَأْتِي خبرها جملةً مبدوءةً بفعل مضارع مقرونٍ[3] بـ(أن) المصدرية غالبًا، نحو قوله- تعالى- : ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[4]، وقد يُجَرَّدُ من (أَنْ)، كما في قوله:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ[5] فِي بَرِيَّتِهِ أَمْرُ[6]

ومَثَّلَ لاقترانه بـ(أَنْ) مع نقصانها بقوله: (عَسَى مُحِبُّنَا أَنْ يُؤْنِسَ)، فـ(عَسَى) هنا تعمل عمل (كان) الناقصة، (مُحِبُّنَا) اسمها مرفوع بها، و(نا) ضمير في محل جَرٍّ بالإضافة، (أَنْ) حرف مصدر[7] ونصب، (يُؤْنِسَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وفاعله ضمير يعود على (محب)، تقديره:

---

(١) في (ز): "وحكمهما أنهما يرفع".
(٢) في (ز): "وكلام".
(٣) في (ز): "مقرونًا".
(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء.
(٥) في (ب): "له في كل يوم"، والمثبت من (ز) و (م).
(٦) البيت من الطويل، نسب في بعض كتب الأدب لبعض شعراء العصر الأموي، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٣١/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، والمساعد ٢٩٦/١، ٢٩٩، وهمع الهوامع ٤٢١/١.
(٧) في (ز) و (م): "حرف مصدري".

هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (عسى)، والمعنى: قارب مُحِبُّنَا الإِينَاسَ[1].

ومَثَّلَ لكونها تامَّةً بقوله: (عَسَى أَنْ يَخْرُجَ الْمُحِبُّ)، [فـ(عسى)][2] هنا تامَّةٌ، والمصدر المَسْبُوكُ من (أن) و(يخرج) فاعلها، و(المحب) فاعل [(يخرج)][3]، والمعنى حينئذٍ: قَرُبَ خُرُوجُ الْمُحِبِّ[4].

---

(١) جعل الشارح "عسى" هنا وفي المثال الذي بعده بالمقاربة، وهذا غير صحيح؛ لأنه للرجاء، وقد تبع الناظمَ في ذلك حين قال:
❖مَعْنَاهُ فِيهِمَا الرَّجَا وَالقُرْبُ❖
فهو للرجاء، وليس للقرب.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) هذا وجه، ويجوز وجه آخر، وهو أن يقدر "المحبُّ" اسمًا لـ"عسى"، وفاعل "يخرج" ضمير مستتر يعود على المحب، و"أن يخرج" في تأويل مصدر في محل نصب خبر "عسى"، وقد تقدم خبرها على اسمها، وهذا التقدير أجازه المبرد والسيرافي والفارسي وابن عصفور، ومنعه أبو علي الشلوبين إلا أن يقدر المحب فاعلا بـ"يخرج"، واحتج بأن هذه الأفعال ضعيفة، فلا يتوسط خبرها بينها وبين اسمها، ينظر في المسألة: الكتاب ٣/١٥٨، والمقتضب ٣/٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٩٤، والإيضاح للفارسي ص ١٠٨، ١٠٩، والمسائل الحلبيات ص ٢٥١، والعضديات ص ٦٥، والمنثورة ص ٢٤٢، وكتاب الشعر ٢/٤٩٧، واللمع ص ١٠١، والمفصل ص ٢٧٠، وأسرار العربية ص ١٣٠، والمقدمة الجزولية ص ٢٠٣، ٢٠٤، وشرحها للشلوبين ، ٣/٩٧٠، والتوطئة ص ٢٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٧، ١٧٨، والتسهيل ص ٦٠، وشرحه لابن مالك ١/٣٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥٧، والتذييل والتكميل ٤/٣٥٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٣٠، ١٢٣١، والجنى الداني ص ٤٦٥، والمساعد ١/٢٩٩، ٣٠٠، ومغني

وإذا قلت مثلًا: زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ، احتملتْ[1] (عسى) النَّقْصَ والتَّمَامَ، فبتقدير نقصها يُنْوَى بعدها ضميرٌ، وعلى تمامها لا ضَمِيرَ، ويظهر ذلك في غير المفرد، فعلى النقص تقول: الزَّيْدَانِ عَسَيَا[2] أَنْ يَقُومَا، وعلى التمام: عَسَى أَنْ يَقُومَا، وفي (عسى) مع المقاربة معنى الرجاء[3].

هذا، وقوله: (وَأَحْدَ عَشْرَ) يُقْرَأُ بسكون[4] الحاء والشين لضرورة الوزن، والأصل فَتْحُهُمَا، وراء (عَشْرَ) مفتوحة مع الإضافة في الأفصح، ومعنى البال[5] هنا: الفهم والفكر على سبيل المجاز.

ثم أشار إلى الثلاثة الباقية، فقال- [عفا الله عَنَّا وعنه][6]:

١٣٢ - وَبَعْدَهَا "كَادَ"، تَقُولُ: كَادَا عَاشِقُ سَلْمَى يَأْلَفُ السُّهَادَا

١٣٣ - ثَالِثُهَا "أَوْشَكَ"، نَحْوُ: أَوْشَكَا الْعَبْدُ أَنْ يُرْحَمَ حَيْثُ مَا شَكَا[7] [٣٠/ب]

اللبيب ص ٢٠٤، ٧٢٧، وأوضح المسالك ١/٣٢٣، ٣٢٤، والتصريح ١/٢٩١، ٢٩٢، وهمع الهوامع ١/٤٢١، ٤٢٢، والأشموني ١/١٣٢.

(١) في (ز): "احتمل".

(٢) في (ز): "تقول: عسى الزيدان عسيا".

(٣) ينظر ما سبق من مصادر في مسألة "عَسَى أَنْ يَخْرُجَ الْمُحِبُّ" قبل حاشيتين.

(٤) في (م): "يقرأه بالسكون".

(٥) في (ب): "ومعنى الليالي"، والمثبت من (ز) و (م).

(٦) في (ز) و (م): "فقال رحمه الله".

(٧) في (ب): "ما مشى"، والمثبت من (ز) و (م).

١٣٤- وَإِنْ تُرِدْ تَمْثِيلَ رَابِعٍ فَقُلْ: قَـدْ كَـرَبَ الـنَّظْمُ يُرَبِّـعُ الْمُثُـلْ

الثاني من أفعال المقاربة: (كاد)، نحو: كاد زيدٌ يَهْلِكُ، فـ(زيد) مرفوع بـ(كاد) على أنه اسمها، وجملة (يَهْلِكُ) من الفعل والفاعل الضمير في محل نصب خبرها.

وذِكْرُ (أَنْ) بعد (كاد) قَلِيلٌ، ومنه قوله:

كَـادَتِ الـنَّفْسُ[1] أَنْ تَفِـيضَ عَلَيْـهِ إِذْ غَـدَا حَـشْوَ رَيْطَـةٍ وَبَـرُودِ[2]

ومَثَّلَ لها بقوله: (كادَ عَاشِق سَلْمَى يَأْلَفُ السُّهَادَ)، فيقال في إعرابه: (كاد) من أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) الناقصة، (عاشق) اسمها مرفوع بها، (سلمى) مضاف إليه، وعلامة جَرِّهِ كسرة مقدرة على الألف، (يَأْلَفُ) فعل مضارع فاعله ضمير يعود على [(عاشق)، تقديره: هو،

---

(١) في (ز): "كاد النفس".

(٢) البيت من الخفيف، ويُرْوَى: "تَفِيظَ" بالظاء، وقد نسبه ابن السيد (في الاقتضاب ٢٤٦/٣)، والبغدادي (في شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦/٨، ٢٧) لأبي زبيد الطائي، من شعر يرثي به اللَّجْلَاجَ الحارِثِيَّ، وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (في منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠) أنه من كلمة لمحمد بن مناذر أحد شعراء البصرة، يرثي رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وهو بغير نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦، والاقتضاب ٢/ ٢٢٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٨، وأوضح المسالك ١/ ٣١٥، ومغني اللبيب ص ٨٦٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠، والتصريح ١/ ٢٨٥، وشرح شواهد مغني اللبيب ٢/ ٩٤٨، وخزانة الأدب ٣٤٨/٩، ٣٤٩.

(السهاد) أي: السَّهَرُ، مفعول (يَـأْلَفُ)، وجملة][1] (يَـأْلَفُ) وفاعِلِـهِ الضميرِ في محلِّ نَصْبٍ خبر (كادَ).

الثالث: (أَوْشَكَ)، نحو: أَوْشَكَ زيدٌ أَنْ يَمُوتَ، أي: قارَبَ[2] المَوْتَ، والأكثر فيها مجيء (أَنْ) بعدها مثل (عسى).

ومَثَّلَ لها بقوله: (أَوْشَكَ اَلْعَبْدُ أَنْ يُرْحَمَ حَيْثُ مَا شَكَا)، فـ(العبد) اسم (أوشك)، و(أَنْ يُرْحَمَ) مع الضمير في محل نصب خبرها، (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في اللغة الفصحى[3]، محله النصب، (ما) زائدة أو مصدرية، فيكون التقدير: حيث شِكَايَتُهُ مَوْجُودَةٌ؛ لأن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجمل كما قرروه.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (ز): "أي قرب".

(٣) ولغة طيئ: حَوْثُ بالواو، بفتح الثاء وضمها، وأما حَيْثَ بالفتح فلغة يَرْبُوعٍ وطُهَيَّة من تميمٍ، وإعرابها لغة فَقْعَسٍ وبني الحارث من بني أسد، ينظر: الكتاب ٢٨٦/٣، ٢٩٢، ٢٩٩، وإصلاح المنطق ص ١٣٧، وتهذيب اللغة: حيث ٢١٠/٥، والمحكم: حيث ٤٣٢/٣، حوث ٥٠٠/٣، والمفصل ص ١٥٨، واللباب للعكبري ٧٩/٢، ٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤، والتسهيل ص ٩٧، وشرحه لابن مالك ٢٣٢/٢، ٢٣٣، والتذييل والتكميل ٦٥/٨، ٦٦، وارتشاف الضرب ١٤٤٧/٣، ١٤٤٨، ومغني اللبيب ص ١٧٦، وهمع الهوامع ١٥٢/٢.

الرابع: (كَربَ) بفتح الراء وكسرها[1]، نحو: كَربَ زيدٌ يَقْدُمُ، وهي مثل (كاد) في أَنَّ الأكثر عَدَمُ (أَنْ) بعدها.

ومَثَّلَ لها بقوله:

❖قَـدْ كَـرَبَ الـنَّظْمُ يُرَبِّـعُ المُثُـلْ❖

فـ(النَّظْمُ) اسمها مرفوع بها، (يُرَبِّعُ) بالتشديد من "رَبَّعَ" [٣١/أ]، وإذا قُرِئَ: (الناظِمُ) فيُقْرَأُ: (يُرْبِعُ) بتخفيف الباء من "أَرْبَعَ"، والمعنى واحد عليهما، أي: يجعل المثالاتِ أربعةً، لكنْ على (يُرْبِعُ) و(الناظم) الإسناد حقيقي، وعلى (يُرَبِّعُ) و(النظم)[2] الإسناد مجازي.

وهذا المضارع وفاعله الضمير المقدر بـ"هو" في محل نصب خبر [(كَرَبَ)، (المُثُل) مفعول (يربع)، وهو بضم الميم والمثَلَّثَةِ: جمع][3] مِثَالٍ، وأصل المعنى هنا: قَارَبَ الناظم أو النظم أن يأتي بالمثال الرابع.

وفعل المقاربة قد يستعمل مجازا للشروع في الفعل كما ذُكِرَ في محله.

ثم [إنه][4] أشار إلى النوع الثاني عشر، [فقال][5]:

---

(١) والمشهور الفتح، ولم أقف عليها بكسر الراء بهذا المعنى فيما رجعت إليه من معاجم، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥١٩، والتصريح ١/٢٧٧، وهمع الهوامع ١/٤١٠، والأشموني ١/١٢٩.

(٢) في (ز): "والناظم".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م).

١٣٥- ثَانِي [عَشْرَ][(١)] النَّوْعِ خُذْهُ أَرْبَعَهْ | أَفْعَالُ مَدْحٍ أَوْ لِذَمٍّ مُتْبَعَهْ
١٣٦- فَرَفْعُهَا الاِسْمَ بِجِنْسٍ عُرِّفَا | وَبَعْدَهُ الِاسم الَّذِي قَدْ وُصِفَا
١٣٧- أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا كـ"نِعْمَا | العَبْدُ أَيُّوبُ"، وَنِعْمَ نَظْمَا
١٣٨- نَظْمِي، كَذَا بِئْسَ، كَنِعْمَ حَبَّذَا | كَبِئْسَ سَاءَ فِي مَدِيحٍ أَوْ أَذَى

هذا النوع أربعة أفعال، فِعْلَانِ للمدح، وهما (نِعْمَ) و(حَبَّذَا)، وفِعْلَانِ لِلذَّمِّ، وهما (بِئْسَ) و(سَاءَ)، وحكمها: أن تَرْفَعَ اسْمَ الجنس المُعَرَّفَ بـ"أل"، ثم يُؤْتَى بالمخصوص[(٢)] بعدها، فإن كان بعد (نِعْمَ) و(حَبَّذَا) سُمِّيَ المَخْصُوصَ بالمَدْحِ، وإن كان بعد (بِئْسَ) [و(ساءَ)][(٣)] سُمِّيَ المَخْصُوصَ بالذَّمِّ، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وحَبَّذَا المَرْأَةُ هِنْدُ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، وساءَ[(٤)] المَرْأَةُ دَعْدُ.

فـ(الرجل) فاعل (نِعْمَ) في الأول، وفاعل (بِئْسَ) في الثاني، والمرأة فاعل (حَبَّذَا) في الأول، وفاعل (سَاءَ) في الثاني، فيقال في إعراب[(٥)] الأول: (نِعْمَ) فِعْلٌ موضوع للمدح، (الرجل) فاعله، (زيد) مخصوص

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) في (ز): "بالمخفوض"، وكذا في المواضع الآتية.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٤) في (م): "وساءت".
(٥) في (ز): "في إعرابه".

بالمدح، مرفوع[1] على أنه مبتدأ مؤخر، والجملة [٣١/ب] قبله خبره، والأصل: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، أو على أنه خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: نِعْمَ الرَّجُلُ هو زَيْدٌ[2]، وكذلك باقي الأمثلة.

وقد يُضْمَرُ الفاعلُ، ويُفَسِّرُهُ تمييزٌ، فيقال: نِعْمَ رَجُلًا[3] زَيْدٌ.

ومَثَّلَ لـ(نِعْمَ) بقوله- تعالى- : (نِعْمَ العَبْدُ)[4]، أي: هو أَيُّوبُ، فـ(نِعْمَ) فعلُ مدحٍ، (العَبْدُ) فاعله، الضمير أي: "هو" مخصوص بالمدح.

---

(١) في (ز): "موضوع".

(٢) القول الأول لسيبويه، ولم يذكر غيره، ووافقه ابن خروف وابن الباذش وابن مالك، والقول الثاني أجازه جماعة، منهم الجرمي والمبرد وابن السراج والزجاج والفارسي وابن جني، وهؤلاء يجيزون الوجه الأول- أيضًا- ، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: لابن عصفور، وهو أن يكون المخصوص مبتدأً حُذِفَ خَبَرُهُ، والآخر: لابن كيسان وابن الفَرُّخَانِ، وهو أن المخصوص بَدَلٌ من الفاعل، ينظر: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ١٣٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١، والأصول ١١٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩/٣: ١١، والإيضاح للفارسي ص ١١١: ١١٣، والتعليقة للفارسي ٣٢٠/١، ٣٢١، وشرح اللمع لابن برهان ص ٤١٦، ٤١٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢٣٧، والمقتصد ٣٦٥/١: ٣٦٧، والمستوفى لابن الفَرُّخَانِ ١٠٩/١: ١١١، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٣٧، والمقرب ٦٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١، ٦٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣، ١٧، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١١٤/٢، والتذييل والتكميل ١٣١/١٠: ١٣٨، وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤، ٢٠٥٥، والتصريح ٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٧/٣، ٢٨.

(٣) في (ز): "نعم الرجل".

(٤) من الآيتين: ٣٠، ٤٤ من سورة ص.

ومَثَّلَ لِمَا أُضْمِرَ فيه الفاعلُ، وفُسِّرَ بتمييز بقوله: (نِعْمَ نَظْمًا نَظْمِي) فـ(نَظْمًا) تمييزٌ للفاعل المضمر، (نَظْمِي) هو المخصوص بالمدح، والتقدير: نِعْمَ هو، أي: النَّظْمُ نَظْمًا [نَظْمِي][1].

وهل يُجْمَعُ بين الفاعل الظاهر وبين التَّمْيِيزِ؟ فيه خلافٌ، فَمَنَعَهُ سيبويهِ، وأجازه غيره، فَلْيُطْلَبْ بَحْثُهُ من محله[2].

وقوله:

❖وَبَعْدَهُ الإسم الَّذِي قَدْ وُصِفَا❖

أي: ويُذْكَرُ بعد الفاعل المُعَرَّفِ بـ"أل" الجنسية [الاسمُ][3] الذي وُصِفَ بالمدح أو الذَّمِّ، وهو المخصوص.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) وافق السيرافيُّ سيبويه في منع الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، والقول الثاني للمبرد وابن السراج والفارسي، واختاره ابن مالك، ولابن عصفور قول ثالث في المسألة، وهو جواز الجمع بينهما إن أفاد التمييز ما لم يُفِدْهُ الفاعل الظاهر، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا فارسًا، ولا يجوز الجمع بينهما إن لم يُفِدْ، ينظر: الكتاب ١٧٥/٢، ١٧٦، والمقتضب ١٤٨/٢، والأصول ١١٧/١، والتعليقة ٣٢٠/١، والإيضاح للفارسي ص ١١٣، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، والمقتصد ٣٧٢/١، ص ٢٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧، ١٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٠٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١، والمقرب ٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٣، ١٥، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١١٨/٢، ١١١٩، والتذييل والتكميل ١١٥/١٠: ١٢٠، وارتشاف الضرب ٢٠٥٠/٤، ٢٠٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩١٤/٢: ٩١٨، والتصريح ٧٩/٢، ٨٠، وهمع الهوامع ٢٣/٣، ٢٤.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

قوله: (كذا بِئْسَ) أي: مثل (نعم) في الذَّمِّ، أي كما أن (نِعْـمَ) للمدح (بِئْسَ) للذَّمِّ[1].

وقوله: (كَنِعْمَ حَبَّذَا كَبِئْسَ سَاءَ فِي مَدِيحٍ[2]) أي: مدح، (أَوْ أَذَى) أي: ذَمٍّ، فيه لَفٌّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ؛ لأن قوله: (فِي مَدِيحٍ) يرجع إلى (كَنِعْمَ حَبَّذَا)، وقوله: (أو أَذَى) يرجع إلى (كَبِئْسَ ساءَ)، فاسْتَفِدْ ذلك[3].

وقال [- سامحه الله ورحمه-][4]:

١٣٩- ثَالِثَ عَشْرِ النَّوْعِ فِعْلُ القَلْبِ ... عَنْ شَكٍّ اوْ تَيَقُّنٍ قَدْ يُنْبِي

١٤٠- ثَلَاثَةٌ مُفِيدَةُ اليُقَيْنِ ... وَنَصْبُهَا بِالنَّسْخِ مَفْعُولَيْنِ

١٤١- وَهْيَ رَأَيْتُ وَوَجَدْتُ وَعَلِمْ ... نَحْوُ: رَأَيْتُ الحُبَّ نَارًا تَضْطَرِمْ

١٤٢- وَجَدْتُ وَجْدِي زَائِدًا، وَحِبِّي ... عَلِمْتُهُ مُقَطِّعًا لِقَلْبِي

النوعُ الثالِثَ عَشَرَ تمامُ العواملِ السماعيةِ: أفعالُ الشَّكِّ واليَقِينِ، وهي سَبْعَةٌ، وتُسَمَّى- أيضًا- أَفْعَالَ القَلْبِ؛ لأنَّ معانِيَها متعلقةٌ به [٣٢/أ]، وهي: رَأَى ووَجَدَ وعَلِمَ وظَنَّ وحَسِبَ وخَالَ وزَعَمَ، فتدخل على ما

(١) في (ز): "قوله: كذا بئس أي: مثل نعم في المدح أو الذم، أي كما نعم للمدح بئس للذم".
(٢) في (ز): "في مدح"، وكذا في الموضع الآتي بعدُ.
(٣) في (ز): "فاستفد ذلك كله".
(٤) في (ز): "قال رحمه الله"، وفي (م): "قال" فقط.

أَصْلُهُ مبتدأٌ وخَبَرٌ، فلذلك تُسَمَّى النواسِخَ، وثلاثةٌ منها تُفِيدُ اليَقِينَ[1]، وهي: رَأَى ووَجَدَ وعَلِمَ، نحو: رَأَيْتُ العِلْمَ نافِعًا، ووَجَدْتُ الصِّدْقَ مُنْجِيًا، وعَلِمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا، فـ(العلم) و(نافعًا) مفعولا (رأى)، و(الصدق) و(منجيًا) مفعولا (وجد)، و(زيدًا) و(صديقًا) مفعولا (علم).

ومَثَّلَ لـ(رأى) بقوله: (رَأَيْتُ الحُبَّ نارًا تَضْطَرِمْ)، فـ(رَأَيْتُ) فعل وفاعل، (الحُبَّ) مفعولٌ أَوَّلُ، (نارًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى)، (تضطرم) فعل مضارع، وفاعله [ضمير][2] تقديره: هي، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب نعت (نارًا)، أي: تَشْتَعِلُ جِدًّا، على معنى التشبيه والكناية.

ومَثَّلَ لـ(وَجَدَ) بقوله: (وَجَدْتُ حُبِّي زَائِدًا)، فـ(حُبِّي) مفعولٌ أَوَّلُ، (زَائِدًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(وَجَدَ).

ومَثَّلَ لـ(عَلِمَ) بقوله: (حِبِّي عَلِمْتُهُ مُقَطِّعًا لِقَلْبِي) فـ(حِبِّي)- بكسر الحاء أي: مُحْبُوبِي- مبتدأٌ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالِيٌّ، (عَلِمْتُهُ): (علمت) فعل وفاعل، وضمير الغائب محله النصب مفعوله الأول[3]، (مُقَطِّعًا) مفعوله الثاني[4]، (لِقَلْبِي) جارٌّ ومجرور

---

(١) في (ز): "تفيد النظر".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (م)، والمثبت من (ز).

(٣) في (ز): "مفعول أول".

(٤) في (ز): "مفعول ثاني".

متعلق بـ(مُقَطِّعًا) ؛ لأنه اسم فاعل ، وعلامةُ جَرِّهِ كسرةٌ مقدرةٌ على ما قبل الياء ؛ لأنه اشتغالِـيٌّ.

[قال- رحمه الله-][1] :

١٤٣- وَبَعْدَهَا للشك "ظَنَّ" وحَسِبْ" كذاك "خال" فَلْتُمَثِّلْ ما تُحِبْ[2]

١٤٤- لِرُتْبَةٍ بَيْنَهُمَا "زَعَمْتُ" نَحْوُ: زَعَمْتُهُ فَتًى فَرُمْتُ[3]

يعني : ظَنَّ وحَسِبَ وخالَ تُستَعْمَلُ في الشَّكِّ ، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا نَاصِحًا ، وحَسِبْتُ عَمْرًا جَاهِلًا ، وخِلْتُ الهِلَالَ لَائِحًا.

و"زعم" تستعمل لليقين والشَّكِّ[4] ، تقول في اليقين : زَعَمْتُ العِلْمَ نافِعًا ، وفي الشَّكِّ : زَعَمْتُ السَّرَابَ ماءً.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (م) ، وفي (ز) : "قال" فقط.

(٢) قبل هذا البيت جاء بيت آخر في النظم ، وهو قوله :

أَمَّا ذَوَاتُ الشَّكِّ فَهْيَ ظَنَّا نَحْوُ: ظَنَنْتُ الهَجْرَ حُلْوًا مِنَّا

ولم يرد هو ولا شرحه في النسخ الثلاث ، فيبدو أن الشارح- رحمه الله- اطَّرَحَهُ ، أو سها عنه ، أما البيتان المذكوران هنا فقد جاءت روايتهما في النظم هكذا :

وَبَعْدَهَا حَسِبْتُ فِي : حَسِبْتُهُ سَهْلًا ، وَقُلْتُ ذَا فَتًى فَخِلْتُهُ

وَرُتِّبَتْ بَيْنَهُمَا زَعَمْتُ نَحْوُ: زَعَمْتُهُ رِضًا فَرُمْتُ

(٣) في النظم : "زعمته رِضًا" ، وفي (ب) : "فيردمت" ، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) في (م) : "وزعم بعضهم أنها تستعمل للشك واليقين ".

ومَثَّـلَ لـه بمثـالٍ يَحْتَمِلُهُمَـا، وهـو: (زَعَمْتُـهُ فَتًـى)، فالهـاء الـضمير [٣٢/ب] مفعوله الأول، محله النصب، و(فَتًـى) مفعولـه الثاني، منصوب بفتحةٍ مقدرةٍ على الأَلِفِ[١] المحذوفةِ لالتقاء الساكنين، فيجوز أن [يكون][٢] المـتكلم تَـيَقَّنَ فُتُوَّتَـهُ، أو شَـكَّ فيهـا، والفتـى هـو الـشابُّ، أو الحـاوي للخصال الحميدة.

وقوله[٣]: (فَرُمْتُ) الفاء فصيحة سَبَبِيَّةٌ عاطفةٌ، [وفيه اكتفاءٌ][٤]، فعلـى اليقين يقدر: فَرُمْتُ إِكْرَامَهُ مَثَلًا، وعلى الشَّكِّ يُقَدَّرُ: فَرُمْتُ السُّؤَالَ عنه.

ثـم أخـذ يـذكر العوامـل القياسـية تَبَعًـا لأصـله، [فقـال- رحمـه الله تعالى][٥]- :

١٤٥- فَهَـذِهِ العَوَامِـلُ المَـسْمُوعَهْ ... وَالـسَّبْعَةُ المُقَاسَـةُ المَوْضُـوعَهْ

١٤٦- الفِعْلُ مُطْلَقًا كَ"قَامَ عَامِرُ" ... وَأَكْـرَمَ الـضَّيْفَ الأَمِـيرُ الآمِـرُ

أي: العوامـل القياسـية سَـبْعَةٌ: الفعـل، والمـصدر، واسـم الفاعـل، [واسم][٦] المفعول، والصفة المشبهة، والمضاف، والاسم التامُّ.

---

(١) في (ب): "في الألف"، والمثبت من (ز) و (م).
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٣) في (ز): "وبقوله".
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، و في (ز): "ثم أخذ بذكر العوامل القياسية، قال"، والمثبت من (م).
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

والكلام الآن في الفعل، فهو عاملٌ على الإطلاق، سواءٌ كان ماضِيًا كـ"قام"، أو مضارعًا كـ"يَقُومُ"، أو أَمْرًا كـ"قُمْ"، وسواءٌ كان متصرفًا كما تقدم، أو جامدًا كـ"نِعْمَ" و"بِئْسَ" و"لَيْسَ" وما أَشْبَهَ ذلك، أو لازِمًا كما تقدم، أو مُتَعَدِّيًا كـ"أَكْرَمَ" و"ضَرَبَ"، أو تامًّا كما تقدم[١]، أو ناقصًا نحو: "كان" وأخواتِها، فكُلُّ فِعْلٍ لا بُدَّ له من فاعل مُؤَخَّرٍ عنه، إما ظاهِرٍ كـ"قام زيد"، أو مضمرٍ كـ"زيد قام"، فلا يقال: "زيد" فاعل "قام" مقدم عليه، بل "زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء، "قام" فعل ماض، فاعله ضمير يعود على "زيد"، والجملة في محل رفع خبر عن "زيد".

والفعل اللازم: هو ما لم يَتَعَدَّ إلى مفعول [به][٢] بالأصالة[٣]، ولو تَعَدَّى بحرف الجَرِّ لا يُسَمَّى مُتَعَدِّيًا، فتقول مثلًا: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فـ"ضرب" مُتَعَدٍّ؛ لأن زيدًا مفعول به، ومنه مُتَعَدٍّ لاثْنَيْنِ، نحو: علمت زيدًا فاضلًا، وإلى ثلاثة نحو: أَعْلَمْتُ الناسَ [٣٣/أ] القاضِيَ عادِلًا، وتقول: مررت بِعَمْرٍو، فـ"مَرَّ" لازمٌ[٤] وإن كان "بعمرو" جارًّا ومجرورًا في محل نصب على أنه مفعول به، والبحث في أمثاله[٥] طويل.

---

(١) يؤخذ عليه أن "ليس" مما تقدم، وهو جامد.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٣) في (ب): "بالصراحة"، وفي (ز): "بالإضافة"، والمثبت من (م).
(٤) في (ز): "لازما".
(٥) في (ز): "في الأمثلة".

ومَثَّلَ لِلَّازِمِ بقوله: (قام عامر)، فـ(قام) فعل ماضٍ لازمٌ، (عامر) فاعله[1]، وللمتعدي بقوله: (أَكْرَمَ الضَّيْفَ الأَمِيرُ [الآمِرُ][2])، والأصل: أَكْرَمَ الأَمِيرُ الآمِرُ الضَّيْفَ، لكنْ قَدَّمَ وأَخَّرَ لاستقامة الوزن.

قال [- رحمه الله-][3]:

١٤٧- وَاسْمَانِ لِلْفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ ... مِثَالُــــهُ: ذَا عَــــارِفٌ مَقُولِــــي

١٤٨- وَمُكْـرَمٌ أَبُـوهُ ذُو القَـدْرِ النَّهِي ... رَابِعُهَــا: ذَا حَـسَنُ الْوَجْـهِ البَهِــي

اعْلَمْ أن اسم الفاعل واسم المفعول إن كانا بـ"أل" فيعملان مطلقًا، ماضِيًا وحالًا واستقبالًا، وإن كانا مُجَرَّدَيْنِ عنها فَبِشَرْطِ أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال، وأن يتقدمهما استفهامٌ أو نفيٌ أو حرفُ نداءٍ، أو يَقَعَا[4] خَبَرًا أو صِفَةً أو حالًا[5].

---

(١) في (ز): "عامر فعل وفاعل".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) في النسخ الثلاث: "أو يقعان" بإثبات النون.

(٥) يضاف إلى هذه الشروط: أَلَّا يكون كُلٌّ منهما مصغرًا ولا موصوفًا، وأَلَّا يُوصَفَ قبل أن يَعْمَلَ، وهذه الشروط اشترطها البصريون والفراء، وذهب باقي الكوفيين والنحاسُ إلى جواز إعماله مصغرًا وموصوفًا، وأجاز ابن عصفور إعماله مصغرًا إذا لم يكن له مُكَبَّرٌ، وأجاز الكوفيون إعماله وإن تأخر معموله عن صفته.
وشَرْطُ اعتماده على استفهامٍ أو نفيٍ ...إلخ، أو وقوعه خبرًا أو صفةً أو حالًا- هو شرط جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إعماله غير معتمد على شيء من ذلك، وابن مالك هو الذي ذكر من وجوه الاعتماد أن يعتمد على النداء،

مثالهما بـ"أل" : جاء الضاربُ أبوه زَيْدًا ، و المُكْرَمُ أَخُوهُ ، فـ(الضارب) اسم فاعل ، (أبوه) فاعله ، (زيدًا) مفعوله ، و(المُكْرَمُ) اسم مفعول ، بفتح الراء ، (أخوه) نائب فاعله[1].

وقد رَدَّ عليه ابنُهُ وأبو حيان ، وما ذكره الشارح هنا من مَنْعِ إعماله مجردًا من "أل" إذا كان بمعنى الماضي هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون وابن مضاء إلى جواز إعماله ماضيًا.

والبصريون يجيزون إعماله مطلقًا إذا كانت فيه "أل" ، ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ، وذهب الرماني وجماعة إلى أنه يعملُ ماضيًا فقط ، ولا يعمل حالًا ولا مستقبلًا ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل مطلقا ، وأن "أل" فيه ليست موصولةً ، وأن المنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول ، وليس مفعولًا به.

ينظر في المسألة : الكتاب ١/١٣٠ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢/١٨ ، ١٩ ، والمقتضب ٤/١٤٨ : ١٥٦ ، والأصول ١/١٢٣ ، ١٢٥ : ١٢٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ : ٤٠ ، والتعليقة ٣/٣٤١ ، ٣٤٢ ، وكتاب الشعر ١/٢٨٧ ، والمسائل البغداديات ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، والبصريات ٢/٥٤٥ ، والإيضاح للفارسي ص ١٣٣ : ١٣٦ ، والمقتصد ١/٥٠٥ : ٥١٥ ، والمفصل ص ٢٢٤ ، وشرحه لابن يعيش ٦/٧٦ : ٨١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠ : ٦٤٢ ، والمقرب ١/١٢٣ : ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠ : ٥٥٤ ، والتسهيل ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، وشرحه لابن مالك ٣/٧٢ : ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٧ : ١٠٣٠ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠١ : ٣٠٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٧٢٤ : ٧٣٠ ، والتذييل والتكميل ١٠/٣٠٤ : ٣٠٨ ، ٣٢٠ : ٣٢٧ ، ٣٥٨ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٧ : ٢٢٧٣ ، والمساعد ٢/١٩٤ : ٢٠٠ ، والتصريح ٢/١١ : ١٣ ، ٢٢ ، وهمع الهوامع ٣/٥٣ : ٥٦.

(١) في (م) : "نائب الفاعل".

ومثالهما بعد الاستفهام(١): أضاربٌ زيدٌ عمرًا الآن أو غدًا؟، وأَمَضْرُوبٌ بَكْرٌ الآن أو غدًا؟.

ومثالهما [بعد النفي](٢): ما ضارِبٌ .. إلخ، وما مَضْرُوبٌ .. إلخ.

ومثالهما بعد حرف النداء: يا طالعًا جبلًا، ويا مَبْذُولًا مالُهُ.

فإذا قلت: ضارِبٌ زَيْدٌ، تَعَيَّنَ أن يكون "ضارب" خبرًا مقدمًا، و"زيد" مبتدأ مؤخرًا.

واسم المفعول مثل اسم الفاعل(٣) في جميع الأحكام، ولهما تفاصيل كثيرة.

وقد مَثَّلَ لاسم الفاعل بقوله: (ذا عارِفٌ مَقُولِي)، فـ(ذا) اسم إشارة، محله الرفع على أنه مبتدأ، (عارِفٌ) خبره، فاعله ضمير يعود على (ذا) محله الرفع، (مَقُولِي) مفعوله، علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل [٣٣/ب] الياء؛ لأنه اشتغالِيٌّ.

ومَثَّلَ لاسم المفعول:

❖وَمُكْرَمٌ أَبُوهُ ذُو القَدْرِ(٤) النَّهِي❖

---

(١) في (ز): "ومثالهما بعد الاستفهام نحو".
(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٣) في (ز): "واسم الفاعل مثل اسم المفعول".
(٤) في (ز): "أبوه والقدر".

فـ(مُكْرَمٌ) معطوف على (عارِفٌ)، وهو اسم مفعول ؛ لأنه بفتح الراء لا بكسرها، (أبوه) نائب فاعله، [(ذو)][1] نعت (أبوه)، ونعت المرفوع[2] مرفوع، وعلامة رفعهما الواو ؛ لأنهما من أسماء الستة، (القدر) مضاف إليه [(ذو)][3]، (النَّهِي) نعت (القَدْرِ)، ونعت المجرور مجرور، أي: الكامل[4].

وإنما عَمِلَ هنا (عَارِفٌ) و(مُكْرَمٌ) لأنهما وقعا خَبَرَيْنِ ؛ إذْ (مُكْرَمٌ) معطوف على (عارفٌ)، والمعطوف على الخَبَرِ خَبَرٌ.

ومثال كونهما صِفَتَيْنِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا، وبامرأةٍ مضروبٍ غلامُها، فـ(ضارب) نعت (رجل)، وقد عَمِلَ[5] في (أبوه) الرَّفْعَ على أنه فاعله، وفي (عَمْرًا) النصبَ على أنه مفعوله، و(مَضْرُوبٍ) نعتٌ سَبَبِيٌّ لـ(امرأة)، وقد عَمِلَ[6] في (غُلَامُهَا) الرَّفْعَ على أنه نائب فاعله.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٢) في (ز): "والنعت المرفوع".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) الأصل فيه: النَّهِيُّ بالتشديد، لكنه خُفِّفَ، يقال: رَجُلٌ نَهٍ ونَهِيٌّ، من قوم نَهِينَ وأَنْهِيَاءَ: منتهي العقل، وسمي العقل نُهْيَةً لأنه يُنتَهى إلى ما أَمَرَ به، ولا يُعْدَى أمرَه، ينظر: تهذيب اللغة: نهي ٦/٤٣٩، والمحكم: نهي ٤/٣٨٦.
(٥) في (ز): "وقد يعمل".
(٦) في (ز): "وقد يعمل".

وأشار بقوله: (رَابِعُهَا .. إلخ) إلى الصفة المشبهة، وهي تعمل بغير شرط، وسُمِّيَتْ صفةً مُشَبَّهَةً لأنها تُشْبِهُ اسم الفاعل[1] في تثنيته وجمعه، فيقال: حَسَنٌ، حَسَنَانِ، حَسَنُونَ، حَسَنَةٌ، حَسَنَتَانِ، حَسَنَاتٌ، كما يقال: ضَارِبٌ، ضَارِبَانِ .. إلخ، لكنها لا تُصَاغُ إلا من فِعْلٍ لازمٍ، نحو: حَسَنٍ من: حَسُنَ، وشَرِيفٍ من: شَرُفَ، وجَمِيلٍ من: جَمُلَ، وما أشبهها[2].

وبحثها=بالنسبة إلى تعريفها وتنكيرها، وإضافتها وقَطْعِها، وتعريفِ معمولها وتنكيرِهِ، وقَطْعِهِ وإضافتِهِ=طويلٌ، يرتقي إلى سِتَّةٍ وثلاثين وَجْهًا، بَعْضُهَا فَصِيحٌ، وبَعْضُهَا قَبِيحٌ، وَبَعْضُهَا مُمْتَنِعٌ[3]، فَلْتُرَاجَعْ لبيان ذلك المُطَوَّلَاتُ، كشرح التوضيح، وشرح الألفية[4].

---

(١) في (ز): "الاسم الفاعل".

(٢) في (ز): "وشريف من شريف وجميل من جميل وما أشبه ذلك".

(٣) في (ز): "وبعضها تمنع".

(٤) الأوجه الممتنعة أربعة، والأوجه الجائزة اثنان وثلاثون وجهًا، منها اثنان وعشرون وجهًا حسنًا، وستة أوجه ضعيفة، وأربعة أوجه قبيحة، هذا تقسيم بدر الدين بن مالك، وخالفه أبو حيان في بعض هذه الصور، ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩: ٣٢٤، والتذييل والتكميل ١١/٣٠، ٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٧٩/٢: ٨٨٤، وأوضح المسالك ٢٤٩/٣، والتصريح ٥٢/٢: ٥٦، وهمع الهوامع ٦٤/٣، ٦٥.

ومن بعض أمثلتها: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، فـ"زيد" مبتدأ [٣٤/أ]، "حسن" خبره، "وجهه" مرفوع لأنه فاعل "حَسَنٌ"، وقال بعضهم[١]: فاعله ضمير يعود على "زيد"، و"وجهه" بدل منه بدل بعض[٢].

ويجوز في هذا المثال نصب "وجهه" على أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول به[٣]، فيكون قد اسْتَكَنَّ في "حسن"- أيضًا- ضمير[٤].

وإذا قلت: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا، فتنصب "وَجْهًا" على أنه تمييز، [أو مشبه بالمفعول به][٥].

---

(١) هذا قول أبي عليٍ الفارسي، وجماعة من المتأخرين كابن أبي الربيع، وقد خَطَّأَ ابنُ الطراوة أبا علي الفارسيَّ فيما ذهب إليه، ينظر: الإيضاح للفارسي ص ١٤٠، والمقتصد ١/٥٤٣: ٥٤٦، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٥٢، ٥٣، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٩٦، والتصريح ٢/٥٢، وهمع الهوامع ٣/٦٤.

(٢) في (ز): "بدل بعض من كل".

(٣) وأجاز الفارسي أن يكون تمييزًا؛ لأنه يُجِيزُ تَعْرِيفَ التمييز بـ"أل"، ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٠، واللباب للعكبري ١/٤٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٧، ٨٨.

(٤) في (ز): "ويجوز في هذا المثال النصب الوجه على أنه شبه بالمفعول به، فيكون أيضا قد سكن في حسن ضمير".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م). وقد ذهب الفراء وابن جني إلى أن "وَجْهًا" هنا منصوب على التمييز، والمبرد إلى أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول، وأجاز السيرافي وابن يعيش الوجهين، ينظر: معاني القرآن ١/٢٥٦، ٢/١٦٦، والمقتضب ٤/١٦٠، والأصول ١/٣٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٥٣، والمحتسب ٢/٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨٠، ١٠٨١.

فإذا قلت: زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ، ونَوَّنْتَ "حَسَنٌ" جاز في "الوجه" الرفع على الفاعلية عند الجمهور، وعند بعضهم[١] على أنه بدلُ بعضٍ من الضمير المُسْتَكِنِّ[٢] في "حسن"، وجاز نصب الوجه على أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول به[٣]، وإنْ جُرَّ الوجه بالإضافة للتخفيف يكون محلُّه النَّصْبَ؛ لأنه فرع المنصوب؛ لأنه لو كان فَرْعَ المرفوعِ لكان فيه إضافة الشيء إلى نفسه[٤].

ومَثَّلَ للصفة المشبهة بقوله: (ذا حَسَنُ الوَجْهِ البَهِي)، فـ(ذا) اسم إشارة، محله الرفع مبتدأ[٥]، (حَسَنُ) خبره، (الوَجْهِ) مضاف إليه (حَسَنُ) تخفيفًا، محله النصب لِمَا قدمناه[٦]، (البَهِي) نعت (الوَجْهِ)، فيجوز جَرُّهُ على اللفظ، ونَصْبُهُ[٧] على المَحَلِّ، وكذلك إذا عُطِفَ[١] على اسمٍ

---

(١) في (ز): "وعند البعض". وهذا قول الفارسي في المسائل البغداديات ص ١٤٥، وينظر- أيضًا- : اللباب للعكبري ١/٤٤٥.

(٢) في (ز): "على أنه بدل بعض من كل من الضمير"، وفيها وفي (م): "من الضمير المستتر".

(٣) هذا توجيه ابن السراج والسيرافي وابن خروف، وأجاز الفارسي- أيضًا- أن يكون تمييزًا؛ لأنه يجيز تعريف التمييز بـ"أل"- كما سبق بيانه قبل قليل- ، وهو مذهب الكوفيين، ينظر: الأصول ١/١٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٥٣، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٦٠، واللباب للعكبري ١/٤٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٥١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨١.

(٥) في (ز): "محله الرفع على أنه مبتدأ".

(٦) يعني ما تقدم من قوله: "وإنْ جُرَّ الوجه بالإضافة للتخفيف يكون محلُّه النَّصْبَ؛ لأنه فرع المنصوب؛ لأنه لو كان فَرْعَ المرفوعِ لكان فيه إضافة الشيء إلى نفسه".

(٧) في (ز): "والنصب".

الفَاعِـلِ العَامِـلِ [مَعْمُـولٌ(٢)، نحـو](٣): هـذا طَالِـبُ فِقْـهٍ وَنَحْـوٍ، ويجـوز: وَنَحْوًا.

وقال- [رحمه الله تعالى](٤)- :

١٤٩- خَامِسُهَا: المَصْدَرُ، نَحْوُ: يُعْجِبُكْ ضَـرْبُ أَبِيـكَ اللِّـصَّ بَـلْ يُطَرِّبُـكْ

١٥٠- سَادِسُهَا: المُضَافُ، نَحْوُ: عَبْدِي خَـاتَمُ فِـضَّةٍ مُخَبَّـا عِنْـدِي

من القياسية: المَصْدَرُ، وهو الذي يأتِـي ثَالِثًا في تَصْرِيفِ الفِعْـلِ، نحـو: نَـصْرَ يَنْـصُرُ نَـصْرًا(٥)، وأَكْـرَمَ يُكْـرِمُ إِكْرَامًـا، وانْطَلَـقَ يَنْطَلِـقُ انْطِلَاقًـا، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا، فَنَصْرٌ(٦) وإِكْرَامٌ وانطلاقٌ واستخراجٌ(٧) مصادرُ تَعْمَلُ.

وإِعْمَالُ المَصْدَرِ مُضَافًا أَكْثَرُ، ومُنَوَّنًا [٣٤/ب] أَقْيَسُ(٨)، كما [في](٩) قوله- تعالى- : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا)(١٠)، فـ(يَتِيمًا) منصوبٌ لأنه مفعولُ (إِطْعَامٌ) المصدرِ المُنَوَّنِ.

---

(١) في (ز): "إذا عطفت".
(٢) ربما كان المراد: "إذا عطف على المضاف إلى اسم الفاعل العامل معمولٌ".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ز)، والمثبت من (م).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، والذي فيها: "ثم قال".
(٥) في (ز): "نحو: ضرب يضرب ضربا".
(٦) في (ز): "فضرب".
(٧) في (م): "فنصرًا وإكرامًا وانطلاقًا واستخراجًا".
(٨) في (ز): "وإعمال المصدر المضاف أكثر منونا أقيس".
(٩) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(١٠) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

ومَثَّلَ للمصدر المضاف إلى فاعله بقوله:

.... يُعْجِبُــــــــــكْ ضَـرْبُ أَبِيكَ [اللِّصَّ][1] بَلْ يُطَرِّبُكْ

بتشديد الراء، فإعرابه: (يُعْجِبُك) فِعْلٌ ومَفْعُولٌ[2]، (يُعْجِبُ) فعل مضارع، والكاف المفتوحة ضَمِيرُ مُخَاطَبٍ، محله النصب مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، (ضَرْبُ) فَاعِلٌ [مُؤَخَّرٌ][3] لـ(يُعْجِبُ)، (أَبِيكَ) مضافٌ إليه مجرورٌ بالياء[4]؛ لأنه من الأسماء الستة، محله الرفع؛ لأنه فاعل (ضَرْبُ)، (اللِّصَّ) مفعوله؛ إذ التقدير: يُعْجِبُكَ أَنْ يَضْرِبَ أَبُوكَ اللِّصَّ؛ لأَنَّ مِنْ شُرُوطِ إعمال المصدر أَنْ يُقَدَّرَ بـ"أَنْ" والفِعْلِ[5]، (بَلْ) حَرْفُ تَرَقٍّ، أي: ما بعده أَرْقَى وأَبْلَغُ مما قبله، (يُطَرِّبُك) إعرابه مثل (يعجبك).

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (ز): "فعل وفاعل ومفعول".

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).

(٤) في (ز): "مجرور بالإضافة الياء".

(٥) ليس هذا مقصورًا على "أَنْ"، بل المراد أَيُّ حرفٍ يُقَدَّرُ مع الفعل بمصدرٍ، وذلك "أَنْ" و"ما" المصدريتان، وهذا الذي ذكره الشارح هنا هو مذهب الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أن تقدير المصدر العامل بالحرف المصدري والفعل ليس شرطًا لإعماله، بل هو غالبٌ فيه، وقد رَدَّ عليه أبو حيان وغيره، وأَرْجَعَ أبو حيان ما استشهد به ابن مالك إلى تقدير الحرف المصدري والفعل، بل إنه ذكر أن ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته موافقة الجمهور في هذه المسألة. وهذا بالفعل هو ما يُفْهَمُ من قول ابن مالك في الألفية:

ومن القياسية: الاسم المضاف إلى ما بعده، نحو: غُلَامُ زيدٍ، فالعامل في (زيد) الجَرَّ هو (غلام)[1]، وهذه[2] الإضافة هي المعنوية، أي: على معنى الحرف، إما اللام كالمثال[3] السابق؛ إذ تقديره: غُلَامٌ لِزَيْدٍ، أو

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ   مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ "أَنْ" أَوْ مَا يَحُلْ   مَحَلَّهُ ....

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٦، والتسهيل ص ١٤٢، وشرحه لابن مالك ١١١/٣، ١١٢، وألفية ابن مالك ص ٣٣، وشرحها لابن الناظم ص ٢٩٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣٤/١، والتذييل والتكميل ٦٤/١١: ٦٩، وارتشاف الضرب ٢٢٥٦/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤١/٢، ٨٤٢، والمساعد ٢٣٠/٢، ٢٣١، وأوضح المسالك ٢٠١/٣، والمقاصد الشافية ٢٢٢/٤، ٢٣١: ٢٣٦، وهمع الهوامع ٤٤/٣: ٤٦، والأشموني ٣٣٤/٢.

(١) في (ز): "الغلام". وما ذكره الشارح هو مذهب الجمهور، وهو أن المضاف عَمِلَ الجَرَّ في المضاف إليه؛ لنيابته عن حرف الجر، وذهب الزجاج والزمخشري وابن الحاجب وابن الباذش إلى أن العامل في المضاف إليه هو حَرْفُ الجَرِّ المُقَدَّرُ؛ لأن الاسم لا يَخْفِضُ، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه الجرَّ هو معنى الإضافة، ووافقه أبو حيان في النكت الحسان، ينظر: الكتاب ٤١٩/١، ٤٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٩/٢، والمقتصد ٨٧١/٢، والمفصل ص ٩٨، وأسرار العربية ص ٢٧٩، ٣٨٨، واللباب للعكبري ٢٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٢، وكافية ابن الحاجب ص ٢٨، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١، ٤٠١، وقواعد المطارحة ص ٢٠٦، ٢٠٧، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٦٥/١، ٦٦، ٨٧٤، والتذييل والتكميل ٦/١٢، وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، والنكت الحسان ص ١١٧، والمقاصد الشافية ١٢/٤، والتصريح ٢١١/١، ٦٧٤، وموصل الطلاب ص ١٦٤، وهمع الهوامع ٤١٢/٢.

(٢) في (م): "وهي".

(٣) في (ب): "فالمثال"، وفي (ز): "فكالمثال"، والمثبت من (م).

"مِـنْ"، نحـو: بـابُ سـاجٍ، أي: مِـنْ سـاجٍ، أو "في"، نحـو: (بَـلْ مَكْـرُ اللَّيْـلِ)[1]، أي: مَكْـرٌ في اللَّيْـلِ، ففـي الثلاثـة ومـا أشـبهها المضاف الأول عامِلٌ في المضاف إليه الثاني.

ومَثَّلَ لمعنى اللام بقوله[2]: (عَبْدِي)، أي: عَبْدٌ لِـي، ولمعنى "مِنْ" بقوله: (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، أي: خاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ.

ثم أشار إلى السابع، فقال- رحمه الله- :

١٥١- سَـابِعُهَا: مُمَيَّـزٌ، ومُثِّـلَا بِنَحْـوِ: عِنْـدِي نِصْفُ رِطْـلٍ عَسَلَا

١٥٢- وَجَرَّةٌ سَمْنًا، وَصَاعٌ بُرَّا وَشِبْـرٌ ارْضًـا، وَقَفِيـزٌ تَمَـرَا

من القياسية: الاسْمُ التامُّ، وهـو الـذي عَبَّـرَ عنه بالْمُمَيَّزِ، بفتح الياء علـى صيغة اسـم المفعـول، وهـو الاسْـمُ الـذي تَـمَّ بِأَحَـدِ أُمُـورٍ أَرْبَعَـةٍ: التنوين[3] نحو: رِطْلٌ زَيْتًا، أو نـون [٣٥/أ] التثنية نحـو: مَنَـوَانِ سَـمْنًا، أو نـون الأعـداد الْمُلْحَقَـةِ بِجَمْـعِ الْمُـذَكَّرِ السَّـالِمِ، نحـو: عـشرون رَجُلًـا، إلى تِـسْعِينَ رَجُلًـا، أو بالإضـافة، نحـو: (مِـلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًـا)[4]، فـ"زَيْتًـا" منصوبٌ على التمييز[5]، والعامل فيه "رِطْلٌ"، و"سَمْنًا" كذلك، والعامل

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.
(٢) في (ز): "ومثل اللام المعني بقوله".
(٣) في (ز): "التنوين أو نون".
(٤) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.
(٥) في (ز): "فزيتا منصوب على أنه تمييز".

فيه "مَنَوَانِ"، و"رَجُلًا" كذلك، والعامل فيه "عشرون" و"تسعين"، و"ذهبًا" كذلك، والعامل فيه[1] الإضافةُ، وتعليل ذلك مذكور في الكتب النحوية.

والناظم مَثَّلَ لِمَا تَمَّ بالتنوين فقط؛ إذ الثلاثةُ الأُخَرُ فَرْعٌ عن التنوين.

والجَرَّةُ: معيارٌ مُتَعَارَفٌ عند قَومٍ، تَسَعُ أَرْطَالًا مَعْلُومَةً، والقَفِيزُ: مقدارُ كَيْلٍ مخصوص في بعض البلاد، والمَنَوانِ في مثالنا السابق: تَثْنِيَةُ مَنًا، وهو رِطْلانِ عِراقِيَّانِ، ويقال فيه: مَنٌّ، فتثنيته [حينئذ][2]: مَنَانِ[3].

ولَـمَّا تمت القياسية أشار إلى العامِلَيْنِ[4] المعنويَّيْنِ؛ تَبَعًا لأصله، [فقال- رحمه الله][5]-:

١٥٣- وَالمَعْنَوِيَّانِ هُمَا التَّجَرُّدُ[6] مَنْ نَحْوِ "لَنْ" وَنَحْوِ "لَمْ" كَـ"تَسْعَدُ"

---

(١) في (ز): "فيهما".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ز)، والمثبت من (م).

(٣) والـمَنُّ لغة بني تميم، وتثنيته: مَنَّانِ، وجمعه: أَمْنَانٌ، والـمَنَا أفصح، ويقال في تثنيته: مَنَوَانِ ومَنَيَانِ، والواو أعلى، والجمع: أَمْنَاءٌ، وأَمْنٍ كأَدْلٍ، ومُنِيٌّ كعُتِيٍّ، ومِنِيٌّ كعَصًا وعِصِيٍّ، ينظر: إصلاح المنطق ص ١٨١، وجمهرة اللغة: منن ١/١٧٠، والمقصور والممدود للقالي ص ١١٤، وتهذيب اللغة: منن، منا ١٥/٤٧٢، ٥٢٩، والصحاح: منا ٦/٢٤٩٧، وتصحيح الفصيح وشرحه ص ٥٠٨، والمحكم: منو ١٠/٥٢٨، وشرح الفصيح للزمخشري ٢/٦٩٢، وتاج العروس: منو ٣٩/٥٧٢، ٥٧٣.

(٤) في (ب): "إلى العامل"، والمثبت من (ز) و (م).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، وفي (م): "فقال- رحمه الله تعالى- "، والمثبت من (ز).

(٦) في (ب): "التجرد المجرد".

١٥٤- وَالِابْتِدَا فِي الْمُبْتَدَا دون[1] الخَبَرْ   مِثَالُــهُ: نَظْمِـي تَمَــامٌ أَفْتَخِــرْ

١٥٥- بِالحَمْدِ فِي آخِرِهِ كَأَوَّلِهْ   لِمَـنْ أَعَـانَنِي عَلَـى تَكَمُّلِـهْ

يعني أن العاملين المعنويين اللَّذَيْنِ لا صُورَةَ لهما في اللفظ ولا في التقدير:

أحدهما: العامل في الفعل المضارع[2].

والثاني: العامل في المبتدأ.

وفي كُلٍّ منهما خلافٌ لا طائِلَ تحتَه، والذي عليه العمل أن العامل في المضارع المرفوع نَفْسُ تَجَرُّدِهِ عن الناصب والجازم[3]، وفي المبتدأ الابتداءُ، وهو الاهتمام بالشيء، وجَعْلُهُ أَوَّلًا لِثَانٍ.

مثالهما: زيد يقوم، فيقال في إعرابهما: "زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء، "يقوم" فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، وعلامة[4] رفع كل منهما [٣٥/ب] ضمة [ظاهرة][5] في آخره.

---

(١) في (ز): "ذوان".

(٢) في (ز) و (م): "الفعل المضارع المجرد".

(٣) في (ز): "والجزم".

(٤) في (ز): "أي وعلامة".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

وقوله: (هو التَّجَرُّدُ) أي: تَجَرُّدُ الفعل المضارع، فاستغني عن ذِكْرِهِ بِذِكْرِ[(١)] "لَنْ" و"لَمْ"؛ لأنهما لا يدخلان إلا على الفعل المضارع، ومَثَّلَه[(٢)] بقوله: (تَسْعَدُ)، وفيه تَفَاؤُلٌ وبِشَارَةٌ لمن يحفظ هذه المنظومة.

وقوله: (والابْتِدَا في المُبْتَدَا) كلاهما بالقصر، و(الخَبِرْ) يقرأ بكسر الباء للوقف، وهي لغةٌ فَصِيحَةٌ، وهي أنه إذا وُقِفَ على اسْمٍ تُنْقَلُ حَرَكَةُ آخِرِهِ إلى الحرف الذي قبله، [فيقال][(٣)]: هذا الجَمُلْ بضم الميم، ومررتُ بالجَمِلْ بكسرها[(٤)]، وذلك ليوافق (أَفْتَخِرْ) في كسر ما قبل الراء[(٥)].

[وقوله][(٦)]: (دُونَ الخَبِرْ) رَدٌّ على مَنْ زَعَمَ أن الخبر- أيضًا- عامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ[(٧)]، وهو الابتداء- أيضًا- [(٨)].

(١) في (م): "فاستغنى بذكره عن ذكر".
(٢) في (ز) و (م): "ومثل له".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م).
(٤) وهذا النوع من الوقف قليل إلا فيما آخره همزة؛ وسَبَبُ قِلَّتِهِ: تَغَيُّرُ بناء الكلمة في الظاهر بِتَحرُّكِ العين الساكنة، مَرَّةً بالضَّمِّ، ومرَّةً بالفتح، ومَرَّةً بالكسر، واستكراه انتقال الإعراب الذي حَقُّهُ أن يكون على الأخير إلى الوسط، ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ١/٩٧: ١٠٠، والمفصل ص ٣٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧١، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢١، ٣٢٢.
(٥) حركة الحرف الذي قَبْلَ الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ تُسَمَّى التَّوْجِيهَ، يجوز أن تكون كسرةً مع ضَمَّةٍ في قصيدة واحدة، ولا يجوز مع الفتح غَيْرُهُ، وأجازه بعضهم، ينظر: القوافي للأخفش ص ٣١، ومختصر القوافي لابن جني ص ٢٩.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٧) في (ز): "عامل معنوي".
(٨) ذهب الأخفش والرماني والزمخشري والأنباري إلى أن الابتداء رَفَعَ المبتدأ والخَبَرَ جميعًا، وحُكِيَ عن ابن السراج، ولكنه في (الأصول) موافِق لسيبويه في أن رافع الخبر هو المبتدأ، وقد رُدَّ قول الأخفش ومَنْ وَافَقَهُ بأن أقوى العوامل- وهو الفعل- لا يعمل رَفْعَيْنِ، والابتداءُ عامِلٌ معنويٌّ، فهو أولى ألا يعمل رَفْعَيْنِ، ينظر: الكتاب ٢/١٢٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/٩، والأصول ١/٥٨، والمفصل ص ٤٨، والإنصاف ص ٤٠، وأسرار العربية ص ٧٦، والتبيين عن

ومَثَّلَ[1] بقوله: (نَظْمِي تَمَامٌ)، فـ(نَظْمِي) مبتدأٌ، علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء؛ لأنه اشتغالي، والعامل فيه الرَّفْعَ هو الابتداء، (تَمَامٌ) خبر (نَظْمِي)، مرفوع بالمبتدأ[2]، وإلى ذلك أشار شيخنا- أي: بالواسطة- ابنُ مالك[3]- رحمه الله- في ألفيته، حيث قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ[4] بِالْمُبْتَدَا[5]

[ومَثَّلَ للفعل المضارع المجرد بقوله: (أَفْتَخِرْ)، لَكِنْ سُكِّنَ لِرَوِيِّ البَيْتِ][6].

....

مذاهب النحويين ص ٢٢٩، واللباب للعكبري ١/١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٩، ٢٦٠، وارتشاف الضرب ٢/١٠٨٥، والمساعد ١/٢٠٥، والمقاصد الشافية ١/٦١٥، والتصريح ١/١٩٦، وهمع الهوامع ١/٣١١.

(١) في (ز): "ومثل له".

(٢) في (ز): "مرفوع بالابتداء".

(٣) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيَّانِيُّ الشافعي الأندلسي، إمام النحاة وحافظ اللغة، نزيل دمشق، وسمع بها من السخاوي وغيره، وجَالَسَ بحلب ابنَ عمرونَ وغيره، وكان إماما فِي القراءات وعللها، وكان في النحو بحرا لا يُجَارَى، من كتبه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والكافية الشافية، والخلاصة، توفِّيَ سنة ٦٧٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/١٣٠: ١٣٧، وشذرات الذهب ٧/٥٩٠، ٥٩١.

(٤) في (ز): "وارفعوا الابتدا بالابتداء كذا رفع الخبر".

(٥) ألفية ابن مالك ص ١٥.

(٦) ما بين المعقوفين جاء في (ب) قبل بيت ابن مالك.

ثم أنشأ الناظمُ يَحْمَدُ اللَّـهَ، ويُصَلِّي على نَبِيِّهِ، ويَذْكُرُ [اسْمَهُ](1) كما فَعَلَ أَوَّلًا، فقال(2):

١٥٦- وَالحَمْدُ لِلْغَنِي مِنَ الفَقِيرِ الحَمَـوِي عَلِـيٍّ الـضَّرِيرِ

١٥٧- هُوَ ابْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِي الحَنَفِي عَامَلَـهُ اللَّـهُ بِلُطْفِـهِ الخَفِـي(3)

١٥٨- ثُمَّ صَلَاةُ(4) اللَّـهِ وَالسَّلَامُ عَلَـى الَّـذِي أَظَلَّـتِ الغَمَـامُ

١٥٩- مُحَمَّدِ المَحْمُودِ فِي الكِتَابِ ثُـمَّ عَلَـى الآلِ مَـعَ الأَصْـحَابِ

١٦٠- مَا أَضْحَكَ الرَّوْضَ دُمُوعُ القَطْرِ فَأَخْجَـلَ النَّـرْجِسُ عَـيْنَ التِّبْـرِ

١٦١- وَمَا انْجَلَتْ عَرَائِسُ الأَزْهَارِ تَزُفُّهَـا بَلَابِـلُ الأَطْيَـارِ

[٣٦/أ] ولنتكلم على بعض ما تَضَمَّنَتْهُ هذه الأبياتُ:

فقوله: (لِلْغَنِي مِنَ الفَقِيرِ) فيه جناس المقابلة(5)، ويسمى- أيضًا- بالمطابقة، كما في قوله- تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾(6)،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) في (م): "فقال رحمه الله تعالى".

(٣) جاء في النظم بيت آخر بعد هذا البيت، وهو قوله:

وَاحْفَظْـهُ مَـعْ أَهْلِيـهِ وَالأَحْبَـابِ وَحَـافِظٍ لِلـنَّظْمِ وَالكِتَـابِ

(٤) في (ز): "ثم الصلاة".

(٥) في (ز): "جناس المقاربة".

(٦) من الآية ٨٢ من سورة التوبة.

فالـضحك يقابـل البكـاء، والقلـة تقابـل الكثـرة، وهنـا (الغـني) يقابـل (الفقير)، وسكن [ياء][1] (الغني) للوزن.

وقولـه: (الحَمَـوِي) [وبعـدهُ: (الدِّمَـشْقِي) الأول: نِـسْبَتُهُ إلى حَمَـاةَ، والثاني][2]: نِسْبَةُ أَبِيهِ إلى دِمَشْقَ[3]؛ لأنه وُلِدَ بِحَمَاةَ، والظاهر أن أباه وُلِدَ بِدِمَشْقَ، والنسبة تكون إلى مولد الإنسان، وإن ظهر صِيتُهُ في بلدٍ غَيْرِهِ.

وقوله: (بِاللُّطْفِ الخَفِي) لا يُفْهَمُ منه أن لِلَّهِ لُطْفًا غَيْرَ خَفِيٍّ، بـل كُـلُّ أَلْطَافِهِ خَفِيَّةٌ، فالخفاء هنا صفةٌ كاشفةٌ، كمـا في: مَضَى أَمْسِ الـدَّابِرُ؛ إِذْ لَيْسَ في الوجود أَمْسٌ غَيْرُ دابِرٍ[4].

وقوله: (أَظَلَّتِ الغَمَامُ) أصله: أَظَلَّتْهُ الغَمَامُ، فحَـذَفَ الـضمير العائـد على (الذي)؛ لأن كُلَّ [اسْمٍ][5] موصولٍ لا بُدَّ له مـن صلـة [فيهـا ضـميرا][6] يعود على ذلك الموصول، إما مذكورٍ [أو مقـدرٍ][7]، وقـد قُـرِئَ في الـسبعة: (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ)[8]، و(مَا تَـشْتَهِي)، بِـذِكْرِ الـضَّمِيرِ العائـدِ على "ما" الموصولةِ وحَذْفِهِ.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٣) في (ب): "والثاني نسبته إلى دمشق"، والمثبت من (ز) و (م).

(٤) يعني أن النعت هنا للتوكيد.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٨) في النسخ الثلاث: "ولهم فيها ما تشتهيه الأنفس"، وهـذا مـن الآيـة ٧١ مـن سـورة الزخرف، وقد قرأ ابن عباس وابن مسعود وأبو جعفر وشيبة ويعقوبُ ونافع وابن

وقِصَّةُ تَظْلِيلِ الغَمَامِ له- عليه الصلاة والسلام- مشهورة، ويُسَمَّى ذلك إِرْهَاصًا، أي: تَأْسِيسًا لِأَمْرِ النُّبُوَّةِ، لا مُعْجِزَةً؛ لأنه كان قَبْلَ النُّبُوَّةِ، والمعجزة هي كُلُّ أَمْرٍ خارِقٍ للعادة بعد النُّبُوَّةِ، مَقْرُونٍ[1] بالتَّحَدِّي، ومعنى التحدي: أَنْ يَطْلُبَ النَّبِيُّ أَنْ يأتوا بمثل ذلك الخارق، بأن يقول لهم- [أي][2] لقومِهِ المُرْسَلِ إليهم- : إِنْ كنتم تزعمون أني لَسْتُ نَبِيًّا فَأْتُوا بخارقٍ للعادة مِثْلِ ما أَتَيْتُ به، وإلى ذلك أشار صاحب الهَمْزِيَّةِ- رضي اللَّهُ عنه [وعَنَّا به وبأمثاله][3]- ، حيث قال [- عفا اللَّهُ عنه-][4]:

وتَحَدَّى فارتابَ كُلُّ مُريبٍ أَوَيَبْقَى مع السُّيُولِ الغُثاءُ؟[5]

[٣٦/ب] وقد أورد هذا البحث بالمناسبة تَبَرُّكًا، فلله الحمد.

عامر وحفصٌ عن عاصمٍ: "تشتهيه" بالهاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: "تشتهي" بغير هاء، ينظر: السبعة ص ٥٨٨، ٥٩٩، والتيسير ص ١٩٧، والبحر المحيط ٢٧/٨، والنشر ٣٧٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٥٩/٢.

(١) في (ز): "مقرونًا".

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).

(٥) البيت من الخفيف، لشرف الدين البوصيري من همزيته في مدح النبي- ﷺ- ، وهو في ديوانه ص ٥٤ .

وقوله: (مُحَمَّدِ المَحْمُودِ) يجوز في لفظ (محمد): الجرُّ على أنه عطف بيان أو بدل من (الذي)؛ لأن محله الجر [بـ(على)، والنصبُ بفعل مقدر، أي: أَعْنِي محمدًا، والرفعُ خبرًا لمبتدأ محذوف][1]، تقديره: هو محمدٌ، ويُسَمَّى الوجهانِ الأخيرانِ[2] بالقطع عن التبعية.

و(المحمود[3]) نعت (محمد) على الأوجه الثلاثة، ويجوز- أيضا- قطعه عنه[4] من الجر إلى النصب أو الرفع، ومن النصب إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب[5]، وكذا حُكْمُ كُلِّ مقطوعٍ[6] عما قبله، وبين (محمد) و(المحمود) جناس الاشتقاق، ويُتْرَكُ هنا تنوينُ لفظ (محمد) لضرورة [الوزن][7].

والمراد بالكتاب القرآن العظيم، ويكفيه شرفًا قوله- تعالى- : (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[8].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

(٢) في (ب) و (ز): "الوجهان الآخران".

(٣) في (ز): "ومحمود".

(٤) في (ز): "نعت محمد على الوجهان الآخران ويجوز قطعه عنه أيضا".

(٥) في (ز): "ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب الرفع" بتقديم الجملة الثانية على الأولى، وسقوط كلمة "إلى".

(٦) في (ز): "وكذلك كل حكم مقطوع".

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٨) الآية ٤ من سورة القلم.

وقوله: (مَا أَضْحَكَ الرَّوْضَ دُمُوعُ القَطْرِ .. إلى آخر البيتين) يعني: يحمد اللَّهَ، ويُصَلِّي ويُسَلِّمُ على نَبِيِّهِ الذي أَظَلَّتْهُ الغمامُ، الذي نَطَقَ القُرْآنُ العَظِيمُ بالثناء عليه وعلى آله وأصحابه أَبَدَ [الأزمان][1]؛ لأن ما جعله زَمَنًا لذلك[2] يَتَجَدَّدُ ويَتَكَرَّرُ.

والضحك [هنا][3] كناية عن البهجة، والدموع كناية عن إِدْرَارِ الغَيْثِ، أي: من جملة ما يَنْتَعِشُ بالغيث النَّرْجِسُ الذي يَفُوقُ لونُهُ لَوْنَ التِّبْرِ، أي: الذهب الخالص، كما [أن][4] (انْجَلَتْ .. إلى آخره) كنايةٌ، شَبَّهَ الأزهار بالعرائس، واستعار لها الزفاف الذي هو من شأن العروس.

وهذا كله كناية عن ظهور السرور والأفراح، جعلنا الله [وإياكم][5] من الفَرِحِينَ[6] بِفَضْلِهِ وإِحْسَانِهِ، وعَفْوِهِ وغُفْرَانِهِ، نسأله[7]- سبحانه- خاتمةَ الخير في عافيةٍ بلا محنة، لنا ولأقاربنا وأحبائنا، وجميع المؤمنين والمؤمنات، [والمسلمين والمسلمات][8]، الأحياء منهم والأموات، إنه قريب

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و (م).
(٢) في (ز): "جعله زمان لذلك".
(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).
(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).
(٥) ما بين المعقوفين سقط من (م) و (ب).
(٦) في (ز): "من الفارحين".
(٧) في (ز) و (م): "نسأل الله".
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، والمثبت من (ز) و (م).

مجيب الدعوات، واهب الحسنات، ماحي السيئات، غافر الزَّلَّاتِ، لا إِلَهَ غَيْرُهُ، ولا مأمولَ[1] إلا خَيْرُهُ[2].

* * *

(١) في (م): "موموول"، وفي (ز): "مأمولا".

(٢) جاء بعدها في نسخة الأزهرية ما نصه: "تمت، وبالخير عمت، والحمد لله- تعالى- وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، مولانا وسيدنا محمد / رسوله وعبده، وعلى آله وصحبه وجنده، وبعدُ، فوقع الفراغ [من] تنميق هذه النسخة المباركة النافعة بعون الله- تعالى- على نسخة شريفة بخط شارحها شيخنا وأستاذنا العالم العامل الورع الكامل الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد الأريحاوي، الشهير بابن العاري، نفع الله به، وذلك من يوم تسعة عشر يومًا [كذا] من شهر رمضان المبارك الشريف، من شهور سنة ألف ومائة وخمسة عشر [كذا]، على يد الفقير الحقير المفتقر إلى عفو ربه الكريم الحاج أحمد ولد إبراهيم، غفر الله له، وعامله بالعفو والرضا، وهو حسبي ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خير خلقه، ومظهر صدقه وعلى آله وصحبه أجمعين، يا رب العالمين آمين.

وبعد، فهذه صورة ما هو مرسوم بخط الشارح المشار إليه- أسبغ الله جزيل نعمه وكرمه عليه- بخاتمة النسخة الموصوفة المزبورة المنقولة هذه منها، وهي قوله: قال معلقها الفقير عبد الرحمن بن العاري ..." إلى آخر ما هو مذكور في المتن مما ورد في نسخة برلين.

وجاءت خاتمة نسخة جامعة الإمام هكذا: (تم شرح منظومة العوامل للشيخ الفاضل عبد الرحمن، الشهير بالعاري، نفع الله به المسلمين، آمين، تمت على يد أفقر الورى إلى ربه الغفار، محمد الشهير بابن الوتار، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه، ولمن نظر في هذا الخط، ودعا لصاحبه بالرحمة والمغفرة، ولكل المسلمين أجمعين، وذلك في يوم الأحد، السابع عشر من شهر جمادى الأولى، سنة ألف ومائة وخمس وعشرين، بالخير عَمَّتْ أي هذه النسخة.

إِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا جَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا).

قال [٣٧/أ] مُعَلِّقُهَا الفقير عبد الرحمن بن العاري نَسَبًا، الشافعيُّ مَذْهَبًا، الأَشْعَرِيُّ اعْتِقَادًا، القَصِيرِيُّ طريقةً، الأَرِيحَاوِيُّ مَوْلِدًا، الحَلَبِيُّ مَسْكَنًا: فَرَغْتُ من هذه التعليقة على منظوم[١] العوامل النحوية في مُدَّةِ شَهْرٍ، مع اشتغال الخاطر والبال[٢]، فَأَسْأَلُ مِمَّنْ وَقَفَ[٣] عليها من الطلبة الكرام[٤] - أنالنا اللَّهُ وإيَّاهُمْ من الخير المَرَامَ - أنه إذا رأى فيها خَلَلًا[٥] يُصْلِحُهُ، فإني لم أُرَاجِعْ كتابًا في النحو أثناء تعليقها، وقد فرغتُ من هذه[٦] نَسْخًا على النسخة المُبَيَّضَةِ من المُسَوَّدَةِ يَوْمَ الأربعاء[٧] ثامِنِ جُمَادَى الآخِرَةِ[٨]، من شُهُورِ سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ[٩] ومِائَةٍ وأَلْفٍ، أرانا الله تعالى خيرَها وخيرَ ما بعدها من السنين، بفضل سيدنا محمد خاتم النبيين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى سائر عباد الله الصالحين، من

---

(١) في (ز): "منظومة".

(٢) في (ز): "البال والخاطر".

(٣) في (ز): "يقف".

(٤) في (ز): "من طلبة الكرام".

(٥) في (ز): "خللا".

(٦) في (ز): "فرغت منها".

(٧) في (ز): "يوم الأربعاء أرانا الله تعالى".

(٨) في (ز): "الآخر".

(٩) في (ب) و (ز): "سنة ثلاثة عشرة".

أهـل الـسماواتِ والأَرَضِـينَ[1]، ﴿سُـبْحَانَ رَبِّـكَ رَبِّ العِـزَّةِ عَمَّـا يَـصِفُونَ. وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ. وَالحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[2].

فَـدَعْ كُـلَّ مَـاءٍ حِـينَ تُـذْكَرُ زَمْـزَمٌ   وَدَعْ كُـلَّ وَادٍ حِـينَ يُـذْكَرُ نَعْمَـانُ[3]

* * *

(١) في (ز): "وأهل الأرضين".

(٢) بعدها في (ز): "تمت، وبالخير عمت"، والآيات ١٨٠ : ١٨٢ من سورة الصافات.

(٣) بعدها في (ز): "انتهى، والله أعلم". وهذا البيت من بحر الطويل، لبهاء الدين زهير في ديوانه ص ٢٥٦، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها الملك المسعود صلاح الدين أبا المظفر يوسف بن الملك الكامل، لما قدم من اليمن سنة ٦٢٠هـ، وينظر- أيضا- : وفيات الأعيان ٢/٣٣٤، ونَعْمَانُ بفتح النون: فعلان من نعمة العيش، وهو من أكبر أودية مكة المكرمة، ويسمى نَعْمَانَ الأَرَاكِ، لكثرة الأراك به، ينظر: معجم البلدان ٥/٢٩٣، ومعجم ما استعجم ٤/١٣١٦.

وقد تمت هذه النسخة المباركة باسم سيدي الحاج السيد فتحي - حَفِظَهُ اللهُ تعالى، وفَقَّهَهُ في الدين - ، آمين يا رب العالمين.

وكان الفراغ من نسخها على يد كاتبها أفقر الورى إلى رب الورى، الحاج عثمان بن الحاج نعمة بن حمزة، غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ فيها، ودعا له بالمغفرة، ولكل المسلمين.

وكان الفراغ من نسخها يوم الجمعة في أربعة أيام مضت من شهر محرم الحرام، من شهور سنة ١١١٤[١].

* * *

---

(١) بعدها في نسخة الأصل: (فائدة في "اللهم": فإن قيل: ما وجه تعويض الميم المشددة المفتوحة عن حرف النداء في لفظ الجلالة؟.

قلت: اشتراكهما في الغنة والزيادة والجهر به.

فإن قيل: فليكن غير الميم كالواو والنون، فإنهما يشتركان معها في هذه الصفات الثلاثة.

قلت: وإن شاركاها في ذلك؛ لانفكاك المشاركة في مباينتها الواوَ من أنها حرف صحيح، والواو حرف علة، وإن اتحد مخرجهما، وهو كونهما شفويين؛ لأن الميم تقع متممة للضمائر من غير حرف النداء، دون الواو؛ لأنه ضمير محض للذكور فقط، ولندرة ورودها متطرفة شددت، وفي مباينتها النون لكونها الضمير المحض، والميم مكملة لمعاني الضمائر، ، وأيضا تباينُهما من حيث وقوعها أوائل أسماء الآلات، كما أن "يا" آلة للنداء.

ولما كان لها أُلْفَةٌ في التعويض عوضت عن حرف التعريف في قوله - عليه الصلاة والسلام - : "ليس من امبر امصيام في امسفر"، فكانت أعمَّ من غيرها تصرفا، فاستحقت شرفا.

فإن قيل: لم كانت مشددة مفتوحة.

قلت: قصدًا لتجانس المعوض والمعوض عنه، في أن كلا منهما على حرفين، ولخفة الفتحة، سيما في الحرف المشدد، فاستفد ذلك، فإنه نادر. انتهى).

المصادر والمراجع

المخطوطات:

١. حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري- تأليف الشيخ/ عبد الرحمن العاري- نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ورقمها (٣٣٢٥).

٢. الدُّرَّةِ الدُّرِّيَّةِ في نَظْمِ العَوَامِلِ النَّحْوِيَّةِ للشيخ علي البصير- نسخة المكتبة الأزهرية، برقم (١١٠٥٠/ ٣٣٨ مجاميع).

٣. منية الراغب وبغية الطالب- تأليف الشيخ/ عبد الرحمن العاري- نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود، رقم الحفظ (١٥٢٩) عن الظاهرية بدمشق (٥٣١/٥٦٣٩).

الرسائل الجامعية:

- أسرار الحروف وحساب الجُمَّلِ عرض ونقد- رسالة ماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى- إعداد/ طارق بن سعيد القحطاني- ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الخلاصات الصافية على المقدمة الشافية لإسماعيل بن أحمد النجراني- رسالة ماجستير بجامعة أم القرى- إعداد/ عبد المجيد بن إبراهيم آل الشيخ مبارك.
- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)- رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى- إعداد/ نصار بن محمد حميد الدين- ١٤٢٢هـ.

- شرح كتاب الجمل للزجاجي- تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ- دراسة وتحقيق- رسالة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة بغداد- إعداد/ حسين علي السعدي- ٢٠٠٣م.

المطبوعات:

- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري- تحقيق د/ فوقية حسين محمود- دار الأنصار القاهرة- ط ١- ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي- تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل- عالم الكتب بيروت- ط ١- ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة- تحقيق د/ محمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق د/رجب عثمان محمد- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط ١- ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي- تحقيق/عبد المعين الملوحي- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الاستذكار لابن عبد البر- تحقيق/ سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ٢٠٠٠هـ.
- أسرار العربية للأنباري- تحقيق/ محمد بهجة البيطار- المجمع العلمي العربي بدمشق- ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

- الإصباح في شرح الاقتراح- تأليف د/ محمود فجال- دار القلم دمشق- ط ١- ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت- شرح وتحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون- دار المعارف بالقاهرة- ط ٤- [١٩٨٧م].
- الأصول في النحو لابن السراج- تحقيق د/عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٢- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الأضداد لقطرب- تحقيق د/حنا حداد- دار العلوم الرياض- ط ١- ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي الحلبي- تحقيق د/ عزة حسن- مطبوعات المجمع العلمي بدمشق- ط ٢- ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس- تحقيق د/ زهير غازي زاهد- عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية- بيروت- ط ٣- ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- الأعلام للزركلي- دار العلم للملايين- بيروت- ط ٧- ١٩٨٦م.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء- تأليف/ محمد راغب الطباخ- صححه وعلق عليه/ محمد كمال- دار القلم العربي حلب- ط ٢- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، والجزء السادس طبعة المطبعة العلمية بحلب ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.
- الإغراب في جدل الإعراب للأنباري- تحقيق/سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

- الإغفال للفارسي- تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم- المجمع الثقافي أبو ظبي- ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.
- الإفصاح لابن الطراوة- تحقيق د/حاتم الضامن- عالم الكتب بيروت- ط ٢- ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- الاقتراح للسيوطي- علق عليه د/ محمود سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية- ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي- تحقيق أ/ مصطفى السقا، د/حامد عبد المجيد- الهيئة العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨١م.
- الأم للإمام الشافعي- دار الفكر بيروت- ط ٢- ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للإمام يحيى بن أبي الخير العمراني- تحقيق د/ سعود بن عبد العزيز الخلف- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- ١٤١٩هـ.
- الإنصاف للأنباري- تحقيق د/ جودة مبروك- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط ١- ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- بيروت.
- الإيضاح للفارسي- تحقيق د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب- بيروت- ط ٢- ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب- تحقيق د/ موسى بناي العليلي- وزارة الأوقاف العراقية- [١٤٠٢هـ ١٩٨٢م].

- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع للخطيب القزويني- دار الكتب العلمية بيروت.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي- تصحيح/ محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر الكاساني- دار الكتب العلمية بيروت- ط ٢- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- البسيط لابن أبي الربيع- تحقيق د/ عياد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة- تأليف/ عبد المتعال الصعيدي- مكتبة الآداب القاهرة- ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تاج العروس للزبيدي- وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت- ط ٢- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان- أشرف على ترجمته إلى العربية أ. د/ محمود فهمي حجازي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٩٥م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة- شرحه/السيد أحمد صقر- دار التراث القاهرة- ط ٢- ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري- تحقيق/علي محمد البجاوي- دار الجيل بيروت- ط ٢- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري- تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ٢- ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية- تأليف/ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي- حققه/ هريبرت بوسه- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري للزيلعي- تحقيق/ سلطان بن فهد الطبيشي- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية- ط ١- ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (الأجزاء ١- ١٣)- تحقيق د/ حسن هنداوي- دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك- تحقيق/ محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي- القاهرة- ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه- تحقيق د/محمد بدوي المختون- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة- ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي- تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي- ط ١- ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- تفسير النسفي- تحقيق/ يوسف علي بديوي- دار الكلم الطيب بيروت- ط ١- ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- التكملة لأبي علي الفارسي- تحقيق د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب بيروت- ط ٢- ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني- حققه/ أحمد ناجي القيسي وزميلاه- مطبعة العاني ببغداد- ط ١- ١٣٨١هـ ١٩٦١م.
- التمهيد لابن عبد البر- تحقيق/ مصطفى العلوي، ومحمد البكري- وزارة عموم الأوقاف بالمغرب- ١٣٨٧هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري- تحقيق/عبد السلام هارون وآخرين- الدار المصرية للتأليف والترجمة- ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي- تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي بالقاهرة- ط ١- ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني- دراسة وتحقيق د/ يوسف أحمد المطوع- جامعة الكويت- ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع للداني- تصحيح/ أوتو برتزل- مكتبة المثنى- بغداد.
- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري- ضبط وتوثيق/ صدقي جميل العطار- دار الفكر بيروت- ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

- جامع الشروح والحواشي معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها- تأليف عبد الله محمد الحبشي- المجمع الثقافي- أبو ظبي- ٢٠٠٤م.
- الجمل في النحو للزجاجي- تحقيق د/ علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ٥- ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- - جمهرة الأمثال للعسكري- ضبطه د/أحمد عبد السلام- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة لابن دريد- تحقيق د/رمزي منير البعلبكي- دار العلم للملايين بيروت- ط ١- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي- تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط ٢- ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي- تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي- دار المأمون للتراث- دمشق- ط ١- ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- حروف المعاني للزجاجي- تحقيق د/علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة بيروت- ودار الأمل الأردن- ط ٢- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز- تأليف/ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي- تقديم وإعداد د/ أحمد عبد المجيد هريدي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦م.

- الحلل لابن السيد البطليوسي- تحقيق د/ مصطفى إمام- مكتبة المتنبي القاهرة- ط ١- ١٩٧٩م.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر- تأليف الشيخ/ عبد الرزاق البيطار- حققه ونسقه وعلق عليه/ محمد بهجة البيطار- دار صادر بيروت- ط ٢- ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب للبغدادي- تحقيق/عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١- ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الخصائص لابن جني- تحقيق/ محمد علي النجار- دار الكتب المصرية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي- المطبعة الوهبية مصر- ١٢٨٤هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تحقيق د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم دمشق.
- دلائل النبوة للبيهقي- تحقيق/ عبد المعطي قلعجي- دار الكتب العلمية بيروت، ودار الريان للتراث القاهرة- ط ١- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ديوان امرئ القيس- تحقيق/محمد أبي الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر- ط ٥- [١٩٩٠م].
- ديوان البهاء زهير- تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم، ومحمد طاهر الجبلاوي- دار المعارف القاهرة- ط ٢- [١٩٨٢م].
- ديوان البوصيري- تحقيق/ محمد سيد كيلاني- مصطفى البابي الحلبي مصر- ط ٢- ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب- تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه- دار المعارف بمصر- [١٩٧١م].
- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه- تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي- مكتبة أطلس- دمشق- [١٩٧١م].
- ديوان الهذليين- دار الكتب المصرية- ط ٢- ١٩٩٥م.
- رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي- تحقيق د/ وليد السراقبي- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض- ط ١- ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي- تحقيق/ أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- ط ١- ١٩٧٥م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد- تحقيق د/ شوقي ضيف- دار المعارف بالقاهرة- ط ٣.
- سر صناعة الإعراب لابن جني- تحقيق د/ حسن هنداوي- دار القلم دمشق- ط ٢- ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- السر المصون على كشف الظنون- تأليف العلامة/ جميل بن مصطفى العظم- تحقيق/ محمد خير رمضان يوسف- دار البشائر الإسلامية- ط ١- ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني- مكتبة المعارف الرياض- ط ٢- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي- دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
- السنن الكبرى للحافظ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي- دار الفكر- بيروت.
- السنن الكبرى للإمام أحمد بن شعيب النسائي- تحقيق د/عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- سنن ابن ماجة الحافظ محمد بن يزيد القزويني- تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي- دار الفكر- بيروت.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ/ محمد مخلوف- المطبعة السلفية بالقاهرة- ١٣٤٩هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي- تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق- دار المأمون للتراث- دمشق- ط ١.
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري- تحقيق/عبد الستار أحمد فراج- مكتبة دار العروبة القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتاب العربي بيروت- ط ١- ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون- دار هجر- القاهرة- ط ١- ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش- تحقيق/ عدد من الباحثين- دار السلام القاهرة- ط ١- ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح- للشيخ خالد الأزهري- تحقيق/ محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن خروف- تحقيق/ سلوى محمد عرب- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق/ صاحب أبو جناح- وزارة الأوقاف بالعراق- ١٩٨٢م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي- نشره/أحمد أمين، وعبد السلام هارون- لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ط ٢- ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب- دراسة وتحقيق د/حسن الحفظي، والدكتور/ يحيى بشير مصري- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- ط ١- ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي- تحقيق/ محمد نور الحسن وزميليه- دار الكتب العلمية بيروت- ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي- منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي- تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ٢- ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث القاهرة- ط ٢٠- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح الفصيح للزمخشري- تحقيق د/ إبراهيم الغامدي- جامعة أم القرى- ١٤١٦هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة- تحقيق د/ محمد داود- دار المنار القاهرة- ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي- مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث- ط ١- ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي- تحقيق د/ المتولي الدميري- مكتبة وهبة القاهرة- ط ٢- ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١- ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري- تحقيق د/ فائز فارس- الكويت- ط ١- ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش- إدارة الطباعة المنيرية القاهرة.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين- تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي- مكتبة الرشد- الرياض- ط ١- ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المُحْسِبَةِ لابن بابشاذ- تحقيق/خالد عبد الكريم- الكويت- ط ١- ١٩٧٧م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- تحقيق/ محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١- ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شعب الإيمان للبيهقي- حققه د/عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه/ مختار أحمد الندوي- مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية في بومباي- ط ١- ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الصاحبي لابن فارس- شرح وتحقيق/ السيد أحمد صقر- الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة- ٢٠٠٣م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري- تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين بيروت- ط ٤- ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري- دار الفكر- بيروت- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط ١- ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور- تحقيق/ السيد إبراهيم محمد- دار الأندلس القاهرة- ط ١- ١٩٨٠م.

- الضعفاء الكبير للعقيلي- تحقيق د/عبد المعطي أمين قلعجي- دار الكتب العلمية بيروت- ط ٢- ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- العلل لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)- تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي- مطابع الحميضي الرياض- ط ١- ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- علل النحو للوراق- تحقيق/محمود جاسم الدرويش- مكتبة الرشد الرياض- ط ١- ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني شرح الشيخ خالد الأزهري- تحقيق د/ البدراوي زهران- دار المعارف مصر- ط ٢- [١٩٨٨م].
- الفاضل للمبرد- تحقيق/ عبد العزيز الميمني- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٥م.
- الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاعٍ الدَّيْلَمِيّ- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- فضائل الصحابة للإمام أحمد- تحقيق/ وصي الله بن محمد عباس- جامعة أم القرى- ط ١- ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- فضائل القرآن لأبي عبيد- تحقيق/ مروان العطية وزميليه- دار ابن كثير دمشق- بيروت- ١٤٢٠هـ.
- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي- ضبطه وعلق حواشيه د/ ياسين الأيوبي- المكتبة العصرية بيروت- ط ٢- ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

- القوافي للأخفش- تحقيق د/ عزة حسن- وزارة الثقافة السورية- ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب- تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر- مكتبة الآداب القاهرة.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد- تحقيق د/ محمد الدالي- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ٢.
- كتاب الأمثال لأبي عبيد- تحقيق د/ عبد المجيد قطامش- دار المأمون للتراث دمشق- ط ١- ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- كتاب سيبويه- تحقيق/عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط ٣- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر للفارسي- تحقيق د/محمود الطناحي- مكتبة الخانجي القاهرة- ط ١- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب العلل لابن أبي حاتم- تحقيق فريق من الباحثين- الرياض- ط ١- ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الكشاف للزمخشري- مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني- دار الكتب العلمية بيروت- ط ٣- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الكلم النوابغ للزمخشري (مطبوع مع النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ لسعد الدين التفتازاني)- مطبعة وادي النيل القاهرة- ط ١- ١٢٨٦هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي- ضبطه الشيخ/بكري حياني- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ٥- ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- اللامات للزجاجي- تحقيق د/ مازن المبارك- دار الفكر دمشق- ط ٢- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللامات للهروي- تحقيق/ يحيى علوان البلداوي- مكتبة الفلاح الكويت- ط ١- ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري- تحقيق/ غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق- ط١- ١٤١٦هـ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري- دار صادر بيروت- ط ٣- ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني- مؤسسة الأعلمي بيروت- ط ٢- ١٩٧١م ١٣٩٠هـ.
- لمع الأدلة للأنباري- تحقيق/سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

• اللمع في العربية لابن جني- تحقيق الدكتور/ سميح أبو معلي- دار مجدلاوي- عَمَّان- ١٩٨٨م.
• ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج- تحقيق د/ هدى محمود قراعة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة- ط ٣- ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
• مجاز القرآن لأبي عبيدة- تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين- مكتبة الخانجي القاهرة- ١٩٨٨م.
• مجمع الأمثال للميداني- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السنة المحمدية القاهرة- ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.
• مجمع الزوائد للهيثمي- دار الكتب العلمية بيروت- ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
• مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج- اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي- دار الآفاق الجديدة بيروت- ط ٢- ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
• المجموع شرح المهذب للنووي- دار الفكر- بيروت.
• المحتسب لابن جني- تحقيق/ علي النجدي ناصف وزميليه- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة- ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
• المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده- تحقيق د/عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية بيروت- ط ١- ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
• مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسي وتهذيبها لابن جني- تحقيق د/ حسين أحمد بو عباس- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- ط ١- ١٤٣٢هـ ٢٠١٠م.

- مختصر القوافي لابن جني- تحقيق د/حسن شاذلي فرهود- دار التراث بالقاهرة- ط ١- ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني- مؤسسة دار الفكر- قم إيران- ط ١- ١٤١١هـ.
- المسائل البصريات للفارسي- تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني القاهرة- ط ١- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات للفارسي- تحقيق د/ حسن هنداوي- دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت- ط ١- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات للفارسي- تحقيق د/حسن هنداوي- كنوز أشبيليا الرياض- ط ١- ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية للفارسي- تحقيق د محمد الشاطر أحمد محمد- مطبعة المدني- ط ١- ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات للفارسي- تحقيق د/علي جابر المنصوري- عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية- بيروت- ط ١- ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي- تحقيق/ صلاح الدين السنكاوي- وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق- بغداد- [١٩٨٣م].
- المسائل المنثورة للفارسي- تحقيق د/شريف النجار- دار عمار- عَمَّان- ط ١- ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل- تحقيق د/محمد كامل بركات- جامعة الملك عبد العزيز- ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري- طبع بإشراف د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي- دار المعرفة- بيروت- ١٤٠٦هـ.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- ط ١- ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
- المستوفى في النحو لابن الفَرُّخَانِ- تحقيق د/ محمد بدوي المختون- دار الثقافة العربية القاهرة- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل- دار صادر- بيروت.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب- تحقيق د/ حاتم صالح الضامن- دار البشائر دمشق- ط ١- ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- المصنف للحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني- تحقيق/حبيب الرحمن الأعظمي- منشورات المجلس العلمي- [١٣٩٢هـ].
- معاني الحروف للرماني- حققه د/عبد الفتاح شلبي- دار الشروق جدة- ط ٢- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معاني القرآن للأخفش- تحقيق د/هدى قراعة- مكتبة الخانجي القاهرة- ط ١- ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء- تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار- دار السرور القاهرة.

- معاني القرآن الكريم للنحاس- تحقيق الشيخ/محمد علي الصابوني- جامعة أم القرى مكة المكرمة- ط ١- ١٤٠٨- ١٤١٠هـ ١٩٨٨- ١٩٨٩م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي- دار الحديث- القاهرة- ط ١- ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- معجم أعلام شعراء المدح النبوي للدكتور/ محمد درنيقة- منشورات دار ومكتبة الهلال بيروت- ط ١- ٢٠٠٣م.
- المعجم الأوسط للطبراني- دار الحرمين- القاهرة- ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير للطبراني- تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي- دار إحياء التراث العربي بيروت، ومكتبة ابن تيمية القاهرة- ط ٢.
- معجم المؤلفين- تأليف/عمر رضا كحالة- مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي- بيروت.
- المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ط ٤- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة- دار الكتاب العربي بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام- تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله- دار الفكر بيروت- ط ١- ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري- تحقيق د/ فخر صالح قدارة- دار عمار، عَمَّان- ط ١- ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

- مفتاح العلوم للسكاكي- علق عليه/ نعيم زرزور- دار الكتب العلمية بيروت- ط ٢- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- المقاصد الشافية للشاطبي- تحقيق عدد من الباحثين- جامعة أم القرى- ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق د/ كاظم بحر المرجان- منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد- تحقيق د/ محمد عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة- ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو- تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد- أم القرى للطبع والنشر- ط ١- ١٤٠٨هـ.
- المقرب لابن عصفور- تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري- ط ١- ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- المقصور والممدود لأبي علي القالي- تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط ١- ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب الرُّعيني- دار الفكر بيروت- ط ٣- ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري- حققه د/ عبد الكريم مجاهد- مؤسسة الرسالة دمشق- ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الموضوعات لابن الجوزي- تحقيق/عبد الرحمن محمد عثمان- المكتبة السلفية المدينة المنورة- ط ١- ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

- ميزان الاعتدال للذهبي- تحقيق/ علي محمد البجاوي- دار المعرفة بيروت- ط ١- ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي- تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١- ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري- صححه أ/ محمد الضباع- دار الفكر- بيروت.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان- تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة بيروت- ط ١- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري- تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان- معهد المخطوطات العربية- ط ١- الكويت- ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- همع الهوامع للسيوطي- تحقيق/أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١- ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات للصفدي- تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى- دار إحياء التراث بيروت - ط ١- ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

الدوريات والمجلات:

- الحدود في علم النحو للأَبَّذي- تحقيق/ نجاة حسن عبد الله نولي- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- العدد ١١٢- السنة ٣٣- ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- شعر مزاحم العقيلي- تحقيق د/ نوري حمودي القيسي، وحاتم الضامن- ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية- المجلد ٢٢ الجزء ١- جمادى الأولى ١٣٩٦هـ مايو ١٩٧٦م.
- فوح الشذا بمسألة كذا- تحقيق/ أحمد مطلوب- مجلة كلية الآداب العراقية- العدد السادس- نيسان ١٩٦٣.
- اللامات لابن فارس- تحقيق/ شاكر الفحام ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد الثامن والأربعون- الجزء الرابع- رمضان ١٣٩٣هـ أكتوبر ١٩٧٣م.
- وسائل الفئة في شرح العوامل المائة لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)- تحقيق د/ محمود محمد العامودي- مجلة الجامعة الإسلامية في غزة- المجلد الخامس العدد الثاني- يونيه ١٩٩٧م.

* * *

- Al-Zamakhsharī, I. (1996). *Sharh al-fasīh*. I. Al-Ghāmidī (Ed.). Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University.
- Al-Zamakhsharī, I. (2004). *Sharh al-mufassal fī 'ilm al-'arabiyya* (1st ed.). F. Qadāra (Ed.). Amman: Dār 'Ammār.
- Al-Zamakhsharī, M. (1870). *Al-kalim al-nawābigh* (1st ed.). Cairo: Matba'at Wādī Al-Nīl.
- Al-Zamakhsharī, M. (1966). *Al-kashāf* (3th ed.). Cairo: Matba'at Mustafā Al-Bābī Al-Halabī Wa Awlāduh.
- Al-Zarkalī, A. (1986). *Al-a'lām* (7th ed.). Beirut: Dār Al-'Ilm Lil-Malāyīn.
- Al-Zubaidī, M. (1987). *Tāj al-'arūs*. Kuwait: Ministry of Guidance and Information.
- Al-Zujājī, A. (1985). *Al-lāmāt* (2nd ed.). M. Mubārak (Ed.). Damascus: Dār Al-Fikr.
- Al-Zujājī, I. (1996). *Al-jumal fī al-nahu* (5th ed.). 'A. Al-Hamad. Beirut: Muassasat Al-Risāla.

* * *

- Al-Ukbarī, B. (1995). *Al-lubāb fī ilal al-binā wa al-irāb* (1st ed.). Gh. Tulaymāt & 'A. Nabhān (Eds.). Damascus: Dār al-Fikr.
- Al-'Umrānī, Y. (1999). *Al-intisār fī al-rad 'alā al-mu'tazila al-qadariyya al-ashrār*. S. Al-Khalaf (Ed.). Al-Madina Al-Munawarah: The Islamic University.
- Al-Warraq, I. (1999). *'Ilal al-nahu* (1st ed.). M. Al-Darwish. (Ed.). Riyadh: Maktabat Al-Rushd.
- Al-Zaila'ī, A. (2003). *Takhrīj al-ahādīth wa al-āthār al-wāqi'a fī tafsīr al-kashāf lil-zamakhsharī* (1st ed.). S. Al-Tubaishī (Ed.). Saudi Arabia: Ministry of Islamic Affairs and Awqaf.
- Al-Zajjāj, A. (1994). *Ma'ānī al-qur'ān wa i'rābuh* (1st ed.). 'A. Shalabī (Ed.). Cairo: Dār Al-Hadīth.
- Al-Zajjāj, I. (1971). *Mā yansarif wa mā lā yansarif* (3rd ed.). H. Qurā'a (Ed.). Cairo: Al-Majlis Al-A'lā Lil-Shuūn Al-Islāmiyya.
- Al-Zajjāj, I. (1986). *Hurūf al-ma'ānī* (2nd ed.). A. Al-Hamad (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.
- Al-Zamakhsharī, A. (1962). *Al-mustaqsī fī amthāl al-'arab* (1st ed.). Y. Al-Mar'ashlī (Ed.). Hyderabad: Dāirat Al-Ma'ārif Al-'Uthmāniyya.

- Al-Suyūtī, J. (n.d.). *Sharh shawāhid al-mughnī*. Beirut: Maktabat Al-Hayāt.
- Al-Suyūtī, M. (2006). *Al-iqtirāh*. M. Tāqūt (Ed.). Alexandria: Dār Al-Ma'rifa Al=Jāmi'iyya.
- Al-Tabarānī, I. (1995). *Mu'jam al-awsat*. Cairo: Dār Al-Haranayn.
- Al-Tabarānī, I. (n.d.). *Al-mu'jam al-kabīr* (2nd ed.). H. Al-Salafī (Ed.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Al-Tabarī, M. (1995). *Jāmi□ al-bayān fi ta'wīl al-qur'ān*. S. Al-'Attār (Ed.). Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-Tabbākh, M. (1988). *I'lām al-nubalā bi-tārīkh halab al-shahbā* (2nd ed.). M. Kamāl (Ed.). Halab: Dār Al-Qalam Al-'Arabī.
- Al-Taftāzānī, S. (1991). *Mukhtār al-ma'ānī* (1st ed.). Qom, Iran: Muassasat Dār Al-Fikr.
- Al-Tha'ālbī, M. (2000). *Fiqh al-lugha wa asrār al-'arabiyya* (2nd ed.). Y. Al-Ayyūbī, (Ed.). Beirut: Al-Maktaba Al-'Asriyya.
- Al-'Ukburī, B. (1984). *Sharh l-lam'* (1st ed.). F. Fāris (Ed.). Kuwait.
- Al-□Ukbarī, B. (1987). *Al-tibyān fī i□rāb al-qur'ān* (2nd ed.). Beirut: Dār Al-Jabal.

- Al-Shātibī, I. (2007). *Al-maqāsid al-shāfia fī sharh al-khulāsa al-kāfia* (1st ed.). A. ʿOthaymīn et al (Eds.). Makkah: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University.
- Al-Shlaiwīn, M. (1993). *Sharh al-muqaddima al-juzūliyya al-kabīr lil-shalawiyyīn* (1st ed.). T. Al-ʿUtaibī (Ed.). Riyadh: Maktabat Al-Rushd.
- Al-Shlūbīnī, ʿA. (1981). *Al-tawtia*. Y. Al-Mutawaʿ (Ed.). Kuwait: University of Kuwait.
- Sībaweh, A. (1988). *Al-kitāb* (3th ed.). A. Hārūn (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Sikākī, I. (1987). *Muftāh al-ʿulūm* (2nd ed.). N. Zarzūr (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.
- Al-Sīrāfī, A. (2008). *Sharh kitāb Sībaweh* (1st ed.). A. Mahdalī & A. Ali (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.
- Al-Suhailī, A. (1992). *Natā'ij al-fikr* (1st ed.). ʿA. ʿAbdul-Mawjūd & ʿA. Muʿawadh (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.
- Al-Sukkarī, A. (n.d.). *Sharh ashʿār al-huthaliyyīn*. ʿA. Farrāj (Ed.). Cairo: Dār Al-ʿUrūba.
- Al-Suyūtī, J. (1998). *Hamʿ al-hawāmiʿ* (1st ed.). A. Shams-Aldīn (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

- Al-Sa'dī, H. (٢٠٠٣). *Sharh al-jummal al-zujājī talīf tāhir bin ahmad bin bāshabāth* (Unpublished doctoral dissertation). College of Literature, Baghdad University.
- Al-Sa'īdī, 'A. (1999). *Bighyat al-edhāh li-talkhīs al-muftāh fī 'ulūm al-balāgha*. Cairo: Maktabat Al-Aādāb.
- Al-Safadī, S. (2000). *Al-wāfī bil-wafiyyāt* (1st ed.). A. Al-Arnāūtī & T. Mustafā (Eds.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- *Sahīh al-bukhārī*. (1981). Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-San'ānī, A. (1973). *Al-musannaf*. H. Al-A'dhamī (Ed.). (n.p.): Manshūrāt Al-Majlis Al-'Ilmī.
- Al-Shāfi'ī, A. (1983). *Al-umm* (2nd ed.). Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-Shaikh, 'A. (2009). *Al-khulāsāt al-sāfiya 'alā al-muqaddima al-shāfiya li-ismā'īl bin ahmad al-najrānī* (Unpublished master's thesis). Umm Al-Qura University.
- Al-Shamantarī, A. (1987). *Al-nukat fī tafsīr kitāb sībaweh* (1st ed.). Z. Sultān (Ed.). Kuwait: Ma'had Al-Makhtūtāt Al-'Arabiyya.
- Al-Shamantarī, A. (1994). *Tahsīl 'ayn al-thahab min ma'dan jawāhar al-adab fī 'ilm majāzāt al-'arab*. (2nd ed.). Z. Sultān (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

- Al-Qālī, A. (1999). *Al-maqsūr wa al-mamdūd* (1st ed.). A. Harīdī (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Qays, I. (1990). *Dīwān imru al-qays* (5th ed.). M. Ibrāhīm (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma'ārif.
- Al-Qaysī, N. (1976). Shi'r muzāhim al-'aqīlī. *Majallat Ma'had Al-Makhtūtāt Al-'Arabiyya, 22*.
- Al-Qazwīnī, Kh. (n.d.). *Al-edhāh fī 'ulūm al-balāgha: Al-ma'ānī wa al-bayān wa al-badī'*. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Qutrub, M. (1994). *Al-adhdād* (1st ed.). H. Haddād (Ed.). Riyadh: Dār Al-'Ulūm.
- Al-Radhī, I. (1996). *Sharh al-radhī li-kāfiyat ibn al-hājib* (1st ed.). H.Al-Hafzhī & Y. Masrī (Eds.). Riyadh: Imam Saud bin Muhammad Islamic University.
- Al-Rāzī, I. (2006). *Al-'ilal* (1st ed.). S. 'Abdul-Hamīd et al. (Eds.). Riyadh: Matābi' Al-Humaidhī.
- Al-Ru'ainī, H. (1992). *Mawāhib al-jalīl fī sharh mukhtasar khalīl* (3rd ed.). Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-Rummānī, I. (1981). *Ma'ānī al-hurūf* (2nd ed.). 'A. Shalabī (Ed.). Jaddah: Dār Al-Shurūq.

- Al-Nahawī, A. (1983). *Al-masāil al-mushkila al-ma'rūfa bil-baghdādiyyāt*. S. Al-Sankāwī (Ed.). Baghdad: Ministry of Islamic Affairs and Awqaf.
- Al-Nahhās, A. (1988). *I□rāb al-qur'ān* (3rd ed.). Z. Zāhid (Ed.). Beirut: Maktabat Al-Nahdha Al-'Arabiyya.
- Al-Nahhas, A. (1988). *Ma'ānī al-qur'ān al-karīm* (1st ed.). M. Al-Sabuni (Ed.). Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University.
- Al-Nasfī, 'A. (1998). *Madārik al-tanzīl wa haqā'iq al-ta'wīl* (1st ed.). Y. Badawī (Ed.). Beirut: Dār Al-Kalim Al-Tayyib.
- Al-Nawawī, I. (n.d.). *Al-majmū: Sharh al-muhathab*. Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-Nīsābūrī, A. (198٦). *Al-mustadrik 'alā al-sahīhayn*. Y. Al-Mar'ashlī (Ed.). Beirut: Dār Al-Ma'rifa.
- Al-Nisaī, Sh. (1991). *Al-sunan al-kubrā* (1st ed.). 'A. Al-Bandāri & S. Hasan (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Nūlī, N. (2001). Al-hudūd fī 'ilm al-nahū lil-abbadhī. *Majallat Al-Jāmi'a Al-Islāmiyya Bil-Madīna Al-Munawwara, 33*(112).
- Al-Qahtānī, T. (2009). *Asrār al-hurūf wa hisāb al-jummal: 'Ardh wa naqd* (Unpublished master's thesis). Umm Al-Qura University.

- Al-Muhyī, M. (1868). *Khulāsat al-athar fī a'yān al-qarn al-hādī 'ashar*. Cairo: Al-Matba'a Al-Wahbiyya.
- *Al-muqaddima al-juzūliyya fī al-nahū* (1st ed.). (1988). Sh. Muhammad (Ed.). (n.p.): Umm Al-Qurā Lil-Tab' Wa Al-Nashr.
- Al-Mūrādī, H. (1983). *Al-janā al-dānī fī hurūf al-ma'ānī* (2nd ed.). F. Qabāwa & N. Fādhil (Eds.). Beirut: Dār Al-Aāfāq Al-Jadīda.
- Al-Murādī, I. (2001). *Tawdhīh al-maqāsid wa al-masālik bi-sharh alfiyyat ibn Mālik* (1st ed.). 'A. Sulaimān (Ed.). Cairo: Dār Al-Fikr Al-'Arabī.
- Al-Murādī, Kh. (n.d.). *Silk al-durar fī a'yān al-qarn al-hādī 'ashar*. Cairo: Dār Al-Kitāb Al-Islāmī.
- Mustafā, I. et al (2004). *Al-mu'jam al-wasīt* (4th ed.). Cairo: Mujamma' Al-lugha Al-'Arabiyya.
- Al-Nābilsī, 'A. (1986). *Al-haqīqa wa al-majāz fī rihlat bilād al-shām wa misr wa al-hijāz*. A. Huraidī (Ed.). Cairo: Al-Haya Al-'Āmma Lil-Kitāb.
- Al-Nābilsī, 'A. (n.d.). *Al-tuhfa al-nābilsiyya fī al-rihla al-tarābulsiyya*. H. Bosa (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Thaqāfa Al-Dīniyya.

- Kharūf, A. (1999). *Sharh jumal al-zujājī*. S. Al-'Arab (Ed.). Makkah Al-Mukarramah: Ma'had Al-Buhūth Al-'Ilmiyya Wa Ihyā' Al-Turāth Al-Islāmī.
- Makhlūf, M. (1931). *Shajarat al-nūr al-zakiyya fī tabaqāt al-mālikiyya*. Cairo: Al-Matba'a Al-Salafiyya.
- Al-Māliqī, A. (1975). *Rasf al-mabānī fī sharh hurūf al-ma'ānī* (1st ed.). A. Al-kharrāt (Ed.). Damascus: Mujamma' Al-lugha Al-'Arabiyya.
- Al-Marzūqī, M. (1967). *Sharh dīwān al-hamāsa*. A. Amīn & 'A. Hārūn (Eds.). Cairo: Lajnat Al-Talīf Wa Al-Tarjama Wa Al-Nashr.
- Matlūb, A. (1963). Fawh al-shathā bi-masalat kathā. *Majallat Kulliyyat Al-Aādāb Al-'Irāqiyya*, (6).
- Al-Maydānī, I. (1955). *Majma' al-amthāl*. M. 'Abdul-Hamīd (Ed.). Cairo: Matba'at Al-Sunna Al-Muhammadiyya.
- Al-Mibrad, M. (1975). *Al-fādhil*. 'A. Al-Maymanī. (Ed.). Cairo: Al-Haya Al-Masriyya Al-'Aāmma Lil-Kitāb.
- Al-Mibrad, M. (1994). *Al-muqtadhab*. M. □Udhaima (Ed.). Cairo: Al-Majlis Al-A'lā Lil-Shuūn Al-Islāmiyya.
- Al-Mibrad, M. (n.d.). *Al-kāmil fī al-lugha wa al-adab* (2nd ed.). M. Al-Dālī (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Ma'ārif.

- Jamā'a, B. (2000). *Sharh kāfiyat ibn-hājib*. M. Dāūd (Ed.). Cairo: Dār Al-Manār.
- Jarīr, I. (1971). *Dīwān jarīr*. N. Tāhā (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma'rifa.
- Al-Jarjānī, 'A. (1982). *Al-muqtasid fī sharh al-īdhāh*. K. Al-Marjān (Ed.). Baghdad: Ministry of Culture and Information.
- Al-Jarjānī, 'A. (1988). *Al-'awāmil al-māa al-nahawiyya fī usūl 'ilm al-'arabiyya: Sharh al-shaikh khālid al-azharī* (2nd ed.). Z. Al-Badrāwī. (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma'ārif.
- Al-Jawharī, I. (1987). *Al-sihāh: Tāj al-lugha wa sihāh al-'arabiyya* (4th ed.). A. 'Attār (Ed.). Beirut: Dār Al-'Ilm Lil-Malāyīn.
- Al-Jawzī, I. (1966). *Al-mawdhū'āt* (1st ed.). 'A. 'Othmān (Ed.). Al-Madinah Al-Munawarah: Al-Maktaba Al-Salafiyya.
- Kahāla, 'O. (n.d.). *Mu'jam al-muallifīn*. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Al-Kāsānī, A. (1986). *Badāi' al-sanāi' fī tartīb al-sharāi'* (2nd ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Khalīfa, H. (n.d.). *Kashf al-dhunūn 'an asāmī al-kutub wa al-funūn*. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.

- Ibn-Mālik, M. (1982). *Sharh al-kāfia al-shāfia* (1st ed.). A. Harīdī (Ed.). Damascus: Dār Al-Mamūn Lil-Turāth.
- Ibn-Mālik, M. (1990). *Sharh al-tashīl* (1st ed.). A. Al-Sayyid & M. Badawī (Eds.). (n.p.): Dār Hajr.
- Ibn-Manzhūr, M. (1994). *Lisān al-'arab* (3th ed.). Beirut: Dār Sādir.
- Ibn-Mujāhid, A. (1979). *Al-sab'a fi al-qira'āt* (3rd ed.). Sh. Dhayf (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma'ārif.
- Ibn-Qudāma, 'A. (1984). *Al-mughnī*. Beirut: Dār Al-Kitāb Al-'Arabī.
- Ibn-Qutaiba, A. (1973). *Tawīl mushkil al-qur'ān* (2nd ed.). A. Saqr (Ed.). Cairo: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Ibn-Qutaiba, M. (n.d.). *Adab al-kātib*. M. Al-Dālī (Ed.). Beirut: 'Muassasat Al-Risāla.
- Ibn-Sīduh, I. (2000). *Al-muhkam wa al-muhīt al-a'dham fī al-lugha* (1st ed.). 'A. Handāwī (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Ibn-Ya'īsh, Y. (n.d.). *Sharh al-mufassal*. Cairo: Idārat Al-Tibā'a Al-Munīriyya.
- Al-Jaish, N. (2007). *Sharh al-tashīl al-musammā tamhīd al-qawā'id bi-sharh tashīl al-fawāid* (1st ed.). A group of researchers (Eds.). Cairo: Dār Al-Salām.

- Ibn-Jinnī, A. (1961). *Al-tamām fī tafsīr ash'ār huthayl mimmā aghfalahu abū sa'īd al-sukkarī* (1st ed.). A. Al-Qaysī et al. (Eds.). Baghdad: Matba'at Al-'Aānī.
- Ibn-Jinnī, A. (1975). *Mukhtār al-qawāfī* (1st ed.). H. Farhūd (Ed.). Cairo: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Ibn-Jinnī, A. (1999). *Al-muhtasib fī tabyīn wujūh shawāth al-qirāat wa al-edhāh anhā*. A. Al-Najdī et al (Eds.). Cairo: Al-Majlis Al-A'lā Lil-Shuūn Al-Islāmiyya.
- Ibn-Jinnī, A. (2010). *Mukhtār tathkirat abī 'alī al-fārisī wa tahthībuhā* (1st ed.). H. Bū-'Abbās (Ed.). Riyadh: King Faisal Center for Islamic Research.
- Ibn-Jinnī, I. (1988). *Al-lam' fī al-'arabiyya*. S. Abū-Mu'lī (Ed.). Amman: Dār Majdalāwī.
- Ibn-Jinnī, O. (1993). *Sir sinā'at al-i'rāb* (2nd ed.). H. Handāwī (Ed.). Beirut: Dār Al-Qalam.
- Ibn-Jinnī, O. (n.d.). *Al-Khasā'is*. Cairo: Dār Al-Kutub Al-Masriyya.
- Ibn-Mājah, M. (n.d.). *Sunan ibn Mājah*. M. 'Abdul-Bāqī (Ed.). Beirut: Dār Al-Fikr.

- Ibn-Alsirāj, M. (1987). *Usūl al-nahū* (2nd ed.). A. Al-Fattali (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.
- Ibn-Alsukait, M. (1987). *Islāh al-mantiq* (4th ed.). A. Shākir & ʻA. Hārūn (Eds.). Cairo: Dār Al-Maʻārif.
- Ibn-Altarāwa, A. (1996). *Al-ifsāh* (2nd ed.). H. Al-Dhāmin (Ed.). Beirut: ʻAālam Al-Kutub.
- Ibn-Darastaweh, I. (1998). *Tashīh al-fasīh wa sharhuh*. M. Al-Makhmūn (Ed.). Cairo: Al-Mukarramah: Al-Majlis Al-Aʻlā Lil-Shuūn Al-Islāmiyya.
- Ibn-Durayd, M. (١٩٨٧). *Jamharat al-lugha* (1st ed.). R. Baʻalbakī (Ed.). Beirut: Dār Al-ʻIlm Lil-Malāyīn.
- Ibn-Fāris, I. (2003). *Al-Sāhibī*. A. Saqr (Ed.). Cairo: Al-Haya Al-ʻAāmma Li-Qusūr Al-Thaqāfa.
- Ibn-Hājib, O. (n.d.). *Al-kāfiya fī ʻilm al-nahu wa al-shāfiya fī ʻilmay al-tasrīf wa al-khat*. S. ʻAbdul-ʻAdhīm (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Aādāb.
- Ibn-Hanbal, A. (1983). *Fadhāil al-sahāba* (1st ed.). W. ʻAbbās (Ed.). Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University
- Ibn-Hishām, A. (1992). *Mughnī al-labīb □an kutub al-a□ārīb*. M. Al-Mubārak & M. Hamad-Allah (Eds.). Beirut: Dār al-Fikr.

- Ibn-'Abdulbar, I. (1387). *Al-tamhīd*. M. Al-'Alawī & M. Al-Bakrī (Eds.). Morocco: Ministry of 'Umūm Al-Awqāf.
- Ibn-'Aqīl, I. (1980). *Al-muā'id 'alā tashīl al-fawāid*. M. Barakāt (Ed.). Saudi Arabia: King Abdulaziz University.
- Ibn-'Aqīl, I. (1980). *Sharh ibn-'aqīl li-alfiyyat ibn mālik* (22nd ed.). M. 'Abdul-Hamīd (Ed.). Cairo: Dār Al-Turāth.
- Ibn-'Usfūr, A. (1972). *Al-muqarrab* (1st ed.). A. Al-Jawārī & 'A. Al-Jabūrī (Eds.).
- Ibn-'Usfūr, I. (1980). *Al-sawā'iq al-muhriqa 'alā ahl al-rafdh wa al-dhalāl wa al-zandaqa.* (1st ed.). *Dharāir al-shi'r.* (1st ed.). I. Muhammad (Ed.). Cairo: Dār Al-Andalus.
- Ibn-'Usfūr, I. (1982). *Sharh jumal al-zujājī*. S. Abū-Janāh (Ed.). Iraq: Ministry of Awqaf.
- Ibn-Alhājib, A. (1982). *Al-edhāh fī sharh al-mufassal*. M. Al-'Alīlī (Ed.). Iraq: Ministry of Awqaf.
- Ibn-Aljazrī, M. (n.d.). *Al-nashr fī al-qira'āt al-'ashr*. M. Al-Dhabbā' (Ed.). Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn-Alnāzhim, I. (2000). *Sharh ibn al-nāzhim 'alā alfiyyat ibn mālik* (1st ed.). M. Al-Sūd (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.

- Al-Hanafī, I. (1990). *Sharh al-'aqīda al-tahāwiyya* (2nd ed.). 'A. Al-Turkī & Sh. Arnaūt (Eds.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.
- Al-Harawī, I. (1980). *Al-lāmāt* (1st ed.). Y. Al-'Alawī (Ed.). Kuwait: Maktabat Al-Falāh.
- Al-Harawī, M. (1981). *Al-azhiya fī 'ilm al-hūrūf* (1st ed.). 'A. Al-Mulūhī (Ed.). Damascus: Mujamma' Al-lugha Al-'Arabiyya.
- Al-Haythamī, I. (1988). *Majma' al-zawāid*. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Al-Haythamī, I. (1997). *Al-sawā'iq al-muhriqa 'alā ahl al-rafdh wa al-dhalāl wa al-zandaqa.* (1st ed.). 'A. Al-Turkī & K. Al-Kharrāt (Eds.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.
- Al-Hindī, A. (1981). *Kanz al-'ummāl fī sunan al-aqwāl wa al-afāl* (5th ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.
- Hamīd-Alddīn, N. (2002). *Sharh al-kāfiya fī al-nahu lil-'allāma mansūr bin falāh al-yamanī* (Unpublished master's thesis). Umm Al-Qura University.
- Ibn-'Abdulbar, A. (2000). *Al-istithkār* (1st ed.). S. 'Atā (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.

- Al-Fārisī, I. (1986). *Al-masāil al-'adhadiyyāt* (1st ed.). 'A. Al-Mansūrī (Ed.). Beirut: 'Aālam Al-Kutub.
- Al-Fārisī, I. (1987). *Al-masāil al-halabiyyāt* (1st ed.). H. Hindāwī (Ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.
- Al-Fārisī, I. (1988). *Kitāb al-shi'r* (1st ed.). M. Al-Tanājī (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Fārisī, I. (2004). *Al-masāil al-manthūra* (1st ed.). Sh. Al-Najjār (Ed.). Amman: Dār 'Ammār.
- Al-Fārisī, I. (2004). *Al-masāil al-shīrāziyyāt* (1st ed.). H. Hindāwī (Ed.). Riyadh: Kunūz Ashbīliyā.
- Al-Fukāhī, I. (1993). *Sharh kitāb al-hudūd fī al-nahu* (2nd ed.). A. Al-Dumairī (Ed.). Cairo: Maktabat Wahba.
- Al-Habashī, 'A. (2004). *Jāmi□ al-shurūh wa al-hawāshī: Mu'jam shāmil li-asmā al-kutub al-mashrūha fī al-turāth al-islāmī wa bayān shurūhahā*. Abu-Dhaii: Al-Mujamma' Al-Thaqāfī.
- Al-Halabī, A. (1996). *Al-adhdād fī kalām al-'arab* (2nd ed.). 'I. Hasan (Ed.). Damascus: Matbū'āt Al-Mujamma' Al-'Ilmī.
- Al-Halabī, A. (n.d.). *Al-Durr al-masūn fī ulūm al-kitāb al-maknūn*. A. Al-Kharrāt (Ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.

- Fajjāl, M. (1989). *Al-isbāh fī sharh al-iqtirāh*. Damascus: Dār Al-Qalam.
- Al-Farā, I. (n.d.). *Ma'ānī al-qur'ān*. A. Najātī & M. Al-Najjār (Eds.). Cairo: Dār Al-Surūr.
- Al-Farhān, I. (1987). *Al-mustawfī fī al-nahu*. M. Al-Makhtūn (Ed.). Cairo: Dār Al-Thaqāfa Al-'Arabiyya.
- Al-Fārisī, A. (1990). *Al-ta'līqa 'alā kitāb sībaweh* (1st Ed.). 'A. Al-Fawzı (Ed.).
- Al-Fārisi, A. (1991). *Al-hujja lil-qurrā al-sab'ā* (1st ed.). B. Qahwajī & B. Jweyjāni (Eds.). Damascus: Dār Al-Ma'mūn Lil-Turāth.
- Al-Fārisī, A. (1996). *Al-edhāh* (2nd ed.). K. Al-Murjān (Ed.). Beirut: 'Aālam Al-Kutub.
- Al-Fārisī, A. (1999). *Al-takmila* (2nd ed.). K. Al-Murjān (Ed.). Beirut: 'Aālam Al-Kutub.
- Al-Fārisī, A. (2003). *Al-ighfāl*. 'A. Al-Hāj (Ed.). Abu-Dhabi: Al-Mujamma' Al-Thaqāfī.
- Al-Fārisī, I. (1982). *Al-masāil al-'askariyya* (1st ed.). M. Muhammad (Ed.). (n.p.): Matba'at Al-Madanī.
- Al-Fārisī, I. (1985). *Al-masāil al-basariyyāt* (1st ed.). M. Ahmad (Ed.). Cairo: Matba'at Al-Madanī.

- Bin-Hanbal, A. (n.d.). *Al-musnad*. Beirut: Dār Sādir.
- Al-Buwaisirī, I. (1973). *Dīwān al-buwaisarī* (2nd ed.). M. Kīlānī (Ed.). Cairo: Matbaʻat Mustafā Al-Bābī Al-Halabī.
- Brockleman, K. (1995). *Tārīkh al-adab al-ʻarabī.* M. Hijāzī (Trans.). Cairo: Al-Haya Al-ʻAāmma Lil-Kitāb.
- Al-Dānī, O. (n.d.). *Al-taysīr fī al-qirā'āt al-sabʻ*. O. Pretzel (Ed.). Baghdad: Maktabat Al-Muthannā.
- Al-Dhahabī, I. (1963). *Mīzān al-iʻtidāl* (1st ed.). ʻA. Al-Bajāwī (Ed.). Beirut: Dār Al-Maʻrifa.
- *Dīwān al-hathliyyīn* (2nd ed.). (1995). Cairo: Dār Al-Kutub Al-Masriyya.
- Al-Dulaymī, M. (1986). *Al-firdaws bi-mathūr al-khitāb* (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʻIlmiyya.
- Al-Dumyātī, A. (١٩٨٧). *Ithāf fudhalā' al-bashar bilqirā'āt al-arbaʻat ʻashar lil-binā' al-dimyātī* (1st ed.). Sh. Esmāʻīl (Ed.). Beirut: ʻAālam Al-Kutub.
- Durnīqa, M. (2003). *Muʻjam aʻlām shuʻarā al-madh al-nabawī (*1st ed.). Beirut: Maktabat Al-Hilāl.
- Al-Fahām, Sh. (1973). Al-lāmāt li-ibn fāris. *Majallat Mujammaʻ Al-Lughā Al-ʻArabiyya Bi-Dimashq, 48.*

- Al-Bahā, Z. (1982). *Dīwān al-bahā zuhair* (2nd ed.). M. Ibrāhīm & M. Al-Jīlāwī (Eds.). Cairo: Dār Al-Ma'ārif.
- Al-Basīr, 'A. (n.d.). *Al-durra al-durriyya fī nuzhum al-'awāmil al-nahawiyya*. Unpublished manuscript, Al-Maktaba Al-Azhariyya.
- Al-Batliyūsī, I. (1979). *Al-hulal* (1st ed.). M. Imām (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Mutanabbī.
- Al-Batliyūsī, I. (1981). *Al-iqtidhāb fī sharh adab al-kitāb*. M. Al-Saqqā & H. 'Abdul-Majīd (Eds.). Cairo: Al-Haya Al-'Aāmma Lil-Kitāb.
- Al-Batliyūsī, I. (2007). *Rasā'il fī al-lugha* (1st ed.). W. Al-Surāqī (Ed.). Riyadh: King Faisal Center for Islamic Research.
- Al-Bayhaqī, A. (n.d.). *Al-sunan al-kubrā*. Beirut: Dār Al-Fikr.
- Al-Bayhaqī, I. (1988). *Dalāil al-nubuwwa* (1st ed.). 'A. Qal'ajī (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Al-Bayhaqī, I. (2003). *Shu'ab al-īmān.* (1st ed.). 'A. Hāmid & M. Al-Nadawī (Eds.). Riyadh: Maktabat Al-Rushd Bil-Riyādh.
- Al-Baytār, 'A. (1993). *Hilyat al-bashar fī tārīkh al-qarn al-thālith 'ashar* (2nd ed.). M. Baytār (Ed.). Beirut: Dār Sādir.
- Al-Burūsī, W. (1980). *Majmū' ash'ār al-'arab* (2nd ed.). Beirut: Dār Al-Aāfāq Al-Jadīda.

- Al-'Asqalānī, I. (1971). *Lisān al-mīzān* (2nd ed.). Beirut: Muassasat Al-A'lamī.
- Al-Azharī, Kh. (2000). *Sharh al-tasrīh 'alā al-tawdhīh aw al-tasrīh bi-madhmūn al-tawdhīh* (1st ed.). M. Al-Sūd (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Al-Azharī, Kh. (2006). *Mūsil al-tullāb ilā qawā'id al-i'rāb*. 'A. Mujāhid (Ed.). Damascus: Muassasat Al-Risāla.
- Al-Azharī, M. (1964). *Tahthīb al-lugha*. A. Al-Bardūnī et al. (Eds.). Cairo: Al-Dār Al-Masriyya Lil-Ta'līf Wa Al-Tarjama.
- Al-'Azhm, J. (2004). *Al-sir al-masūn 'alā kashf al-dhunūn* (1st ed.). M. Yūsif (Ed.). (n.p.): Dār Al-Bashāir Al-Islāmiyya.
- Al-Baghdādī, I. (1981). *Khizāna al-adab* (1st ed.). A. Hārūn (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Baghdādī, I. (n.d.). *Edhāh al-maknūn fī al-thayl 'alā kashf al-zhunūn*. M. Sharaf-Alddīn (Ed.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Al-Baghdādī, I. (n.d.). *Hadiyyat al-'ārifīn asmā al-muallifīn* (1st ed.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabī.
- Al-Baghdādī, I. (n.d.). *Sharh abyāt mughnī al-labīb* (1st ed.). 'A. Rabbāh & A. Daqqāq (Eds.). Damascus: Dār Al-Ma'mūn Lil-Turāth.

- Al-Anbārī, I. (1957). *Lam' al-adilla*. S. Al-Aqfghānī (Ed.). Syria: Matba'at Al-Jāmi'a Al-Sūriyya.
- Al-Andalusī, M. (1993). *Al-bahr al-muhīt* (1st ed.). A. Abdul-Mawjūd et al. (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Al-Andalusī, M. (1998). *Irtishāf al-darab min lisān al-'Arab* (1st ed.). R. Muhammad (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Andalusī, M. (n.d.). *Al-tathyīl wa al-takmīl fī sharh kitāb al-tashīl*. H. Hindāwī (Ed.). Riyadh: Dār Kunūz Ishbīlīā.
- Al-'Aqīlī, I. (1998). *Al-dhu'afā' al-kabīr* (2nd ed.). 'A. Qal'ajī (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.
- Al-Ansārī, I. (n.d.). *Awdhah al-masālik ilā alfiyyat ibn Mālik* (2nd ed.). M. 'Abdul-Hamīd (Ed.). Beirut: Al-Maktaba Al-□Asriyya.
- Al-Ash'arī, A. (١٩٧٧). *Al-ibāna 'an usūl al-diyāna*. F. Mahmūd (Ed.). Cairo: Dār Al-Ansār.
- Al-Ashmūnī, A. (1955). *Sharh al-ashmūnī 'alā alfiyyat ibn mālik* (1st ed.). M. 'Abdul-Hamīd (Ed.). Beirut: Dār Al-Kitāb Al-'Arabī.
- Al-'Askarī, M. (1988). *Jamharat al-amthāl* (1st ed.). A. 'Abdul-Salām. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya.

- Abī-Tālib, M. (2003). *Mushkil i□rāb al-qur'ān* (1st ed.). H. Al-Dhāmin (Ed.). Damascus: Dār Al-Bashāir.
- Al-ʿAjjāj, I. (1971). *Dīwān al-ʿajjāj: Riwāyat al-asmaʿī wa sharhuh*. ʿA. Al-Sutlī (Ed.). Damascus: Maktabat Atlas.
- Al-ʿAjlūnī, I. (1988). *Kashf al-khafā wa muzīl al-ilbās ʿammā ishtahar min al-ahādīth ʿalā alsinat al-nās* (3th ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.
- Al-Akhfash, A. (1970). *Al-qawāfī*. ʿI. Hasan. (Ed.). Syria: Ministry of Culture.
- Al-Akhfash, S. (1990). *Maʿānī al-qur'ān* (1st ed.). H. Qarāʿa (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Al-Albānī, M. (1998). *Silsilat al-ahādīth al-dhaʿīfa al-mawdhūʿa* (2nd ed.). Riyadh: Maktabat Al-Maʿārif.
- Al-Anbārī, A. (1957). *Al-ighrāb fī jadal al-iʿrāb*. S. Al-Afghānī (Ed.). Syria: Matbaʿat Al-Jāmiʿa Al-Sūriyya.
- Al-Anbārī, A. (1957). *Asrār al-ʿArabiyya*. M. Al-Baytār (Ed.). Damascus: Matbūʿāt Al-Mujammaʿ Al-ʿIlmī Al-ʿArabī.
- Al-Anbārī, A. (2002). *Al-ensāf* (1st ed.). J. Mabrūk (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

List of References:

- Al-'Aāmūdī, M. (1997). Wasāil al-fi'a fī sharh al-'awāmil al-mia li-badr al-dain al-'aynī. *Majallat Al-Jāmi'a Al-Islāmiyya Fī Ghazza, 5*(2).
- Al-'Aārī, 'A. (n.d.). *Hāshiyat 'alā ba'dh sharh al-ājrūmiyya lil-shaikh khālid al-azharī*. Unpublished manuscript, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh.
- Al-'Aārī, 'A. (n.d.). *Munyat al-rāghib wa bughyat al-tālib*. Unpublished manuscript, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh.
- Abī-'Obaid, I. (1980). *Kitāb al-amthāl* (1st ed.). 'A. Qatāmish (Ed.). Damascus: Dār Al-Mamūn Lil-Turāth.
- Abī-'Obaida, I. (1988). *Majāz al-qurān*. M. Sezkin (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.
- Abī-'Ubaid, A. (2000). *Fadhāil al-qurān*. M. Al-'Atiyya et al. (Eds.). Beirut: Dār Ibn-Kathīr.
- Abī-Alrabī', I. (1986). *Al-basīt*. Beirut: Dār Al-Gharb Al-Islāmī.
- Abī-Hātim, I. (2006). *Kitāb al-'ilal* (1st ed.). A group of researchers (Eds.). Riyadh.
- Abī-Hayyān, A. (1985). *Al-nukat al-hisān fī sharh ghāyat al-ihsān* (1st ed.). 'A. Al-Qatlī (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

Explanation of Al-Durra Al-Duriya Fi Nadhm Al-Aoamil An-NaHawiyah
By Sheikh Abdulrahman Al-Rihawi Al-Halabi (Died 1128H) Known as Al-Ari
Study and verification

Dr. Ahmed Mohammad Al-Jundi
Department of Syntax, Morphology and Philology
College of Arabic Language
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The *One Hundred Factors* of Imam Abdul Qahir al-Jarjani, who died in 471 H, is one of the renowned Arabic grammar primers. It has been repeatedly explained analysed and versified.

One of those who versified it was Sheikh Ali Al-Basir, died in 1090 H, who used the title Durrat Al-Durya Fi Nadhm Al-Aoamil An-NaHawiyah (The Pearl In the Versification of Grammatical Factors). This versified edition was explicated by Sheikh Abdulrahman Al-Ari Al-Rihawi Al-Halabi (Died 1128H), who provided a simplified accessible edition, which I have edited and authenticated against three manuscripts.